

٩٧١

مأثبات الصبيان على

شرح الملوي

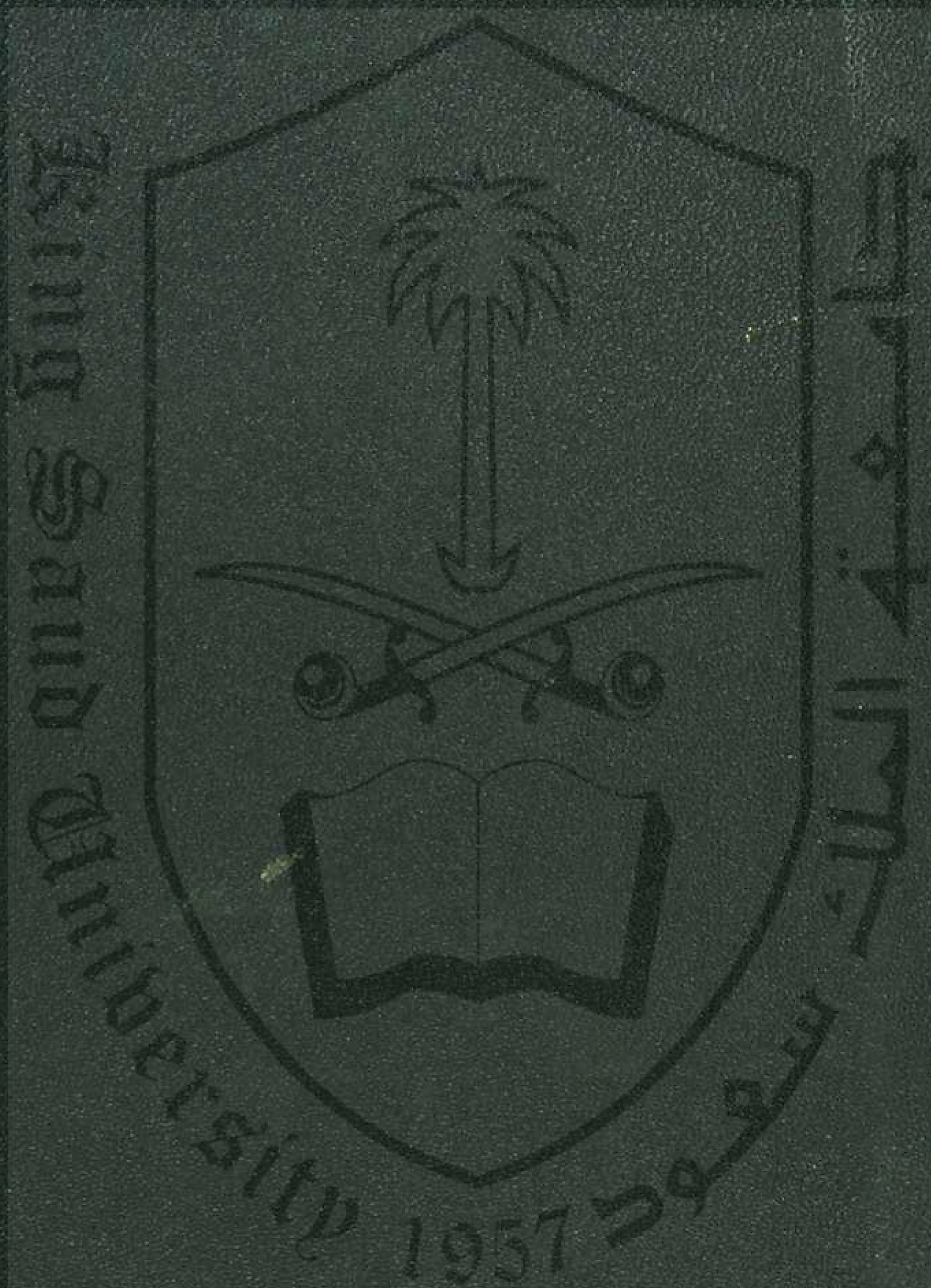
على المسلم

١٩٥٧

Copyright © King Saud University

محمد علي الصبيان





Copyright © King Saud University



١٦٠  
ج ٥ ص

حاشية الصبان على شرح الملوى على السلم ، تأليف محمد  
بن علي الصبان ، ابو العرفان ( - ٢٠٦ هـ ) . كتبت  
سنة ٢٤١ هـ .

٩٧١ ٤١ اق ٢٧ س ٥٠ ر ٢٠ ٥٠ سم

نسخة حسنة ، خطها معتاد ، مطبوع

١ - المنطق أ - الصبان ، محمد بن علي - ٢٠٦ هـ

ب - تاريخ النسخ .

Copyright © King Saud University





و ما شبة الصلاة  
 بعد الغمامة التي الضباب  
 على شرا الملوغ  
 على السلم  
 على السلم  
 على السلم

دخل في ملكي كانه  
 الفقير من ملكي كانه  
 جيتي على الله  
 عن

٢١٥٨٢

١٥٨١

مكتبة جامعة الرياض - قسم المخطوطات	
اسم الكتاب	ما شبة الصلاة شرح لشيخ الاسلام
اسم المؤلف	محمد بن عبد الله الضباب
تاريخ النسخ	١٢٤٦
عدد الأوراق	١٤١
ملاحظات	(منطوقه)
رقم القياس	١٥٨٢
رقم	١٦٠
ح	ح



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ وَبِهِ تَفْتِي

محمد بن يامن افاض على عقولنا غيوت سمايات التصورات واليقينيات واطلغ في  
سموات بصائرنا شمس معرفة الكليات والجزيات ونشهد ان لا اله الا الله و  
حده لا شريك لك المنعم على اجناس المخلوقات بانواع الهبات ونشهد ان سيدنا  
محمد عبدك ورسولك المبعوث بالبرهان الواضح والقول الموضح والايات البينات  
صلى الله عليه وعلى آله واصحابه ما ترغت اشغال الفصون بانفاس النشآت واقطع  
ذوامنطقها في ضميره من المكنونات ويقول راجي الغفران محمد بن علي الصبان  
حسن الله عمله وبلغه في المقصود امله لما من المولي المطبق على العبد الضعيف بقراءة  
الشرح الصغير على السلم شيخنا الرحلة الاستاذ المولي علي مولفه رحمه الله رضوان الرب  
الاکرم وباقر اي ذلك الكتاب لحم عفير من مهرة الطلاب وتحصل منها ما يسر الله  
تعالى من تقريرات شريفة وتحقيقات بدیعة منیفة ونكات المعیة ودقايق لودیة  
نظمها في سلك التصديق وجعلتها حاشیة على هذا الشرح المبني فحات بحمد الله قس  
الناظرين يشهد برفعة مكانها وعلو شأنها اذ كيا المخلصين وبزرت بعون الله  
عز وجل سمساني سما التحقيق سميحة الجنان عن ان يكون لها في الشرح شقيق واعلم  
اني وقفت لهذا الشرح على حاشيتين الاولى الحاشية المنسوبة للعلامة الكبير الشهر  
عطية الاجهوري رحمه الله واصلها تقريرات كتبها بعض افاضل اخواننا على نسخة  
من الشرح بعضها من تقرير مولفه حين اقرأه اياه وبعضها مما ظهر له فامر شيخنا  
المذكور بتجريدها وزاد عليها من الشئ الكثير وعرضه وكون اصلها ذلك كان فيها  
بسياهل كثير فنسبته على غايبه الثانية حاشية اخينا الفاضل المتقن الشيخ احمد  
ابن يوسف الخليلي وقفل الله وايه واستلمين وهذه كنت آليت على نفسي كفتي  
لا انظر فيها مدة اقر السارح وتاليفي الحاشية فلما تمت اقرأه وتسويد هاسر كاتبة  
فالتقطت منها محاسن فالتني ووجدته من محاسن حاشيتي وحاشيته وما توفيقي  
الا بالله عليه توكلت واليه اتب  
الحل متكلم في فن ان يكلم ان يترك بذكر طرف مما يتعلق بالسملة واحمد له من  
ذلك قاول اما بالسملة فعلى كون بجملة خبرية تكون القضية شخصية ان  
قد رخوا بدي او انا مبتدي او ابتدي بالاصافة بالعهدي وكنية ان قد رخوا  
ببتدي كل مؤمن او المؤمن ببتي او ابتدي باللام والاصافة اللتين للاستيف  
اقول وجزئية ان قد رخوا ببتي بعض المتولين او بعض ابتدي او ببتي  
او ابتدي باللام واصافة اللتين الجنس في بعض غير معين وهذه اللام وهذه

خرابند  
و بود

قامته

عليه ووافعا طري  
شما وناهل  
فمنه تسمى شيراني  
سما ولوعجود ذكرها  
بقية لا يعلم ذلك با  
نور علي حاشيتي و  
شيتة نحو

هي التسمية في اصطلاح البيان في الامم العهد الذهبي ومهملة ان قدر نحو مبتدئ  
المؤمن او ابتدئ باللام والاضافة للثاني الجنس في ضمن الفرد غير مقيد بالقبضيه  
او الكلية وبعض هذه الالواح اظهر من بعض كمالا نحو على البصير وجوز بعضهم  
ان تكون كلية القضية هنا باعتبار اضافة اسم الى اجلالة استقرافية وشخصيتها باعتبارها  
مهدية واورد عليه ان مدار الكلية وغيرها على الموضوع لا على المجرور واجيب  
بان المجرور موضع في المعنى فالمعنى اسم الله ابتدئ به ولهذا قال النحاة المجرور  
مخبر عنه في المعنى ونظر المنطق الى المعنى لا اللفظ اقول وعلى قياس اعتبار اضافة  
اسم في كلية القضية وشخصيتها تقتضي جزئيتها واهما لهما اسم اقول لا يصح ان  
تكون القضية طبيعية لا باعتبار الموضوع لفظا لا يصح ان يراد من الموصي  
مثلا الجنس من حيث هو لانه لا يقع منه ابتداء او مصاحبة او استقانة ولا باعتبار  
اضافة اسم اذ لا يصح ان يراد جنس الاسم من حيث هو لانه لا يفتق به حتى  
يقع ابتداءه او مصاحبة او استقانة واعلم ان لكل نسبة قضية كيفية  
في نفس الامر تسمى مادة وعقرا ويسمى اللفظ الدال عليهما في القضية هو  
المفردة وحكم العقل بتطبيق النسبة بها في القضية المعقولة جهة والكسرة  
الكيفية اربع الضرورية وهي وجوب النسبة عقلا والدوام وهو استمرارها  
عقلا والامكان المنقسم قسمين عاما وهو سلب الضرورة عن الطرفين  
المحال للحكم وخاصا وهو سلب الضرورة عن الطرفين المحال والاطلاق  
والامتناع وهو تحقق النسبة بالعقل وقد قسموا القضية باعتبارها خمسة عشر  
قسما وهي الموجهات الضرورية بالاسم الضرورية المطلقة والمنسوبة العامة  
والمنسوبة الخاصة والوقفية المطلقة والوقفية اللزامية والدوام الثلاث  
الداخلة المطلقة والعرفية المخالفة العامة والعرفية الخاصة والامكنة  
العامة والامكنة الخاصة والمطلقات الثلاث بايقال جسم الله الرحمن الرحيم  
بالامكان العام او بالامكان او بالاطلاق لا دائما او بالاطلاق لضرورة وتجوز  
بعضهم جعلها من غير ذلك غير مستقيم اما على كون التسمية انشائية فليست  
بالقضية بالكلية لان القضية هي اخير ومن اراد تحقيق جزئيتها ومن انشائية  
فليرجع الى رسالتنا الكبرى على التسمية واما كماله فعلى كونها خبرية تكون  
القضية شخصية ان جعلت اللفظ وكلمة ان جعلت اللفظ للاستقراق وخبرية  
ان جعلت اللفظ

الطليقة العاتية والوجود  
المداينة والوجود  
اللا ضرر  
الحاصل كما جاز  
بها  
تتضمن  
ما اذ ما اذ  
الاطلاق لا يغنيها  
تكون من احدي  
او الطليقة الثلاث

١٠٠  
 ١٠١  
 ١٠٢  
 ١٠٣  
 ١٠٤  
 ١٠٥  
 ١٠٦  
 ١٠٧  
 ١٠٨  
 ١٠٩  
 ١١٠  
 ١١١  
 ١١٢  
 ١١٣  
 ١١٤  
 ١١٥  
 ١١٦  
 ١١٧  
 ١١٨  
 ١١٩  
 ١٢٠  
 ١٢١  
 ١٢٢  
 ١٢٣  
 ١٢٤  
 ١٢٥  
 ١٢٦  
 ١٢٧  
 ١٢٨  
 ١٢٩  
 ١٣٠  
 ١٣١  
 ١٣٢  
 ١٣٣  
 ١٣٤  
 ١٣٥  
 ١٣٦  
 ١٣٧  
 ١٣٨  
 ١٣٩  
 ١٤٠  
 ١٤١  
 ١٤٢  
 ١٤٣  
 ١٤٤  
 ١٤٥  
 ١٤٦  
 ١٤٧  
 ١٤٨  
 ١٤٩  
 ١٥٠  
 ١٥١  
 ١٥٢  
 ١٥٣  
 ١٥٤  
 ١٥٥  
 ١٥٦  
 ١٥٧  
 ١٥٨  
 ١٥٩  
 ١٦٠  
 ١٦١  
 ١٦٢  
 ١٦٣  
 ١٦٤  
 ١٦٥  
 ١٦٦  
 ١٦٧  
 ١٦٨  
 ١٦٩  
 ١٧٠  
 ١٧١  
 ١٧٢  
 ١٧٣  
 ١٧٤  
 ١٧٥  
 ١٧٦  
 ١٧٧  
 ١٧٨  
 ١٧٩  
 ١٨٠  
 ١٨١  
 ١٨٢  
 ١٨٣  
 ١٨٤  
 ١٨٥  
 ١٨٦  
 ١٨٧  
 ١٨٨  
 ١٨٩  
 ١٩٠  
 ١٩١  
 ١٩٢  
 ١٩٣  
 ١٩٤  
 ١٩٥  
 ١٩٦  
 ١٩٧  
 ١٩٨  
 ١٩٩  
 ٢٠٠



ان جعلت المحسوس في ضمن بعض غير مفيد ومهملة ان جعلت المحسوس في ضمن الفرد  
غير مفيد بالقبضية او الكلية ويصح توحيد القضية هنا بالاطلاق العام وبالاعتبار  
بقسمته الان حصا احدهما بالجد القديم فالامكان العام وبالاطلاق العام وبالاعتبار  
وبالدوام اما على كونها انشائية لا انشائية لانهما انشائية  
مضمونها حتى يستلزم فليست قضية بالكلية كما اقول بقولها حيث نفيس  
وهو ان في محمد ان جعلت العهد والمفهوم والقديم فقط بقسمته حرك  
تقالي لنفسه وحمد لا صفاته امتنع كون اللام للملك اذ ساء المملوك  
احد و ان جعلت المفيد والمفهوم ما من مع حمد صفاته له والمحسوس  
او محسوس احدهما القديم ومحسوس الحوادث والاستفراق افرادها فان اريد  
على حدة صرح كونها للملك بالنسبة للحوادث ولغيره بالنسبة للقديم وان  
اريد المجموع من حيث هو مجموع صرح كونها للملك لا مجموع القديم والحوادث  
حادثة فاعرف ذلك العالم بالكلية والجزئيات والجزئيات من المعلومات  
فعلينا الحكم بالاستقويون بعلية المستقويين ففقتضي العبارة عليه  
العلم لثبوت احمد لله ولا يخفى ما فيه اما اول افلا ان محمد احمد  
القديم بنا على ان اكراد بل احمد ما يشمله كما هو المتبادر وليس بثبوت معللا  
بالعلم واما ثانيا فلان ثبوت حمد الحوادث له تقالي ليس بخصوص العلم  
بل لكونه الاله الحق المنهم جميع النعم المتضمن بالصفات الخبيطة العلم وغيره  
ويجاب عنها بان المثل هنا ليس بنفس الحكم الذي هو الثبوت المذكور  
بل لثباته فان قلت المجموع عليه لا يكون الاختياريا قلت المرات  
بالاختيار ما يشمله الاختيار حكما وهو ما له دخل ما في صدورهم ففعل اختيار  
ولو بالشرعية فدخل فيه ذات الله وجميع صفاته والكلية جمع على نفسه  
الى العمل من نسبة الجزاء الى كله فان الكلية لها هيبة الانساق جزء من حقيقة  
فردية كذا وحقيقة اما هيبة الانسانية مع الشخص والجزئيات جمع جزئيات  
نسبة الى الجزاء من نسبة الكل الى جزئية ومن الجزئيات ذات الله تقالي  
وان لا يطلق عليها اسم الجزئيات اذ اكراد بالتصور في تقرير الجزئيات التقدير  
ولو بوجه وفي قوله والجزئيات رد على القولا بسفاه الذين ينكرون علم الله  
بالجزئيات كما ينكرون حشر الاجساد ويقولون بعلم العالم وقد كفروا

الامانة من جعل  
قمة هنا طبيعة ان  
وجبت الحمد من حيث  
و ٢٤

كان  
فان  
من  
فان  
من

هذه

بمعنى الثلاثة نكر اول بعض المحققين فلامهم في المسائل الثلاثة بما يخرجهم عن الكفر  
وجلب ذلك بطول الهادي المقول بجزء المقول على الاضافة ونصبها على  
المفعولية والعهدية الدلالة وتقديري الى المقول الثاني بالي واللام ولا يلزم  
من كونها بمعنى الدلالة ان تقديري قد يربطها فلا يقال ان الدلالة تقديري فعلي  
ثم ثارة يواد منها مطلق الدلالة كما في قوله تقالي واما محمود فهدينا هم وتارة  
يواد الموصلة كما في قوله تقالي انك لا تقديري من احببت والا نسب ان يواد  
المقول النفوس لانها المدركة حقيقة والمقول الات او يقدر مضاف  
اي ذوي المقول وال فيها جنسية او عهدية والمفهوم وعقول العلم وال  
استفراقة ليلابا فيه قوله اي محل اذ لم يحدد كل عقل الى ذلك  
حل صفات المقول محل معبر محل محل بالضم بمعنى اما محل ضد يحرم بالكسر  
واما محل بمعنى ينزل فبالضم والكسر وبها قري قوله تفح ومن محلل  
عليه عضدي فقد وفي الكلام استقارة نظر بحية اصلية اذا نسبة التسهيل  
بالفك او ممكنة اذا نسبة صفات المقول بالحيال المقابلة تسبها مضمرا  
في النفس وجعل محل تخيلا واصفا صعد الى المقول مع معنى  
من التخصيص او على معنى لام النسبة اي الصفات المنسوبة للمقول  
من نسبة الجزاء للكل او على معنى في جعل المقول طرفا محكا مجازا من  
ظرفية الجزاء للكل والمراد بالمعقول ما قابل المنقول وهو المندرج بالفضل  
من غير فضل مدخلية النقل وبما يسمى به خصوص المنطق وادته ههنا  
تورث ركعة مع قوله بطريق كما يظهر بادي تامل بطرق التصورات  
والتصديقات البالدالة متعلقة بحل والطرق جمع طرق تذكر وتوثق  
وجمع التصورات والتصديقات مع انها مصدران لاختلاف اذ التصورات السوء  
تكون تصور موضوع ويكون تصور محمول وتكون تصور نسبة لذات  
ادعان بها على ما ياتي والتصديق يكون تصديقا بنسبة قضية حملية  
وتكون تصديقا بنسبة قضية بشرطية الى غير ذلك وجمع الطريق ههنا  
اكتساب التصورات بطريق واحد وهو القول السامع واكتساب التصديقات  
بطريق واحد وهو القياس ههنا طريقان اما لا كثيرا ما يراد بجمع ما فوق  
الواحد لا سيما في هذا الفن واما لانه اعني تعدد انواع كل من الطريقين



وإفراده وأماله وأراد بالطرق هذا الطريقين ومباديهما في مبادي القول  
السارح الخلاب الخمس ومبادي القياس القضايا ثم استعمال الطرق فيما  
ذكر مجازيا لاستقارة لآنها حقيقة في المحسوسات والاهلالة واللا  
ان جعلت هذه الجملة خبرية لفظا انشائية معني وجعلت جملة الحمد كذلك  
فلا كلام في صحة العطف وكذا ان جعلنا خبرية لفظا ومعني لحصول  
المقصود منهما على هذا التقدير الظاهر اما جملة الحمد فلا ذال اخبار بمضمونها  
من جملة امراد الحمد اذ هو وصف جميل واما جملة الصلاة والسلام فلما  
قاله بعضهم من ان المقصود منها التقطيم لا حقيقة الدعاء وهو حاصل  
بالاخبار بمضمونها اما اذا جعلنا متخالفين في صحة العطف الخلف  
في عطف الانشاء على الخبر وعكسه وان منع راي اليائسين وابن مالك وال  
مضفونا فلا له عن الاكثرين ويجوز راي الصغار وجماعة آخرين قالوا  
ح جعل الواو استئنافية لانها تدخل على الاسمية كما في قوله تعالى واحل  
مسي عنده كما تدخل على المضارع كما في قوله تعالى لنسين كنم ونقر  
في الامر حام وان وقع ما على بعضهم على الثاني ولعدول الصلاة لما في العينية  
الفضلية من الايهام والى السلام كشاكله الصلاة والانسبان اللفظي للهد  
والعهد والصلاة والسلام الاكلاف علي سيدنا محمد اي كايافان  
علي سيدنا محمد فالخير مجموع المتقاطعين وتحتمل انه للاول وخبر الثاني  
محذوف دلالة خبر الاول عليه فتكون الجملة الثاني وخبره المحذوف  
معتزلة بين الاول وخبره او الثاني وخبر الاول محذوف دلالة خبر  
الثاني عليه فتكون بينهما عطف جملة على جملة واول هذين الاحتمالين  
اولهما لان المحذوف التو بالواو واخر ولا ينفك تفريلا استقارة التسمية  
في علي والسيد فيقول فيا وه الاولي السالكة رايه والناحية المتحركة  
بالكسر اصلية منقلبة عن واو اجتماعها مع الياء وسبق احدهما بالسكون  
من ساد يسود اذ اوله ساد فواو محمد بدل او عطف بيار وقوله هم كبدل  
منه في فئة الطرح والرمي اعلى كما قاله جماعة او من حيث العمل لا  
المعنى كما قاله اخرون او معناه كما قاله الاما مبني ان البذ مستقل  
بنفسه لا ممتهم بمتبوعه كالنعت والبيان

فاق

والفضائل

والفضائل نعت لمحمد لا السيد فاليل يلزم تقدم البدل او عطف المبادي  
على النعت مع انه يقدم على جميع التوابع عند اجتماعها على الصحيح والجنس والنوع  
والصنف والفرد والقسم بمعنى واحد لغة وما تفادرت الثلاثة الاول  
عرفا فكان الاول اعم من الثاني والثاني اعم من الثالث ذكرها الله على هذه  
الترتيب تقدم بما للاعم فالاعم كما تقول زيد حيوان انسان زنجي والكمالات جمع  
جميع كمال وهو الكيفية اعم من ان تكون قاصرة وهي التي تتحقق وان لم يتقدم  
انها للغير كالعلم او متقدمة وهي التي لا تتحقق الا بتقدمي انزها للغير  
كالكرم وتسمى الاولى في فضيلة وجبها فضائل والثانية فاضله وجبها قواضل  
فصل القواضل على الكمالات من عطف الخاص على العام للسمع او لكثرة الفضائل عن  
القواضل وظاهر ان تسمية الاولى في فضيلة والثانية فاضلة مجرد اصطلاح  
والا فقل من الاسمين من الفضل وهو الزيادة فقل صفة زائدة على محلها فتعق  
لغة ان تسمى فضيلة وفاضلة والمراد بجمعه اجناس الكمالات انصافه  
بالفرد الاعلى من كل جنس منها فان قلت الكمالات جمع قلت فلا يدل على ما فوق  
العشرة قلت القلة والكثرة اما يعتبران في تكرات المجموع دون موارد فيها  
كما صرح به غير واحد من المحققين منهم شيخ الاسلام ذكريا في شرحه على  
البخاري في كتاب الامان عند قوله صلى الله عليه وسلم اية الايمان  
حب الانصار واية النفاق بقبض الانصار فمعارف المجموع طائفة للقلة  
والكثرة وفي كلام السمع نوع من البدع وهو بنا السمع او النظم على رويي ومنه في النظم  
قول الجوري يا خاطب الدنيا الدينية انما سرك الرد وقراءة الاكدار  
دارمتي اضمحكت في يومها ابكت محمد قبالها من دار المختار هو  
هنا هو اسم مفعول فالفه منقلبة عن يا مفتوحة متحركة فافتاح ما قبلها  
وان كان محي اسم فاعل اعطى فالفه منقلبة عن يا بكسورة لما مر وقوله من افضل  
منه الا نوع اي من افراد افضل النوع المختار منه افضل فرد او افضل الانواع  
هو النوع الانساني على مذهب جمهور اهل السنة خلافا للمعتزلة وبعض اهل  
السنة في تفضيل النوع الملكي وان اتفق الجميع فاعدا النخشي على ما يتبادر  
من كتابه من افضلية جبريل على افضلية النبي صلى الله عليه وسلم على  
سائر المخلوقات وان في الانواع للاستغراق وتفضيل الظاهر على الناقص انما



يكون نقضاً إذا فضل عليه بخصوصه أما إذا فضل عليه في عموم عام ولا كما هنا  
 وإنما كان لا يلزم من اختياره من بين أفراد افضل الأنواع الشرفية أصله وقبيلته  
 قالوا شرفكم وصداقة اصناف أبيها بعد لها للبيات والامر ومات جمع أروية  
 كسبوت وهي الاصل والقبيل جمع قبيلة وهي جماعة اصنام واحد وفي  
 كلامه تلميح إلى قوله صلى الله عليه وسلم ان الله اصطفى كنانة من  
 ولد اسماعيل واصطفى قريشاً من كنانة واصطفى من قريش بني هاشم  
 واصطفاه من بني هاشم فانا خيار من خيار من خيار ولم يقل من خيار مرة  
 بل بعبارة توافق ما قبله كواحدة من المفضل فوق ثلاث مرات قال الامام ابن  
 تيمية وقد افاد اخوان القرب افضل من الجمع وان قريشاً افضل العرب  
 وان بني هاشم افضل قريش وان المصطفى صلى الله عليه وسلم افضل  
 بني هاشم فهو افضل الناس نسباً ونفساً وليس افضل العرب فقريش فبني  
 هاشم بمجرد كون المصطفى منهم وان كان هذا من الفضل بل هم في انفسهم افضل  
 وبذلك ثبت للنبي صلى الله عليه وسلم انه افضل بنسباً ونفساً والالزام الاول  
 ذكره المناوي وعلى انه واصحابه اذا اراد بالال من محرم عليه الزكاه  
 وهم مؤمنوا بني هاشم وبني المطلب عندنا من الشافعي ومؤمنوا بني هاشم  
 فقط عند الامام كان بني الال والاصحاب عموم وخصوص من وجه  
 فقطمهم على الال لا دخال الصحب الذين ليسوا بالكال في بكر وعمر وعثمان  
 وان اراد بالال اتقيا الامة او جميع الامة الاجابة كما هو لا نسب في مقام الدعاء  
 على ما قالوا كان بينهما العموم والخصوص بالال فذلك المطلق فالقول شرف  
 وانما قلت على ما قالوا لان المراد مني ان لا يطبق القول بانسب الامة  
 الاجابة في مقام الدعاء بل لتفصيل بحسب ذلك الدعاء فان كان حاله يناسب  
 ارادة اهل بيته حمل عليه الال عليهم كما في حق ذلك اللهم صل على سيدنا محمد  
 وعلى اله الذين اذهب عنهم الرجس وطهرهم تطهيرا وان كان يناسب  
 ارادة الاتقيا حمل عليهم كما في قولك اللهم صل على سيدنا محمد النبي واله  
 الذين جعلتهم بالتقوي وحفظهم من المعاصي وان كان يناسب ارادة امة  
 الاجابة حمل عليهم كما في قولهم كما اللهم صل على سيدنا محمد وعلى اله الذين  
 شرفهم بالتقايي ذوي العقول الرأية الاحسن انصفه للملك والاصحاب

ما لا بد

وان

وان المراد بالعقول النفوس لانها المخاطبة والمذكورة حقيقة ولا يستلزم كما  
 النفوس كما العقول ووجه العكس لان من النفس الى الشهوات ومن العقل الى  
 المكالات كقولنا اريد بالال اتقيا الامة كان المراد بالركبة النامية او الظاهرة من  
 نفس المعاصي وان اراد به الاجابة كان المراد النامية او الظاهرة من نفس الكفر  
 وصوابي الانظار الاضافة على معنى في اي الصا يبين في انظارهم يقال  
 صواب واصواب اي وافق الواقع والانظار جمع نظر وسيا في وفي نسخة وطلب  
 صواب الانظار على ان الاضافة من اصناف الصفات الموصوف والمعطوف  
 عليه على النسخة الاولى ذوي وعلى النسخة العقول فان قلت في اضافة  
 الصفات الى الموصوف اضافة الشيء لنفسه لان الصفات على الموصوف  
 قلت المصحح صدي جوارها نظر اي تقاها لادلة الصفات على ما  
 لم يدل عليه الموصوف من المعاني القاييم به على انه قد نقل ليس ان  
 العلامة ابا عرفة قال ان الحق مذهب كوفيين من جوار اضافة  
 الشيء الى نفسه اذا اختلفت اللفظة ومنها قوله فقا في كتب ركنكم على نفسه  
 الرحمن اه و قوله من اضافة الصفات الى الموصوف اي كانت صفة  
 الى مكان موصوف او المراد بالصفة والموصوف بالمعنى المعنوي فلا يرد  
 ان النسب لا يتقدم على الصفات ولا يضاف اليه وعلى النابويين  
 هم المحققون بالصحة ولو سيرا وبدوا رتبة على الاصل عند المحققين  
 فقوله ومن تبعهم صفوة من جمع الى التابعين فقط على الاقرب والمراد  
 بالاحسان العمل الصالح والمراد من تبعهم من عمل عملهم وان يكن على  
 عقيرهم والباقي باحسان بمعنى في والمراد بالاحسان العمل الصالح الاكبر  
 وغيره من الطاعات والامان فتدخل عصاة المؤمنين والاولاد  
 بتبعية بقوله ذوي الاقارب ودد اي الاسرار وان كان يمكن ان يراد بالوارث  
 اسر الايمان والباقي في انسب بمقام الدعاء كما اذا اراد بالال جميع اهل الاجابة  
 لم يحسن ان يراد بهم التابعين ما يشمل عصاة المؤمنين لدخول من تبعهم  
 في الال ولا وجه لتخصيصهم بالذكر كما في كما اذا اراد بالال اتقيا  
 الامة لم يحسن ان يراد بهم تبعهم في الاعمال الصالحة لما ذكرنا فيهم والاقارب  
 جمع يورد هو بمعنى الصنف والصفوة لغت وقال اهل الصفة الموصوفات





بعضها كنوز القهوف انه عارض له من نور الشمس بما يمتلئ به وانطباع صنوبها فيه  
لشدة صفائه والصفو والضياء فكان ذاتيا كضوء الشمس وسائر الكواكب ومما  
استدلوا به قوله تعالى هو الذي جعل الشمس صنبا والقمون نوراً في ابدانهم  
يبدع فليل يجمع من فعل وهو المختار لا على ما لا سابق وباتي بمعنى اسم الفاعل  
ايضا ومنه بديع السموات والارض ويطلق المبدع على الخلق ومنه المحدث  
ان لها من كبدية المسجل حلوا وله اخوه شبهها بوزن المسجل لا بد لا يتغير  
بملاقاة اللين قاله في المختار والاسرار جمع سر وهي في لغات الانسب من  
هذا الشيء الذي يكتسب لغزاً وقبحه واصنافه بديع الى الاسرار ما يجمع  
من او من اصناف الصفات الموصوف اما بعد ينصب الطرف على جهة  
المصفا واليد اي ارادة وملاحظة وبناء على الصم على جهة معناه اي ارادة  
مدلول المصفاق الله وملاحظة مع قطع النظر عن لفظه وعدم ملاحظة واما  
بمعنى في هذه الحالة تشبه بالحرف الجواب في الاستغناء فيما عن اللفظ الذي  
بعد ما وما انتهى هذا اللفظ وبني المعنى وفي وجه البناء في الحالة الثانية  
دون الاولى ولعله اقرب كقائما واما فان بناؤه على حركة ليعلم ان الله افعال  
في الاعراب والتخلص من النفاك الساكنين واما كانت الحركة ضمت لأكمل  
جميع الحركات ولما لو حركة بناه بحركة اعرابه والاولى كوف الطرف متعلقا  
بالجواب وهو قول المحذوف والمعنى مهما يكن من شيء فاقول بعد ما تقدم  
ان كنت لا اطلاق السطر وعدم تقييده بمبدأ البعدية بخلاف ما اذا  
جعل متعلقا بالشرط والمعلق على شيء مطلق اقوي تحقفا من المعلق على المقيد  
ولان تقييد القول المحمول جوازه البعدية اول على امتثال لطلعه  
بالسمة والمحددة من تقييد الشرط واما قدرا القول لوجوب الاستقبال  
الحزب بالنسبة وكون الشارح شرح كتاب السلام امر محض فكنى بعلو امره  
على مستقبل وهو الشرط ولان مقصود الحزب هو قوله شرح فيما مضى كتاب  
السلام ثابت سواء صدر منه في هذا الشرا المختص التسمية فابعد ما ولا  
فما معنى تقييده بكونه بعد ما صدر منه هنا بناء على المختار من تعليق الطرف  
بالجواب كقوله الفاضل الروداني في حاشيته على الشرح انما يحتاج الى ما  
ذكر لو كان الشرط هنا للتعلق لكن قد مر انه مجرأ الاستلزام والاشارة

حلو

تتأخر الحالة الاولى  
اللفظ السوي  
ثابت لم يبي  
لقد انما ظهري  
عاني بنية اللفظ

المحدود

الشرط

في  
اللفظ  
الشرط

الربط

الربط انه بقائه بعد على تقدير القول بقرينة الاستمولي في شرح قول ابن مالك  
وحذف ذي الفاعل في نكرته بوجوب حذف الفاعل حذف القول ومحذوب  
بانه غير متفق عليه في المعنى واللام حكاية قول بوجوب ذكر في الاختيار حتى الفاعل  
مع حذف القول وان اجاز في قوله تعالى فاما الذي لا يستودن وجوههم الاية  
فمنه قول اي فيقال لهم ذو قوا في ان توطئة لبيان السبب المحال على  
قال في هذا الشرا المختص الا في قوله ثم رأتكم والتاكيد هنا لشرح الخبر او  
لتزليله منزلة المسكون فيه او المتكرنوا صنعاً من الشارح حيث استصغر  
نفسه عن ان يكون شرح السلم الموصوف بما ياتي وجعل ذلك منه حقيقا ان  
يسلك فيه او يتكرر فاكذلك قد كنت شرحاً في ما مضى ثم انعم كنت  
امسوة على في المعنى ليل يمتهم لو قصر على شرح معنى الشرح على حذف  
امر الله وقوله فيما مضى تأكيداً والاستغناء بعد من ذلك الشرا الكبير لا يشمله  
عراق ذلك كتاب السلم من اصناف الاعم للاخص وهي الاضافة الى  
البيان واما التي لبيان في التي بين متضايفها عموم وخصوص وجهي  
ومجرد اصطلاح مع ان مدام من لا يعرف بينهما او من اصناف المسماة التي  
الاسم من حاد بديع الاتقان مصدر مبني للنوع ان اراد به المعنى المصوب  
ومنصوب بنزع الخافض اي عند نزع الخافض ان اراد به اللفظ المخصوص  
الذي على المعاني المخصوصة اي بشرح وهذه الانسب بالاوصاف الانية وكون  
النصب بنزع الخافض سماعياً غير متفق عليه كما بينته في شرح الاستمولي  
والاتقان الاحكام واصنافه بديع الى الاتقان من اصناف الصفات المشبهة  
الي مرفوعها بحسن الوجه واما رفع الاتقان على الفاعلية ليدع ونصبه  
على التشبيه بالمفعول به فيمنع منها الرسم لا يقتضيانها تنوين بديع وف  
تنوين المنصوب يرسم الفا والالف هنا مع ان الرفع قبيل والمنصب ضمير  
كاتبين في محله مستملا على مراد التحقيق الفرائد جمع فرد وهي  
الدرع الثمينة المفردة بطرف لنفسها والتحققات جمع تحقيق يطلق على  
ذكر الشيء على الوجه الحق وبمعنى انبات الشيء بدليل ثم يحتمل ان يكون  
باقيا على معناه المصدرية وان يكون بمعنى اسم المفعول اي الاتقان المحققة  
وعلى كل محتمل ان الاضافة في قولنا التحقيق من اصناف المشبهة به الى المشبهة

8

1

1



أو للبيان أو على معنى التبعية فتكون في حد التحقيق استقارة مصححة  
 حيث شبه أحسن التحقيق بالمراد ويحتمل على أبق التحقيق على معناه  
 المصدر في أن الإضافية من إضافة المتعلق بالفتح إلى المتعلق بالكسر على معنى  
 من الإضافة أي الأحكام المحصلة من التحقيق وفي هذا على هذا المص  
 استقارة مصححة حيث شبه تلك الأحكام بالمراد ثم إن أراد بالشرح الاستقارة  
 ويريد التحقيق الأحكام المحققة كان من اشتغال الدال على المدلول وإن  
 أراد بالشرح الالتفات واليقين التحقيق على معناه المصدر في ولم يحتمل  
 إضافة المراد إليها من إضافة المتعلق بالفتح إلى المتعلق بالكسر كان  
 من اشتغال الدال في عليه وإن أبق الشرح على معناه المصدر في وإراد  
 يريد التحقيق الأحكام المحققة كان من اشتغال الشيء على مدلول  
 الدال وإن أبق الشرح على معناه المصدر في وأيقين التحقيق على  
 معناه المصدر في كان من اشتغال الكل على الأجزاء وعلى هذا يقاس الأمر  
 فيما يأتي والاشتغال على جميع ما تقدم معنوي لا حسي ولكاف التيقن  
 التدقيقات النفاذ جمع تلك بالضم وهي في الأصل ما يحجزه الإنسان فيكون  
 عود عند تفكره في أمر ما مستقرة من التثبت وهو البحث في البحث الأرض  
 يخرج عود شبه بها المسئلة الطبيعية المتميزة عن نظائرها في الحسن بجامع القبي  
 ثم صارت حقيقة عرفية فيها والدقة قنات جمع قد قنيت يطلق بمعنى ذكر  
 الشيء على وجه فيه دقة وبمعنى إنبات العقل بل يعني وبمعنى إنبات  
 المسئلة بدليل وإنبات الدليل بدليل وبمعنى اشتغال الشيء الفكر في  
 المعاني والالفاظ ثم يحتمل بقا المدقق على معناه المصدر في فتكون الإضافية  
 من إضافة المتعلق بالفتح إلى المتعلق بالكسر على معنى من الإضافة وإن يكون  
 بمعنى الأحكام المدققة فتكون الإضافية على معنى من التبعية أو للبيان  
 وبدل العرفان مصدر عرف بالمعرفة وفي كونها بمعنى العلم بخلاف  
 والذي درج عليه شيخ الإسلام زكريا في رسالة الحدود وأنها بمعنى هاوإده  
 ورد أطلاقها في حق تعالى وتمنع عوي استدعاها سبق الجمل والأضافة  
 من إضافة المتعلق بالفتح إلى المتعلق بالكسر على معنى من الإضافة ومنع  
 بعض بقا العرفان هنا على معناه المصدر في ناسي عن عدم فهم الإضافة كما

فمنها

فمنها والحد والموفق والمراد بالعرفان عرفان الله تعالى أو عرفان  
 الله وغيره قال جنسية ودلت عطف على شح وفي نسخة استقامت الواو  
 فتكون الجملة صفة ثانية لشر حاله لا تجعل بعد الفكرة صفات كالألفي والتدليل  
 جعل الشيء دليلا مقادا والمراد به هنا التسهيل على طريق الاستقارة المصروفة  
 التبيين أو المجاز المرسل ويحتمل أنه شبه في نفسه صواب المشكلات بقوم ذي  
 امتناع وتخاص على طريق الاستقارة التسهيل والتدليل والتحصيل والإضافة في  
 المسئلة صواب المشكلات من إضافة الصفة الكاشفة إلى الموصوف فهم أن  
 جعلت الصواب بمعنى شديد الصعوبة كانت الصفة غير كاشفة وأحتمل  
 كون الإضافة على معنى من التبعية على طرق التمام بغير التمام ثبت  
 صعب يسد به فزع البحوث والمجاز والمجرور متعلق بفعل محذوف أي  
 وصفتها فهو من باب حذف الواو مع ما عطف لعدم التيسر أو بدلت على  
 تضييف معنى وصفت تضييفا نحويا وقد نقل أبو حيان في ارتشاقه عن  
 الأكثرين أنه يقاس فهو من باب الجمع بين الحقيقة والمجاز أو بحال  
 محذوفة من فاعل ذلك أي واضعها لها أو من مفعوله أي موضوعه  
 ففي هذين التضمينين بيان وهو مقسوس وكونها على طرف التمام أي على  
 حده الأعلى وسوقا في منبته كناية عن سهولة تناولها ولكنها ذكرت  
 المألوم وهو هنا الوضع على طرف التمام وإرادة اللزوم وهو هنا سهولة  
 التناول واستخرجت السين والت الحسان اللفظ وصمير منه توجه  
 في كتاب السلم واختلاف الضمائر مرجعها لا يضرا ذلك القرينة ويحتمل أن  
 من بمعنى في كما وجد في بعض النسخ والضمير للشيء والفرق هو متعلق بما  
 باستخرجت أو مستقر حال مقدمة على مستودعات أسرار والمسوم بحال  
 من النكرة تقديم الحال وتخصيص النكرة بالإضافة وهذا الاحتمال أعني  
 كون من بمعنى في وإن اشترى بمصوم المستخرج منه كما هو مقتضى الحذف إلا أن  
 الاحتمال الأول لتضييف ممدح الله بقوة خدمته المتب وقبيده بمنطقه  
 ومعنومه ومخافته وهدج المتب تكونه منطويا على محباته ودقايق ومدح  
 مصنفه بأن فيه قوة على قايوم منه على هذا الوجه وإضافة مستودعات  
 إلى أسرار من إضافة الصفة إلى الموصوف وطريق اهتمام الطريق

الطريق لغة الرأيا  
 يكونها في العرفان



حبالها المهمة جمع طويوت وهو الشئ الجديد كالطارق وعندنا التقليد والتأيد  
لأنهما الشئ القديم والاضطراب جمع فترم وهو الادراك فيحتمل ان يكون باقيا  
على معناه المصدر في فتكون الاضافة من اضافة الصفة الى الموصوف او من  
اضافة المتعلق بالفتح الى المتعلق بالكس على معنى من الابدائية ويحتمل ان  
يكون بمعنى المعزوم فان فتكون الاضافة من اضافة الصفة الى الموصوف  
او على معنى من التخصيص ويصح على غير ذلك وجهي الاحتمال الاول ان تكون الطوائف  
جمع طريقة والمراد بالاضطراب اجتماعهم في الشئ او اجتماعهم في غيره وطوائف  
اي من كتاب السلام ويحتمل ان من جمعي في والضمي للشيء واللام في اضافة  
دقايق انظار الكلام في اضافة طريق اقترابهم ويحتمل ان استار المحبة جمع  
مخافة وهي في الاصل احسن المستورة بالفتح لكن اذا اضعفت الحذف الى ما تستر به  
كما هنا استغنى عن قوله بالحق اقرارا من التكرار والمراد بها هنا الدقايق على طويوت  
الاستقامة المصحة والاستار جمع ستر بكسر السين وهو ما يستتر به وهو شئ  
للاستقامة باق على حقيقة او مستعار للالفاظ واهتدبت فيه اي  
في كتاب السلام او في التمر والجرور على الاول مقدمة من مجرور على  
بناء على مجوز اي ما لك وموافقه تقديم الحال على صاحبها المجوز بالخوف  
لا صفة له مقدمه عليه لانها في تقديم الصفة على الموصوف وعلى الثاني  
اما الموصوف باهتدبت او حال مقدمه من مجرور على كما مر على غراب  
لغات من اضافة الصفة للموصوف او على معنى التخصيص وكذا قوله  
وعرايس البلاء ويصح جعل التركيبين من قبيل التركيب التوقيفي وان  
الاضرب بما قبلهما جعلهما من الاضافات والمراد من جمع عرويس وهو الزوج رجلا  
كان او امرأة اباء المتبا والاباء جمع يكون هذا الشئ وفي التركيب استقامة  
مصلحة حيث شبه المسايلا بحسن التي لم يجم حولها اهتمام الغاصرين بالقراس  
الابكار ثم رأت ان الهمم الالف قد قصرت في علمية سد مسد مسدولها  
ان ومعمولاها وفي نسخة اسقاط ان والفعول الاول الهمم والثاني في جملة  
جملة قد قصرت وجعلت في على نسخة الاسقاط بصريه بتقدير مضاف الى  
اضداد الهمم الاذوات التي كانت في حال القصور والهمم جمع كلمة وجدة  
قد قصرت حالها تكون لا دليل عليه ولا محوج اليه مع ان المقصود بالروية

مع  
الهمم  
الهمم  
الهمم  
الهمم

الهمم الاذوات اضاعتها في حال القصور والهمم جمع كلمة بنيت اليها وكسر هاء في  
في اللغة الارادة يقال هم بالشئ اي اراده وبابه رة قاله في المختار وعرفا علة  
للفهم يتبعها غلبة الضم الى بيل مقصودا فان تقطعت بمعا في فعلية او  
بمعناها فعلية والمراد بالالف من قال في هذا الشئ الصغير وما بعده وما  
بهم ليسر لاصحة حركة واحدة من حركات فلك معدل النهار كما هو معنى الالف  
عند الحكماء في كون فتحة اعوابية او بناييه وما يوجب بنايه خلاف بين النحاة  
مبني في محله وقصور من القصور وهو الفجر او من القصور الطول لكن جعله  
في هذا يخرج الى تكلو بجوز في هذا الزمان تغييره به هنا وفيما قبله  
بالالف المتضمن والزمان عند الحكماء مقارنته بمقدرة موهوم بمقدرة معلوم كقارنته  
بجوز بدلولوع الشمس فهو من مقولة الاضافة واختلاف الحكماء فيه على اقوال  
منها انه حركة فلك النهار فهو من مقولة الالف ومنها انه مقدار حركة فهو  
من مقولة الهم ومنها انه نفس الفلك فهو من مقولة الجوز اذا علمت ذلك  
علمت انه من المقولات على بعض الاقوال فيكون استعمال اسم الاشارة فيه  
هذا البعض من قبيل الاستقامة المصحة التسمية لانه موضوع لكل مشا  
اليه خاص محسوس وتقرى ان شئ او لا المقول الخليلي محسوس الخليلي  
بجامع التمييز في كل عند المتكلم او السامع في التثنية بين الجزيات فاستوفى  
بناء على التثنية حاصل بالسر لانه هذا الموضوع الجزوي محسوس مقول  
قد بقيت للتثنية بين الخليلي كما حققه الخليلي في تقرير الرسالة  
الفارسية وبيانه غاية البيان مع اختلاف في ذلك قد رسلت في الاستقامة  
قد تلبت اي صارت بليدة فصيغة التقول هذا المصروفة كتحير  
الطين وتكررت اي قصرت من عطف الالف على لزوم فقصرت  
الهمم ثانيا اي صارت ثانيا فهو مقول مطلق او زمانيا فهو ظرف  
او حالت كوني ثانيا اي عاطفا لها فهو حال مؤكدة وصرف الالف الى الالف  
عطفه وتوجيهه اليه فيكون في كلامه استقامة مكسبة حيث شبه الهمم  
بداية يصرفها سابقا الى المحقة التي يريد بجامع التوصل بطل تشبهها مشر  
في النفس وصرفت تخيل وهذه الجملة معطوفة على جملة رأت من عطف  
النسب على السب نحو الاخصار اي جبهة تشبه الاخصار ببلدة ذات

الهمم  
الهمم  
الهمم  
الهمم



وجه تشبهها مضمرا في النفس مع طويق الاستعارة الممكنة وهو تحصيل ويجعل  
ان لفظ نحو تفسيح للاستعارة الممكنة في الهمزة الذي يظهر في ان نحو نصب  
نصب بفتح الخافض وهو الى لا بالظرفية لا مفعول في وجوه الاختصار  
مصرف الى الما المصروف فيها الى ثانيا واكراد باختصار الاسم الكبير الالبيان  
ببعض ما فيه وترك البعض الا الاثنان لجميع ما تضمنه من المعاني المحال  
في عبارة مختصرة لانه خلاص الواقع بقوله والاقتصار على نفس والى  
الاختصار لانه من الضمير على مذهب الكوفيين او التقدير نحو الاختصار  
له على مذهب البصريين وبهذا الاعتبار اي طرح الاعيان الحقيقية  
كالاقوال الضعيفة التي حكاه في الاسم الكبير والاسم في باب ما تضمنه  
ما هنا من اسماء الكبير على غير الحقيقة وقوله سابقا مستملا على قول  
الحققات كما لان اسماله على ما ذكره سابقا لا يبي في اسماله على غير  
اسماليها ما لا يراد مثله كالا قول الضعيفة فان قلت كيف ادخل هو ال  
على اعتبار مع قول الحاجة ان غير من الاسماء التي لا تقبل ما توغلبها في الالبيان  
قلت حكوا في باب الاستثنا تلاثة اقوال في غير قيل تنصرف الى صفة  
مطلق وقيل لا تنصرف مطلقا وقيل ان وقعت بين صدين تعرفت  
كما في قوله تعالى صراط الذين انعمت عليهم غير المغضوب عليهم ولا الاله  
ففي القول الاول ينبغي ان تقبل ان على الله لا يلزم من عدم قبوله كعدم علم  
قول الجمع بقي ان مقتضى ما ذكره من اقتصاره على حقيقات الحق في الكبير  
وترك ما سواه ان جميع ما خفي عنه الصغير مما هو في الكبير ليس حقيقيا  
والواقع خلافه لا اسماله الكبير على حقيقات تنفلق بالمتى وباللغز ليست  
في الصغير ويمكن دحضه بجعل ال في الحقيقات خمسة ولا يلزم من  
اقتصاره على جنس حقيقات الكبير وترك ما سواه ان جميع ما يقدر به  
الكبير ليس حقيقيا فافهم

وان ترمع

وان ترمع

كان في الصياح

اختصار

وي وتلخص بذلك ما رجا امتزاج الما بالروح فابى مناب المفعول المطلق  
والاصل امتزاجا متزايا امتزاج الما بالروح فاختصر والروح المختصر قبل سميت راجعا  
لامتياز شاربهما لهما ولها اسم كثيرة وكذا الاسماء قد تكون مجردة شهوة المسمى  
وان تفسيا على انه تمكن اعتاد شرفها عند عوانتها وفي الكلام تشبه ضمي للمسمى  
بالمزاج كما ان كلاما متساويا ما مزج به وراجه لصفوبته والتمت بالروح  
بجامع احتياج كل في سهولة تناوله الى غيره فان قلت في تشبه المسمى بالروح  
نشي من الذم قلت اشتمال المسمى به نشي بجامع بينهما حميد على ذم لا يضر  
في تشبه الا ترى انه شبه بالاسم مع اشتماله على ذم ما رجا الجبر وبالقصر لزم  
طوق النقص له على انه يمكن ان يراد بالروح راجح الحنة وبالمما ما التسميم المزوج به  
راجح لما قال الله تعالى ومزاجه من تسميم وقوله وحيد بالروح وفيه  
الظ تشبه ضمي للروح بالروح بجامع توفيق الانتفاع على كل وجه بالمتى بالحميد  
بجامع مع لانه لا يشق لكل الانواسطة غيره وبما قررنا يعلم ان في كلامه تسريع  
تيفق على اللوح ثم تسريع على تشبه يفتي نفس اللوح كذا كان الانسب اضافة الاسم  
الى الروح لان السر بان لهما لا لجمد فهي احق بان ينسب لا امتزاج اليها  
وان كان كل من رجا بالاحر ولو افاق التركيب قبله في جعل ما شبه به تحت  
مزوجا به كما جعل تحت ذلك في قوله راجعا للشارع باسم شرف ولهمذا  
قال في الكبير امتزاج الامطاع بالانشراح والذي دعاه اي ما صفه هنا  
مراعاة السمع واعتصم على هذه النكات المطبوعة وما توفيق الا  
بالله اي وما هو في موقف الاباء الله والتوفيق هنا مصدر المبدأ  
المفعول بفاع المصوب من جوان صوغ مصدر المبدأ للمفعول عند عدم اللى  
وانما قدرنا الحذف للتخلص من دخول اليا على الفاعل المستكروه عند اهل  
اللسان لا فهم كونه الدما شاع من دخول اليا على الاله افاده الى مختبري  
في كشافه وانما جعلنا التوفيق هنا مصدرا ليس للمفعول لانه لا يمتزج  
المصطف المذكور والتوفيق خلق قدرة الطاعة في العبد ولا حاجة  
الى زيادة وتقدم تسمي سبيل الخواص لا حواجز الما في بيان ان القدرة  
عوض بقاوت المفعول كاذهي الله الاشهر في اولي في كذا هو على هذا  
قدرة الطاعة بل فيه استطاعتها فقط اما على ان القدرة سبق المقدور كما



كما استحق ذهب اليه غيره ووجهه يحتاج اليه عليه توكلت تقديم الموصوف للفاوة  
 المحصر وهو موصف من حصل الموصوف في الصفة اي توكل في محصور في كونه على الله  
 وعلى في مثل هذا التركيب مجردة عن حقيقة الاستقلال الاستحالة هذا  
 وانما هي مجرد الارتباط والتعلق الي بهما ضرورة بقدي الفعل والنوكل  
 تفويض الامر الي خالقها وترك التدبير لخالقها ليات واليه  
 انيب اي ارجع يقال آب وبآ وبآب تاب وانا بسمي رجع والتقدم  
 هذا ايضا لافادة حصول الموصوف في الصفة ابتدي وابتدي في الشارة  
 بذلك الي اصالته الباء الي محبة تقدير متعلقها فعلا او اسما عا ما او خا  
 وان كان الاولي كونه فعلا لانه الاصل في العمل خاصا لا نهائيا  
 بالمقام وفي تقديره ذلك موخر الشارة الي اولوية تاخير الفارة  
 المحصر وهو من حصل الموصوف في الصفة اي حصل الي ابتدا مثلا في كونه  
 بسم الله وهو قصر افراد ان قصده الردع من ينفقه شركة عن الله في  
 طلب الابتدا باسمه وقصر قلب ان قصده الردع على من يعتقد ان غيره  
 يغالي هو المطلوب الابتدا باسمه وقصر يقيني ان قصده الردع على  
 المتروك في من لطلب الابتدا باسمه ولا يرد على جعل التقدير بسم الله الرحمن  
 الرحيم ابتدا اي كاي ان المصدر لا يعمل محذوف والاعوجج لان ذلك اذا  
 كان ظرفا او مجرورا لتوسيعهم فيها ومحل مجرور بالانصب على المفعولية  
 بالمتعلق المقدر الا اذا اقيم مجرور والمجرور بمقام المتعلق بعد حذف  
 المحذوف لكونه عا ما او خاصا ذلك عليه قرينة فيكون محذوف المجموع مقاب  
 هذا المتعلق فحذفه ان جعل متعلقا بخبر حذف واقيم المجموع مقاب  
 كما يقول اكثر النحاة نحو زيد في الدار ان الخبر والمحمل للضمير والعامل فيه  
 الرفع هو مجرور والمجرور لفتا من مقام المتعلق وصيرورته كالعدم وان  
 مرجح المتأخر وان المتعلق المحذوف في املا خطه في الجملة ونصب ان جعل من  
 متعلقا بمحال حذف واقيم المجموع مقامها ولا فصل اول من متعلقا  
 متعلقا بسم الله مثلا هذا هو الموصوف لما رجع بعض المحققين من ان المحمل  
 اذا كان الظرف لقوا المجرور فقط واذا كان مستقرا المجموع مجرور والمجرور  
 وقوله لا محل للمجرور في وحده وان المستقرا هو ما حذف عاملة العام او

العوالم

في

فقا

الخاص لتقرينة واقيم مقامه نحو زيد في الدار اي كاي من العلماء اي معدود  
 والشعوب خلافه بالاسملة تطلق مصدر البسمل اذا قال بسم الله وعلى بسم  
 الله الرحمن الرحيم كما هنا تاسيا مفعول لاجله اي اقتدا بالقرآن  
 وسوى الاصل مصدر هو قول فقل بسم الله على اللفظ المنزل على محمد صلى الله  
 عليه وسلم المتعبد بئلا وبذا المتعبد باقصر سورة منه وفي قوله تاسيا  
 بالقرآن اشارة الي انه امام متبوع وتلميح الي قوله تعالى وكل من احصياه  
 في امام مبين والقرآن كما يطلق على ما لا يغيره وعلى القلب ويقص ارادة  
 كل منهما وارادتهما معا على طريق استعماله مشترك في معنييه وامثال اي  
 اطاعة مقتضى انما قال مقتضى لان الامر فيه ضمني فكافة قال ابدا وفي اموركم  
 ذواتا لبا باسم الله الرحمن الرحيم فكل امرئ وتنضمه الامر عبر في جاذبه بال  
 لا مثال وفي جانب القرآن بالناسي لعدم تضمنه الامر كتضمن الحديث والقول  
 ان البقي على معناه المصدر اي كانت الجملة كل في مفعولا وكانت ما في قوله وما  
 اخرج اي رواه واقعة على قول بالمعني المصدر اي يظهر من طرفة الخاص  
 في العام لا يقال انما روي الائمة المقول لانا نقول لو سلم ذلك فروايتهم  
 المقول متضمنه لروايتهم القول وان كان بمعنى المقول كانت جملة كل في لا  
 او عطوف بيان وما وافقه على مفعول والظرفية من طرفة الخاص في العام انظر  
 والامة يميز بين وبابان لبا يميز يا جمع امام وقد يكون امام جمعا كما في  
 قوله فاجعلنا المتعلق اما والمراد بهم هنا ائمة الحديث كل امرئ اراد  
 به واحدا لا موردا واحدا لا واهروا صافته على معاني اللام وان لم يعط الخبر  
 بهما فهو غير لازم والمعني الافراد المنسوبة للمرد في المال الجزئيان لعلها  
 في ما بال عبر بذي دون صاحب لان الوصف بذي الشرف لا يقتضاه  
 متبوعة الموصوفين وتابعية المضاف اليه يهكس صاحب ومن ثم وصف  
 الله يونس في مقام ذكر الانبياء ومدحهم بذات النون وفي مقام النبي عز الله  
 به بصاحب الخوف والهاب يطلق على معان منها الجاد والقلب والخوف  
 العظيم كما في القاموس والمختار والمراد به هنا الحال اي ذي حال بهيمة  
 شرعا وقيل القلب على ان المراد قلب متعاضد ذلك الامر فتكون الافاق لا في  
 ملازمة انما كل امرئهم قلب متعاضد ويسفلا وعلى ان المراد قلب ذلك الشيء الامر

نسبة

الشيء



تشبهها بحالة انهم لم يبالوا بالقلب بجامع الشرف على طريق الاستقارة المصحة ولا يبالوا  
هذا ان من معاني المعاني البالي احوال كما مر فلا استقارة كما حققه حفند  
السعد من ان اللفظ المسترك في اصطلاح الخطاب لا باعتبار انه موضوع له  
اللفظ باعتبار علاقته بغيره وبين موصي امور من معانيه اذا استعمل في احدي  
معانيه كان مجازا فاحفظه او تشبها في النفس الامر المهم بانفساد معانيه  
الى التشبه به بشي من لوازمه وهو الباطن طريق الاستقارة المحسنة اقول  
لا يرد على هذا ان فيه جمعا بين الطرفين لان ذا القلب هو الانسان لا الشجر  
فان ذا القلب اعم من الانسان والتشبه به خصوص الانسان وهو لم يذكر بخصوص  
ولا يورد حوله في عموم ذي القلب وفي كلام السمع عند قول المصنف ما دام بها  
مخوض ثم ما بدله ذلك كما استعرفه لا يبدله فيه صفة ثابته لا مر ففبه  
جوي على الاقنص وهو تقديم الفتحة المرد على الفتحة الجملية وقوله فيه  
اي بسمه اقول سميت ففائدة الخاتمة مع صحة ان يقال لا يبدل بسم الله  
افادة ان المطلوب كون الامر ذي البالي سببا باعنا على التسمية في ابتداءه  
لا مطلق وقوم التسمية في ابتداءه ولو بسبب اخر بحيث يكون غير منظور اليه  
عند التسمية ونائب فاعمل ببداء غير مستر يعود على امر او قوله بسم الله  
والاضمير في بديا بسم الله الذي يبا واخبر وبيان فاعلى الزوايا  
البداء باسم الله اي اسم كاف وعلى الثانية المطلوب البداء بلفظ بسم الله  
الرحمن الرحيم والا ولما اخرج فالاحسن ان جام الثانية البالي بالفاء القيد وقوله  
فهو احدث وحلت الفاء في الخبر تشبه المبتدأ هنا بالشرط في الصوم كونه قليل  
لان المبتدأ هنا ليس من صور المبتدأ الذي يدخل في حيزه الفاء بكثرة التشبه  
باسم الشرط في الصوم واستقبال معنى ما بعد وهي خمس عشرة صورة  
موصولة بفعل صالح للشرطية بان تكون خاليا من اداة الشرط و علم استفاد  
النافية وقد موصول بطرف موصول مجاز ومجوز موصوف باحد هذه الال  
فهذه ست صور يتضاف الي الموصول والموصوف المذكورين وتحت ست  
صور موصوف بالموصول وتحت ثلاث صور فاجملة خمس عشرة صورة واما  
وحولها في خبر فاعلى غير الموصول والموصوف السابقتين فقليل  
كأنه من الله وحق قول الشاعر كلاما مراعيا ومداني فمؤن بحكمة التتالي

استعمل في احد معانيه بل

وحق

وهو هذا الحديث اقول ما ذكر من كون دخول الفاهنا قبله صرح به بعضهم وهو  
ان كان العبوة عند تعدد صفة ما اضيق اليه المبتدأ بالصفة الاولى والا فلا  
بل تكون من الكثير لان المبتدأ هنا مضاف الي موصوف بفعل صالح للشرطية  
وهو لا يبدأ فاشبه اسم الشرط في الصوم واستقبال معنى ما بعد فاعرفه  
والاجدم المقطوع المدا والذاهب الا نامل من اجسام يقال جزم من بد كخرج كذا  
في القاموس وعلى الاول اقتصر في المصباح ويروي اقطع وهو المقطوع الذي كما  
في القاموس والمصباح ويروي ابتر وهو المقطوع الذي كما فيهما والكلام  
على كل من الروايات الثلاث من التشبه بالبعوض وهو ما حدثت فيه اداة  
والوجه او من باب الاستقارة المصحة على محلا و بين الجمهور و  
السعد في مخور بذا سدد والمقصود من الثلاثة انه مقطوع المركبة كما  
قاله السمع وان تم حستان مراده المركبة القائمة فلا ياتي وجود اصلها  
وفي رواية محمد بن سعد بن الخضر كذا قال القلقمى ان محمد المطلق بل لا يبدأ  
به في الحديث هو محمد القوي لا العرفي لانه لا يري بعد رواه  
بكتار وافته وحسنه ابن الصلاح وغيره التفسيرين بالتشبه لان الصلاح كما  
بمعنى نقل تحسين الفير له لان مذهبه انه لا يسيل في عضو فابعد في التصحيح  
والتحسين والتقصيص لقصور الهمم وخالفه في ذلك النووي ويمكن ان  
يقال حسنه هو بنفسه قبل ان يقول بهذا المذهب اي الشايع تفسيره  
للمجمل قبله بدليل اعادة الخبر لكنه لم يشحه كما في المبتدأ بل في بد كما في  
عبارة المضوق قوله بحسب الصفات اذا بقيت الباعلى ظاهرها من كونها  
صلة الشايع التجريد في الشافرا من التكرار وان جعلت مسية او  
بمعنى على فلا اذا اعمداي لفظة تقليل لمحذوف يدل عليه اي التقصير  
اي وضربنا هذا التقصير لان اجسام وقوله هو صميم فضل اتي به ان كنه  
الحصا استفاد من تفرق جري الجملة كما في قوله تعالى ان الله هو الرزاق  
كما افاده في المطول او ضمير متفصل اتي به لتقوي الحكم بتكرار الاسناد  
الشايع صدر انشائي عليه اذا ذكره بخبر وقيل اذ اتي بما يدل على  
انصافه بصفة جملة فعلى الاول لا يكون التا الا باللسان ولا هو محتاج  
الي قولهم باللسان بخلافه على الثاني فان قلت التعريف يشمل القديم والحديث

شرح



وهما حقيقتان متباينتان وجمع حقيقتين متباينتين في تقرير واحد مستعجم  
قلت امتناعه اذا كان على وجه يحصل به معرفة كل من الحقيقتين بحصولهما  
بالكنه وما ليس كذلك بالحيل الباطنة للسبب او بمعنى على اذ كونه  
الحيل غير حادث مطبوع انما هو شرط في المحمود عليه لا المحمود به بخلاف كونه  
حادثا مطبوعا كما اذا ثبتت على وجه يحسنه بسبب احسانه اليك وقد يمتدح  
ذا او يمتدحان اعتبارا كما اذا ثبتت عليه بسببه في الاحسان من حيث التوفيق  
به في عبارات المحمود به ومن حيث كونه سببا باعتبارنا على اننا محمود عليه  
غير حادث المطبوع اي الذي طبع عليه المحمود ففي قوله المطبوع  
وايصاله غير حادث المطبوع صادق بالتقديم وبالحادث غير المطبوع وهو  
المعروفة بغيره باعتبار انها متعريف بالاضافة الى المعرفة وان لم تكن بين حادثين  
او على ان ال في الحيل جنسية ومدخولها في حكم النكوة وخرج بهذا القيد الشا  
على حادث المطبوع فانه مدح لاحد كالتشالاجل احسن وعدل عن العبارة التي  
اشتهورة اعني قوله على الحيل الاختياري لاخراجها لعمد على ذات الله  
وصفاته لان الاختياري ما كان عن اختيار واردة ولا ذلك الاحداث  
وان اجيب عنه بان المراد بالاختياري ما ليس موجودا عن صهره والوارد  
الاختياري حقيقة بان عن كان عن اختيار واردة وعلم بان كانه دخل  
قافي صدور فعل اختياري ولم يقل على جهة المقطع كما قال غيره اخراجا  
لما قارنه بمقتضى فانه استعمل وتلك هذه الصورة او لعدم  
عند ورها من مقتضى وابتدأ ثانيا في محصل ما اورده هذا بقية  
اسئلة لكن كان الاول حذف قوله ثانيا لئلا يتكرر قول الثالث وهو  
قوله وقدم البسملة مع الاول اذ معنى قوله وابتدأ ثانيا بالحديث  
به بعد اتيانه بالبسملة او لا وهذا محصل الثالث ولان بعض ما مر من الثاني  
بالقرآن ورواية محمد بن وهب هذه الرواية لا ينافي الثانية ويمكن ان  
يقال لا دخل لقوله ثانيا في الثاني لسول واما واداه فيه لبيان الواقع كذا  
قبل واقول يمكنه وجه آخر وهو ان يكون له دخل ويكون المراد من  
تمام الثاني بالقرآن او رواية محمد بن وهب ما فيه ان الاول قد سبق  
والثاني والثالث في المقيد فقط ويكون قوله وقدم البسملة ثم استئنافا

بيان

بيان اجاب به عما مر على دفع المعارض بما ذكره حاصله ان هذا الدفع حاصل بطريق  
تقديم ابتداءه بالحمد لله ابتداء حقيقيا وبالبسملة اضافيا فلم يقدم البسملة على الحمد  
والوجه بالابتداء بالحقيقي فهو من تامة اجواب عن السؤال الثاني مستقل مقطوع على  
الحمد لله قوله وابتدأ ثم ولا يضر انهما من قول وابتدأ ثم لان الاعادة للمادة  
لا تعد تكرارا وجمع بين الابتداءين في هذا السؤال مقطوع فيه بالنظر عن  
الترتيب لئلا يحصل تكرار في الاسئلة لان الفعل بالروايتين لا ينفك عما  
بالروايتين السابقتين اقول كان عليه ان يقول كما نسي في بالقرآن وعمله  
بالروايتين السابقتين كالإخفى وإشارة الى انه اي الحال واسنان للمعارض  
بينهما اي في الحقيقة وان تبادر الى الذهن اعلم ان توهم المعارض مبني  
على جعل البسملة المقيدة صلبة يبدأ فان جعلت للاستعانة او المصاحبة فلا  
لان الاستعانة بشئ او المصاحبة لا تنافي الاستعانة او المصاحبة بشئ  
اخر كذا قال غير واحد اقول الظروف على هذا مستقر حال والاصل في الحال  
ان يكون مقارن ودوم يرد عليه ان اريد بالابتداء في الروايتين الابتداء  
الحقيقي لم يكن المقارن سوى الاستعانة بذكر كونه واحدا والمصاحبة له  
فترجمه المعارض وان اريد الاضافي كان مجرد اصرار دكا في دفع المعارض  
من غير احتمال الباطني ظاهرها ويرد عليه ايضا انه لا يظهر فيه اذ كان المبدؤ  
فيه قولاً اذ الشك في لفظ بشئ هو غير ممكن ويمكن دفعهما بان المقارن في  
كل شئ بحسبه وانما هنا معنى عدم التراخي فتأمل وبقي دفع المعارض اوجه  
اخرى ذكرناها في رسالتنا الكبرى على البسملة اذ لا ابتداء حقيقي اي  
ابتداء حقيقي نسبة الى الحقيقة مقابل المجاز لان حقيقة الابتداء بشئ جعل  
اول امره وفافتحه فاطلاق الابتداء على الاضافي مجاز علاقته المسماة  
في تسبق كل وهذه النسبة من نسبة المعنى الى لفظه ان اريد بالابتداء المنسوب  
المعنى وبالمعنى اليه لفظه لا ابتداء المستعمل في موضوعه وهو الظاهر ومن  
نسبة اللفظ الى المعنى الموضوع له ان اريد العكس وهو ما اي ابتداء  
يسبقه شئ اي ابتداء في الكلام حذف مضاف اي لم يسبق متعلقه بفتح اللام  
وهو ما ابتداء شئ واصناف اي نسبي فقوله وهو مكان بالاضافة الى  
ما بعده اي الذي كان ابتداء بالنسبة الى الفعل الذي يولد مسبقه شئ لا وهو عام



مطلقا من حقيقتي فدل حقيقتي اضافي ولا عكس واثر والقبير بالاضافي على التفسير  
بالمجازي مع انه الانسب في المقابلة لا سفاها بالمراد من غير الحقيقتي وانما ما  
كان الابتداء بالاضافة افي ما بعد من سلف بالبال لان حديثهما اقوي  
وجبه ذلك بعضهم بانه حديث البسملة صحيح وحديث الحمد لله حسن وبعضهم  
بان حديثهما صحيحان لكن حديث البسملة اصح لان الصحة والحسن والاعتق  
متقاربة الرتبة وبعضهم بان حديثهما حسنان لكن حديث البسملة احسن ورجح  
هذا كما قيل فيه اتحاد الشبه والشبه به اذ الذي قيل هو ان حديثهما اقوي  
والجواب بينهما وان الحمد اذ اتا اختفا اعتبارا اي باعتبار القابل وهو كاف على  
اننا انسلم اتحادهما اذ اتا لان اللفاظ اعراض ولا تنقل عن محلها ولا تقوم  
بمحلين وليس مراده تصديق هذا القول لانه الذي رايه منصوبا عليه  
في غير موضع بل الاشارة الي انه ليس من عند ياته بل هو منصوص عليه لغيره  
وعلا بالكتاب والاجماع اي الفعلي لمضي العلماسلفا وخلفا  
على تقديم البسملة على الحمد لله اقول كان الاستنباط ان يقول وتاسيا تام  
الا ان يقال اقتراح الكتاب بهما على هذا التركيب ومضي علما الامة  
عليه تضمنان الامر وان كان في ذلك خفا لطلب السامع مقابفة الله  
بقائي وعلما الامة فيكون السمع داعي هنا هذا المقام الحقيق ففسر  
بالعمل ولم يرعه فيما مر وفيما ياتي فحتم يه ففسر بالناسي وتفسيره هنا  
بالكتاب وفيما مر بالقران تفنن قوله واتراي اختيار وقوله في الحمد  
متعلق بان وقوله بالجملة الاسمية متعلق بالتصديق اي اخذ في مقام الحمد  
التصديق بالجملة الاسمية على التصديق بالجملة الفعلية تاسيا بالآية القرآنية فانها  
صدرت بالجملة الاسمية وان لم تكن بهذا جملة فعلية في الآية بخلاف المت  
فالتاسي انما هو التصديق بالجملة الاسمية ولا يصح اختلاف الآية وان ثبت بتقدير  
الاسمية بالفعلية في المت دون الآية فاندفع ما عترض به هنا وال في الآية  
لخص ايات الحمد المفتاح بها السور ولا يستفاد منها او المهد والمهدود آية لقائنا  
وقد يبعد هذا عدوله عن التفسير بالكتاب او القران الي التفسير بالآية القرآنية  
فتدبر ولدالهما اي الجملة الاسمية على الثبوت اي ثبوت مصدريهما اقول  
كان الاولى ان يقول على الثبات اي الدوام لانه هو الذي اختصت بالدلالة عليه

الجملة الاسمية الثبوتية بمعنى الحصول الا ان يقال مراده الثبوت الظاهر وهو  
الدائم او استعمل الثبوت بمعنى الثبات واعلم ان الذي تدل الاسمية  
عليه بطريق الوضع مطلقا لثبوت واما دلالتها على الدوام فليس بطريق  
الوضع لا بواسطة الاستعمال كما قال جماعة او العدم ول عن الفعلية كما قال  
آخرون وببينة ان اصل الحمد لله حمدت حمد الله ففعله عن ذكر الفعل الحب  
حذفه لدلالة مصدره عليه ثم عن نصب المصدر الي رفعه لدلالة على الدوام  
ثم ادخلت ال المسقوف على اختلاف اقسامه والفعلية انما تدل بطريق الوضع  
على مطلق الحدوث الي الوجود بعد العدم ويسمي هذا ايضا تجدد او اما  
دلالتها على التجدد بمعنى الوجود مودة بعد اخري مضارعية فتوسط القوة  
او غلبة الاستعمال ووث الفعلية اقول قد تعارضت العلة المذكورة بدلالة  
الفعلية ايضا على التجدد الاسمي وكذا دون الاسمية الا ان يقال رجع العلة  
المذكورة مناسبة الجملة الاسمية المحمود بهما من حيث دلالتها على الدوام  
لاشرف واول ما وقع الحمد لاجله وهو ذات الله وصفاته الممدول عليها  
بقوله لله على الذات بالوضع وعلى الصفات بواسطة وجودها للذات الموصو  
صوع له وان كان من جملة ما كان وقع الحمد لاجله ما الجملة الفعلية به  
انسب لتجده وهو فهمه اخراج مضمون نتائج الفكر الممدول عليها بقوله  
الذي قد اخرج نتائج الفكر فان قلت لا استعار في الكلام بعلبة غير لينة  
الاخراج من الذات والصفات اذ لم يعمد اليه بتعليق من باسم غير صفته  
يدل عليه مدلوله قلت الاستعار فعلية ما ذكر بواسطة الذوق حيث  
قال الحمد لله الذي قد اخرج جاولم يقل الحمد للذي اخرج جامعه انه انحصر على  
ان لفظ الله ما دل على ذات متصف بصفات الكمال واشتهر ايضا فيها  
بجست تلخص كثير الصفات عند سماع هذا الاسم لم يبعد ان يجعل التعليل  
بالاستق كما افاده الفري في حاشية على المطول وما يرد على الجملة  
الاسمية من انها لا تدل على توكلي المتكلم اي تعاطيه وما شئت الحمد بنفسه  
اي لا منها خبرية لفظا ومعنى ولا يلزم من الاخبار شي يثبت شي لا خور  
انصاف الخبرية فلا تدل الجملة على المتكلم حمد نفسه وانما هي اخبار عن  
الحمد بثبوت الله وحاصل ما اجاب به احتيازا لهما انما انشأته معنى اي لانشأ



احمد بمضمونها لا لانتساب مضمونها حتى يشكك بان مضمونها هو نبوت احمد لله  
 ليس مقتدر لا للمعد حتى ينشئه وظاهر مضمونها تسليم انها اذا كانت خبرية لفظا  
 ومعنى لا تذل على قول المتكلم احمد بنفسه وليس كذلك لان الاخبار عن  
 احمد بنبوته له تعالى محال لانه الشك بالاحتمال ووصفه تعالى بنبوت احمد  
 له تعالى عليه بهيول واما قولهم الاخبار عن النبي ليس من ذلك فمحلها اذا  
 لم ينطبق تقريرها بخبر عنه على الاخبار والا كان الاخبار من الخبر عنه كما  
 هنا وكما في قولهم الخبر بمحل الصدق والكذب ويمكن ان يكون السمع بما  
 ذكره على وجه النقل مع امور الالهي وجه التسليم حقيقة واحاصل  
 ان الايراد المذكور له جوابان احدهما جمع انها خبرية لفظا ومعنى  
 حتى يرد ما ذكره وهو ما في التمسك بينهما تسليم ذلك وتوجيه تولى تسليم  
 ل احمد بنفسه عليه على الصحيح مقابلتها انها خبرية لفظا ومعنى  
 ويحصل ل احمد بها كما مر ولعل وجه كون ما ذكره هو الصحيح ما قاله بضم  
 ان السماع نقلها الي الانساق كما نقلت وصحتها وكونها وان لا يخرج  
 الى الايراد والجواب السابق في فقد يكونها خبرية لفظا ومعنى  
 الذي قد اخرج من المعلوم ان الموصول وصلته في معنى المشتق فيكونه  
 المفعول عليه هذه النعمة بعد حملك على الذات والصفات على مقتضى  
 قاعدة ان تعليق الحكم بالمشتق يؤذن بعلية المشتق منه اقول ولم يصر  
 بالمشتق وهو مخرج مع وجوده اطلاقا عليه تعالى في قوله والله يخرج ما كنتم  
 تكتمون وفي قوله ومخرج الميت لحدوده وشهرته وذكره في الاسماء المحسنة  
 المعروفه فسلم ان علمهم عدم وجوده باطل اي اظهر اقول الاصل  
 اي اوجده لان الابدان ايلة من الاظهار ولان شان الاظهار ان يكون موجودا  
 قبل وكون النتائج موجودة قبل ظهورها لا يابى اي غير محقق فتأمل  
 نتائج الفكر يخص نتائج الفكر التي هي العلوم النظرية بالذكريات  
 الضرورية لان الضرورية لا خلاف ان الله هو المورث فيها وهو بصددها  
 احمد عليها يفهم بالاولي ادراكه للمعد فيها ويحتمل ان يريد بالفكر حركة النفس  
 في المقولات التي هي معناه لفظا وبالنتائج ما يتربط على هذه الحركة من العلم  
 سواء كان ضروريا او نظريا فيكون جميع العلوم ضروريا ونظريا فانه

شأنها

شأنها ان يكون في كبره وعلى هذا الاحتمال يدخل التصور في النتائج على  
 اصطلاحه لا حية لمضمونها العنصرية وان المقولات بخلاف النتائج اصطلاحية لاقتضا  
 خصا صها بالصدق يقات النظرية كما استوفى جمع نتيجة فعله بمعنى  
 مفعله على وزن اسم المفعول وتوجد في كثير من النسخ بعد قوله جمع نتيجة  
 مفعله وهي ما يحصل عقب النظر من العلم بالمتصور وقته هو وهو نفسان  
 للنتيجة بما يجري على الاصطلاحين الاتيين المناطق والتمكينا ومن فيه  
 بيان لما والعلم بمعنى المعلوم لوافق الاصطلاحين الاتيين والباسية لاه  
 للمقدمة اذا لم يتصور فيه هو الدليل وليست النتيجة العلم بالدليل المعلوم بسبب  
 الدليل لكن النتيجة التي تربطها لدرس على شأنها المولى بسماهي ليست فيها  
 هذه العداوة ولم يامر القاري بقراءتها ولم يبين عليها فكانت كانت في الاصل  
 ثم ضرب السمع عليها ونقلها بقض السماع قبل الضرب عليها ولذلك لم توجد  
 في السماع الغير عند المناطق جمع منطقي والتا فيه للفساد والنسب  
 التوابع في الجمع موصفا عن بالنسب في المفرد تصديق اي مصدق به ويفهم منه  
 ان النتيجة لا تطلق على عندهم على المقبول وقوله من تسليم يشير الى ان امداد  
 على تسليم المصدقين وان لا يثبت حقيقة ما حقيقة ما في الواقع وقوله تصديق  
 اي قولين مصدق بهما فالمصدق في الموصوفين بمعنى اسم المفعول ومن نص على  
 ذلك السمع في كبره في باب القياس ولم يقل او اكثر لان الاصح ان الجملة لا تتركب  
 من اكثر من مقدمتين وان ما يتربط في كبره فهو اقيسة متداخلة كما يفهم  
 وقوله لاذاتهما متعلق بيلزم وخرج به التصديق اللازم من تسليم بصدق  
 لاذاتهما بل الامر خارج كقولهم مساو للمساو وليس بمتساوين بغير مساو  
 لمساو ليس هذا قيا اصطلاحا لعدم تكرار واحد الا وسط في الشكل الاول  
 تكون محمولا في الصفر في موصوفا في الكبرياء والامر هنا ليس كذلك  
 كما لا يخفى ولا ما افهجة متبينة اصطلاحا لانها انما صدقت ولزمت من  
 تسليمها في المقدمتين بواسطة امر خارج وهو وان مساو في المساوي  
 ليس مساو ولذلك لاذاتهما الاتري انك لو بدلت مادة المساواة بمادة  
 العداوة مثلا وقلت لا يبعد للمساو والمساو لم يرد ان لا يرد  
 لمساو لم يرد بالتصديق ما يشمل البقيان والظن والجهل المركب قد خلت النتيجة

فمقتدر لا للمعد حتى ينشئه وظاهر مضمونها تسليم انها اذا كانت خبرية لفظا ومعنى لا تذل على قول المتكلم احمد بنفسه وليس كذلك لان الاخبار عن احمد بنبوته له تعالى محال لانه الشك بالاحتمال ووصفه تعالى بنبوت احمد له تعالى عليه بهيول واما قولهم الاخبار عن النبي ليس من ذلك فمحلها اذا لم ينطبق تقريرها بخبر عنه على الاخبار والا كان الاخبار من الخبر عنه كما هنا وكما في قولهم الخبر بمحل الصدق والكذب ويمكن ان يكون السمع بما ذكره على وجه النقل مع امور الالهي وجه التسليم حقيقة واحاصل ان الايراد المذكور له جوابان احدهما جمع انها خبرية لفظا ومعنى حتى يرد ما ذكره وهو ما في التمسك بينهما تسليم ذلك وتوجيه تولى تسليم ل احمد بنفسه عليه على الصحيح مقابلتها انها خبرية لفظا ومعنى ويحصل ل احمد بها كما مر ولعل وجه كون ما ذكره هو الصحيح ما قاله بضم ان السماع نقلها الي الانساق كما نقلت وصحتها وكونها وان لا يخرج الى الايراد والجواب السابق في فقد يكونها خبرية لفظا ومعنى الذي قد اخرج من المعلوم ان الموصول وصلته في معنى المشتق فيكونه المفعول عليه هذه النعمة بعد حملك على الذات والصفات على مقتضى قاعدة ان تعليق الحكم بالمشتق يؤذن بعلية المشتق منه اقول ولم يصر بالمشتق وهو مخرج مع وجوده اطلاقا عليه تعالى في قوله والله يخرج ما كنتم تكتمون وفي قوله ومخرج الميت لحدوده وشهرته وذكره في الاسماء المحسنة المعروفه فسلم ان علمهم عدم وجوده باطل اي اظهر اقول الاصل اي اوجده لان الابدان ايلة من الاظهار ولان شان الاظهار ان يكون موجودا قبل وكون النتائج موجودة قبل ظهورها لا يابى اي غير محقق فتأمل نتائج الفكر يخص نتائج الفكر التي هي العلوم النظرية بالذكريات الضرورية لان الضرورية لا خلاف ان الله هو المورث فيها وهو بصددها احمد عليها يفهم بالاولي ادراكه للمعد فيها ويحتمل ان يريد بالفكر حركة النفس في المقولات التي هي معناه لفظا وبالنتائج ما يتربط على هذه الحركة من العلم سواء كان ضروريا او نظريا فيكون جميع العلوم ضروريا ونظريا فانه



الظنية اللازمة لتسليم تصديقين ظنيين والمجهولة جعلا مركبا للضرورة المحمولى  
كذلك وعند المتعلمين جميع متكلم وهو الممارس لعلم الكلام وفي نسبة  
بعلم الكلام اوجه معلومة في محلها ومن ذكرها التفتازاني في اول قسم  
المقاييد السبعة ما يحصل العلم بهام اي معلوم شانه ان يعلم  
بمحصل العلم التصديقي به عقب الشيء التصديقي بوجه دلالة الدليل  
اي بالجهة التي يسميها اول الدليل المذكور على المدلول كما حدث في العالم  
الذي هو دليل وجوده تعالى ووجه الدليل عند المتكلمين بمنزلة احد الوسط الا  
وسط عند المناطقة والدليل ان جعل شاملا للقيمي والظني عرف بانها  
يتوصل بصحيح النظرية الى العلم او الظن بمطلوب خبري وعلى هذا يراد  
بالعلم في تعريف النتيجة ما يشمل الظن لكن يلزم عليه دخول المجازي في التعريف  
الا ان يدعي شهرته وان خص بالقيمي اسقط من تعريفه قولنا او الظن والقيمي  
العلم في تعريف النتيجة على ظاهره وقولنا في تعريف الدليل بصحيح النظرية اي  
بان ينظر فيه من الجهة الموصلة وقوله بمطلوب خبري اخرج ما يوصل الى  
مطلوب تصوري وهو المعروف والفروق بين الاصطلاحين ان كلا من النتيجة والادلة  
عند المناطقة مركب ولا يلزم ذلك عند المتكلمين وان كلا منهما عند المناطقة  
يشمل ما كان جعلا مركبا جعلا فيها عند المتكلمين وان كلا منهما كما عرفت  
اشارة اي ذواتا اي مشير وجعل الاشارة بنفس الاشارة مبالغة على  
الاوجه الثلاثة في زعم عدل اعلم مذهب اهل الحق اي اهل المذهب الحق  
وهو الصدوق متخذ ذاتا لانها الحكم الذي بينه وبين الواقع مطابقة هذه  
مطابقا لاعتبار الان ان اعتبر المطابقة من جانب الحكم سمي حقا او  
جانب الواقع سمي صدقا والاكثر استعمال الصدق في الاقوال ويحتمل ان  
المراد بالحق الله تعالى فان اهل السنة اهل الله والمذهب مفضل يطلق لفظة  
مصدر اميما بمعنى الذهب واسم الزمان الذهب واسم المكان الذهب  
به اهذا الاحكام المختارة مجازا ثم يحتمل ان نقل مذهب بمعنى مكان الذهب  
من مكان الذهب الى الاحكام المختارة على سبيل الاستعارة التسمية بان يكون  
شبه اختيار الاحكام بسلوك الطريق واستيعاد الاول اسم الثاني وهو الذهب  
واستق منه مذهب بمعنى الاحكام التي هي محل الاختيار اعني التي وقع عليها

العلم

فان كان

الاختيار

الاختيار وجامع التسمية بوجه الارادة في كل ويحتمل انه نقل مذهب بالعلمي المصيري  
من سلوك الطريق الى اختيار الاحكام على سبيل الاستعارة الاصلية ثم من اختيار الالة  
حكاه الى الاحكام المختارة على سبيل المجاز المرسل لملاقة التعلق فيكون مرتبة  
وهذا كله بحسب الاصل فلا ينافي ما صرح به بعضهم من انه صار حقيقة عرفية في  
الاحكام المختارة هكذا حقق المصنف من العلوم وغيرها اي كسابر الاقوال  
الاختيارية ومن تفضية وسياي اخلاف في الربط الارتباط والدليل التلازم اي  
بين الدليل والنتيجة اي بين العلم والدليل والعلم بالنتيجة كما استوفيه ومحل التباين  
قوله مص في دلالة المقدمات على النتيجة خلاف اي عقلي او عادي او تولد او و  
واجب والاول امويد وهو امام الحرمين والثاني للاشعري والثالث المتصرفة والارام  
للفلاسفة واختار الاول وسياي بسط ذلك وهذا اعني وسياي في ان مرتبة  
المقاربي الثلاثة قال السمع في كبره فان قلت لو كان الربط عقليا كما هو في  
امام الحرمين لزم عدم صحة اخرج من ادخاله تعالى لكونها ليست  
مقدورة على ان وجه العلم بالمقدارين وجه العلم بها حتما فيكون العلم  
بالنتيجة واجبا والواجب لا يتعلق به القدرة قلنا مثل هذا الوجوب طرعى  
فلا يمنع تعلق القدرة به كان العرض والجوهر متلازمان يجب وجودهما  
عند وجود الآخر ويستحيل عدمه عند وجود الآخر فاذا اراد تعالى ان يوجد  
اللائم الذي هو نتيجة او العرض او جعلا للزوم الذي هو الدليل او الجهر  
فكل من ايجاد الملزوم وايجاد اللازم بقدرة الله تعالى ولا يتعلق القدرة  
بجميع بين الدليل وعدم النتيجة لا يستحال فجميع بين الملزوم وعدم  
اللازمة مستحالة واما القدرة لا تتعلق بالمستحيل الذي اظهر  
باختصار الفكرة قال في القاموس بالكسر ويفتح اعمال التنقوي في الشئ  
كالفكر والفكرى فكسرها هو وقال في المختار فكر تامل والاسم الفكر والفكرة  
والمصدر الفكر بالفتح وبابه فصح يطلق على الفكر فيه مجازا اي مجازا  
او مرسله والعلاقة بينهما تعلق بخصوص من باب اطلاق المصدر كما هو  
ظاهر القاموس واسم المصدر كما في المختار على اسم المفعول كاطلاق الاعطاف  
او العطاء على السن المعطى وعلى حركة النفس اي في المفعولات لفظة  
اي تعلقها من بعض المفعولات الى بعض وفي بعض حاشية الناصب للتعالي

الاختيار



على اجلال المحل نقلا عن السيد يطلق الفكر على معان ثلاثة الاولى حركة النفس  
في المقولات اي حركة كانت وهذه هي الفكرة التي بعد من خواص الاشياء  
وتقابلها الخيل وهو حركتها في المحسوسات والثاني في حركتها من الطلب  
الذي تزد في بقوته كحدوثه العالم لمباديه كغير العالم وحركتها  
من مباديه اليه جار منه اعني مجموع حركتها وهذا هو المحتاج فيه  
وفي جزئية جميعا الى المنطق والثالث هو الحركة الاولى من هاتين  
الحركتين وحدها من غير ان توجد الثانية معها وان كانت هي الحقيقة  
منها وهذا هو الفكر الذي يقابل به احد من الذي هو عكسه لانه الانتقال  
من المبادي الى المطلب احر وفي الايات البيانات ما يفيد ان الفكر يطلق  
على الحركة الثانية وحدها حيث نقل عن السيد ما نصه فان قلت ماذا  
اريد بالنظر المعروف بما ذكر مجموع الحركتين كما هو رأي القدماء او الحركة الثانية  
كما هو مذهب المتأخرين قلت انهم اظهروا حمله على المعاني الاولى اذ به حصل  
المطلوب لا بالحركة الثانية وحدها ثم نقل عنه في بعض كتبه لم يحصل  
على المعنى الاول والله نفسه اعترف في مواضع بحصول المطلوب بالحركة  
وحدها وفي الايات البيانات اي نقلا عن الناصر النفا في القابل ان يقول  
ان اريد بالمقولات ما يدرك العقل بذاته بلا واسطة خروج الوهيات  
واخيالات فيخرج عن حد النظر مع ان كل قوله هذا عدو ويد  
كل عدو لا تقبل شهادة على من عاده عنه فهذا لا تقبل شهادته  
وعا زيد نظر بلا شبهة وهذا في اخيالات و ان اريد بها ما يدرك العقل  
بذاته او بواسطة فتشمل الوهيات واخيالات فتقوله اي المحل محلا  
حركتها في المحسوسات فليس محلا لا فكلما يستلزم وان الشارح انما  
المحل وتنبه من غير جهل ذاتهم مع الاقدمين اي القائلين بان العقل  
لا يدرك المحسوسات اصلا وانما تدركها بحواس وما على طريق التماثل  
القائلين بان العقل يدرك المحسوسات اي يمكن ان يكون بواسطة المحل من حيث  
يسمى حركتها في المحسوسات فكلما في الايات اي يمكن ان يكون  
القصدي في قوله اي المحل حركة النفس في المقولات ليعلم انها في بيان  
من المقولات بلا اختيار كما في المختار انما لا تفهم والمطلوب

الحج

عل

النفس

النفس على حقيقة الاحكام على العقل كما زعم لوافق ما تقر ان المذموم حقيقة  
النفس واما العقل وسائر القوى فالان في ادراكها وعلى النظر الاصطلاحي  
اصطلاحا اي على مدلوله فهو مذكور في الاصطلاح كما في التمهيد الكبير  
عليه الاخير تصريح بما يفهمه العالم من رجوع قوله يعرف الى قوله وعلى النظر الام  
اصطلاحا اصطلاحا بان ترتب امور قال عبد الحكيم في حاشيته على القطب  
هذا تعريف للفكر عند المتأخرين وعند المتقدمين مجموع حركتين حركة من المطلوب  
المستوي به بوجه الى المبادي وحركة منها الى المطلوب المجهول بوجه اخر كما قال  
الشرقي كبير الترتيب في اللغة جعل كل شئ في محله وفي الاصطلاح جعل الاشياء  
المتقدمة بحيث يطلق عليها اسم الواحد ويكون لبعضها تسعة في بعض المتقدم  
والناحروا المراد بالامور امران فالكثرة وانما شرط المتقدم في الامور لان الترتيب  
لا يمكنه الا عند التقدم فان قلت يودع التقوي التقوي بالفصل وحر او هو  
مخاصة وحدها فلا يكون جامعا لان الفصل امر واحد كما خاصة قلت  
اما علمه منسوب الاقدمين فليس التقوي بالفصل وحر او خاصة  
وحدها جرمي عندهم وان وقع اولوه وجعلوه مركبا فقد برافنا طوق في  
تقدير شئ ناطق فيكون المراد ترتيب امور في الذكر والتقدير والما المتأخر  
فهو جاز عندهم وهو داخل ايضا لا تدرك معني اذ ناطق في معني شئ له  
المنطق لكن الاحسن عندهم ان يعرف بتعريف اخر بان يقال وضع معلوم او معلوم  
للتاديم الي مجهول والمراد بالمعلوم الشئ حاصل في العقل سواء كان يقين  
او ظنا او عن جهل مركب وسواء كان تصورا او تصديقا فالترتيب في التصور  
كما اذا اردنا ان نتوصل الى معرفة الانسان فاننا نقول هو الحيوان الناطق  
بترتيبه الخاص اعني تقديم الجنس على الفصل وفي التصديق كما اذا اردنا  
ان نتوصل الى معرفة ان الانسان منحرف بالارادة فتوسط بينهما الحيوان  
وترتب هكذا الانسان حيوان وكلما منحرف بالارادة والمراد بالتوصل الى  
مجهول وصول العقل الى معني مجهول تصوري او تصديقي وانما شرط في الامور  
المتقدمة ان تكون معلومة لا مستحالة تحصيل شئ بما ليس بمأصل وشرط  
في المطلوب ان يكون مجهولا لان تحصيله بمأصل محال وطلب حصوله عن  
اه بعض تصرف وبعض زيادة فان قلت استعمال العلم فيما يشمل الظن

حيوان



في اي البراعة في الاستدلال اي ابتداء الكلام روحاني نسبة الى الروح من نسبة  
 تشابه التي اليه ووجه التشابه ان كلا من العقل والروح امر حقيقي والالف  
 والنون لا يفتان في النسب للتاكيد وقوله به تدمر النفس باللاله وتقدم بحار  
 والمجور وليس للحصر بل للاهتمام بشرف العقل على بقية آلات الادراك من الحواس  
 والظاهر والباطن وفي كلامه جري على التحقيق من ان المذكر حقيقة النفس  
 والعقل كما قدمنا التوضيح قوله العلوم اي المعلومات اي التي شأنها ان تعلم  
 فصيح تسلط الادراك عليها وقوله الضرورية اي الحاصلة لا عن نظر واستدلال  
 والنظرية اي الحاصلة عنه اسلم الاقوال اي في العقل فتم ما حكى  
 عن الفاضل وامام الحرفي انه العلم ببعض الضروريات اي ببعض مصاديق  
 الواجب والواجب والمستحيل بحيث يقول في بعض الواجبات لا بد منه ككون  
 الواحد بضو الاثنين وفي بعض المستحيلات يمنع ككون الواحد بضو الاثنين  
 وفي بعض الجائزات ان يمكن تحلوس زيد الا ان مرادهم ان العقل تصور حقائق  
 الواجب والمستحيل والواجب وان كان موطا هو كلام الشيخ السوسني في شرح  
 الصغري والوسطي وبسط الاقوال وردها في الشرح الكبير ايجاز نفيسة  
 قد نقلنا اجابتها وسياقي معنى البحث لغة وعرفاني فصل مباحث الالفاظ  
 وشكنا بها الترميز الياس الوشاح وهو ملبوس يتبع من ادم تتخذة نسا  
 العرب وتوصفه بالجواهر وتخليه بي عاتقها وكشعها فكل كلامه اما مجازي  
 في وشكنا بان يكون استعمله في الازمة وهو التحسين او استعاره مصرحة بعبارة  
 فيه بان يكون نسبة تحسين الثوب الى الجاهل بتزيين المرأة بالوشاح او استعارة  
 مكينة في الشعر حيث شبه بعرس تلبس الوشاح او في الابحاث الشريفة حيث  
 شبهها بالوشاح وشكنا على كل منهما تخيل وحطام من عطف السب على  
 المسبب لان حطام السب لا يخرج الاستدلال او المعلوم على علمه القايمة لان  
 غاية حطام السب لا يخرج الاستدلال افادة في الكسر قول الظاهر المسبب والعللة  
 القايمة للحطام المذكور خروج الاستدلال لا يخرج الاستدلال عن جعله مسبا  
 عن حطامه وعللة غايية له باعتبار اثره وهو خروج فتا مل واحط في الاصل الازمة  
 المحسنة من علوي اسفل فتجوز بها الى مطلق الازمة احسية لملاقاة الاطلاق  
 والتقييد ثم الى الازمة المعنوية لملاقاة التشابه بدل اي بدل

قوله النفس والواجب  
 روحاني نسبة الى الروح  
 الحاصل عنه وهو ان  
 من عند الاصل  
 بوجوبه كذا اعتقاد  
 منهم حتى يلزم السطر  
 بل الروحانية مثلا  
 معرفتها محظورة  
 بغيره

مجاز فلا يدخل في التقريب قلت يجوز دخول المجاز في التقريب عند قيام القرينة  
 الواضحة وهي هنا شهرة استعمال النظر فيما يفتح الظن والفتح له هو ترتيب اللفظ  
 المظنونة مع كثر استعمال العلم فيما يشمل الظن فان قلت اشراط اجمل بالمطلوب  
 فتا في الاستدلال على الشيء فاما بعد معرفته او لا بدليل قلت المقصود  
 بالنظر الثاني معرفة وجه الدليل الثاني على النتيجة او زيادة الاطمئنان بها  
 والفيه للكمال اي للمهد والمفهوم العقل الكامل فلا يقال  
 ان يكون من اقسام الالهي للكمال والعهد هنا علمي لان المخاطب يعلم ان المراد  
 العقل الكامل فلا يقال كم من قوله اخرج فتدبر الفكر لان الفكر لينح انما يكون  
 لصاحب العقل الكامل وليس المراد البالغ بقاية الكامل بما يلزم عليه من  
 القصور بل ما له كمال ما وفي تصديده اي التصدير النسبي اذا التصدير  
 الحقيقي انما هو بالنسبة المستفاد لك صفة للتصدير النسبي واسم الاسماء  
 يرجع له من وضع الظاهر موضع المصير بان مقصوده علم المحقولات  
 اقول قد يقال ان كانت الاضافة في علم المحقولات للاستغراق فتأمل  
 اذ مقصوده في المنطق فقط او للجنس وورد ان الجنس يتحقق في كل من النوع  
 فلا استغراق بخصوص المنطق او للمهد والمفهوم بخصوص المنطق وورد  
 ان التصدير بما ذكر لا يشعر بخصوصه لتداول الاصولي والمتكلمين في  
 هذه الالفاظ هذا ان بقي علم المحقولات على معناه لا صوتي ضا في قات  
 اريد به المعنى العلمي بخصوص المنطق وورد عليه ما ورد على احتمال  
 ان للمهد ويمكن الجواب باختيار الثاني ومنه اشراط الاستغراق بخصوص  
 المقصود في اصل البراعة الاستدلال وادعا كفاية الاستغراق بجنسه في  
 اصلها واختيار الثالث والرابع ومنع عدم اشعار ما ذكر بخصوص المنطق  
 لان تداول النتائج عند غير المناطقة دون تداولهم بكثير ولا يخفى على احد  
 انه ليس في مجرد الاقوال بالفاظ متداولة عند المناطقة تصريح بان مقصوده  
 علم المنطق حتى يحسن ان يتفوه بان لا يصح التعبير بالاشعار وان كان  
 عليه ان يصح بمقصوده براعة الاستدلال الاستدلال في الاصل اول  
 ظهور الاستدلال ثم استعمل في مطلق افتتاح الشيء والبراعة مصدر يرمع بضم الراء  
 وفتحها اذا فاق اقرانه في العلم او غيره فاصافة براعة الى الاستدلال على

معنى

في اي البراعة في الاستدلال اي ابتداء الكلام روحاني نسبة الى الروح من نسبة  
 تشابه التي اليه ووجه التشابه ان كلا من العقل والروح امر حقيقي والالف  
 والنون لا يفتان في النسب للتاكيد وقوله به تدمر النفس باللاله وتقدم بحار  
 والمجور وليس للحصر بل للاهتمام بشرف العقل على بقية آلات الادراك من الحواس  
 والظاهر والباطن وفي كلامه جري على التحقيق من ان المذكر حقيقة النفس  
 والعقل كما قدمنا التوضيح قوله العلوم اي المعلومات اي التي شأنها ان تعلم  
 فصيح تسلط الادراك عليها وقوله الضرورية اي الحاصلة لا عن نظر واستدلال  
 والنظرية اي الحاصلة عنه اسلم الاقوال اي في العقل فتم ما حكى  
 عن الفاضل وامام الحرفي انه العلم ببعض الضروريات اي ببعض مصاديق  
 الواجب والواجب والمستحيل بحيث يقول في بعض الواجبات لا بد منه ككون  
 الواحد بضو الاثنين وفي بعض المستحيلات يمنع ككون الواحد بضو الاثنين  
 وفي بعض الجائزات ان يمكن تحلوس زيد الا ان مرادهم ان العقل تصور حقائق  
 الواجب والمستحيل والواجب وان كان موطا هو كلام الشيخ السوسني في شرح  
 الصغري والوسطي وبسط الاقوال وردها في الشرح الكبير ايجاز نفيسة  
 قد نقلنا اجابتها وسياقي معنى البحث لغة وعرفاني فصل مباحث الالفاظ  
 وشكنا بها الترميز الياس الوشاح وهو ملبوس يتبع من ادم تتخذة نسا  
 العرب وتوصفه بالجواهر وتخليه بي عاتقها وكشعها فكل كلامه اما مجازي  
 في وشكنا بان يكون استعمله في الازمة وهو التحسين او استعاره مصرحة بعبارة  
 فيه بان يكون نسبة تحسين الثوب الى الجاهل بتزيين المرأة بالوشاح او استعارة  
 مكينة في الشعر حيث شبه بعرس تلبس الوشاح او في الابحاث الشريفة حيث  
 شبهها بالوشاح وشكنا على كل منهما تخيل وحطام من عطف السب على  
 المسبب لان حطام السب لا يخرج الاستدلال او المعلوم على علمه القايمة لان  
 غاية حطام السب لا يخرج الاستدلال افادة في الكسر قول الظاهر المسبب والعللة  
 القايمة للحطام المذكور خروج الاستدلال لا يخرج الاستدلال عن جعله مسبا  
 عن حطامه وعللة غايية له باعتبار اثره وهو خروج فتا مل واحط في الاصل الازمة  
 المحسنة من علوي اسفل فتجوز بها الى مطلق الازمة احسية لملاقاة الاطلاق  
 والتقييد ثم الى الازمة المعنوية لملاقاة التشابه بدل اي بدل





بعض من كل على ما قدره الله في ذلك وما وجد له الشمال من مجموع اجزاء الجوز  
اقول هذا هو الظاهر فيما اذا كان الثاني غير الاول لفظا كما هنا ويحتمل  
اذا كان عينه ان يكون البديل منه الجوز الاول والبعث له الجوز الثاني  
ولا دخل الجوز في الابدال وانما الظاهر في مع البديل ايضا خافق هذا  
قول غير واحد في كثير من الجوزات ان الجوز يبدل من الجوز وقوله  
باعادة العامل لكن يرد عليه نضج بعضهم بوجوب حذف عامل  
البديل فتأمل اعني عنهم اقول لا وجه لهذا العناية ولو قال  
عنهم يعني من عقلهم الذي كاسما كان وجهها من افرغ على التقسيم  
المدكور ثلاثا شيئا الاول كون من بمعنى والثاني كون ال عوضا من  
الضمير وقد جري في هذين على مذهب الكوفيين اذا البصريون لا يجوز  
يجزون نيابة بعض الحروف عن بعض الطراد او يحملون ما يوههم ذلك على  
الشدود او الجوز في العقل بتضمينه معنى فعل يتعدي بدل تلك الحروف  
ولا تعويض ال من الضمير ويحملون ما يوههم ذلك على حذف الضمير  
والثالث كون الاضافة في سماء العقل من اضافة التسمية به الى التسمية  
كما في الجوز الماء والتسمية بالتسمية به والتسمية باعتبار ما كان من احواله قبل  
اداة التسمية لفظا وتفه في هذا وتناهي التسمية قصد للمبالغة لان  
اضافة التسمية به الى التسمية من فروع التسمية التليغ وهو ما حذف فيه الاداة  
لذلك ولما كان في هذا توسع محذوف الاداة اطلق عليه المصنف في سماء الجوز  
بمعنى التوسع لا بمعنى الجوز المصطلح عليه عند البصريين كذا حمله عليه  
الشرقي كبيره ويجوز بعض تشبيه بالعقل بالفلان الاعظم في النفس  
على طريق الاستفارة المكنية وجعل التسمية تخيلا يرد بان السائل ليست من اولاد  
العقل الاعظم وخواصه بل هي جرم اخر مستقل بنفسه كما لا يخفى على من  
له ادراك تام بفن الهيئته ولو جعلت الاستفارة المكنية بتشبيه العقل  
بالنجم في الاهداد كان وجهها فاعرفه بياقية يصح ان تكون  
ابتداء لينة اي كل حجاب ناشئ من الجهل والبلاهة كقوله محله الخ اي  
فاجامع كون كل محلا لظهور مطلق شمس وقوله المصنوعة صفة لشمس  
بدليل المتابعة بعد و لا يصح ان يكون قول الله شمس المعارف من اضافة

التسمية

التسمية به التسمية بل هذه استفارة مصرحة حيث شبه اصول المعارف واهميتها  
بالشمس بجامع كنه قمع كل والنسبة في المصنوعة الى المعنى من نسبة الجوز  
الى كنهها لظهور شمس الاشراق التفسير ولا يطلوع وثانيا بظهور التقني  
واضافة شمس الى الاشراق من اضافة الموصوف الى الصفة والاشراق الاضافة  
واما الشروق فهو الطلوع وباب فله دخل احسية نسبة الى الشمس  
الادراك بالحاسة الظاهرة وهي هنا البصر من نسبة الشيء الى متعلقه بكس  
اللام كقوله يجب العقل اي فاجامع ان كلاً يجب ان يمنع من الادراك  
اقول اي عن ان يكون له في الادراك كانت تلاقى ما مر ان المدرك حقيقة  
النفس ومن نسب اليه الادراك فقد يجوز وقوله المصنوعة اي المحل المتعلق  
بالمعاني لا بالمحسوسات فالوصف مختص وهكذا ان جعلت الادراكات  
بمعنى المدركات فان اريد ان الادراكات نفسها معنى من المعاني كان الوصف  
لازما في به ليقابل به قوله الذي احسية لكن جعل احسية فيما ياتي صفة  
لشيء المدرك بعد هذا الاحتمال وكل من السحاب والجهل وجودي  
اي قسما صبطا في التسمية وقول اما كون السحاب وجوديا فظا واما كون  
الجهل وجوديا ففیه ان الوجودي منه انما هو الجهل المركب اما البسيط  
فلا لان عدم الشيء العلم بالشيء عن ما من شأفه العلم به ولذلك  
كان بين البسيط والعلم نقابا لعدم والمركب وبني المركب والعلم نقابا  
الصديقي والمقصود هنا ما بينهما ويجاب بان ادراك الجهل في الجهل  
وجودي وقد اختلف في حقيقة السحاب قد ذهب الحكماء الى انه بخلاف مصداقه  
وانفقدت ونقل السوطي في كتابه الهيئته السنية في انار في بعضها انه غير  
شجرة في الجنة حتى لا تلتها فوجه ذلك ان يواد بالمعرفة المعروفة  
الكاملة ويقدر ان الاله تدرج حجة بان يزل حجاب او يزيل العلوم ثم حجاب  
او ساطها ثم حجاب يقينها كذا اشار له ابن يعقوب في حاشية شرحه العرف  
على انه المصنوع به يندفع ما يوههم من عدم صحته كون حتى لا تلتها لاقتضا الام  
شهاية انما هو لا شهاية تدرج في الاله هنا ليست تدرج حجة فان قلت  
العناية بعد حتى داخل في المعنى فيقتضي وجود الخط وقت المدوم مهانة  
ليس كذلك قلت محلي الدخول اذ لم تقم قرينة على عدمه كما هنا ويمكن ان

١٧







في معنى النكوة والامثلة التي نقل اجارة الوصف فيها عن المكسبي ليس فيها  
وصف بجملة بل معرفة نحو اللهم صل عليه الرقيب الرحيم ونحو لا اله الا هو العزيز  
الحكيم وقولك مرت به المسلمين واجهوا به يحملون مثله على البدل اهو وقوله  
او معرفة في معنى النكوة مثاله مدح قول ال احنسبة كالتى في قوله الشاعر  
ولقد امر على النبي بسبي  
لا يحمل المفرد محلهما والادان لهما محل من الاعراب مع انهما لا يحمل لهما مئة اقول  
قد بحث فيما علة به عدم صحة كونها اعتراضية بانها لا تحمل المفرد محلهما  
على تقدير انهما حال لا على تقدير انهما اعتراضية وحلول المفرد محلهما على تقدير  
انما حال يمنع صحة كونها اعتراضية لا محل المفرد محلهما مسوقة لانها  
المقظم كما في سائر جملة الاحتمال الاعتراض والحال وفي بعض النسخ  
الاقتضا وعلى ما نصه اي عظم جملة لانها المقظم او حصرية حاله ونقل  
عنه الذرجع الى هذه الصفحة اخر اوصاف على الاول وفي اول وجهه هذه  
النسخة او تصح كون جملة اعتراضية هذا تحقيق المقام على الاتهام  
على تقليد كافي قوله تعالى وتكبر والله على ما همذكم بنعم الايمان  
الاضافة لبيان واقول كان مقتضى الظاهر ان يقول بنعم الايمان الا ان  
ان يقال حذف المضاف من الثاني لدلالة المضاف في الاول عليه او يقال  
المفرد المضاف بنعم قال في الكبر اما حذف المضاف مع كون نعم الله تعالى على  
العبد كثيرة لا تحصى لانها احل النعم الديونية والاخوية وبنوعها  
اي تصديق هذا مقام شاعرا ما لفت مطلق التصديق وقوله في جميع الاحكام  
او الاحكام علم او تذكر صا الصغرى فيه مراعاة للنقط كما هو الاصح كما جعل  
ما ذكره معنى الاحكام لا يقتضي علم مذهب من يمنع تكبير النكوة  
مطلق لقوله علم على حذف مضاف اي علم ضرورة او منصوب بنوع محافل اي  
بالضرورة ومعنى كونه علم ضرورة ان العلم به صار لا ستمارة بين الخاص والعامة  
يشبه العلم الضرورى المحافل الا عن قولا لا ضرورة في حاصله عن نقل كالا يحمل  
اي قبول النفس لذلك اي لجميع ما علم او عطف الادعاء على القول  
عطف مرادف وفي التصديق بذلك لعلم كفاية مجرد ما يتبادر منه في تحقيق  
الايمان وهو النسبة الى الصدق على ما هو انتم متعلق بمجد في اي وقوله

اي قبول انهم مبني على يقين او التفسير الذي هو انهم وقوله على التحقيق متعلق  
بتفسيره ومقايله ان التصديق المنطوق مطلق ادراك وقوع النسبة اولاً وقوله ولو  
من غير ادعاء وتسلم لهما كما سياتي ذلك في انواع العلم احادث قال في الكبر قال  
السعد وحق ان بينه وبين الكفر تقابل لعدم الملكة بما عاين ان الكفر عدم الايمان  
هما من شاذ وما عاين انما العناد والادعاء انما هما علم من ذلك اي انما هما  
التضاد وعلى الثاني يكونان قواعدهما فتمت في شاذ هو جيل خالي لذهن من  
الامرين مع الاقرار بظرف مستقر حال من تصديق اي كافي مع الاقرار  
على قول اي منسوخ ذهب قائلوه الى توقف الايمان على الاقرار بما اختلفوا فقال  
بعضهم يشطون قال بعضهم بشرط صحة والراجح مقاييله وهو عدم توقف الايمان  
على الاقرار وانما هو مشروط لاجل الاحكام الديونية اي انما هو مشروط  
معناه شاعرا ما لفت مطلق التصديق والافتقار وعطف الاقتضا على انما هو مشروط  
وقوله يقبول الاحكام الظاهر ان المبالغة في التصديق والافتقار وقوله اي افعال  
الاجورج يحتمل انه تفسير للاحكام فتسميتها احكاما ما لفت الاحكام بها في آل محل  
عبارته ان الاسلام قبول اعمال الجورج اي قبولها الظاهر وهو التلبس بها كما  
هو مقتضى ما سذكره من تقابل الايمان والاسلام معهما ويحتمل انه تفسير لقوله  
الاحكام اي قبولها الظاهر اي على ما مر قال عبارته حر ان الاسلام اعمال الجورج  
كما اشتهر وعبارته في الكبر والاسلام لما لا وان فيطلق على مجموع الدين وعلى  
مختصه والافتقار والاسلام وعلى مظهر ذلك وهو عمل الجورج اهو وهي  
واحدة اعتبارا بمفهومها اي التقابل كما يشير اليه قوله لتقاربها  
مفهومها اي معنى وحقيقة وقوله لتقاربها علة لا اعتبار بالمفهوم اي واعتبر  
المفهوم لا المصادف لتقاربه ووجه التقارب واضح وهو ما قد رنا وقوله لانه في  
مقام الاطاب لا علة لا اعتبار بالمفهوم العمل بتقاربه اي اعتبار بالمفهوم للتقارب  
يعتبر اما صدق المبدأ لانه في مقام الاطاب والتقارب علة لا اعتبار مطلقا عن العلة  
وكونه في مقام الاطاب علة له مقيد بعلة فلي التقارب فكذا العامل في اللاماني  
مخلوق فلا اعتبار على عبارته بان فيها تعلق حو في جو محدثي لفظ وموت  
بما مل واحد كذا اشتهر ويرد عليه ان الاعتداد باختلاف العامل بذلك يودي  
الى عدم بقوله هذا التعلق اصلا فلا يكون مفهوم له موافق فتأمل وموت







للتعظيم رفعه اي ليكون الاسم مرفوعا فان سماه مرفوع الوتبة ويكون عمدة  
كان سماه عمدة الخلق وانما قالوا انما سب للتعظيم لان الراجح عربية الجرد لا  
او عطف بيان لموافقته الاصل من عدم التقدير ما الرفع فيجوز الي تقدير هو  
والنصب يجوز الي تقدير مدح وما يرد على البدلية من ان المبدل في نية الطرح  
تقدم دفعه مقتضى الرفع بدل من واو لا من فني يفتوا قلبت الواو والواو  
لمحركها وانفتاح ما قبلها الهمزة من نسبت الي بها ثم اني المطلب وهذا  
هذا ابو عبد المطلب وهو ابو عبد الله وهو ابو النبي صلى الله عليه وسلم  
المصطفى صلى الله عليه وسلم قلبت التا ط لوقوعها بعد ا حروف الاطباق الاربعة الطاء  
والفصاد والظا والظا والواو والغا لمحركها وانفتاح ما قبلها اني المحرك  
اسم مفعول فالله متقلبة عن يا مفتوحة لشدة حبه اما علمت للمدح  
اولي بعد تعلقه بالمدح على ما مر لانه من تقديم العام على الخاص  
لا يرد قوله تعالى وكان رسولا نبيا لان نبيا حال ومحال وان كان وصف  
في المعنى تفيد المقارنة لعاملها فبينما افاد مقارنة النبوة لكونه رسولا وانفتاح  
الاقيان بالعام بعد الخاص انما هو لعدم القافية فاذا افاد كما في الآية لم يمت  
فان قلبت الصفة تفيد المقارنة اذ كانت لازمة مع انهما لا يحسن تأخيرها  
عند الاحتض منها قلت افادتها المقارنة لانه حلي كونه صفة بل من فاع  
وهو العلم بكونها لازمة افاده الله في كبره واقول ذهب الشيخ محمد  
الدين بن العربي في فتوحه المكية الي انه يشترط في سمي ان يختص بحكم  
لا يشترك فيه فوجه فيكون بينه وبين الرسول عموم وخصوص متروكة  
ونقله عنه العارف السعدي في الكبريت الاخر وافره وعلى هذا الاسكال  
اصلا فاحفظه سمينا بيا في الله في المحقار السماح لعود وسمي به  
يسمى بالفتح فيها سماحة وسمي اي جاد وسمي له اي اعطاه وسمي من باب  
ظرف صار سماحا يسكون الميم وقوم سماحا بوزن فها وارة سماحة يسكون  
الميم وسوق سماحا سماحا بالكسر والسماحة سماحة هلمت وسمي سماحا  
اه وقد بالاصحاب القاموس في صنيفه ههنا واعتريه من اغتر فضبط الميم  
في عبارة الله بالضم وفي السر ظرف لفو متعلق بسمينا او مستقر حال من سمينا  
البا والاول اوي وما صنف به من ان الله سموح به لا فيه لا يخفى على اهل

فيه من الصلاة المأمور بها اي مشتق من الصلاة المذكورة لا من غيرها  
في الخبر حيث قيل فيه ان الله ان يصلي عليك وهي بمعنى طلب الرحمة لانها  
من الخلق اي وليس مشتقا من الصلاة بمعنى الرحمة لان قلل من الله كذا قرر  
شخصا الله وقرر شيخنا الاجموري وغيره واقول لا يخفى ان هذا لا يتأتى  
في كلام المصنف لا سناد الصلاة فيه الي الله تعالى ولا يصح ان تكون من الصلاة  
المأمور بها في الخبر التي هي طلب الرحمة وان هذا انما يتأتى لو كان اسناد  
المصنف الصلاة اليه كان قال اصلي عليه فالصواب ان يصلي في كلامه من  
الصلاة بمعنى الرحمة لا بمعنى طلب الرحمة وان الجملة خبرية لفظا طليعية موصي  
فيكون طلب الرحمة مستغادا من الجملة لا من صلي فقط واو لا ردت ان تخالف كلام  
السر علي وجه صواب فاجعل المراد ان صلاة المصنف بقوله صلي الله عليه وسلم ورد  
من اقوال الصلاة المأمور بها في الخبر لا من اقوال الصلاة بمعنى الرحمة ولا منك  
ان المأمور بها في الخبر بمعنى طلب الرحمة وكذا فائدة قوله المأمور بها اي  
على هذا التشبيه على سبب صلاة المصنف وكلفه قال انما اصلي عليه بالامر بالصلاة  
عليه في خبره وهذه النكتة متجهة على ما قرره الله ايضا فتأمل فانه نفيس  
والحق ان معانيها واحدا ثم قاله الله سبحانه في مفسره فتكون من اشرك  
المعنوي اي الذي لم يتعد فيه الوضع لا اللفظ الذي هو ما تقدم وفيه الوضع  
وقد استدل عليه بامور يوقش فيها فارجع الي المعاني وما كتب عليه  
وهو العطف بفتح الفاعل وهو لفظة كميل والخبر والمراد به ههنا  
الاحسان باي وجه اما بكسر العين فهو محاذي عا لفسد الميم اي فهو  
مخيل حقيقة بحسب اختلاف العاطف اي التفضل اي لا المكيف  
المنفانية التي تقتضي كما هو معنى الرحمة في الاصل لا استحالة في حقه تعالى  
وهم من حمل الرحمة في حقه تعالى على الادة التفضل الي الاحسان وكل صواب  
ثم الرحمة المطلوبة منه تعالى لنبينا صلى الله عليه وسلم رحمة يكتفي بحاجته  
عليه الصلاة والسلام زيادة على ما عنده لان الكامل يقبل الكمال  
ومثل ذلك يقال في حق سائر الانبياء والاوليا والى الملاك بمعنى  
بمعنى الاستغفار اقول المتبادر من الاستغفار طلب المغفرة فيكون فيه  
قصور لان صلاة الميم يكون بطلب الرحمة ايضا كما ورد في الخبر فاذا جعل







ستة جمع التصحيح وافعله وافعال وافعل وفعله وذهب قوم من المحققين كالرشي  
 الى ان جوي التصحيح موضوعان لاكثر من اثنين من غير دلالة على قلتها وكثرة وبقية  
 جوع القلة التفسير جوع كثرة وهي ثلاثة وعشرون وقيل اكثرهم والغالب ان كل  
 الجمع واحد من لفظه وقد لا يكون فيقدر ان له واحدا من لفظه كما عرفت من واهم  
 اجمع ما دل على اكثر من اثنين دلالة المفرد على جملة اجزاء سماه فهو من باب الكل والافراد  
 انه لا واحد له من لفظه كقوم وهرط وقد يكون له ذلك كعصا وركب وظاهر  
 المقول ان قولهم اسم جمع ان معناه اسم يدل على جماعة لان مدلوله لفظ  
 اجمع واسم الجنس ما دل على الحقيقة ان كان وصفا لهما بقية الواحد واسم الجنس  
 الاحادي كاسد او بشرط استماله في اكثر من اثنين من افراد حقيقة واسم  
 الجنس اجمعي والغالب الفرق بينه وبين واحد بالتا وكون الثاني المفرد  
 وقد يفرق بينهما ايضا بالنسب كقوم ورومي وزنجي وقد يكون الثاني جمع  
 كامة وكما وبعضهم يقول للواحد كامة والجمع كما عرفت بالغالب اولوا بالصدق بالقليل  
 والكثير واسم الجمع الاحادي كاء وتراب اقول ما ذكرنا في اسم اجمعي هو ما اشتهر والذي  
 ذكره اهل اللغة كصاحب القاموس ان كلا من قوم وزنجي وهرط هو اسم لجمع  
 فيكون كل موضوعا مجموعا مجمل ويكون نسبة الواحد اليه كونه يسمي مسماه نظير  
 تحميمي وتحميم فافكر في ذلك لانكون جمعا لفاعل اقول يومهم انه يكون جمعا  
 لفاعل مع انه ليس من انبئة المجموع بالكلية على الصحيح وقد يقال انما قال  
 لفاعل موافقة للمفرد في هذا الواقع هنا لانه اي المطلق على الضمير من غير  
 اعادة حرف الجر المعلوم من قوله وعطف الالف والصحيح على الضمير في قوله  
 من غير ان وقوله جان على الصحيح عند المحققين هو مذهب ابن مالك ومن شذوا  
 قرا من قد سألوا به والارحام بحر الارحام ومقابلته منع المطلق على الضمير  
 المحرور من غير ان كان اعادة اجاز اسم او حرفا بل هو اريد المطلق اعاد اجاز  
 وجوبا وهو المطلق مجموع اجاز والبحر و على مجموع الخافض والمخفض او  
 للمخفض فقط على المحفوظ فقط باعادة الخافض خلافا لبقية في حاشية الاموي  
 ويتقدم كلام الشافعي على هذه الوجه الواضح اوضح فساد الاعتراض عليه بان  
 اخلاف ليس في محم والمطلق على الضمير كما تقتضيه عما دلت في المطلق عليه  
 بدو اعادة خافضه عندنا اي معاش اهل السنة كما في كسبه خلافا لغيره

بجمع مبهم ان يفرقه  
 بربان العرب  
 الحاشية والباب  
 لا يحسن ان يجمع اليها  
 في الجمع لا يكون  
 في نسخة 3

في تخصيصهم لها بالدلالة الموصلة هذا ما اشتهر نقله من الفريقين كما قاله الفخار في  
 وقد نقض الاول بقوله انك لا تهدي من احببت اهو الثاني بقوله تعالى ولما نود  
 نهد بناتهم الانية وفتح باب التاويل الاحد الفريقين دون الاخر خلافا لظاهر  
 نضاف والذي يظهر انها تطلق بالمعنيين من تشبهوا بصفة المصحب كاليدل  
 عليه الاستدلال بالاحاديث الالائية وهو ايضا لقوله ذري الهدي ان لم يرد يا  
 الهدي اهتدا وهم انفسهم والا كما في التفسيرين غير الشمس والقمر اما هما  
 هما ولا يسميان نجما وان كانا كالمجسمين اي طالعين لاذ وجه التسمية لا توجيهها طالعيتي  
 بل كوكبا مجمل وصفا فالكوكب اعم من النجم في الاهتدا بهم دفع تقديرهم  
 ما يقال تشبههم بالنجم انما هو في البدائية الغير لافي اهتدا بهم انفسهم وحاصل الامر  
 ان الاهتدا بهم مصدر للمبني للمفعول وصلته محذوفة والمعنى في ان يهتدي  
 بهم ويدفع ايضا بتقدير مضاعف اي في سبب الاهتدي وهو الهدي ايضا قول  
 لذي يرد على تقديرهم ان جامع التسمية يجب وجوده في المسبب وهو اسمية ولا  
 الاهتدا بالصحب وغير موجود في النجم ويمكن دفعه بجعل في نسبة داخلته  
 على سبب نسبة الصحب بالنجم الاعلى جامعه فتدبر هو الله ولا اقول  
 لو قال والمشيبة او لا هو الله تعالى ونافيا هو الذي صلى الله عليه وسلم افع  
 لكان او فتح فتدبر وي في الاحاديث القدسية دليل لقوله والنسبة  
 هو الله تعالى اولا وقوله وقال صلى الله عليه وسلم دليل لقوله والنبى  
 صلى الله عليه وسلم نافيا وقد يبحث في الاول بعدم عمومها لانهما جميع الصحابة  
 في الحديث عما يختلف فيه اصحابه بدلالة على ان سياق الحديث في المجتهدين منهم  
 لانهم الواقع بينهم الاختلاف كفتح اللام الا ان يجمع بان للمقدين منهم اختلاف فبالنسبة  
 لا اختلاف متقدم وما ذكرناه من ان فهم المقلدين هو ما رجع بعضهم وفي خبر  
 على التبرية انهم جميعا مجتهدون والاحاديث جمع حديث على قياس والقياس  
 احد في كثر غنى وارغفة وحديث كقضية وقضية والحديث في اللغة الشيء الحادث  
 واما في مصطلح الحديث فهو الخبر والاثري بمعنى واحد على الاصح عند المحققين  
 وهو ما اضيق الي النبي صلى الله عليه وسلم قول او فعلا او تقرير او صفة والاحاديث  
 القدسية المروية عن البايعي جل جلاله نسبة اما الي القدس وهو بضم فسكون  
 او بضمين الطبري لظهورها عن ان يتوهم فيها الكون لصداقها

الا ان يجمع  
 للمقلدين نه  
 غير اختلاف ما  
 لا اختلاف مقلد  
 بفتح ما



عن اصدق القائلين او الى روح القدس وهو جليل لئلا يلهيها عن الله تعالى فيكون من الغش  
الى غير المركب الاضافي دون صدره لحوق الالتباس فتأمل **سأله الرب اقول**  
يختم ان هذا السؤال كان سقاهها اليه المخرج ويحتمل ان بواسطه جليل والاول  
اقرب الى العبارة ثم هذا السؤال ان كان قبل وقوع الاختلاف فهو من باب الاخبار  
بالحقيقتين وانما قلت ان كان في ما روي من وقوع بعض الاختلاف في حياته  
صلى الله عليه وسلم عما يتخلو فيه اصحابه اي من احكام الدين التي للاجتهاد  
فيها مدخل في الاستحالة من النجوم وكذا قوله ببعضها استوفى بعض اقول  
انما في تمام الاول مع ان النجوم لا تكون الا في السماء لا شارة الى علوم مراتب اصحابه  
كلوا النجوم التي شبهوا بها وانما في الحال الثانية مع عدم توفيق السائل المذكور  
عليها للاشارة الى تفاوت مراتب الصحابة كتفاوت مراتب النجوم كما فيهم وقال  
صلى الله عليه وسلم ان قال في كبره قال العارف بالله تعالى سيدي عبد الوهاب السمرقاني  
في الخبر في ما معناه ان هذا الحديث وان كان فيه مقالته لكانت صحيحة عند اهل الكسوف  
اهو وقوله فيه مقالته بيان في شرح السهبان الترمذي الحفاني انه روي من طريق  
كلها صحيحة بل قال ابن حزم انه موضوع بابهم اقتديتم اهتديتم هذه  
جملة شرطية اقول ان كان مراده باصحابه جميع الصحابة كما هو المتبادر كما هو  
مقتضى الاستدلال بهذا الحديث على تسبهم بالنجوم فاحطاب في اقتديتم اهتديتم  
لغير الصحابة على طريق استحضارهم وفرضهم حاضر بل وان كان المراد  
بهم اجلة الصحابة من جملة السرفند فاحطاب لغيرهم من بقية الصحابة  
ويقال من عليهم التائبون من بعدهم ثم بعد ذلك كتابي هذا رايت نفسي  
الدين السكي انه فقل عز راج الدين بن عطاء الله انه ذكر ان النبي صلى الله عليه  
وسلم كانت له مجليات فرأى في بعضها ما يرامه الاقين بعد فقال  
مخاطبا لا تسوا اصحابي فلو اتفق احدكم على احدثها ما ادرى من مدادهم ولا  
نصفه وارثهم والسكي منه هذا التاويل وقال ان الشيخ تاج الدين كان متكلما  
الصوفية في عصره على طريق الشاذلية ومثله يقال في الخطاب الذي نحن فيه  
بصدده للتقريب على القول ضمن التقريب معني التسهيل فقد اقبل به على مع  
كونه يتعدى باللام وقوله بالقوة اي من ناصيل النجوم في الهداية والآية  
والاقل ان التقريب على القول بل انه قلنا ان جاز على المقادير في التسيه من كون

المسألة ان في وجه التسيه من المسألة لم يصح هذا القول لان الاهداء انما يحد من جملة  
ما عند الاضافية وحذف الجواب بتمامه وابقى عليه **قال اهتدي بالام والاصحاب**  
صحاب اقول المناسب حذف الال كما في كبره اذ لا ذكر لهم في الحديثين ويمكن  
ان يقال مراده الال الذين هم صحابة وهم مذكورون في الحديثين في عموم الاصحاب  
وانما خبرهم بالذكر لبيان انهم الفضيلتين **اسرق من الاهداء بالانجوم**  
فقد كان التسيه تشبيه الاصحاب بالنجوم في الاهداء تقريرا للصقول لان  
اجتماع في التسيه بذاته في التسيه **والخلود في النار عطف خاص على عام**  
بل ومن الذي يروي لان الاهداء بهم يتضمن الامتناع من المواضع التي  
ترتب عليها القصاصات والمحدود **للافتقار** اي عند الانتقال والافتقار  
والافتقار من نوع من الظلام الى اخره وهو هذا الافتقار من نوع الشاوخة الى نوع  
ذكر السبب الحامل له على تاليق الارجوزة **والسعد في اي تقدير الاول**  
الذي كان حق التركيب ان يقال عليه لكنه عدل عنه الى اما بعد ثم عطف الى وبعد  
للاختصار **مهما يكن من شيء بعد قال في الكبير** ثم اقيمت اما مقام اسم هو  
المبتدأ او فعل هو الشرط وليس المراد انها جميعا هي والاكات اسماء وفعلها  
وهو لا يعقل فلما وقعت موقفة لفظ الشرط لزمها العاللان في الشرط غالبا  
وتوقعها موقفة المبتدأ لزمها الصوق الاسم اللازم للمبتدأ لزوم العام للخاص  
كلزوم الحيوان للانسان قضا بحق ما حذف وابقا لثبوت في الجملة ثم اقيمت الواو  
مقام اما وحضت بذلك من بين سائر حروف العطف لان الواو تشاوت  
اما في كونها منهنما للاعتناء وايضا هي ام الباب واختصت بانها تناسب  
اختص بالنسبة عن اماره ومما كان في ما لا يعقل وقد تكون طرف زمان على  
قول بعض النحاة كما في قوله **وانك مما قطع بطنك سقوله** وفرجك نالا  
منتهى الدم اجمعها وهي على هذا في الوجهين متضمنة معنى الشرط وقد تكون  
للاستفهام على قول بعض النحاة ايضا كما في قوله **مهما في الليلة مصالحة** ومن  
الاول ما هنا ويكون اما تامة فاعلمنا قصيرها لاجل ما هو هذا اقرارا وناقصة اصحابها  
هذا الضمير وخبرها محذوف اي موجود او من شيء بيان لهما التاكيد العموم  
او للاستفهام باشتغال ما هنا فيما يقع العاقل وخبره ايضا كما هو الانسب في مقام  
ان يكون من الثاني اعني كونها للزمان والشرط ففاعل يكن او اسمها شيء ومن لا يقع لان

صحاب

كما



بسم الله الرحمن الرحيم  
الحمد لله رب العالمين  
والصلاة والسلام على  
سيدنا محمد وآله الطيبين  
الطاهرين

الشرط في حكم غير الالفاظ بعد البسملة وما بعدها فيه اشارة الى ان المضاف اليه مني معناه اللفظ والاقال بعد البسملة الرحمن الرحيم الحمد لله الخ وعليه فبعد مبيته على الضم ويصح نصبها بلا تنوين على فية لفظ المضاف اليه كما بسطنا جسيم ذلك سابقا في الكلام على خطبة السمع وانما قدرنا الخ ذلكا لمتبادر وجوع اسم الاصل الى اقول فيرد عليه ان علت تقدير اقول ليس ما ذكره السمع بقوله لان هذا الطرف الخ بل علت لما اسلفناه في الكلام على خطبة السمع والذي ذكره انما هو علت لذلك بعد عقب اقول واشير عبادته كبره حيث قال وانما قدرنا بهذا الان الخ ويمكن اعراب ذلك مفعولا مطلقا لا مفعولا به واموي وانما قدرنا ذلك التقدير المشتمل على ذلك بعد عقب اقول لا فافهم من مقلقات بكسر اللام اي مقلولات على الصحيح انما كان هذا هو الطبع للوجهين السابقين في خطبة السمع فالنطق بهذا الوجهان متعلق بمحور حال منه على مذهب من يجيز مجي احوال من ابتدا كسيوية كما اشار اليه السمع بقوله بالنسبة للجان اي كايضا بالنسبة للجان اي ملايسا بالنسبة للجان ولو قدر السمع منسوب للجان لكان اقل كلفه وقوله نسبت مبدأنا في خبره كالخو اي كنسبة الخو كما قدر السمع ليقام المشبه به والاشبه ويتعلق بهما المضاف المقدر في قوله للسان ويحمل ان يتعلق بمحذوف واخير فقد يروى منسوب للسان والحق ان المنطق حاله كونه للجان نسبة كنسبة الخو حاله كونه منسوب للسان ويرجع هذا استعماله على تشاكل اجز العبادات ويرجع ما قبله كونه اقل تقدير فقام لان المنطق يطلق ايا في فتكوب مشتمكا على ثلاث معان وهو على الاول والثالث مصدر ميمي وعلى الثاني اسم مكان ومن الاول قولهم في تعريف الانسان حيوان ناطق اي مدرك للواقع اي كغير افعوله الكلية اي الكثرة كذا قدر شيخنا السمع اقول ومع قاله قيد الاخراج او ان غير الانسان من الحيوانات فلا يقال للمنطق ونطق والا كان تعريف الانسان غير مانع فلا يميز ما نقل عن السراف من ان مذهب في تحط بعض النسخ على الطبيعة ولو قال السمع على الورد ان الخالي لكان انسيا فارد المعنى اعني المنطق بذلك اي يظهر ويدل عليه والا سناد مجاز من باب الاستدلال الى الالة واسم الاسماء يرجع الى الادراكات اما بمعناها المصدرية اي بمعنى المدركات على طريق الاستدلال لان اسم الاشارة كالضمير وهذا العلم هذا محط تجميع التسمية اي ما في اوتباط بمعاني المنطق الثلاثة فلهذا سمي المنطق به تقديم مجاز وعبري

الصحيح اي يكون  
طام مطلقا كذا في المتن  
اي منه ما قاله بعض  
المحققين لانهم حيث  
الابتداء بالسملة  
مما كان لتفسيره  
فم بعد ما وجه ولا راي  
تفسير الشرط بذلك  
م

المواضع الثلاثة ليس للحصر اذ لغير المنطق من بقية الفنون دخل في التصيب والتقوي والقدر المذكورة بل للاهتمام به لكونه ادخل من غير فيما ذكر تقصيب اي تتكروفي فسخه تصيب اي توافق الصواب اقول النسخة الاولى ولي ربما تلام نفس الكلية بالكثرة اذ يقصر المعنى تتكرر الادراكات الكثيرة ولا يخفى ما فيه من التباهفت الا ان يراد بالكثرة السمع وبه تكون المقدمة اي التامة على ادراك تلك العلوم اي بالقبارات واراد بالعلوم ما عبر عنه في مقدم بالادراكات وانما عاين فيها التقدير تقينا بفتح جيم اما بكسر هاء جمع جنة بالفتح وهي البستان العظيم اي القلب تحصل مما ذكره ان الجان يطلق على الطبيعة مجازا وان القلب تشكيروا والي ونفسا وقلبا حقيقة وعلى الذهن استعلق تلك الطبيعة مجازا وان القلب يطلق على تلك الطبيعة وعلى متعلقها وهو السهل الصوري الجمالي والمتاوير ان اطلاقه عليه ما حقيقة قال حجة الاسلام هو الامام ابو حامد محمد بن الطوسي الغزالي حجة الاسلام وحجة الدين التي تكتوي بوصول بها الى دار السلام جامع استات العلوم المبرور في المنطق منها والمفهوم بحوليس لا يخرج ما عنده من جواهر وجو سما على السواء بين السما مثل ما له من الزواهر قال الشاذلي رايه المصطفى صلى الله عليه وسلم باهي عسي وموسي بالغزالي وقال هل في امكما مثله قال لا وشهد له ابو العباس الرسي بالصدق يقية المصطفى ونقل اليافي عن بعض الاوليا الاكابر والعلماء اجماعين بين الباطن والظاهر انه لو كان يبي بعد النبي لكان الغزالي ومن حكمه الفطرية جلا القلب وابصاره يحصل بالذكور والامكن منه الا الذين اتفوا بالمقوي باب الذكور والذكور باب الكسوف والكشف باب الفوز الاكبر ومنها كمن شيئا طين الجن في امان واحذر شيئا طين الانس فانهم ارادوا شيئا طين الجن من القلب في الاعوا والاضلال ومنها احسد فار حرقه من اتبالي به فزهر في عذاب واني وعزابه الاخرة اشق ولما دنت وفاته في جهاد في الاخير سنة خمس وخمسين توضحا وصلي وقال علي با كفن فاخذ وقبلة ووضع على عينه واستقبل فاستقبل الحارثون الله تعالى طيب السنا اعلى منزلة من نجم السما كذا في حاشية فسخنا العدوي في فضل المرققات وانما قال حجة الاسلام ذلك لانها ثبت وفاقا للحكما اذ من العالم قسما ثالث ليس جوهر اجساميا ولا عرضيا وسموه جوهر مجرد اي عن المادة التي تركيب غيره منها وعن علايق المادة

التي



اي لو ادعياها بالخير وجعلوا منه تلك الطبيعة المسمية حياتا نوحا ونفسا وقلا  
فقوله فيما في والنفس جوهرية اي مجردة وليس مراده منها من الجوهر جسماني في المقام  
للمعرض كما بسط ذلك في محله وبانية نسبة الى الرب بزيادة الالف والنون على  
غير قياس للمبالغة ونسبها اليه لانه لا يعلمها الا هو سبحانه اولان الجوهر المحرور ليس  
مستلز ولا قايما بمخبر كما ان الرب تعالى كذلك هذا ما ظهر في هي المحل طبعا في  
بالالف وغيرها اي المقصودة بالذات بالخطاب فلا ينافي قول بعضهم بخلط  
للمهيكل المخصوص الذي هو مجموع الجسد والروح وهي التي تباين وتوافق  
اي احوالة فلا ينافي ان الجسم يتنعم ويتالم بفعالها وقوله لهما تعلق بالقلب  
المخالي في يطم اللام نسبة الى التهمة من نسبة الجري الى الحلي وقوله المصور في  
السطر الى دقيق احد الطرفين غلط الاخر مع التصحاح نوع استدارة كما يشاهد  
في قلب الحروف والدجاجة وغورها من الحيوانات تعلق العرض بالجوهر في  
تعلقا تعلق العرض بالجوهر في توقف الصلاح على كل لتوقف صلاح القلب المخالي  
على تلك الطبيعة وصلاح الجوهر على العرض اذ لو لا امداد الله الجوهر بالاعراض  
بالاعراض لتلاشي في الحال وليس المراد ان تلك الطبيعة عرض كما عرفت  
ويسمى اي القلب النفس بتلك الطبيعة وفي نسخة وتسمى بالوقية  
اي تلك الطبيعة وقوله روحا ونفسا فيه تصريح بان الروح والنفس  
بمعنى واحد وهو الصريح وقيل الروح ما به الحياة والنفس ما به تدبير  
البدن حجة اي بذاتها لا بواسطة نفس اخرى والالزم الدور او  
التسلسل وقوله علافة دركة اي كثيرة العلم جدا كثيرة الادراك جدا  
بواسطة الالات من العقل وغيره وفي وصفها بالوصفين المذكورين انك  
نازها ولها اشارة الى ان الجمل طاري عليها سبب ربطها بالجسم الظاهري  
وقوله فعالة اي بواسطة الاعضاء هذا ما ظهر في شرح هذا التعريف  
وهو قوة في نسخة وهي فوق فيكون التاليف مرادة عامة للخبر ويصح  
او يراد هذا مقابله اي القلب والذهن النفس بالوقوف المذكور في العقل  
معنى تكس العين اي مهيبة للنفس لاكتساب الخ لا بفتحها كما في  
مفادها قبله من المذكور هو النفس من باب تسمية الشيء هو الذم  
وقوله باسم ما تعلق به اقوال الانسب اضافة التعلق الى النفس وعليه

والصفة بخروج على غير ما هي له فكان ينبغي الا يراى دفعا لا لتباس اي  
اي باسم النفس التي تعلق بها اي الشيء بها تعلق المحدث بكس العين بالموافقة  
فكان ان يظهر لي في مثل هذا التركيب انه يحصل ان يكون ما ذكره تامة  
وقوله ان نسبة الخ بدل او عطف بيان وان تكون رايحة وعلى كل تقدير ان قبل قوله  
نسبة المنطق الخ وان تكون مصدريه صلها محذوفة لان الحرف المصدري لا يدخل  
على مثله والتقدير فكما ثبت انهم وعلى هذا فقد ثبت ان هو قبل قوله نسبة  
المنطق والاولان اقل تكلف كذلك تأكيد للنسبة السابقة لكن  
الاحود في الاستدراك ما قد يوهيه الكلام المذكور من اتحاد المعنى  
منه فهو تقرير على النسبة علم يطلق العلم على ادراك  
المسائل وعلى المسائل وهي الملكة الحاصلة من مرادها وبمعنى اداة  
كل من الثلاثة هنا واستفيد من التفرع ان علم في نفسه وان كان  
التي لغيره باعتبار ان واسطة النفس والمطالب الكسبية في الاكتساب  
المصيب وبهذا يعلم ان الخلاف في انه علم او انه لفظ وان علم ان كل  
علم ذو مسائل كثيرة يحتمل جهة واحدة ذاتية وهي الموضوع وجهة  
واحدة عرضية كالفايدة وهذا القريب باعتبار جهة واحدة وحرف مسائل  
هذا العلم العرضية ولهذا كان يسمى اما تفرعه باعتبار جهة واحدة  
الذاتية وهو حرك منوع علم بحيث فيه عن المعلومات الضرورية والضرورية  
من حيث انها توصل الى مجهول فتصور اي او تقدير في اربيتوق عليها الموصول الى  
ذلك كما سياتي بسط ذلك قريبا يخصص اي يفسر المصاعاة قاله بعض المحققين  
وهو عندي اوجه مما استشهد من جعل العاصم بنفس المصاعاة اي يحفظ  
بيان المعنى العصرية في اللغة اما معناها في الاصطلاح الشرعي والحفظ من الشيء  
مع استحالة وقوعه من المصنوع كما ان الحفظ المنع منه مع امكان وقوعه  
منه المحفوظ ولذلك اخصت الانبياء والملائكة بالهصمة وكانت الاوليا محو  
محفوظين فقط اي عن ان يقع فيها خطا فيه اشارة الى ان في كلام المصنف حذف  
مضاف اي عن وقوع في الخطا فيه بتوفيق الله متعلق بتقصم  
الضلال والخبيثية يعني انه مشترك بين الضلال والخبيثية فكل منهما موافق للهي  
لان مجموعهما معناه يدل على ذلك قول المختار في الضلال والخبيثية عدم ميل



المطلوب كما في المختار ومن الامثلة العجيبة خيبة كاضافة شجر اراك اي من اضافة  
 اليه ام الى الخاص لان الذي يعم العمد والسهو والخطا لا يكون الا عن سهو وكذا قوله شيا  
 الشرفي درسه واعتبر بان اظهر العكس لان الذي يخطا عن عمد ولا يخطا يعم العمد والسهو  
 واقول ما ذكره المعترض من ان الذي يخطا عن عمد محل فلو كان احد معاني التي الضلال  
 وهو ضد الهدى كما في القاموس وغيره فهو يعم العمد والسهو وما ذكره من ان الخطا  
 العمد والسهو هو احد احوال ثلاثة لاهل اللغة حكاه صاحب القاموس اولها عمو  
 لخطا للعد وغيره وثانيها اختصاصها بالعد وثالثها اختصاصها بالسهو اذ عرفت ذلك  
 عرفت ان كلام شيخنا السمع هو الصواب غاية ما فيه انه جري في تفسير الخطا على  
 المذهب الثالث وبالله التوفيق . اشارة الى الغاية اي غاية هذا العلم وهي  
 فائدة ومخلاف بينهما اعتباري كما سيذكره وقيل غاية وفائدة معرفة ان الذي  
 الصحيح والقاسد غير المنطق او رد عليه ان علم الحساب لا سيما بحسب  
 والمقابلته تقسم من عادة فخطا ذهن عن الخطا في الفكر واجيب بان علم الحساب  
 تقسم الذهن من عادة عن الخطا في المفكر فيه لا في الفكر لان الفكر ترتيب امور  
 اعم وحساب وغيره لا يبحث عن الترتيب وانما يبحث عن المرتب بخلاف المنطق فان  
 يبحث عن الترتيب كذا في الكبير . وموضوعه اعم اي موضوع العلم ما يبحث فيه  
 عن عوارضه الذاتية كبدن الانسان لعلم فانه يبحث فيه عما يعرض له من حيث  
 العمدة الصحة والمرض وكالكلمات العربية لعلم الخوف فانه يبحث فيه عما يعرض  
 لهما من حيث الاعراب واللبا والعوارض الذاتية ثلاثة اقسام ما يلحق الشيء  
 لذاته كالنفس اي ادراك الامور القريبة الحقيقية السبب اللاحق للانسان هو  
 لذاته وما يلحق الشيء بحركته كالارادة اللاحقة بواسطة اند حيويت  
 وما يلحق الشيء لخارج عنه مساو كالصوت اللاحق للانسان بواسطة اند متغيرا  
 فان المتغير مساو للانسان اذ لا يوجد في الايتوب فانه يعرض للانسان في الدنيا  
 ولذا يصحكون وانما سميت الثلاثة اعراضا ذاتية لاستنادها الى المعروضات  
 نسبتها الى ذات نفسية قوية اما الاول فظاهر واما الثاني فلان اجزاء داخل في الذات  
 والمستند اليها ما كنهه الان مستند الى الذات في الجملة اياها باعتبار بعض اجزائها  
 واما الثالث فلان الحساب مستند الى ذات المعروض والمستند اليها مستند الى  
 مستند الى ذلك الشيء فيكون العارض ايضا مستند الى الذات واللاحق واللاحق

في

عن العوارض القريبة وهي ايضا ثلاثة اقسام ما يعرض للشيء لخارج عنه اعم مطلقا  
 منه كالحركة اللاحقة للابيض بواسطة اند جسم فان الجسم خارج عن مفهوم الابيض  
 ان مفهومه شيئا له البياض وهو اعم من الابيض وما يعرض له لخارج عنه ايضا مطلقا  
 كالصوت العارض للحيوان بواسطة اند انسان فان كان عروضا للانسان بواسطة  
 النقص وما يعرض له لخارج عنه مباين كالحركة العارضة للما يسبب النار لكن التمثيل بهذه  
 المثال تمثيل لان النار ليست واسطة في العروضا بل في الشبوت اذ الحرارة القائمة بالما  
 غير الحرارة القائمة بالنار والتمثيل الصحيح كاللون العارض للجسم بواسطة السطح كما في  
 ثم المطلق زاد بعضهم رابعا وهو ما يعرض له لخارج عنه اعم من وجهه كالصوت العارض للابيض  
 الابيض بواسطة اند انسان وكيفية البصر العارض للثوب بواسطة اند ابيض اذ ا  
 تمهد هذا فتقول موضوع المنطق المعلومات التصورية والتقديرية من حيث  
 صحة ايصالها الى الجمهورات وانما قلنا من حيث صحة ايصالها ولم نقل من حيث  
 ايصالها لان فقد موضوع المنطق صحة الايصال واما الايصال وما يتوقف عليه  
 الايصال فاعراض ذاتية له يبحث عنها في المنطق كما استقر في ولو قيد بنظر الايصال  
 لورد ان قيد الموضوع من تقسيمه لا يبحث عنه في العلم والايصال بمعروف عنه فيه  
 وهكذا الحال في كل جنة جعلت قيد الموضوع وبحكم عمما في العلم وفي حاشية المطلاع  
 ان قيد الموضوع مطلق الايصال والمبحوث عنه الايصال المخصوص اعني الايصال  
 الى التصورات والتقدير فتكون الاعراض الذاتية احض من قيد الموضوع وانما كانت  
 موضوع المنطق تلك المعلومات لان المنطق يبحث عن احوالها التي هي الايصال الى  
 الجمهورات وما يتوقف عليه الايصال وهذه الاحوال عارضة للمعلومات التصورية  
 والتقديرية لذاتها مثال البحث عن الايصال بحكم بان الجسم كالحيوان والفصل  
 كالتلطف وهما معلومات تصورية اذ اذركا على الوجه المخصوص وصل المجموع الى  
 مجموع تصوري كالانسان والحكم بان القضاء بالمتقدمة كقولنا العالم متغير وكل  
 متغير حادث وهما معلومات تقديرية اذ اذركا على الوجه المخصوص صار قياسا  
 موصلا الى مجهول تقديرية كقولنا العالم حادث ومثالا البحث عما يتوقف عليه  
 الايصال الى التصور ولا يكون الا توقفا قريبا البحث عن كون المعلومات التصورية  
 كلية او جزئية ذاتية او عرضية جنسا او فضلا او خاصية ومثالا البحث عما يتوقف  
 عليه الايصال على كون المعلومات التصورية تقديرية او عكس تقديرية او تقديرية







بيان على مذهبي الرضا الخاضع لتقديم البيان على المبدأ والتقدير فقال فيها شيئا  
من اصوله قواعد من فائدة قبل في من والاصناف بياضية فافهما ما سبق في قوله  
من اصوله وأقول لا يظهر كون الاصناف بياضية على تفسير الشر الفنون بالضرورة كما  
لا يخفى الفاظ متراوفا في اصطلاحها ما لفظة فالأصل والفاصلة مترادفان  
لان معناه لفظة ما يبين عليه الشيء وأما المعنا بط معناه لفظة الحافظ الجازم  
وأما القانون فمعناه لفظة مقياس الشيء ذكره في القاموس قضية كلية  
أي كقولنا كل كذا مقول على كثيرين مختلفين بالحقائق جنس موضوعات هذه  
القضية الكلية المذكور وجزئيات حيوان وجسم وجوهر وهما من الأجزاء  
وأحكامها كونهما اجناسا وكيفية تعرف احكامها من القضية الكلية ان تجعل  
القضية الكلية كبرى يصرفي موضوعها جري من جزئيات موضوع القضية الكلية  
كحيوان ومحمولها نفس هذا الموضوع فتخرج النتيجة بالضرورة من ذلك الجري  
فتقول الحيوان كل كذا مقول على كثيرين مختلفين بالحقائق وكل كذا مقول على  
كثيرين مختلفين بالحقائق فتخرج النتيجة حيوان جنس وان مراد فروعها أي  
ما يتفرع على تلك القواعد من الجزئيات المستفادة منها وانما نفس الفنون بالضرورة  
تتبع للمض في ثم ولم يبينها على ظاهرها من الأنواع بل لا يتخذ لجامع والمجموع  
لان الأنواع هي القواعد والقواعد المجموعة بعض الأنواع أو نفسها على اختلاف  
في من هذا الاصطاح ما قرره في بحثنا الشرحي في بابها من جمل فائدة من القاد  
بالمرور وهو ما يثبت القواعد لا تفعله بها فزحاز ومن الغد بالمرور وهو الثبوت  
والذهاب لانها لا تذهب تنبث وتذهب مختلفات بالاعتبار فقط  
أي لا ونا ذات فانهما متحدان بالذات الحاصلة من الشيء كعب  
بسبب الشيء كغيره من البير وقوله من حيث انها في طرف الفعل بفتح الراء أي  
أخر ما يسكن منها فالعربي كما مر والحيثية الحال الأربعة للتقسيد ويصح ان تكون  
التفصيل متعلقة تسمى بالفعل متعلق مطلوب والباقي من علي  
الادام على الفعل الادام الشجاعة كما في القاموس وعنده ان يديه ههنا  
لان ههنا هو الاقبال والباشرة وصدور بالرفع موقوف على انها باقية من  
عطين احدا المتلازمين على الاخر والنفس موقوف على اسم ان تسمى  
على غايية نسبة الى الغايية بقلب الياء ههنا كراهة اجتماع ثلاث ياءات ونبش

نحو  
بيان  
أدوية  
نحو

الياء موجودة فيها ههنا والاولان أي الغايية والغايية لهم من الاخير أي  
الفرق والعلية الغايية أي محوما مطلقا لانها قد يوجدان مع عدم الاخير  
كما بينه في قول لا يقال الغايية أهم من الغايية لا تفرا حها اذا كان وجود الكثير  
في ان الفعل لا في طرفه لا نقول وجود الكثير في هذه الصورة حصل في طرف  
الفعل انتهى بوجود الكثير وأما ما يعود وجوده ففعل آخر في حرفين  
أي لان المطلوب منه والباقي عليه أي ويصح ان مقابل قوله يجمع تلك  
القواعد من السياق هو سابق للكلام ولا حقه بالمستعمل حقيقة  
فيما يتوصل له من الحسيات الى اعلى ومجاز بالاستقارة فيما يتوصل به من المتواليات  
الى اعظم كما هنا كذا جملة هنا مجازا يقطع المنظر عن جملة علماء والا فالاعلام هـ  
المقولة حقيقة فكونه حقيقة لوضوح طريق النقل على هذا الممت فلا معنى لما  
قبل ان يصاد ان حقيقة معرفة هي هذه المكت وعلما ان الذي حققه العصام  
في ضم الوصلة الوضعية اذا سماء الكتب من علم الشخص وانها من الوضع  
الشخصي الخاص لموضوعه خاص قال اذا الكتاب الذي هو عبارة عن اللفاظ و  
العبارات المخصوصة لا يتعدد الا بتعدد اللفظ وذلك المقدود تدقيق فلسفي  
لا يعتبره ارباب العربية الا ترى انهم يجعلون وضع الضرب والقتل وضو شخصيا  
لأنواعها جعل الموضوع امر متعينا لا متوقفا له وحاصله انها من علم الشخص  
بحسب عرف اهل العربية الذين لا يعتبرون تعدد اللفظ بتعدد اللفظ ويقدرون  
فيه انها من علم الشخص بحسب التدقيق الفلسفي الذي يعتبر بتعدد اللفظ بتعدد  
اللفظ ويجعل تعدد شخص لا تعدد محل فقط لان اللفاظ عرض والاعراض  
لا تتقل ولا تقوم بحليل ومثل اسما الكتب اسما المزاج بل واسما العلوم على  
المتحد عندي وان اشتهر الفرق لان قسمها ثمة وهي الاحكام المقولة  
المخصوصة انما تتعدد بتعدد التفعل وهذا المقدود ايضا تدقيق فلسفي  
لا يعتبره ارباب العربية فاعرف ذلك فهذا علمه ثم قبله بخط مولانا  
خطوط ابن مقلد وينظمها نظم الكواكب في السلك ههنا ثم  
الاستاد الكبير عدي عدي الله الكندي الفصري والمصنف المروي في هذا  
النظم والبيت المسمى المستشهد به المروي في النظم المروي في هذا  
حقا فيه وأما كونه في البيت المستشهد به فباطل اذ لم يرو فيه مروي اصلا لعدم

والاعراض







عارة  
ياتر  
ار  
معا

بمثلة المجازية من النسا وجمعها قلمص بضمين وقلابص مثل قدوم وقدم و  
قدائم وجمع القلمص قلاص قاله في المختار يطلق على احديهما اي كذا  
يطلق بمعنى بولد المرتفع يقال قلمص الشيء اي ارتفع وجمعها القلمص يقال قلمص  
الثوب بعد الغسل اي انضم وبابهم ما جلس قاله في المختار شفي البصر  
اي اوخوه كما تفيد عبادته المختار فاطلق على الناقص لظهور مطلق  
تقريبه ان المجاز بمرتبة وهو اقرب فان ارد من القائل الناقص مطلقا ثم تنقل  
منه الى الناقص بسبب حب الظهور والشهرة والمحملة فهو مرتبة ويصير كون  
المجاز من باب الاستعارة بان تعتبر المشابهة بين القائل والناقص ثم يحملي  
ان ذكرنا ان قيل وبقي نالك وهو ان يراد بكونه ليس قال الصالح وجه الكلام  
ان لا يقصد به حب الظهور والمحملة وهو القريب لقول المصنف خالصا لوجهه الكريم  
واقول لا يخفى انه على هذا يكون قوله ليس قال الصالحا ليس لوجهه الكريم وكذا  
الناسيس خير من التاكيد فلهذا تركه الشرح بان لا يعوق من العوق والوجه  
والصرف عن الشيء وبابه قال كما في المختار نافعا للمبتدي اي الاخذ بصغار  
العلم اي نافعا له بطريق الاصل في وضعه فلا ينافي نفعه لغيره من المتوسعة  
والمختصة اما بمراجعة او مطالعة ذكره ايضا العدوي ولازم للمبتدي رايه به  
لنقوية العامل الذي هو نافعا الصنف بالقرعية والمالم تكن زيادة مما يخصه  
تعلقها كما هو مصرح به في محله وبهذا يعرف ما في كلام بعض هذا في زوايا  
الاهمال اي ان كان شبه الاهمال بدار خربة على طريق المكنية وابنت الزوايا  
وتحول عدم الظهور وعطفه على الاهمال من عطف اللازم به اي المطلق  
يعتدي ذكره بعد قوله وان يكون نافعا للمبتدي كما تخصص  
بعد تقييد من او من ذكر اللازم بعد المعلوم بياننا وايضا حاله اي لقوله ليس  
قال الصالح عن شيخه هو العلامة الشافعي بحديثه المكري وشيخص  
السوسي كان مجاب الدعوة هو جدير بذلك فانه كان من الصوفية  
ورأيت له تأليفا في التصوف في جواز الاستفاد به اي في ميسره  
من ظرفية الخاص في العام ويحمل غيره ذلك ثم يصح ان يكون من باب التسمية  
لشيء واكثر زيادة عليه لانه يثبت في هذا الفصل القول بان محرم والقول بان  
ينبغي والي هذا ليس قول الشافعي في كبره في بيان جواز الاستفاد وحرمة ونذبه

مرا  
له  
ب  
ك  
م  
ن  
ن

وان يكون المعنى في بيان الاختلاف في جواز الاستفاد فتكون الترجمة مطابقة  
للمترجم لان بيان الاختلاف في جوازه يتضمن بيان الاقوال الثلاثة  
ليكون اسم علم للمصنف الذي قد مر في المتن وهو بيان على بصيرة اي شارعا  
على بصيرة والبصيرة قوة ادراك النفس ويقال هي عين القلب والمترادفها هنا  
معرفة حاله ثم وع فيه على قسمين اي كايين على قسمين من كصونة الكلي  
على صنفه ولو اسقط لفظ على لكان احسن بعلم الفلاسفة الاضافة  
للجنس فتصدق بالحكمة والهيبة وغيرها من علومهم والفلاسفة جمع فلسفي  
نسبة الى الفلسفة مأخوذة من فيلوسوف وهو حكيم وقد عرفوا الفلسفة  
بان علم يبحث فيه عن احوال الموجودات على ما هي عليه في نفس الامر بقدر الطاقة  
البشرية واقتسامها لثلاثة لان الموجودات كانت مستفيا عنها عن المادة في  
الوجودين الخارجيين والذهنيين فالعلم الباحث عن احواله يسمى الالهي وال  
الفلسفة الاولى والافات احتاج الى المادة في الوجودين فالعلم الباحث عن  
احواله يسمى الطبيعي وان احتاج الى المادة في الوجود الخارجيين دون  
الذهنيين فالعلم الباحث عن احواله يسمى الرياضي فالعلم الالهي كالمبحث  
عن احواله الواجب تعالى والعقول والنفس وسائر احوالها مجردة والاعراض  
والطبيعية كالمبحث عن احوال الافلاك والمناخ والحيوانات والنباتات والسموات  
والرياض كالمبحث الهندسة والموسيقى كذا في حواشي الشافعي العقائد  
والعلامات ابن عرفة عطف على هذا العلم بقدر مصداق حذف دلالة ما  
قبله علمي ومختص الامم ابن عرفة لا على الامم السوسية لاقتضائهم تشارك  
الشيخين في مختص واحد ومساهلة ائمة الدين الابرار في اشرافهم من غير  
بغض العيل اي المؤثر اي المختار من اهل الدين والابرار فيفتح العقل التميز والموجزة  
وسكون التماسية الى التميز الابرار وهي قبيلة وغلط من جعله بسكون الموحدة ومع  
الهما كذا قاله ملاناح وتبعه الثماب القليوني في حاشية ايساغوجي اقول  
لم اجد في القاموس ولا في غيره ابرار في الضبط الاول لاسماء البلد ولا قبيلة  
ولا غيرها حتى ينسب اليه والذي وجدته فيه ابرار بالضبط الثاني اسماء البلاد  
من بلاد الشام ولجليل بالبحر وبها كبر قبيلة من قضاة وتسمى اليها  
على غير قياس فقالوا بغير التي كبرنا في وعلى القياس فقالوا بغير التي فانظر هذا



حواله  
يا ترى  
أدى  
نه فاه

مع ما قاله ملائح ومن تبعه ولا بعد في انهم غالطوه وان الحق مع من غلطوه  
في الضبط الثاني فخر وتاليون الكاتب يعني من الشريعة والكوفي  
اي وتاليون الكوفي وتاليون سواد الدين وتاليون غيرهم علي ما مر اتفاقك ان تقول  
تاليون مفرد مضاف فيهم ويجعل الكلام علي التوزيع كما يقال ذلك لوقيل وتاليون  
الكاتب والكوفي ايقافهم وسواد الدين اي الثقات في اي صاحب  
مست التمهيد فلهذا الفامفصحة عن شرط مقدمي اذ اردت معرفة  
حال هذا القسم فلهذا من لا معقول له اي من لا مفهوم له او اسم لغيره  
بمعنى المهدى بنا علي بخون سيوي ذلك اي من لا عقل له اي فهم له  
بل هو فرض كفاية اي علي كل اهل قليم او اقام به واحد منهم سقط الحرج عن  
الجميع الباقيين وعلل كونه فرض كفاية بقوله لان حصول القوة الحق وقول الذي  
عنفه لرد الشكوك فالضمير يرجع اليه او صفة حصول فالضمير يرجع اليه  
التحصيل لانه الذي في وسع الكل لا حصول ففهم استخدام ان لم يرد بالكل  
من اول وهلية التحصيل وفي كلامه اشارة الي قياس من الشغل الاول نظمه هكذا علم  
المعنى يتوقف عليه فرض الكفاية وكل ما يتوقف عليه فرض الكفاية فهو فرض كفاية  
بنح العلم المعنى فرض كفاية وهو المدعي اقول بان ذلك لا يردنا القياس علي  
هذا الوجه فانه كان المناسب للمدعي ان يقول الش في الكسري وما يتوقف عليه  
فرض كفاية فهو فرض كفاية بدل قوله وما يتوقف عليه الواجب اذا الواجب اعم  
من فرض الكفاية الذي هو المدعي ومحا كونه فرض كفاية اذا لم يستف عن كونه  
الذهن وصحة الطبع اذ به لك ايضا تحصل القوة علي رد الشكوك الذي فرض كفاية  
ولذلك يجتمع اليه الصواب والتابعون والائمة المجتهدون واصحابهم وما قول  
المر ان حصول ذلك يتوقف علي حصول القوة في هذا العلم فاما هو عند عدم  
جودة الذهن وصحة الطبع ومن صرح بالاستفنا عنه مما ذكر الشيخ السوسي  
في نه مختصر والشيخ ابن يعقوب وغيرهما لكن المعنى اقول هذا  
استدراك علي قوله فهذا ليس في جواز الاستفان به خلاف دفع يد العلم ايراد  
علي المعنى من قوله فهذا الحاصل اذ لم يكن في القسم الاول الذي هو  
ما في هذا النظم خلاف فكيف ذكرنا هذا خلاف فهذا الاستدراك ليس حقيقا لانه  
لم يثبت به ما يتوهم مما قبله انفاؤه ولا في به ما يتوهم مما قبله بثبوته بل هو مجاز لفظ

هذا  
الوجه  
فانه  
كان  
المناسب  
للمدعي  
ان يقول  
الش في  
الكسري  
وما يتوقف  
عليه  
فرض  
كفاية  
فهو فرض  
كفاية

المشابهة والجامع وجود الدفع في كل واحد دفع الايراد ان المقصود بيان  
جواز الاستفان بالخطوط فترجم له وبين الخلاف فيه فالضمير في قوله  
المعنى في جواز الاستفان به يرجع الي المنطق بمعنى القسم المخلوط واسم الاشاق  
في قول الش جوه ذلك الا لارادة وذكر اشارتها لئلا يظن بالقصدا لا الي ذكر لانه  
لم يذكر بالفعل جواز الاستفان بغير المخلوط ويرد علي الدفع انه يلزم نزل  
ما قصده مع انه اقصم الا ان يقال ذكره ضمنا لانه بين ان الاصح جواز المنطق  
المخلوط لكان العمل القرينة الممارس الكتاب والسنة وعدم جواز غيره لعدم  
الا من عليه من شبه الفلاسفة وهذا يتضمن جواز غير المخلوط مطلقا  
للفقد المحذور المذكور فاحرص علي هذه الدقايق والمخلوط اسم مصدر  
بمعنى الاختلاف بالسكون قال في كبره ولا يجوز ترك السكون علي  
ان يدخل في البيت الشغل لان الشغل انما يكون في مستغنى عن ذي اليد  
المفروق ومستغنى في الرجز وانه ليس بمفروق بل هو مجموع فلا يدخل  
والشغل الرجز والشغل اجتماع الخب والكف والخب سقوط الب في الساكن  
والكف سقوط الساكن في الساكن فالامام ابن الصلاح فهو كما في  
فيه التخيبة الحافظ الفقيه تقي الدين ابو عمرو عثمان رحمه الله الصلاح عبد  
الرحمن بن زيد دمشقي وقال الش في كبره الكروي كان اماما في الفقه و  
محدث عاقي بالتفسير والاصول والكف ورعا هذا وكان والده الصلاح  
شيخ بلاده تفقه ابيه عليه في حياته ثم رحل سنة تسع وسبعين وخمسين  
وفوت في صباح يوم الاربعاء الخامس والعشرين من ربيع الآخر سنة ثلاث واربعمائة  
وستمائة يحيى النووي قال في الكيسر محيي الدين صاحب النضائين  
المشهور بمباركة النافعة ولد في الشهر الاول من المحرم سنة احدى وثلاثين  
وستمائة ودفن ببغداد بنوي من الشام من عمل دمشق وتوفي ليلة الاربعاء  
اربع عشر رجب سنة ست وسبعين وستمائة ودفن ببغداد علي عمر  
قياس لان القياس في المقصود الذي الفه ثالثة والمنقوص الذي ياتي  
ثالثة القلب واذا يقال في النسبة الي فتى ونوي وشيخ وعم فتوى ونوي  
حلي وجبلي وقاضي وقاصوي وفي الارجح منهما تفضيل في محله وربما

علي عمر

المشابهة



التي بالالف قبل الواو في المقصور فقبل حبل ووي وفي الآخر ان كانت الالف او الياء  
مسته قضا عدا حذف فيقال مصطفى ومستدي وقد ذكرنا هذا في  
حيث قال ان نوي قرية من قري مصر فمنا فشد الشبان ذنوبهم قلم وحيث قال  
ان زيادة الالف في نواوي اما لصورة الوزن اي الاسباع كما قال النجاشي  
في النسب الي سخا وكما قيل به في قوله تعالى قاصقفوا وما استكانوا انه افعل من  
السكون واسميت الفتحة الفا وكما في قوله اعوذ بالله من القرب فمنا قسده  
الشتم نقلا عن شيخه بان هذا البيت ليس من ضرورات الشعر وبان الاسباع  
سماعي لا قياسي والالا سبقت كل حركة وتوقف شذضا العدوي في قوله  
ان هذا ليس من ضرورات الشعر فقال ملوجه بل الظاهر انه من ضرورات  
الشعر اه واقول معتمد قوله المذكور ان زيادة الالف اسباعا ليست من  
الامور التي يجوز للشاعر باطراد كتابها عند الضرورات كصرف ما لا ينصرف  
ومنه صرف ما ينصرف وهذا المقصور وقصر ممد ودوان وقفت في بعض  
اشعار العرب للضرورة سند وذا فهي من الضرورات السماعية لا القياسية  
ووافقها على ذلك كثير من العلماء بل حكاها السيوطي عن جمهور العلماء  
من الفقهاء والمحدثين نقله شيخنا العدوي ووجه تخريج هؤلاء  
اياءه انه اخراي واما توجيهه بانه يستفاد من اليهود والنصارى فليس  
بشي اذ يلزم على هذا القائل تحريم الخمر والطير واللافل والشرب و  
غيرها لا استفال لليهود والنصارى بها كذا في كبره حيث كان  
الظرف متعلق بخبر ان وهو قوله يخشى الخوخية للتقليل او للتقيد  
بكفر ياد الفلاسفة الاولى ان يري بكفريا تهم ما يشمل ضلاله  
الغير المكفرة على طريق التقليل او لانهما يخراي الكفر القول الثاني  
للجمهور واقول لعل المراد بالجمهور غير الفقهاء والمحدثين فلا ينافي ما مر  
عن السيوطي الفرائض بضمهم بالتخفيف وبعضهم بالتشديد  
قد تمت ترجمته لا يوفق بعلمه اي ادراكه اي ادراكه ان كان لانه لا يوافق  
بين صحيح العلوم وفاسدها والمراد التوفيق التام والا كان هذا الكلام  
مقتضيا لوجوبه لانه مع ان المنقول عنه الذنب بدليل قول المضفي  
ثم واستحب القراني وقول ابن يعقوب بعد نقله عن القراني الكلام المذكور

ومع ذلك لم يجعله من فروع الكفاية كالعلوم لعدم توقف العلوم عليه  
بل يراذبه كالابراكها ولانه قد يفني عن فائدة كمال العقل واما ما يري من  
انه رجع الي تحريمه فلم يثبت واقول يؤخذ من هذا الكلام ان كلام القراني فيمن  
لم يستغن عن علم المنطق بهذا الفطنة كما مر معيار العلوم اي من ان العلوم  
الذي يعرف بدصيحها من فاسدها يحتمل ان يكون بمعنى يجب كفاية ففلا  
انما عن المضفي ثم وعن ابن يعقوب ينافي هذا الاحتمال وفي كلام بعضهم ما يفيد  
انها حقيقة في الاستحباب مجازي الوجوب افادة شيخنا العدوي كما تقدم  
اقول تقدم انه يجب كفاية غير المنطوق والكلام هنا في المنطوق فقوله كما تقدم  
ليس في محله ويمكن حمل قوله على ان المعنى كالمقسم الذي تقدم وهو غير المنطوق  
المشهور اي لكثرة قائلها وقوله الصحيحة اي لقوة دليلها اقول الذي  
اختص به هذه القوة له مجموع الموضوعين فلا ينافي شهرة القولين الاولين ايضا  
لكثرة قائلها كما تقدم علم مما مر جواره قال شيخنا العدوي اراد به الاذنب  
فيصدق بالوجوب والذنب فلم يرد به استواء الطرفين لقوله في علته لم يمتد ي به  
اي الضوابط اول ما يستنبط في فقه ففيله بمعنى مفعولة اي مستخرجه  
او ما يستنبط منه اي من العلم وقوله مطلقا اي سواء كان اول العلم او غير  
اوله وقوله لانه اي العلم سبب الخ اي فاجماع ان كلا نسب مطلق حياة وهو  
تقليل الاستفاد مما يستنبط من العلم مطلقا ويؤخذ من هذا تفصيل استقارة  
لاول ما يستنبط من العلم ثم استقار العلم العقل اي فتكون هذه الاستقارة  
الثانية مبنية على الاستقارة الاولى وطريق ذلك ان يجعل المعنى المتجاوز اليه  
اولا بمنزلة المعنى الحقيقي للمعنى المتجاوز اليه ثانيا ووجد الشبه بين الاستقارة  
منه وهو مستنبط من العلم والمستفاد له وهو العقل الاستفاد والاهدا  
فكل وان شئت جعلت التجوز الاول من المجاز المرسل مرتين على اول احتماله  
بان يتجاوز الي اول مستنبط مطلقا الي اول مستنبط من العلم وبلا ان مراتب  
على ثانياها بان يتجاوز الي اول مستنبط مطلقا اول مستنبط من العلم ثم الي  
الي المستنبط من العلم مطلقا والعلاقة في جميع هذه التجوزات دائرة بين  
الاطلاق والمقيد وجعلت التجوز الثاني ايضا من المجاز المرسل من اطلاق  
اسم الشيء على الله فتكون من المجاز المرسل المبني على مجاز مرسل وان شئت



جعلت التجوز الاول من الاستفارة والثاني من المجاز ثم يكون من المجاز المرسى  
المبني على استفارة وان شئت عكست فيكون التجوز الثاني من الاستفارة هو  
المبني على المجاز المرسى هذا ما ظهر لي فاحفظه ثم صار حقيقة عرفت  
فيه التجوز الثاني الاصل الاوّل والاّصلي الثاني بحيث صار اذا اطلق لفظ التجوز  
ينصرف الى العقل لا الى اول مستنبط من الما ولا الى المستنبط من العلم بل اذا  
اريد احد هذين كان بطريق المجاز العرفي فلا بد من قرينة تدل على ارادة اهل  
ممارس السنة والكتابات اي من اوليها ومتداولهما فعرف القواعد  
الحقة من القواعد الباطلة وليس المراد بهما رسما اذ ذلك ما يتعلق  
بهما من لغات واسباب نزول وناسخ وتزويل منسوخ وغير ذلك بحيث  
صار يستنبط الاحكام الفقهية منهما فان ذلك انما يحتاج اليه المجتهد المطلق  
ابن يعقوب فيجوز له قدره ليعلم به قوله لم يتدي وا قوله فيه ان يستفاد  
عنه لانه متعلق بقول المفسر جوازها والعذر له بعد التعليل  
لكونه حصرا لقوله يوحى من التعليل ان المذاهب على خصائص العقيدة حتى  
لو حصنها كمال القرينة بهما رتبة غير الكتاب والسنة ككت الكلام التي لا  
السنة جازله المخلوط وهو قريب خربا من الخوا وهو سنة العقل  
قوة اذ رآه وهذا هو قول السعد في ثم التخصيص هو شدة قوة النفس  
لاكتساب الاراكس البلي اذا القوة في عبارة هي العقل كما مر بسطه  
هنا اي من اجل ما ذكره هنا من الخوف على المطالع علم عقايد اهل الضلال  
وشبههم مسفوا في كتب علم الكلام كذا الطولي والمطالع والموفقون  
المقصود من هذا هو ان أهل السنة في ايداعهم ذلك في كتبهم التي يمكن من ردها  
هي اربعة لان العلم اما تصور وتصديق وكل  
وابطالها  
منها اما ضروري او نظري وتقرض لتوحيه ولم يتقرض لحد ما فيه من الخلاف  
حتى قيل ان لا يجد لكونه ضروريا ولا لتوحيه يتضمن تقريره كما سياتي  
التقسيم من قبيل الوهم مطلق الاذرات ولو غير حازم او غير مطابق  
للواقع فدخل الظن واجمل المركب وتصور النسبة الشكوك والمتوهم  
يدخل جعل السيد وغيره اياها من قسم التصور لا ما هي المعاني او المعاني  
الذي يرد اي من لفظ العلم في بعض الاصطلاح بعض الاصوليين وكان في العلم

والعلم الحادث

لغته بعد يورد فاما من ثبنا الشئ في درسه بسطها من التسخيم قال ويصح ثبناها  
على ان المراد من بدلها في قولنا قول قول هذا انما يحتاج اليه اذ رجع لصبر  
في بدلها ما اذا رجع الى العلم فلا لفظ بعض ساقط من بعض التسخيم ومن  
الشم الكبير وهو اي ما يرد في اصطلاح بعض الاصوليين اذ كل خاص اي  
اذا كان النسبة المقيدة عبارة شيخنا العدوي العلم عند الاصوليين لا اعتداد  
بما رزق المطابق للحق عند ليس وعند المناطقة الصورة محاصلة في الذهب  
بقينا او نظرا او جملة من كتابه لانه لا تعليل للمتنفي وقوله حينئذ اي حين  
اذا اريد العلم باصطلاح ذلك البعض وقوله لا يقبل التقسيم الا في يعني ان يتصور  
او تصديق اذ الشئ لا يقسم الى نفسه وغيره اشعار ان علمه للمعلنة  
التي هي الاحتراز او علمه لتقييد معللا لا احتراز على ما مر عن ان يتصور  
علمه في كبره وعن ان يتصور بكونه ضروريا او نظريا كلفي اطلاق الضروريات  
على علمه تعالى من ايهام مقادير الضرورة المستحيلة في حقه تعالى مع عدم ورود  
السمع به وان كان معناه صحيحا في حقه تعالى اذ علمه تعالى ليس عن كس وفكر  
وفي اطلاق النظري من اقتضا الحدوث لانه ما يحصل عن نظر واستدلال فيكون  
مستوقا بالنظر والاستدلال افاده ابن يعقوب الى الموهبي يطلق الموهبي على  
اربعة معان ما يقابل الجوهر وهو العرض وما يقابل الحسوس وهو المسمول وما  
يقابل المفظ وهو ما يفهم منه ومطلق المذكر وهو المراد هنا ولان التصور لا  
اعتراض بان النفس يحصل هو مطلق العلم الشامل للنوعين لا للتصور فقط وبان  
الاقتضاء على التصور يستلزم تصور العقل الثاني وا قوله مبني الاعتراض  
ان المراد بالتصور في العقل الثاني مقابل التصديق والمتمم عنه في جملة بقرينة  
تعريفه بما ذكر على التصور مرادف العلم كما هو احد استعماليه على ما قرره شارح  
الشمسية وعلى هذا الاعتراض حصول الصورة اي صورة الشئ المحاصلة في  
النفس بناء على التحقيق ان العلم من مقولة الكيف وانما جعله نفس حصول  
تسبها على لزوم هذه الصفة له واعتبارها فيه وما علم انه انفعال فهو على  
ظاهره لان المراد بحصول الصورة قبول النفس اياها والمراد بصورة الشئ ما يكون  
الذي لا يشاهد سواء كان نفس ما هيته الشئ او شيئا اي مثالا كذا قال عليه  
الحكيم في حاشية القطب وقيل من مقولة العقل بناء على ما يقتضيه من لفظ الادراك



والادعان ونحوهما وقيل من مقولة الاضافة بناء على انه نسبة بينا المذكر والمذكر  
ولا يرد علي انه كيق انهم هم قوا الكين بان عرض لا يقبل القسمية لذاته ولا يتوقف  
تعلقه على تعقل غيره والعلوم النظرية تتوقل لان المراد بالتوقل ان لا  
يقبل الا مع تعقل الغير كما في الابوة والبنوة والعلوم الكسبية بعد تحصيلها ليست  
كذلك ولا ان يلزم ان يكون العلم جوهر عرضا ان كان الشيء ذو الصورة بوجه  
وكيف عرضا غيره ان كان عرضا غير كين وموجودا موجودا وما ان كان موجودا  
لقوله ان العلم غير المعلوم ذاتا لان المراد بالعلوم في قولهم المذكور بالعلوم  
الذهني وهو الصورة لا الشيء ذو الصورة اذ لا يشك عاقل في انه غير  
العلم والمعلوم الذهني غير العلم ذاتا لما يختلفان اعتبارا فالصورة من  
حيث ذاتها معلومة ومن حيث حصولها في الذهن علم وهو من خواص  
الاجسام لا يقتضيه الانطباع في النفس والانطباع من خواص الاجسام  
واما النفس في محو كسب ربكم على نفسه الرحمة فمعنى الذات ولانه يستدعي  
سواء قيل كما قاله سيدي سعيد ففي اطلاقه انما يفهم على التقليل اي  
ففي اطلاق المذكور من التصور والتقدير على علمه نقا في ايها المذكور له نفس  
تقطع فيها صور المعلومات اي مع عدم السماع والايهام المعاني الايقاع في  
الوهم اي في الذهن اه وان اردت به معنى صحيح اي اريد بالمذكور  
من التصور والتقدير بان يرد بالتصور في حقيقة نقا في علمه بالمفرد كذا  
زيد وبالتقدير علمه بوقوع النسبة القسام اي زيدا مثلا وان في كلام ما  
صلية رتبة فلا تحتاج الى جواب كما حقيقة البعض والواو للحال فيكون في  
هذه الحال او في الايهام او شرعية غايية نحو ايهام محدود في لالة ما قبله  
عليه والواو عاطفة على محدود في اي ان لم يرد به معنى صحيح وان اردت  
وفي هذا اي التقليل المذكور على ان هو اي والتحقيق كاي على  
ما افاده كلامه من الاحتياج الي التقييد امر ظاهر في والتحقيق كاي على  
ان ويحتمل كون علي ان بمعنى لكن فتأمل لكن المصداق وجه الله تعالى  
اراد الايضاح اي ايضاح المقصود فذكر المبدء بقصمها بالمقصود راد في  
العلم الكبير وليخرج علمه نقا في حق على قول بعض سوا بل هو العلم السنة الذي  
نقا في يتعدد بتعدد المعلومات وهو قول قوي وما ارد عليه بلزم دخول

ما لا يخاف له في الوجود فيرد بان استحالة دحوه ما لا يخاف له في الوجود انما  
ثبت في حق سواد انما في حق القديم فلا اها قول هذا يقتضي ان ذكر  
النوع ليس بخارج للعلم القديم على هذا القول وهو انما يسلم ان كان  
القابل به يقول ان تعدد العلم القديم بتعدد المعلومات بتعدد النوع  
والظاهر انه عند تعدد الشخص فتأمل ثم اقول الاكتفا في اخر العلم  
القديم بذكر النوع انما يظهر بالنسبة لمن يعلم عدم تنوعه لا مطلقا فانهم  
المراد به اتم اقول لا يظهر من جوع الضمير الي المفرد لا يزيله عليه عدم  
ما نفيه القوي اذ يقصد على التصديق انه ادراك ما ليس مشتملا على النسبة  
الحكمية اذ من جملة ما ليس مشتملا على النسبة الحكمية نفس النسبة الحكمية  
منزوعة عدم اشتمال انما على نفسه فتعلم ان يكون الضمير راجعا الي  
ادراك المفرد وما واقعة على ادراك اي المراد بادراك المفرد ادراك  
ليس مشتملا على النسبة الحكمية اي ليس متعلقا بهما فهو من اشتمال المتعلق  
بالكس على المتعلق بالفتح وعبارة بعد قول المصنف مفردة المراد به ما ليس  
نسبة حكمية سواء كان جوهر او عرضا كزيد وضرب او جوهر وعرضا كظفر  
اه والضمير فيها عائد على المفرد لعدم اقامه الاشتمال فتأمل  
على نسبة حكمية تطلق النسبة الحكمية على النسبة الكلامية وهي تعلق  
المحمول بالموضوع او التالي بالمقدم ايجابا او سلبا وعلى وقوع هذه  
النسبة وعدم وقوعها اي مطلقا بقسم النفس الامر وعدم مطلقا بقسمها ومن  
الاطلاق الثاني قوله هنا ما ليس مشتملا على نسبة حكمية وقوله بعد الايهام  
غير حكمية ومن الاول ما ياتي في قوله اي وادراك وقوع نسبة حكمية  
وفي قوله والاخر ادراك النسبة الحكمية وبتقدير عبارة هكذا يستفاد  
ما عترضته به وقوله نسبة حكمية اي مدركة على وجه الادعان كما  
يؤخذ من كلامه بعد فدخل في التصور ادراك النسبة الحكمية لا على الوجه  
المذكور كما صرح به قراود تصور علم اي علم بالتصور اي سمي  
به فادراك كالحسن اي في الشمول ولم يجعل جنسا حقيقيا لاعتبار  
اختلاف كثير من المقول عليهم بحسن بالحقائق واختلاف المقول والتقدير  
المقول عليهم بالادراك ليس بالحقيقة بل باعتبار المتعلق بفتح اللام هذا ما ظهر



فما لمه واما توجيه ذلك بان الادراك عرض يزول والاجناس الحقيقة متغيرة مستمرة  
فربما لا يقتضي ان كل عرض ليس له جنس حقيقي ولا دليل على ذلك بل صريح كلامهم  
ببطله كما عرف يعرف بالوقوف على تقريرهم تعاريف الامور العقلية كاللفظ والياء  
والزمان على انه عرض وغير ذلك مما لا يفتح مجتصا ويتناول مستانواع  
على حرج والتضمير فيه لا ادراك المفرد وما في قوله قال النسبة واقعة على ادراك  
التمثيل ودخل في قوله ما لا نسبة له اصلا ثلاث صور ادراك الموضوع وحده  
وادراك المحمول وحده وادراكهما معا دون النسبة بينهما ودخل الادعاء ان  
عشرة صورة في قوله وما فيه نسبة الا انها غير حكمية اي مدركة على وجه في  
الادعاء ان عشرة صورة ادراك النسبة الاضافية كالنسبة في ابن عمر وهي  
وهي نسبة بقوة زيد لعمرو والتقليدية كالنسبة في الحيوان الناطق وهي كون  
الثاني صفة للاول والنسبة الكلامية فقسمها الخبرية والانشائية والنسبة الحكمية  
التي هي الوقوع او عدمه بدون الادعاء وادراك الموضوع او المحمول اوها  
معامع النسبة الكلامية او مع الحكمية بدون الادعاء او مع التثنية بدون  
الادعاء وادراك المشكوك فيها اي المفرد فيها باستواء او مرجوحية فـ  
حلت المتوسطة فجعلت الصور سبع عشرة صورة هي خمس وعشرون تفصيلا با  
باعتبار المحمول الكلامية قسمين والمشكوك قسمين هذا ما ظهر في بناء على ان  
المرد بادعاء هذه التسليم والقبول لا مطلق الادراك وسيا في ما فيه  
وقوع نسبة حكمية اراد بها هنا النسبة الكلامية كما مر قول لا يخفى انه لا حاجة  
الى حمل النسبة في كلام المصنف على النسبة الحكمية بمعنى الكلامية المحجوز ذلك  
الى تقديره لمخالف بل الاول حملها على النسبة الكلامية الحكمية بمعنى الوقوع  
وقد مره لعدم الاحتياج الى التقدير فان قيل النسبة بمعنى الوقوع  
الا وقوع من المفردات المفردة كما هي اذراكها تصديقا قلت كان  
كونها مودة الادعاء والقبول بخلاف بعبية المفردات او اذنه في كثير من العالم  
وهذا الذي ذكره المصنف يعرف العلم بالتقسيم لتقديره تعريفه بالحد كاذب  
اليد او ام الحزمين والفراي وتعرفه بالمثل ان يقال العالم كقول  
تصدق او محكم كاسيا في وسم من الوسم وهو العلم والمراد سمي  
واما سمي تصديقا تغليب لا عرف احتماله وهو الصدق وذلك لان الظن

الصدق

الصدق لغة النسبة الى الصدق والخبر وان احتمل الصدق والكذب لكن مدلوله  
الصدق ليس الا واما الكذب فاحتماله على ما صرح به السعد الذي  
هو حصول الحق بعد حق في الكلام على هذا الطريق من غير حكم عليه  
قيل هذا القيد يستدعي ان لا يوجد فرد للتصور اذ لا يتصور سمي الا ومعه  
حكم ولا اقل من الحكم بان هذه الصورة له وفيه انه على تقدير تسليمه فوف  
بالحكم الصريح والضماني والمراد هنا الحكم الصريح كما هو المتبادر ولو استلزم كل  
تصور حكما لزم التسلسل والا وفي ان يقول من غير حكم معه او زيادة لفظ وبه  
ان المفتر في التصور عدم مقارنته الحكم مطلقا كما في حاشية عبد الحكيم على لفظ  
بنفي او اثبات فلهذا ان المحكوم به هو النفي والاثبات وليس كذلك فمفعل  
البا التصوري حكم اي من غير حكم عليه مصور بنفي اي ادراك الانتفاء اي عدم الوقوع  
او با ثبات اي ادراك الثبوت اعني الوقوع ويجعل النفي والاثبات بمعنى اثبت  
والمنفي ادراك ان النسبة واقعة او ليست بواقعة اي مطابقة لمقتضى الامر  
او ليست مطابقة فالوقوع وعدمه وصفان عارضان للنسبة الكلامية  
اي الادعاء لذلك قال الخبيصي في شرح التمهيد معنى ادعاء النسبة اي ادراكها  
على وجه يطلق عليه اسم التسليم والقبول اه وهذا ما اردت به الشرح وما مر  
جعله التحقيق ونقل عن العضد والسعد والحمد على الناقل ونقل  
يسر في حاشيته على الخبيصي عن العضد ان الادعاء ان الاعتقاد سواء كان رجحان  
وهو الظن او حاز ماعين مطابق وهو محتمل المركب ومطابقا لسخا لا تعرض  
له الزوال بتشكيك المشكك وهو الخبيصي وغيره اسع وهو التقليد بواقعه  
ما في كلامه فيرواخذ ان الادعاء ان عند الله انما طعة بمعنى الادراك وعند  
المشككين بمعنى التسليم والقبول ورجحه كثير من الاشياخ هذا  
اي كون التصديق ادراك ان النسبة واقعة او ليست بواقعة هو مذهب الحكماء  
فهو عندهم بسيط والتصورات الثلاثة اعني تصور الموضوع وتصور المحمول  
وتصور النسبة شروط له وهذا هو التحقيق خلافا لما سياتي من الامام  
بالاشارة ان في النفي كما هو المنصرف اليه عند الاطلاق والآخر ادراك  
النسبة الحكمية اذ ادعاء هذا الكلامية كما مر ولهذا قال التي هي بثبوت ثم اخبر  
استدراك عن النسبة الحكمية بمعنى الوقوع وعدمه التي تثبت في لفظ



او انتقاوه عند قول التحقيق عندهم انهما شئ شئ اي بعلقة به سواء كانت  
القضية موجبة او سالبة ولذلك يقولون ان النسبة الخلاصية سورت الارباع  
والسلب فهي في القضية الموجبة مثبتة وفي السالبة منقبة وكان الاولى حذف  
حذف قوله او انتقاوه عندهم راي شيخنا العبدوي انه على ذلك الامام  
الوارثي المراد به اذا اطلق الامام عند الأصوليين والمتكلمين بخلاف عند الفقهاء  
فالمراد به امام ائمة مائة فرك من اربع فرك فالادراكات الثلاثة الاول  
شروط هذه الاشياء وكان ينبغي ان يقول من اربع ادراكات لان واحد  
الادراكات المذكور والحقبة في تدكير لعدد وتأسيسه بالواحد لا بالجمع كما  
صرح به الاستموي ومثله يقال في قوله الا في او من ثلاث ادراكات ان  
لم يكن الحكم عند ادراك اي باد كان فعلا من افعال النفس كما هو المتبادر  
من التعبير عن الحكم بالاسناد والابقاع والافتراء وبالارباع والسلب وبلا  
الاثبات والنفي والذي قاله عبد الحكيم ان الامام يقول بان الحكم ففيل  
لا ادراك وقال ايضا ان كونه الحكم فعلا مذهب متأخري المناطقة والتجدي  
اذا دلل ووجوده قول السيد الايقاع والافتراء والارباع والسلب  
والاثبات والنفي الفاظ مراد بها غير ما يتبادر منها وهو محال الغير الذي  
ان النسبة واقعة او ليست بواقعة بل هي المذهبين ايم فيبقى على  
الخلاف ان التصديق بالصور يكتفي في كونه ضروريا عند كونه النسبة  
ضرورية وان كانت الاطراف نظوية واما عند فلا بد في كونه ضروريا  
من كون الاخر كالمضامينية ولهذا قيل ما يستدل به بدهة المقدمة  
على بدهة التصورات افادة في الشك واللبس ولان الحكم لا يقول  
الملاحظ في العقائد الثلاثة مخلوق فلا اعتراض بان العقلين الاخرين  
لازمين لما قبلهما ولان تصور الطرفين وكذا تصور النسبة الاله  
فصوص في بيان الفرق كما هو ظاهر وجوده قاله عبد الحكيم  
من عبارة المصنف مذهب الحكماء انما قال والتبادر لا مكان الكلام المصنف  
على مذهب الامام يجعله من باب حذف الواو مع ما عطفه والنظر  
ودور نسبة واجزا القضية الثلاثة كذا قيل وفيه ان حذف الواو مع ما  
عطفه انما يجوز اذا من اللبس والبعض من هذا كلام يعلم مرده ما ذكرناه

عند قول

عند قول المصنف ودور النسبة قد بدو وقدم قوله بصفة الامر وفي من  
قوله بصفة المصنف لا فائدة بصفة الامر وجوب ذلك التقديم صناعة والوجوب  
صريح به المصنف في نفسه ولا يبعد فيه صناعة وان نظروا في اي في الذكر اي في  
وقت الذكر اي وفي كلامه استبان في عند في كلام المصنف به في وان المراد بالوضوح  
ما ذكر اي حقيقة اي ذاته لا مقنومة كالانحرف من غير  
ان يكون اي التقديم عليه فيه اي في المتأخر احسن ذلك من نحو حركة الاضمة  
فانها متقدمة على حركة الحركات وتكسرها على فيها وان كانت عند اهل السنة  
غير موقوفة بل حركة الحركات بخلق الله تعالى وان كانت لا ردة عن حركة الاصبع  
واجبة عندها لان ذلك عارض بسبب الاصبع فلا يمنع بخلق القدم به  
والمراد بتقديم حركة الاصبع على حركة الحركات تقدمها عليها في الرتبة العقلية اما  
في الوجود الخارجي فتقاربا في قسام التقديم حسنة التقديم بالعلمة والتقدم  
بالطبع وقد عرفتها والتقدم بالزمان تقدم الاب على الابن والتقدم بالمكان  
كتقدم الامام على المأموم والتقدم بالشرف كتقدم العالم على اجهل  
والمصنف كذلك اي كالأول والآخر والاولى كالصغير بالنسبة الى الكان اخصر  
على كلا المذهبين اي مذهب الحكماء ومذهب الامام وقوله لان  
اما شرط كما اي كما هو مذهب الحكماء او شرط اي كما هو مذهب الامام والشرط  
يجب تقدمه على الشرط والشرط يجب تقدمه على الشرط لان في كونه  
التحقيق ان التصديق انما يقع في تصور بناسبه فاذا راي ان شيئا من بعد  
صاح ان الحكم عليه فانه شاغل فراغ الا ان هذا يشهد له بحجود كونه حتما  
من غير فتقاربا في شئ اخر ولورد فان الحكم عليه بالآخرات مثلا فتقدم  
حتى تتصور انما استبان او من مثلا فتقدم التصور في هذا التعليل  
من جملة قول هذا البعض وهو من تعليل الخاص بالعام فتقول  
على لقوله احسن وقوله فيها اي في عبارة المصنف وقوله القول الله اي  
تصور القول الشرع في المضاف واقام المضاف اليه مقامه لانه متصور  
وتصوره المراد بغيره من التصورات التي ليس معها قول شارح  
تصور الامور البديهية وقوله واجبة اي التصديق بها كمثل ما مر والمراد  
بغيرها من التصديقات التصديقات بالقضايا التي ليست اقيسة كالتصديق

حكمة



يزيد قائم العلم اي مطلقا سواء كان تصور او تصديقا ما اجتماع في  
 بعض النسخ ما احتج اي ما احتج في حصوله يعني الي النظر في  
 كبره في دليل او تعريف اهو ولعل وجه تسميته بيقيني عدم في الاول التفسير بانما  
 في تعريف النظري يعني القوم او قلته وعطو على النظر على الفكر من عطو المراد  
 كاد ان حقيقة الانسان مثال النظري من التصور والمثال ان بعد النظري  
 من التصديق ومثله مثال في انشائه الي في الفرق في التصديق بين ان يكون دليله  
 عقليا كالمثال الثاني او عقليا كالاول وعكسه المراد بالعكس المفرد  
 وهو الخلق الي حدس او تجربة محدس التعميم المستند الي اماره  
 والخبرة التكرار كيقون وجود ككون الوجود من ورثا بالنظر  
 لمقاله وهو العدم فكل عاقل يدرك كونه غير معدوم بالضرورة  
 اما بالنظر لمفهومه وكونه زائدا على الذات فهو نظري ولهذا  
 خلق العقل فيه بالنظر لها على اقوال ففعل انه حال وقيل وجه  
 واعتبار وقيل على اتم وجود مطلقا وقيل غير مطلقا وقيل عليه  
 في القديم غيره في احاديث اقوال انظر في غير هذا وبالصور وفي  
 قوله كاد ان حقيقة الانسان بالادراك مع ان امثالي من  
 التصور وعله للتقيد فتأمل وادراك ان الواحد نصف الاثنين  
 اي التصديق بذلك الاوليات هي القضايا التي لا يتوقف  
 التصديق بها على شيء اخر لا نسبة الي الاول تصديق النفس بها مجرد  
 التباينها اليها من اول وهذه كقولنا الواحد نصف الاثنين والكل اعظم  
 من اجزا ونقل شيخنا العدوي في اقسام الحجج عن بعض المحققين  
 صبط الاوليات بضم الهمزة وسكون الواو جمع او وني واما المحدسيات  
 فهي القضايا المتوقفة على حدس وتخييل كقوله نور القمر مستفاد من نور  
 الشمس وبيان الحدس فيه انهم راوا القمر كلما بعد عن الشمس وادما نراه  
 من نوره وكلما قرب منها نقص ما نراه من نوره لاذ القمر كدي كشمس و  
 سائر الكواكب مظلم ضئيل مستتر بنصفه لا لمقابل الشمس بسبب انطباع نورها  
 فيه لصقالبه فهو في حال احتماله معها اول الشهر يكون النصف النير  
 يتأخر من فوق لكون الشمس حيث فوقه لا نهيا في السماء الرابعة

وهو

وهو في سما الدنيا فلا نري من نوره شيئا فاذا فارقتا الي جهة الشرق حدث  
 عند ذلك الهلال فيكون امثالا بل لنا من نصفه النير امثالا بل لها جزا يسيل وكلما  
 بعد عنها عظم الجزا امثالا بل لنا من نصفه النير امثالا بل وهكذا الي ان يصير جميع  
 النصف النير مقابلا لنا وذلك ليلة البدر حين يكون بينه وبينها ستة ابرج  
 فاذا اخذت بوزن ذلك في القرب منها تافض ما نراه من نصفه النير الي ان  
 يصير امثالا بل جميع النصف المظلم ويصير جميع النصف النير من فوق وذلك  
 عند اجتماعه معها ثانيا وهكذا فمراد الحدس هو سند تلك القضية وما  
 قررناه يعرف ما وقع لغيرنا من السهو والتجربيات هي القضايا المتوقفة  
 على التجربة كقولهم السقونيا مسهلة للصف التي هي احد الطبائع الاربعة  
 ونسب في بيانها اي بيان هذه الاقسام الثلاثة في اقسام الحجج  
 وهذا اي دخول الحدسيات والتجربيات في الضروريات وخروجها  
 من النظريات مع توقفها على حدس والتجربة مجرد اصطلاح اي اصطلاح تجري  
 عن اقتضا العقل او اللغة اياه وليس المراد مجردا عن المناسبة لان فيه  
 المناسبة كما اشار اليها بقوله فان النظري هو منوع عنه بخلاف اي ان يكون  
 لان النظري هو ويصح كون المحذوف شيئا مفعلا على ما ذكره توديره فتوقفها  
 على الحدس والتجربة لا يدخلها في النظري لان النظري هو ولا يصدق  
 اي النظري الاصطلاحي وحج اي حين اذ لا يصدق النظري الاصط  
 صطلاحي لا يصدق على التجربة والحدس وبين وجوب ان يفتوا بالنظر  
 ما هو اعلم من القياس ولو احقه والذي يظهر لي ان المعنى وحسب اذ كان النظر  
 منسوبا الي النظر الاصطلاحي وان في كلام الشرح حذف المسبب والاكتفاء بالمسبب  
 والمقدور وحين اذ كان النظر منسوبا الي النظر الاصطلاحي تخرج الاستدلال كمنسبه  
 بالاستقراء والتخييل بان يريد ما مر ما يوصل الي المحمول من تعريف او قياس  
 او استقراء او تمثيل لا ما يخص التعريف والقياس فيكون مقصود الله بهذين  
 الهاتين بيان ان الاستدلال هو من النظريات من كون النظري منسوبا  
 الي النظري الاصطلاحي وما الحق ببعض انواعه وهو القياس والتخييل فاما  
 ليلا يرد اي على التعريف في ادلوا بقى النظري على معناه الاصطلاحي  
 فقط لان تعريف النظري غير جامع وتعرف الضروري غير مانع بالاستقراء

من الاستقراء



او التمثيل الاول تتبع افراد المحكوم عليه كما في قولهم كل حيوان يحرق فله الا  
الاسفل عند الصنع والثاني هو القياس الاصولي كقول الشافعي في التبيذ حرام  
كاخر وسيا في بسط الكلام عليهما ان لنا الله وقيل العلوم بوجه  
القول والقول بوجه مقابلان لما في المتن قال في الكبير ما ملخصه ان الخلق  
لفظ لا بد لو اطلع كل من القائلين على ما ارد الاخر لو افقه على مراده فاختلاف  
في التسمية اذ من يقول بانها كلما ضرورية لا يمنع بقضها بسوق ينظر ومن  
يقول بانها كلما نظرية لا يمنع ان بعضها صار ضروريا لا يحتاج الى نظر  
نقل عن الفخر مذهبنا بعبارة هوان التصورات كلما ضرورية وان التصديق  
يقسم الى الضروري والنظري ونقل احتجاجة لذلك ورد بعض العلماء على  
فراجعه بان العبد لا تأثر له في شيء من العلوم بل هو مجبور في  
قال مختار والله موثر هو الله تعالى ووجه النظر كما في الكبير بان حصول  
العلم عقب التصديق او الدليل اضطراري لا قدرة على دفعه وقد ذكرنا  
ان الضروري في اخ حاصل ما ذكره باصباح ان الضروري كما يطلق في مقابلة  
النظري فيفسر بما تقدم يطلق في مقابلة الاكتساب فيفسر بما لا يكون  
محصلة مودور المخلوق فيكونه اخض من الضرورية كما بالمعنى الاول  
فالعلم بالحاصل بالابصار المقصود من كان مفضضا عينيه ففما حرم  
فقد اضروري على الاول دون الثاني لانه مكتسب العبد بفتح  
عينه واختلاف في التسمية المحاصلة له حاصله مع الايضاح  
ان البدعي يطلق على الضروري بالمعنى الاول امد كوزي في المتن فيكون  
مراد قاله ويطلق على ما لا يتوقف على شيء اصلا فيكون اخض من الضرورية  
لا يقراد الضروري على هذا بل كحدا سيايات والتجربيات لتوقفها على  
احدث والتجربة ثم قال تنبيه ذكر السعد في شمس الحق صعد عن  
الاهام ان اول مراتب وصول النفس الى الموت مستقر فاذا حصل  
وصف النفس على ذلك المعنى فتصور فاذا بقي بحيث لو انشأ  
سراجا بعددها به امكنه يقال له حفظا ويقال لذلك الطلب تذكر  
ولذلك الوجدان ذكره وبين البدعي اقوال اعماد الشبه لفظا  
بين الفروع من عهد اخلاق في جواز القطع على الضمير المحفوظ من

غير

غير عادة الخلف وهي في مثل ذلك مؤكدة لبين الاول وسقط ما قبل  
لا حاجة لبين الثانية لانه البينة لا تكون الا بين مقدر والبدعي  
من يدعيه الامراد اذ جاءه يقول شارح القول بمعنى القول فهو  
مجاز مرسل علاقته التعلق وانما الشبه اليه مجاز عقلي من الاستناد الى الالة  
لكن هذا قبل جعل القول شارح علما على التقريب اما بعد فلا يجوز اذا  
الا علام المستولة حقايق لشرح الماهية اي بالكنه او بالوجه ليصدق  
على جميع اقسام المعروف وما ذكره لتفصيل الجواز الثاني من حوزي الاسم واما  
تسمية قوله فلا بد يقال اي يحصل على المعروف بفتح الراء وعلله شارح التسمية  
فان في الاغلب مركبة والقول يراد في المركب ويسمى ايضا معرقا بكنه الرا  
وتقريبه اذ اطلاق المعروف عليه مجاز عقلي من الاستناد الى الالة واما اطلاق  
التقريب عليه فجاز مرسل علاقته التعلق اي معروف به بفتح الراء لكن  
هذا قبل جعلها علمين اما بعد فلا يجوز كما مر فاما تقريره على كونه  
ما وصل به الى التصور يدعي بالقول الشربا معروف وبالمعنى وقوله  
وافقه على بعض التصورات اي المتصورات فالمصداق بمعنى اسم المفعول  
لان المعروف متصور لا يتصور وعلى قيا من ذلك يقال في قوله وما المصدق  
بمعنى المصدق كجانبه توصلنا فيه وافقه على بعض المصداقات بمعنى  
المصدقات بها فتقربا للانسان احترق به عن الحيوان الناطق علما  
فلنظن ان قال في الكبير ونظن ان بهما على النظر وانما ملوي فلنا مل  
اهو ثم انه في القاموس ولا في المختار وفيه ما انه يقال بهلته كمنهية اي  
خلية مع رايه كما بهلته في حتم ان يكون الالهة في كلامه فتعال  
من بهله اي خلاه مع رايه اي فكتبت له المنطقة مع رايهم اي لا تقتصر  
عليهم بل تسلم لهم وعلى كل فهو تكملة للبيت وال في العقل لا الخال  
اي المصداق واليهود وال كمال العقل الذين هم ارباب هذا الفن وبهذا  
يخبر ما يقال ان الصوام لا يعرفون ان الوصول الى التصديق يسمى حجة  
مع انهم عقول اقوال يود على الشرائع الاول ان كان انما سبب  
ان يقول قال بفالتقريب الثاني ان صنيعة يومهم ان غير ارباب  
هذا الفن ليسوا كما ملين وعمومه ظاهرا الفساد فتأمل وسمي اي



ما يتوصل به الى التصديق بذلك اي بالجملة ثم لما كان يخبر هذه العبارة للفنوي  
 في نشأته اعلى ايسا عوجي التي بهما الله وحولها على كنهها وبيانها لوجه ادخال  
 محبت الدلالة في هذا الفن مع انه ليس منه <sup>مبينا</sup> على اربعة  
 اركان اي على قواعد اربعة من بنا الكل على الاجزاء لان علم الميراث قواعد  
 باحثة عن تلك الاربعة وقوله تصورات اي مقاصد تصورات وهي  
 المعارف لاجل قوله ومباديها وقوله وتصديقات اي مقاصد تصديقات  
 وهي الاقضية لاجل قوله ومباديها والتصورات والتصديقات هي  
 عبارات سموي المتصورات والتصديقات مما قام <sup>الذي</sup> اقول لجن الحجة  
 من قال في النسبة الى ذات ذاتي وقالوا الصواب ذووي يحذف فينا الدلائل  
 المحصورة عوضا عن لام الكلمة المحذوفة احتسبا وورد هذه اللام الى ورد  
 الالف المنقلبة عن الواو لتحكمها وتفتح ما قبلها الى اصلها وهو الواو و  
 سياتي مع ما من فيه من ذلك كلام القسم من المعرفة اقول فيه ما مسامحة  
 اذا التفت من قبيل المعاني والمفرد من قبيل الالف كما تقر في الكل وفي  
 في الحقيقة للمعني والمفرد وصق في الحقيقة للفظ فكيف يحل الاول قسم  
 من الثاني والجواب ان في العبارة حذفاً والقسم له من المفرد  
 اخذ الله قيد اللفظية من البيت الا في وسيل  
 له زيادة الوضعية في قول المصنف دالة اللفظ على ما وافقة احدا من  
 هذه الترجمة فتبين الشارة الى ان في كلام المصنف النوعي المبدئي  
 المسمى بالاحتساب وهو ان يحذف من كلامه الكلامي ما اشبهه في الآخر  
 لاستناد جميعها اي جميع انواعها الثلاثة <sup>مصدر</sup> اي سماعي  
 اذ قياس مصدر الفعل الثلاثي فيفتح الفاء وسكون العين كما قال ابن مالك  
 قياس مصدر كمودي من دناي لانه كمودي <sup>من</sup> كلام الشيخ يوي  
 ابن سينا لانه المراد عند اطلاق الشيخ في هذا الفن والسفكا كناية  
 في العلوم الحكمية <sup>بالاستئذان</sup> اي اللفظ وانما تكن حقيقة  
 في احدهما محان في الاحزم ان يحمل على المحاز اولي كما هو الاصح عند  
 الاصوليين لان المحاز ابلغ لان محله ذلك اذا لم تثبت الحقيقة في  
 احدا المعنيين وشك فيهما في الاخر اما اذا لم يكن كذلك بل اجتمع

منها

منها الحقيقة اللفظية <sup>من</sup> بجارية فاحمل على الاستئذان او في افاده الشك في  
 كبرى كونه امر هو الدال بحيث اي متلبساً بحيث اي بحالة كونه  
 موضوعاً لا مراعاة في اقول علمت انهم اخبروا هذه الحديث في مثل هذه  
 العبارة عن موضوعها من وجهين فانهم يجوزوا بها وهي طرف مكان  
 الى الحالة تسميها لها بالمكان وادخلوا عليها الباء انما يخرج عن  
 النص محلها على الظرفية الا يخرج عن اعتماد اعلى قول بعض النحاة بنصرها قليلا  
 من ذلك سدي سعيد انه اعترض على التقاريف بان حيثيات تختب في احد  
 لانها لا تدل على الحصول وانما تدل على التقابلية اهـ والبعث فيه مجال  
 وقوله يفهم منه ان يكون شاذان يفهم منه بسبب تلك الحالة امر اخر  
 وهو انه لول اي بعد العلم بوجه الدلالة وهو الوضوح واقتضا الطبع و  
 العلية والمعلومية او العلم بالقرينة ليشمل دلالة اللفظ على المعنى  
 المجازي المستعمل هو فيه كما قال عبد الحكيم وفيه من يد كلامي في قوله  
 فهم اي بالفعل اول يفهم اي بالفعل والامراد بفهم الامر الثاني محدد  
 الالتفات والتوجيه اليه كما نقله عبد الحكيم عن السيد فلا يد انه يلزم  
 على القريبي ان لا يكون اللفظ عكسا دلالة عند كونه لا متناع فهمه  
 هذا ولا يرد على يد في الدلالة عند اهل هذا العلم من اطرافها ولم  
 عبر القطب في تعريفها بقوله كون اللفظ بحيث متى اطلق فهم  
 منه معنى العلم بوصفه قال السيد قوله متى اطلق اي كلما اطلق  
 فان الدلالة المتغيرة في هذا الفن كانت كلية واما ان فهم من اللفظ هو  
 معني في بعض الاوقات بواسطة قرينة فاصحاب هذا الفن لا يحكمون  
 بان دال عليه بخلاف اصحاب العربية والاصول اهـ وقال عبد الحكيم  
 اعلم ان دلالة اللفظ على المعني المجازي اذا استعمل منه مطابقة  
 عند اهل العربية لان اللفظ مع القرينة موضوع المعني المجازي بالوضع  
 النوعي كاحر حواء واما عند المنطقيين فان تحقق الزوم بينهما الظاهر  
 بحيث يستلزم الانفصال فهي مطابقة والافلا دلالة على ما صرح به قدس  
 سره في حواشي المصالح اهـ وقوله فان تحقق الزوم بينهما الظاهر ان  
 المراد ببلن اللفظ والقرينة بان كان ما يجوز الحقيقة اللغوية فتأمل





ويؤيد ما قاله السيد قول السور في مثل التسمية والوضع أي هنا تفهيم  
 الشيء ليبدل على شيء آخر من غير قرينة أو وكلفه صرح في ذلك الله نفسه  
 كما قاله الفخري بأن المجاز يدل بالمطابقة على مناهج المجازي قاله المراد  
 بالوضع في تعريف الدلالة أهم من الشخص كما في المفردات والنوع كما في  
 المركبات والألحقيات المركبات خارجة عن الأقسام والمجاز موضوع  
 بالنوع ودلالة على معناه المجازي بالمطابقة لا نقاد لالة على ما وضع  
 له أم قال الفخري فأنظره مع قوله في تعريف الوضع هنا من غير  
 قرينة أم أقول إذا جعل ما ذكره في دلالة المجاز جريا على رأي أهل  
 العربية والاصول الذي في التناهي بين كلاميهما فامل ثم قوله من غير  
 قرينة أي منفكة فلا ينافي ما مر عن عبد الحكيم فهم أم أم باللفظ  
 فهو أحسن من المعنى الأول والفهم بمعنى الاتقنهام وهو مصدر  
 المعنى المفعول والمراد كون الدال انفعهم أو فهم منه المدلول بالفعل  
 فلا يردانهم من الفهم وصو الشخص الفاعل والدلالة وصو اللفظ  
 الدال فكيف يعرف الشيء بما يفاده وفي عبد الحكيم عن السيد في حواشي  
 المطالع ما نصه وما تعريف الدلالة بالفهم مضى قال الفاعل أو  
 المفعول أعني السامع والمعنى أو بانتقال الذهن من اللفظ إلى  
 المعنى من المسامحات التي لا يلتبس بها المقصود إذا لا يشبهه في  
 أن الدلالة صفة للفظ بخلاف الفهم والانتقال ولا في أن الفهم ولا  
 الانتقال من اللفظ إنما بسبب حالة فيه وكأنه قيل هي حالة للفظ  
 بسببها يفهم المعنى أو ينتقل منه إليه فكانهم يسموا بالتسماع على أن  
 الثمرة المقصودة من تلك الحالة هي الفهم والانتقال هو وينبغي  
 على المعنيين المذكورين في الشرح أن اللفظ قبل حصول الفهم منه  
 بالفعل يقال له دال حقيقة على الأول دون الثاني فتسميته قبله  
 قبله دال مجاز على الثاني دال بالفعل أي بواسطة العقل وكذا  
 يقال فيما يأتي فإن قلت أن العقل مدخل في جميع أقسام الدلالة  
 فلم كان بعضها عقليا وبعضها غير عقلي فأجواب أنهم إنما سموه بالعقل  
 عقليا لأنهم لم يخص الدلالة فيه للعقل بخلاف غيره فإن الدلالة فيه ليست

مستحقة للعقل بل موعدا من آخر فاستطقت به التسمية وبالعادة  
 لم يقل هنا وإن قللت قلت بالطبع كما قال فيما يأتي أن كالا على التسمية  
 وقيل لأن مما مثل به هنا المطر على العباب فربما يؤهم التفسير بالطبع  
 هنا أن المطر يؤثر بطبعه في النبات كما مطر أي كدلالة المطر  
 كذا في نظائره الآية وقوله على العباب أراد به المصدر لا اسم العنق  
 على المحل هو الحيا واما الوجه فهو خوف وبأيها فخرج كالأ  
 سارة أي المخصوصة وهي الإشارة بالرأس إلى أسفل قال المهدد وقوله  
 مثلا أي وكالا إشارة المخصوصة على معنى لا وهي الإشارة بالرأس  
 إلى أعلى ولا يخفى أغنا الخاف عن مثلا واللفظ ينقسم أقول كذا الأسب  
 في مقابلة قوله والتالي أن يقول الأول ولعله عدل عنه لئلا يؤهم ابتداء  
 أن المراد بالأول الدال وبالعقل وإن كان قوله بهذا لك إلى الثلاثة  
 دال بالفعل ثم يدفع هذا اليقظ وحصر الدلالة اللفظية في الوضعية  
 والطبيعية والعقلية استقر أي لا يحتمل كما صرح به السيد والظاهر  
 حصر الدلالة غير اللفظية في الثلاثة كذلك كدلالة اللفظ  
 على لافظه أي وجوده أو حيائه ولا يشترط كونه واجدا وما قيد  
 به بعضهم لتكون الدلالة بمحض العقل بخلاف ما لو كان مشاهدا  
 فإن الدلالة مع العقل والحاسة معا وإن سئلت قلت بالطبع  
 أي فأنودي وأحد قال عبد الحكيم ما نصه في القاموس الطبع و  
 الطبيعة والطباع بالكسب السجية التي جبل عليها الإنسان وفي اصطلاح  
 فطلق على مبتدأ الأفعال المختصة بالشيء سواء كانت بشعورا ولا وعلى  
 الحقيقة ثم لا يظهر أن المراد طبع اللفظ كما حمله عليه الشرح وهو القطن  
 ويصاغ على طبع اللفظ أن يحمل وعلى طبع السامع والمراد بالطبع على  
 الأول المبدأ وعلى الثاني الحقيقة أعني حقيقة معنى اللفظ وعلى  
 الثالث مبدأ ذلك أعني النفس الناطقة أو العقل كإخاف في  
 الهمة وبها أو ضمها وبها أهملة كما قاله القليوبي وغيره أي وكإخاف  
 بفتح الهمة وبها المهملة على مطلق الوجه وبالوضع أي الوضع  
 اللفظي وهو جعل اللفظ بآراء المعنى سواء لفظ اللفظ والمعنى يخصهما



فيكون الوضع شخصيا او لوجه حفظ اللفظ بوجه كلي والمهي بخصومه وهو  
 الوضع فيكون الوضع نوعيا كما في المشتقات او لوجه كلي والمهي بوجه كلي واللفظ  
 بخصومه وهو اللفظ في العام والموضوع الخاص كما في المضمومات وانه  
 المهمات واما عكسه فلم يوجد وسواء كان جعل اللفظ بان المعنى لنفسه  
 كما في الحقيقة او بواسطة القرينة كما في الجاز قاله عبد الحكيم ولا ينافي  
 قوله هذا او بواسطة القرينة لم نقلناه عنه سابقا لان كلاهما هذا  
 في الوضع من حيث هو لا بقيد المعنى عند المناطقة او المراد القرينة التي  
 للفظ على ما هو كالا سند على الحيوان المعنى من اما دلالة علم الرجل  
 الشجاع فليست معينة عند اصحاب هذا الفن كما تقدم بيانه  
 تقسيم دلالة اي اقتساما ثلثا وان حصل عقلي كما قاله السيد لان دلالة  
 اللفظ بالوضع اما ان تكون على الموضوع له بتمامه او على جزءه او على  
 خارجه بتوسط الوضع متعلق بدلالة يعنى ان دلالة المطابقة  
 هي دلالة اللفظ على معناه بتوسط الوضع له وهذا القيد معتبر انما  
 في دلالة التضمن ودلالة الالتزام ودلالة التضمن هي دلالة اللفظ  
 على جزئيا معناه بتوسط الوضع لتمامه واما تركه الشرحيها انكالا على  
 مقايستهما على دلالة المطابقة وهو معني قول بعضهم في المطابقة من  
 حيث انه معناه وفي التضمنية من حيث انه جزء معناه وفي الالتزامية  
 من حيث انه لازم معناه والفرق الاحتراز عن التقاض كل من الدلالة  
 الثلاث بالاخيرين فيما اذا فرضنا لفظا مستقرا كايي المردوم وحين  
 واللازم وحده ومجموعهما كما اذا فرضنا كما اذا فرضنا لفظ الشمس  
 مستقرا كايي المحرم والفتوى والمجموع فاننا اذا اطلقنا لفظ الشمس وادنا  
 به المجموع كانت دلالة عليه مطابقة وعلى الفتوى بضمنا ولا نسل  
 انه يصدق على دلالة على الفتوى في هذه الحالة انما دلالة اللفظ  
 على معناه لانه موضوع الفتوى بوضع اخر فيقيد بتوسط الوضع او كما  
 نرى ما معناه خرجت هذه الدلالة عن تقريب المطابقة لان هذه الدلالة  
 ليست بواسطة ان اللفظ موضوع الفتوى لخصولها ولو فرضنا انه لم  
 يوضع بل بواسطة انه موضوع للمجموع الذي الفتوى جزوه وكذا اذا اطلقنا

ودلالة الالتزامية  
 في الدلالة الالتزامية  
 في الدلالة الالتزامية

لفظ الشمس وادنا به المحرم فان دلالة عليه مطابقة وعلى الفتوى التزام  
 مع ذلك يصدق على دلالة على الفتوى في هذه الحالة انما دلالة اللفظ على معناه  
 لانه موضوع الفتوى بوضع اخر فيقيد بضمنا المذكور واما في معناه خرجت هذه  
 الدلالة عن تقريب المطابقة لان هذه الدلالة ليست بواسطة ان اللفظ  
 موضوع الفتوى لخصولها ولو فرضنا انه لم يوضع بل بواسطة انه موضوع  
 للمجموع الذي الفتوى لخصولها واما اذا اطلقنا لفظ الشمس وادنا به الفتوى  
 دلالة عليه مع مطابقة لانها بواسطة وصفه له وعلى قياس ذلك يقال  
 في بيان دفع القيد حول المطابقة والالتزامية في تقريب التضمنية و  
 في المطابقة والتضمنية في تقريب الالتزامية اي المعنى الذي  
 جعل ما موصولة بصفة موصوفها محذوف للعلم به ويصح كونها كثر  
 اي وافق ذلك اللفظ فيه اشارة الى ان الضمير البارز في قوله الفتوى وافقة  
 يرجع الى اللفظ فيكون الضمير المستتر فيه ارجوا الى ما والعكس وان  
 مع باعتبار المعنى لان كلاهما موافق لصاحبه يلزم عليه جريان الصلة  
 او الصلة على غير ما هي له مع عدم الابرار وهو على التحقيق صحيح  
 عند خوف اللبس كما هنا وخلاف الاولي عند امه وما قيل من ان  
 الخلاف اذا كان الحمل للضمير وصفا اما اذا كان فعلا فجاز عند  
 امم اللبس باتفاق البصريين والكوفيين مردود بقول غير واحد  
 كالسيوطي في جمع الهوامع هو الخلاف بين الفريقين في الفتوى انهم  
 كما بينا ذلك في حاشية الاسموف ولم نذكر المص لفظ تمام كما ذكره  
 جماعة لعدم الاحتياج اليه مع ما فيه من الضد لاقتضائه اشتراط  
 المركب في متعلق دلالة المطابقة مع انه قد يكون بسط النقط  
 باق وضع له موقوف بموافقة المعنى للفظ فكأنه قال المراد بموافقة  
 المعنى للفظ كونه موضوعا له اللفظ ومعنى كون مذكول اللفظ قال  
 ابن يعقوب في على معني وافق اللفظ اي وافق وضع اللفظ ومعنى  
 كون مذكول اللفظ موافقا لوصفه ان ذلك المعنى المذكول لم يرد على  
 ما وضع له اللفظ ولم ينقص عنه بل ذلك المعنى المذكول موافق لمطابق  
 الموضوع لم يرد احدهما على الاخر ولم ينقص عنه وانما يتحقق ذلك



باعتبارها هو و صفا حقيقيا او مجازيا الاول وضع اللفظ اما هو حقيقة  
فيه والثاني وضعه كما هو مجاز فيه وقد مثل لهم على اللغز والنقل المرب  
وقد علمت مخالفة كلامه في المجاز كما اسلفناه في من السيد وغيره  
وعلمت ان الوضع الحقيقي يكون في شخص او نوعيا وان الوضع المجازي  
نوعيا لان الواضع وضع المجاز مستحضر افراده بوجه كلي يشملها حيث  
قال مثلا وصفت كل لفظ بين معناه ومعنى اخر علاقة من العلاقات  
المعتبرة ليدل على هذا المعنى الاخر بواسطة قرينة عليه دلالة  
المطابقة من اضافة المصاحب الى المصاحب او على حذف مضاف اي  
دلالة ذي المطابقة اي اللفظ ذي المطابقة معناه لكن هذا لا يناسب  
مادرج عليه العلم من اسناد المطابقة الى المعنى المطابقة اي  
المعنى على لقوله يدعونها وضمير له يرجع الى اللفظ هذا هو اللاحق  
علته السابق من قولهم اقول يحتمل ان المراد مشتق من قولهم و  
هو التبادر فيكون جريا على مذهب علي الكوفي من ان علاقة الفعل  
لغيره في الاستفاد ولا يصح هنا فقد ترا مضاف من مصدر قولهم اي  
ما يلزم عليه من اتحاد المشتق والمشتق من ان اراد بالمصدر المقتد  
المطابقة ومن استفاد المزيد من المزيد وهو موسوع ان اراد به  
الطراف والقول على هذا الاحتمال معني المقول على حذف مضاف  
اي من فعل مقولهم ط يقر اي من الفعل في هذا المقول وليس الغرض  
تقييد المشتق من يكون في هذا المقول بل ابرازه في تركيب اسم ويحتمل  
ان من تقييدية محذوف اي وانما قدمت المطابقة بما موافقة لقولهم  
بحر فاحفظ هذه الدقائق اذا توافق اقول كان الواجب اذا  
توافقنا فان الفعل مؤنث كما في القاموس والمصباح والمختار ومجازي  
الثاني حقيقة في وجوب حقوق الثاني للفعل اذا اسند الى النفس  
وحزبه تضافا قال في الكبير علم ان في كلام المصنف العطف على  
معمولي عاملا مختلفين احدهما جار لان قوله بحر وحزبه معطوف على  
قوله ما وافقه وقوله تضمن معطوف على قوله دلالة المطابقة وهو  
جائز عند الاخفش والكسائي والعز والرجاج وكذا يجوز ما صنف

المصنف عند من اسئل ط كما لا يعلم ان يكون المحفوظ المعطوف واليا اي قابلا  
للعاطف لان هذا كذلك اي دلالة تضمن فيه استارة الى ان المصنف  
حذف المضاف واقام المضاف اليه مقامه وصانقة دلالة الى التضمن وال  
الا لزم من اضافة السبب الى السبب وقوله لتضمن علة يدعونها  
فقد علمت انه حيوان الخ قال في الكبير فهذا مثال يظهر فيه الانتقال  
من معنى اللفظ الى جزية وقد صعب على كثير فاستشكلوا بانه لا انتقال  
لان فهم المركب يفهم اجزائه فكيف يتالي الانتقال وجوابه ان المركب قد يفهم اجزائه  
ثم ينتقل الذهن الى جزى الجزاء ثم بعد اوراق نقل هذا عن بعضهم ثم قال لكن بحث في  
حذف المضاف يستلزم تقدم وجود الظن في الوجودين ويستلزم ان يفهم الجزاء من تلقى مرة في  
فهم المركب واحدا مفردا او الوجودان يكذبه اه قال شيخنا العبدوني وحيد قال لا معنى  
ما ذهب اليه بعضهم من ان دلالة التضمن منهم بحرف في ضمن الكل ولا شك انه  
اذا فهم المعنى فهمت اجزائه فليس فيها انتقال من اللفظ الى المعنى ومن  
المعنى الى اجزائه بل هو فهم واحد يسمى بالقياس الى تمام المعنى مطابقة وبالنسبة  
الى جزى فهمنا بخلاف دلالة الا لزم فانه لا يفهم من الانتقال من اللفظ الى  
المعنى ومن المعنى الى الاجزاء الا لزم ضرورة ان اللازم لا دخل له في الوضع اصله  
وهذا وجه من يقول ان التضمنية وصنعية والاشارة عينية اه وقال  
عبد الحكيم فانضم فهم الجزاء من اللفظ متاخر في الوجود عن فهم الكل وان كان فهمه  
في ذاته متوقفا عليه سواء قلنا ان فهم الكل عن فهم الجزاء من اللفظ كالذات معاير  
له بالاعتبار كما في ثم تختص الاصول العقلية او قلنا بتأويلها بالذات هو اقول  
يؤخذ منه ان اتفاهم على تقدم الجزاء على الكل في الذهن ايضا مما هو في فهم  
الجزء في ذاته لا في فهمه من اللفظ الموسوم بالكل ولا يرد الشق الاول من البحث  
السابق واما الشق الثاني منه فقد يدفع بجمع تكديت الوجودان فهم اجزائين  
فتأمل واما دلالة الخ انما قد راعا فتكون العا غير رايد لكن فيه ان يصح  
الكلام عليه مستافا غير متعلق بما قبله فتنبهت حسن سبك التضمن فالاحتس  
ان العا لا يرد وان ما لزم معطوف على قوله ما وافقه اي ودلالة على ما لزم هـ  
هو المزمع اي يسمى بدلالة الا لزم قوله شيخنا الش اى اللازم اقول انما  
ما على اللازم يتعين قوله لزم والا وفي ايقاعها على الشيء مثلا فهو اي الدلالة







وكذا يقال في نظائره الآتية وبحث في التمثيل به البين بالمدعي الاخص بانه  
قد تصور الاربعه مع الغفلة عن كونها زوجا فالاول التمثيل بالبصر اللازم  
لتصور المعنى واقول يمكن دفع البحث بان المراد تصور الاربعه بمفهومها  
المخصوص وهو قولنا عدد دوز وجين باللائم البين المبادي خلاصه  
المقصود عليه بدليل المقابل على اعم من هذا السمو له غير البين  
بقسميه كاستصحاب ما ليس لازما في الخارج فقط اقول النفي منصرف على  
التعديني اعني الخارج فقط فيصدق بان يلزم ذهنا خارجا لعموم ان يكون  
اللزوم بينا غير بين او بينا بقسميه او بان يلزم ذهنا خارجا كذلك فالداخل  
في اللازم الذهني على الاطلاق الثاني يستصور ويخرج منه اللازم في الخارج  
فقط كالسواد للفراب ولا يقال فيه بين ولا غير بين لانهما قسما للذهني  
بقسميه هذا مقتضى صميمهم وهو ظاهر ان لم يلزم من تصور السواد تصور  
الفراب تصور للزوم بينهما والادخل في البين بالمعنى الاعم فتأمل  
والمحاصل اي حاصل تحقيق تقسيم اللازم وايضا حقه في تقسيم اللازم  
اي من حيث هو اعم مما نحن فيه الذي هو البين بالمعنى الاخص ووجه  
الطريقين انهم تارة قسموا اللازم من حيث كونه في الذهن او في الخارج او  
فيهما وتارة من حيث كونه غير بين او بينا ذهنا او غير ذهني والذهني  
في الطريق الثاني اخص منه في الاول لانه في الثاني مرادف للبين بالمعنى  
الاخص بخلافه في الاول والخارج اي خارج الذهن لا خارج  
الاعيان من تصور المتلازمين تصور للزوم بينهما اي سواء لزم ايم  
من تصور لملزم تصور للزوم وهو اللازم الذهني والا وهو غير الذهني  
وغير البين وهو غير البين ككل لزوم كدوت للعالم فانه يحتاج  
الي دليل وهو تفرقه تصور اللازم اي تصور لزوم اللازم وانما قلنا  
ذلك ليوافق كلامه في المقسم كالشجاعة للاسد المراد بها الاقدام  
على المخاوف والاملكه التقسافية التي تحمل صاحبها على هذا الاقدام لا الحفظ  
بالفعل وقد يمنع كون شجاعة الاسد من اللازم الذهني المرادف للبين بالمعنى  
الاخص لا مكان تصور الاسد مع الغفلة عن شجاعة الاسد الا ان يلزم منع  
فتأمل فضلا اي زيادة عن كونه مقابله له اعلم انه يوقي بفضل الدلالة

على اولوية ما بعدها بالحكم مما قبلها وهو مقول مطلق لعقل محذوف اي  
فضل هذا النقي فضلا في اقتضا الاتفكات عن كونه مقابله اي عن نفي كونه  
مقابلا او حال مسببه من تصور غيره اي حال كونه تصور الغير فضلا عنه  
في اقتضا الاتفكات عن كونه مقابلا اي عن نفي ذلك ونظيره زيد لا يملك دهما  
فضلا عن كونه لا يملك دينا اي فضل هذا النقي في اقتضا الفقر عن ان يملك  
دينا اي عن نفي ذلك او حال كون الدرهم فضلا نفي ملكه في اقتضا الفقر عن  
ان يملك دينا اي عن نفي ذلك هذا احسن ما ظهر في حل مثل هذا التركيب  
فأعرفه والمعتبر في دلالة الالتزام اي عند الجمهور كما عرفت فزعم  
الاتفاق مردود اللزوم الذهني الخ اقول ان اراد باللزوم الذهني اللزوم  
الذهني في الطريق الاول كان قوله البين بالمعنى الاخص صفة مخصوصة  
وان اراد به اللزوم الذهني في الطريق الثاني كان صفة كاشفة لانت  
اللزوم فيها هو البين بالمعنى الاخص كما اشار اليه المصنف اي بقوله  
ان بعقل التزم لان المعنى الذهني التزم في الذهن اي كان اللازم ذهنا  
بالمعنى المرادف للبين بالمعنى الاخص اقول يحتمل ان كلام المصنف جار على  
الطريق الاول والمعنى ان التزم في الذهن اي لا في الخارج فقط وهذا  
الاحتمال ان لم يكن اقرب الي كلامه لم يكن ابعد من المعنى الاول فكيف يكون  
اشارة الي اشتراط البين بالمعنى الاخص على القول بانه عدم البصر هو  
قول الحكماء فيكون التقابل بينهما تقابل العدم والملكة اما على قول المتكلمين  
ان بينهما المضاد وان المعنى امر وجودي يقوم بالحكمة بضاد الادراك فلا  
يدل على البصر لزاما هذا مقتضى كلامه اقول المراد بالادراك في تعريف المعنى  
على هذا القول خصوص الابصار كما عبر به بعضهم فان لم تكن مضادة الابصار جزا  
من المفهوم فعدم دلالة المعنى على البصر ظاهر وان كانت جزا منه مقتدة بتقيد  
خارج وهو الابصار كما هو الظاهر كانت دلالة عليه على هذا القول ايضا التزامية  
فتأمل عما من شأنه ان يكون بصيرا اي شأن شخصه او نوعه او جنسه  
قالا لادول كالشخص الذي صارا عني فان شأن شخصه البصر والثاني كالا لادول  
كما فان شأنه نوعه وهو الانسان البصر والثالث كالفقر فان شأن جنسها  
وهو الحيوان البصر وخارج بتقيد عما من شأنه البصر هو الحجر والشجر فلا يتصلق







اجزاء او اللزوم ولا ينفك في تعليقه ان للمفعل مدخلا في جميع الدلالات وهذا لتقليل  
لتسميتها لفظية واما تسميتها عقلية فلتوقفها على النقل عن الواقع فلا  
خلاف سياسي في الطريقة التي نقل الخلاف فيها لان الفهم فيها كقولك  
لتوقفها على مقدمة عقلية لتقليل محدود كون الالتزامية عقلية لا تكونها عقلية  
بلا خلاف لعدم اتساقه الاتفاق في التضمنية كذلك لان الفهم فيها  
موقوف اي فهم الجوز في التضمنية اقول فيه طريقة الشيء في نفسه لان  
فهم الجوز يعني دلالة التضمن الاتي يحمل الفهم على الفهم بالفعل ويجوز في  
على كون اللفظ بحيث يفهم منه معناه ولو قال لتوقفها لكانت حصة واحسن  
على امر من يدان ان النسب بصيغته في الالتزامية ان يقول كبقية  
لتوقفها على مقدمة وهي انكلا فهم المعنى فهم جزئية وهي الجزئية  
اي كون المدلول جزوا المعنى وانت الفهم مع عدم جوعه الى الامور الاله  
مراعاة للغير وفي نسخة وهو بالتذكير من اعادة المرجع الذي ينقل  
الاعلى وفي نسخة والتوقف على الجزئية وقيل لفظية اي نظرا الى  
كون الجوز المدلول داخلا في اللفظ الموضوع له اللفظ والطريقة الثانية  
اذهبه هي الترجمة قيل وصفتان عليه اكثر التاطوع كما قاله الفيلسوف  
وغيره ووجه انها بتوسط وضع اللفظ لللفظ واللفظ وقيل عقلية  
وجه توقف كل منهما على مقدمة عقلية كما في تقدم تالفا دلالة  
التضمن وضعية ودلالة الالتزام عقلية هذا هو الذي جرى عليه الامور  
وابن الحاجب وابن الهمام وغيرهم من المحققين ووجه كما في الكبير بان  
التضمن فهم الجوز في ضمن الجوز الخ لا يستل انهم المعنى فهمت اجزاء  
معها فليس فيها انتقال من اللفظ الى المعنى ومن المعنى الى الجوز بل هو فهم  
واحد يسمى باللفظ الى تمام المعنى مطابقة وبها يقتضيان الى جزئيتين  
بمخلاف دلالة الالتزام فانه لا بد فيها من الانتقال من اللفظ الى المعنى ومن  
المعنى الى اللزوم ضرورة ان اللزوم لا يدخل له في الوضع اصلا ووجه ايضا بان  
الجوز داخلا فيما عهد وضع له اللفظ بخلاف اللزوم فانه خارج عنه وصح غير  
في الوجودين انهما بان المعنى لفظي فانه من قال عقلية ما لا يكون  
الجوز واهل في الموضع مدخلا فيهما ومن قال بوضعها ما لا يكون توقفها على مقدمه  
لوجه ان يكون

اختلف فيها انتقاد  
اللفظية في الدلالة  
تأمل في اللفظية  
فهم المعنى الى اللزوم  
الا الى اجزاء  
بذلك ما يستل  
وهذا كل على وجود الجوز  
لهذا مع اتساقه في  
في الوجودين انهما بان  
الجوز واهل في الموضع  
لوجه ان يكون

عقلية

عقلية والخلاف في التسمية وفي حاشية السوراني على المطول ان اعيد التطبيق  
لسموا التضمنية والالتزامية وضعية وان كان للمفعل مدخل فيما يخصهم  
العقلية بالضرورة وسماها البيانيون عقلية وان كان الموضوع مدخلا فيها  
لعدم تخصيصهم العقلية بالضرورة وهو حاصل ان من اراد بالوضعية ما  
توقف على الوضع سواء كان في الجوز او لا جسد التضمنية والالتزامية وضعية  
ومن اراد بالوضعية ما كان في الوضع كما في فهمها جعلها عقلية ومن اراد بالوضعية  
ما كان المدلول فيها موضوعا له اللفظ او داخلا فيها وضع له جعل التضمنية  
وضعية والالتزامية عقلية فاعرفه تنبيه دلالة الالتزام مما يجوز في  
احد ودلالة ما فيها من انحاء بالنسبة الى اختصاصها بالاحد ودلالة ما فيها  
والوسوم ولا يذكر في احدها العام شي من اجزاء الجوز ودلالة الالتزام بل لا  
يذكر لا بدالة المطابقة او التضمن فاذ اراد حد الا لسان تاما فاما يصح ان  
تذكر اجزاء او بالالفاظ الدالة عليها باللفظ بقية بان تقوله هو اجسام الغامض اجسام  
او بالالفاظ الدالة عليها باللفظ بقية بان تقوله المتحرك بالارادة بناء على انه  
اي المتحرك بالارادة ذ الذي المتحرك باللفظ او بالالفاظ الدالة عليها بالتضمن  
بان تقوله هو الحيوان الناطق لانك ذكرت بالحيوان والنامي وحساس و  
المتحرك بالارادة بدلالة التضمن وكذا بالناطق المتحرك باللفظ وتكونت الاجزاء  
بدلالة الالتزام كان فكت هو الناطق او هو الحساس الناطق فانه يدل  
بالالتزام على بقية الاجزاء لم يكن ذلك حوا تاما فاده الشئ في كبري و  
واوجه جمع وجه بمعنى الدليل شئ جمع شئيت بمعنى شئت اي  
معرف تجري جمع بمعنى مجروح ووصفها بالسنات باعتبار مكان  
اذهبه لان مجموعة في الشئ الكبير المباحث جمع  
مبحث ومثله يصح ان يكون مصدرا ميميا واسم مكان واسم زمان لكنه هذا  
اسم مكان البحث بمعنى المسائل المبحوث فيها عن الالفاظ اي من جهة  
الافراد والتركيب وما يلا بينهما والافصح الدلالة لانه من مباحث الالفاظ  
والبحث في الاصل النقش عن باطن الشئ حسا استعمال عرف في بيان  
الشئ والكشف عن حقيقة اعلم ان المسطوح ان مراده بيان وجه  
ذكر بحث الالفاظ والبحث في الاصل النقش المسطوح وتقدم

جعل

م الجسم

مطلوب او دلالة على اجزاء او اللزوم ولا ينفك في تعليقه ان للمفعل مدخلا في جميع الدلالات وهذا لتقليل  
لتسميتها لفظية واما تسميتها عقلية فلتوقفها على النقل عن الواقع فلا  
خلاف سياسي في الطريقة التي نقل الخلاف فيها لان الفهم فيها كقولك  
لتوقفها على مقدمة عقلية لتقليل محدود كون الالتزامية عقلية لا تكونها عقلية  
بلا خلاف لعدم اتساقه الاتفاق في التضمنية كذلك لان الفهم فيها  
موقوف اي فهم الجوز في التضمنية اقول فيه طريقة الشيء في نفسه لان  
فهم الجوز يعني دلالة التضمن الاتي يحمل الفهم على الفهم بالفعل ويجوز في  
على كون اللفظ بحيث يفهم منه معناه ولو قال لتوقفها لكانت حصة واحسن  
على امر من يدان ان النسب بصيغته في الالتزامية ان يقول كبقية  
لتوقفها على مقدمة وهي انكلا فهم المعنى فهم جزئية وهي الجزئية  
اي كون المدلول جزوا المعنى وانت الفهم مع عدم جوعه الى الامور الاله  
مراعاة للغير وفي نسخة وهو بالتذكير من اعادة المرجع الذي ينقل  
الاعلى وفي نسخة والتوقف على الجزئية وقيل لفظية اي نظرا الى  
كون الجوز المدلول داخلا في اللفظ الموضوع له اللفظ والطريقة الثانية  
اذهبه هي الترجمة قيل وصفتان عليه اكثر التاطوع كما قاله الفيلسوف  
وغيره ووجه انها بتوسط وضع اللفظ لللفظ واللفظ وقيل عقلية  
وجه توقف كل منهما على مقدمة عقلية كما في تقدم تالفا دلالة  
التضمن وضعية ودلالة الالتزام عقلية هذا هو الذي جرى عليه الامور  
وابن الحاجب وابن الهمام وغيرهم من المحققين ووجه كما في الكبير بان  
التضمن فهم الجوز في ضمن الجوز الخ لا يستل انهم المعنى فهمت اجزاء  
معها فليس فيها انتقال من اللفظ الى المعنى ومن المعنى الى الجوز بل هو فهم  
واحد يسمى باللفظ الى تمام المعنى مطابقة وبها يقتضيان الى جزئيتين  
بمخلاف دلالة الالتزام فانه لا بد فيها من الانتقال من اللفظ الى المعنى ومن  
المعنى الى اللزوم ضرورة ان اللزوم لا يدخل له في الوضع اصلا ووجه ايضا بان  
الجوز داخلا فيما عهد وضع له اللفظ بخلاف اللزوم فانه خارج عنه وصح غير  
في الوجودين انهما بان المعنى لفظي فانه من قال عقلية ما لا يكون  
الجوز واهل في الموضع مدخلا فيهما ومن قال بوضعها ما لا يكون توقفها على مقدمه  
لوجه ان يكون



استدراك دفع به توهم انه لا وجه لذكر بحث اللفاظ في المنطق  
اي تفهيم الغير اي والى التفهيم من الغير اي فسن في الاحتياج الى اللفاظ  
وقوله حتى الحاشية للكثرة والاستمرارية والاشارة الى كثر  
الى ان صار كان المتفكر الخ اي فسر الاحتياج الى اللفاظ من التفهيم الغير  
تفهيم الشخص نفسه ولذا قدمه اي كونه اللفاظ تدل على المعاني  
قدم بحث اللفاظ لتقدم الدال على المدلول او اسم الاشارة واجمع الى كثر  
الاحتياج الى التفهيم بالعبارة واستمراره اي لاجل كثرة ذلك واستمراره  
لان السبب في سبب التفهيم وهو العبارة مقدم على السبب وهو التفهيم  
وعلى كل اندفع به ما اعترض به هنا مستعمل اللفاظ اي المستعمل منها  
وخرج مستعملها من مملها على راي الجمهور انه يسمى لفظا ولا ينقسم الى المفرد  
والتركيب لاعتبار الدلالة في كل منهما وانما لم يسم لفظا ولا تركيبا  
التركيبية والافرادية اي لا باعتبار اعوانه ونحوه ولا باعتبار دلالة على معناه  
وجزوه وعلى لازمه حيث يوجد اي ينطق به والحشية للاطلاق  
قوله مستبد اسوع الابداه مع انه تكوة وقوعه في معرض التفصيل دل  
اي بالمطابقة جزوه على جز معناه او رد الناهي للمعاني على مثل هذه المعاني  
اذ ان اعتبر جزو اللفظ من حيث هو موجز وه كان التقيد بقوله على جز  
المعنى صا يما اذ جزو اللفظ من حيث هو جزوه انما يدل على جزو المعنى وان  
اعتبر اعم من ان يكون جزوا او مفردا كحوا ان الناطق علم يدل جزوه في  
كجمله على جزو المعنى وهو مفرد داخل في حد المركب خارج عن حد المفرد  
فيستلزم الاول معناه الثاني جمعا فلا يدل لتصحهما من زيادة القصد فيهما  
بان يقال بجزويه الدلالة الخ واجاب بن قاسم في اياته باعتبار السوال في  
وهو انه اعتبر اعم من ان تكون جزوا او مفردا لكن قوله على جزو المعنى يبين  
فيه قيد الحشية اي من حيث انه جزو المعنى وقيد الحشية معبر مراد في تفهيم  
الامور التي تختلف بالاعتبار وخرج عن تفهيم المركب ويدخل في تفهيم  
المفرد كحوا الحوا ان الناطق علم لان جزوه وان دل لكن لا يدل على جزو  
المعنى من حيث انه جزو ولا حاجة الى زيادة قيد القصد فتأمل فانه قد  
لطبق ويحترز به مع ذلك اي مع كونه توطية عن اللفظ المسمى كغيره فان

قلت

قلت المهم خارج بالمقسم وسو مستعمل اللفاظ قلت العبارة في الادخال والاخراج  
باجز المعرفين لا بالمعروف ولا بالمقسم المعروف كما صرحوا به فان قلت ما ليست  
واقعة على مطلق اللفظ بل على اللفظ الدال بدليل ان المقسم مستعمل اللفاظ  
فلا يصح كونه دل للاحتراز قلت كون المقسم مستعمل اللفاظ لا يعني ان ما  
واقعة على مطلق اللفظ الدال وان وعنه بعض وانما يعني كون الاقسام الفاظا  
والله وهذا حاصل على جعل اللفظ جنسا للاقسام والدلالة فصلها لهما فان قلت  
كونه توطية ينافي الاحتراز به لان كونه توطية يقتضي انه غير مقصود لذاته  
والاحتراز به يقتضي انه مقصود لذاته قلت اجمعه فمختلفة لان كونه توطية  
من حيث توقو ما بعده عليه مع قطع النظر عنه في حد ذاته والاحتراز به من حيث  
ذاته هذا ما ظهر لي في هذا التحمل على راي من يسميه لفظا هو المعنى  
المسمى عليه تعريف اللفظ المسمو به هو الصوت المعتمد على مقطع اما على راي من  
لا يسميه لفظا فلا يكون خارجا به بل هو لم يدخل اصلا كخروجه من الجنس الذي  
هو اللفظ الواقع عليه ما وما له جزوه لا يدل لكن خرج هذا به مع ملاحظة فعله  
وهو دل وهو ثابت من معناه في الاصل احتمل الشرح ابطم اعلاما  
راجع الى انكم وما بعده بدليل كلامه الا في في قوله وعند بعض اهل المنطق  
ثلاثية الخ بدليل كلامه في الشرا الكبير ازيد فاحال فيه غير مختلف سواء بقي  
على معناه المصدري او جعل علما واحتراز بذلك عن حالة كونها مستقلة  
استقام لهما الاصل فانهما يدل جزوه على جزو المعنى اما في الثلاثة الا  
الاحدية فظاهر واما في انكم فعلى الترتل وتسليم انه قبل العلمية مركب  
من ان الموضوع لذات لهما الابوة وكم التي يسال بهما عن العدد ولذلك زاد  
الشم في كبره بعل قوله كالتواي من زيد وهو ما قصد مع ان انكم لا تسلم ان مركبا  
من ان وكم الموضوعين لذات لهما الابوة وسؤل عن عدد بدل انكم من انكم والا فان  
مثل رجل مثلا يدل جزوه ويكون مركبا من را امر عن الروية وجل امر من  
الحوالات ولا تفعل يقول به احد غاقل فضلا عن قاضل وبيات ذلك ان معنى  
قوله ما دل جزوه على جزو معناه انما يدل عليه لو وضع له واد وكم  
لم يوصفا في هذا التركيب قبل علميته لسن في قط واما اب الدال على ذات  
لها الابوة فلفظ اخر وكذا كم الدال على السوال عن العدد اها بعض تغيير



الاعلام الاخيرة اي اتم وما بعد كما يؤخذ من الكبير وانما قال الاخيرة  
لاخراج زيد العلم فانه لا يتوهم في جزء من اجزائه الدلالة على معنى وكذا ان زيد  
المصدر كما مر فلا مفهوم للاعلام بالنسبة الى زيد فلا اعتراض فافهم  
نما ذلك الحذف اما واقام دليله مقامه والتقدير فباطل انما ذلك اي ما  
ذكر من الدلالة اي لان تلك الدلالة انما تكون قبل جعلها اعلاما  
فقد صارت دلالتهما اي دلالة هذه الاجزاء التي كانت قبل العلمية نسبا  
منسبا فالدال بعد ها مجموع العلم على الذات واما نحو حجة الاسلام  
اي تعبد الله اذ قصدوا ضعة الدلالة على الذات وكومها عبد الله  
فلا نسلم انه مفرد ونقل عن بعضهم انه جعله مفردا وعلله بان دلالة على غير  
الذات بالقياس لا بالذات اقول ان كان الواضع يقصد المعنى العامي وقصد  
المعنى التركيبي المأثبات للفظ قبل العلمية في اللفظ المذكور مفردا با  
اعتبار القصد الاول ومركبا باعتبار القصد الثاني كما تسد كره من ان الافراد  
والتركيب بحسب القصد الامركبا فقط ويمكن ارجاء كلام الشرح على ما  
يجتاه بان يجعل معنى قوله فلا نسلم انه مفرد اي فقط ومعنى قوله بل  
يلتزم انه مركب اي باعتبار القصد الثاني كما انه مفرد باعتبار القصد الاول فافهم  
فانه نفيس وبعضهم هنا مناقشة مع الله فيعلم ودها مما ذكرناه لا يجد  
وقد دلالة الخاوي وعدم ذلك القصد تضم الرأي اي هو لفظ في اجزائها  
باسكانها تنمى الكلام اي لا لا احترازا به عن شيء فان المفرد ما حققه سابقا  
فتمان ما لا جزؤه أصلا وما له جز لا يدل وها خاوجان بقوله دل جزوه  
وقوله بذكر متعلقه بكسر اللام وبما تقرر سابقا اي من قوله واما ما يؤمن  
اي وقوله واما نحو اخذ في نسخة بدل قوله وبما تقرر سابقا فسقط بنا  
التعريف على قوله وما ما يتوهم اي وقوله واما نحو اخذ لكونه اسقطا في  
من التعريف قيدا وهو كون الدلالة تلك الدلالة مقصودة اي المخرج ذلك  
القييد نحو الاعلام الاخيرة لان اجزائها دلالة لكنها غير مقصودة فبهم  
ذكر هذا القيد يدخل في التعريف مع انهما ليست من العرف الذي هو  
المركب وقد تقدم في كلام الشرح منع ان اجزائها دلالة به العلمية  
فهو خارج بقوله دل جزوه والعرف في ما يخ وقوله عما طفا على

لكنها

لكنها انه اسقط وكونه يدخل نحو حجة الاسلام على اي اذ قصدوا ضعة  
الدلالة على الذات وعلى ان المسامي به حجة في الدين اي مع ان القصد  
اخراج ذلك من التعريف لكونه ليس مركبا هكذا يقول هذا المعترض و  
قد تقدم في كلام الشرح منه وان دخل في المركب فدللت من هذا التعريف  
ان في كلام الشرحا ونشرا موقبا وان ما قبل ان الاول ترك الاول ليس في  
محله وبقيت الجان شريفة اخذ قال فيه واعلم ان اجزاء اجزائها  
مادي وما جزو صوري واجزاء المادي هو جو اللفظ والصوري الهيبة  
ويرد على التعريف القوم المركب ان صورة الشيء جزؤه واجزؤه في التعريف  
مطلق فيه دخل فيه الصورة ولا يخرج عنه الا بقائه وهي في التعريف من  
المحدود ولكن هذا انما يورد على من يشترط في المركب ان يكون له جزا ان ما  
ديان وانه لا يكفي جزو مادي وجزو صوري فقط لا على مذهب من يكفي  
بذلك فبعد الله اذ لم يكن علما مركبا كعب على المذهبين لتركبه من جزئين م  
ديين المضاف والمضاف اليه وجزو صوري هي الهيبة الاضافية ولا  
يعاين منه قول السيد المضاف اذا اخذ من حيث انه مضاف كانت الاضافة  
داخلية فيه والمضاف اليه خارج عنه لان ذلك انما هو اذا اقتصرنا على موسى  
المضاف فقط وهذا المقصود موهي المضاف والمضاف اليه لانه بذلك يحصل  
التركيب لكن ينبغي ان لا يطلق على موهي المضاف اليه في نحو عبد الله انه جزو  
تادبا والمضاف مركب على المذهب الثاني لان مادته تدل على الحدوث و  
هيبة على الزمن الماضي ومفرد على الاول وكذا الامروا المضاف مع مركبا  
علما مذهبين لان جزو تدل على الحدوث موهي وفيه تقول ان الدال هو  
مجموع اتم بعض تصرف وما يدل على ان المضاف اليه جزو مادي للمركب الاضافي  
قول كثير كالقطن بعد تشبيه المركب بواهي الحجارة فان الرامي مقصود الدلالة  
على ذات تسب اليها الرمي والحجارة مقصودة الدلالة على الجسم المعين  
ومجموع المعين موهي رامي الحجارة اهو وقولهم ومجموع المعين اي مع  
الهيبة التركيبية الاضافية كما فيه عليه عبد الحكم ومجموع الناطق  
اذ لم يكن علما مثله عبد الله وحجة الاسلام ونحوها اذ لم تكن اعلاما  
الوضع المعنوي اي لا اجعلي الذي يجعل النظام وارادته وقوله حتى



هي تعريضية وقوله وان وضعها الواو المحال وان وصلية مثلا يصح وجوبه  
السان والواو اليهما معا والمركب اقول الاولي اشارة الى جعل المركب  
خبرنا فاما الاول لانه جعله خبر محذوف للاستغناء عن تقديره وفي قوله انه  
ملتبس اشارة الى الباء في بعلها لا بسة بعكس اي مخالفة بقاء  
هذا التفسير منظور فيه لحوط هذا العبارة مع قطع النظر عما ياتي من تصحيح  
كلام الحكم في تشبيهه بغير تلك الاصل على انه يمكن تفسيره بغير ما اتصل  
المستعمل اقول المحذوف اذ هو هذا الخواج المسمى فان قلت قوله على جزء  
معناه يخرج اذ لا معنى للمسمى قلت السالبة تصدق بغير الموصوع فلا  
تستلزم عبارة وجود المسمى فاعرفه الذي لا يدل جزوه اي التعريف  
فلا يراد ان الزاوي مثلا من زيد قائم لا يدل على جزء المعنى فيلزم ان يكون  
مجرد الالتماس ليس جزءا قريبا له بل بواسطة اتمها جزوه وحل جزوه الشئ  
جزوه بعيد له ومن لكونه جزوه فقال لا يدل جزوه هذه لا يراد عليه ذلك اصلا  
لان التلويح في سياق المعنى فيخرج المركب المذكور لان بعض اجزائه يدل  
ويصح جعل الاضافة في جزوه المفرد والكلام تاتي الذهب الذي هو في معنى  
التنكير لان الاضافة تاتي لما تاتي له اللام واللام تاتي له كما في ادخل السق  
واستترى اللحم فتكون العبارة كناية عن كثر قد خفي فيه اقول ذكره  
الكلام بوجه التعريف المفيد له قليل الجدي وقد تقدمت امثلة  
ذلك تقدم اتمها فتمان ما لا جزء له اصلا وما له جزء لا يدل وتقدم ان  
من الثاني الاعلام المركبة لفظا وقد قدم تعريف المركب الخواج  
عما يقال المفرد جزء المركب والمجزوء هو الذي على الكل فكان المتاسب تقديم  
المفرد على تعريف المركب وحاصل الجواب ان الجواب سبقه ذات  
المفرد لا مفهومه لانها هي التي جزوه المركب اما مفهومه فيقدم كما  
ذكره السمع بالايجاب اي ملتبس بالايجاب وكذا قوله بالسلب او  
الكلام على حذف مضاف اي بدني ايجاب وبدني سلب اي بلفظ البيت  
له الدلالة الا بعد ثقله اي الامراي وسلب الدلالة هنا ما خود في  
تعريف المفرد فينطبق ثقله على تعقل بعض اجزاء المركب فلم يقدّم  
تعريف المركب على تعريف المفرد هكذا ينبغي فهم هذا الكلام ومنهم من قدّم

تعريف المركب المفرد على تعريف المركب نظرا الى سبق القدم على الوجود والثبات  
لان تراحم عند الحكم اي موافقة لاكثر المتأخرين من المناطقة فانهم على  
ان المركب والمولود والقول الفاظ مترادفة وقد نص عليه الشيخ ابن سينا  
قال السمع في كبريه ومركب وهو ان تقدم ان هذا احد قسمي المفرد  
علمنا حال من عبد الله فقط للاختلاف عن عبد الله الصفة فانه من الموكو  
اما انكم تذهبون في العلمية وبعدها مركب لا مؤلف كحيوان ناطق  
علمنا اي علمنا انسان فان كلا من جزئيه يدل على جزا المسمى فان معناه مركب  
من الحيوانية والناطقة مع الشخص بناء على خلاف ما حققناه وراجع للاسئلة  
الثلاثة وهم اكم مطلقا وعبد الله والحيوان الناطق علمين وخلاف ما حققه  
ممكن ان يكون جزئيهما يدل على معنى ليس جزءا معناه في اكم وعبد الله او جزئيه  
لكن دلالة غير مقصودة في الحيوان الناطق وما حققه هو ان كلا من الثلاثة  
انما يدل بعد العلمية على الذات ولادلالة لجزئيهما بعد العلمية على شيء  
اصلا وما قبلها من دلالة الجزئيهما بعد ما سبها من دلالة غير  
مقصودة قد علمت ان زيادة هذا القيد يخرج الحيوان الناطق علميا  
لا انسان مبني على خلاف ما حققه السمع سابقا وقوعه في معرض تفصيل  
اعترض بان لا تفصيل بل قوله فاول الجزئيات المفصل اليه والذي وقع  
في معرض التفصيل قوله مستعمل اللفظ اذ اقول هذا ما يصح اذا كانت  
معنى وقوع السمع في معرض التفصيل الذي جعل موضوعا خصوص وقوعه  
منفصلا الى اقسام اما اذا كانت بمعنى يشمل وقوعه عنوانا لاجزاء اقسام  
المفصل فلا مع انه يمكن ان يراد بالتفصيل التبيين كما في قوله تعالى وتفصيلا  
للناس اي وقوعه في معرض تبيين كما في قوله بالحد المقصود هذا  
التبيين اذ ادة الجنس التي هي من المتسوعات فتأمل عايد اي عايد  
الموصول فيه اي العايد على الموصول فيه ضمير محذوف في محل نصب الموصي  
على هذا بعكس المفرد الذي تلاه المركب وهو خلاف الواقع وقوله بفعل هو  
تلاوه الذي تلاه المركب اي تبعه اي لان المركب تلا المفرد كما يقتضيه كلام الحكم  
لان خلاف الواقع وقوله ضمير الرفع اي المستعمل الرجوع الى المفرد لا ضمير النصب  
المحذوف الرجوع الى المركب ويحجب بان يمكن ان يكون اطلاق الموالاة اقول



كان المناسب ان يقول اطلق القول لانه مشتق منه تلا في كلام المعنى وحاصل هذا  
 اجواب ان معنى تلا في كلام المعنى اتصل مجازا برسلا لعلاقة الزوم وان الفعلة  
 حرق على غير ما هي له وفيه انه كالحب الالبون لحوق اللبس الا ان يقال ليس  
 ايضا غير مضمون صحة انقضاء كل من المفرد والمركب بالانقضاء وان المعنى فيه  
 فسر تلا بفتح الا ان يفسر تبع ايضا بفتح كما مر وهو على قسمين ظاهري  
 وحول الفعل والحرف لانها مفردات والذي صرح به السيد في حاشية  
 القطب اختصاص الكلية والجزيية بمعنى الاسم دون الفعل والحرف لان  
 استقلاله بالمعنى مبدءا ونهايا فلا يصلح ان يكون صفا لهما وعليه فخص  
 المقسم بالاسم وعن السويدي ان الفعل كلي ابداء دون الحرف لوقوع الفعل  
 محمولا ولا يحمل الا الكلي وظاهره ايضا ان المركب لا ينقسم الى جزئي كراش زيد  
 وكل كلي وجزئي لتخصيصه التقسيم بالمفرد وليس كذلك بل ينقسم الى جزئي  
 كراش زيد وكل كلي كجسم النامي والحيوان الناطق ولما قلنا لا يخصص  
 التخصص لغيره لا حذرنا بل لان الكلام هنا بوقية للكلية الجنس وهي  
 مفردات كاسياني اعني المفردات هذا ايضا وتصرح بما تفيد  
 قاعده رجوع الضمير الى اقرب مذكوره وقوله بمصدوق الضمير في  
 بما صدق عليه الضمير في وقع بالضمير في معناه اقول هذا على خلاف  
 ان معناه مضاف اي ما صدق معناه كما لا يدل جزوه معناه وهو كلي ابداء  
 رابته في حاشية الفني على اسم ايساغوجي فله الحمد وانما قال انه ذلك  
 لان الكلية والجزيية وصفان للمعنى لا للفظ فوصفهما مجاز من وصف  
 الدال بما الممدول كما ان الافراد والتركيب وصفان للفظ ووصف لهما  
 مجاز من وصف الممدول بما الدال وجوز ان يعقوب اجزا كلام المعنى على كونه  
 التقسيم لمعنى المفرد فقد مضاف في قوله اعني المفرد اي اعني معاني  
 المفرد وفسر انما هو الاشتغال بكونه لا ياتي الاشتغال بكونه حقيقة ذهنية  
 غير مختصة وهو وان كان السبب بكونه هو حقيقة بالكلية والجزيية  
 اعني بغيره من كلام المعنى بوصول الهمزة يعني استعاضا بها بوجه فكل  
 حركتها الى التنوين قبلها ولا فليست همزة الوصل في شيء من المفردات  
 ال على قوله بمجرد تعلقة متعلق بمفهوم اي بتفعل معناه المفرد عن

اعتبار الوجود بخارجيه فانه باعتبارها قد لا يفهم الاشتغال كما في الثاني  
 المعنى في قوله للتعليل القاطع عرف الشركة كما في الاله الحق او لعدم تعلقه  
 قدرة الله تعالى بوجوده غير هذا المفرد كما في الشمس وقوله بحيث يصدق  
 على تقدير مضاف اي معناه والبا لتصوره لا اشتراك فانه قال بان يكون  
 بحيث ادخلوا بان يصدق عليها فان اوقع ومعنى صدق عليها حمله  
 عليها حمل موافاة كما في الكبير اذا الصدق في المفردات بمعنى الحمل وانما  
 صدق على افراد كثيرة لكونه حقيقة ذهنية غير مختصة لا معنى خارجيا  
 لتخصيصا الكلي مبتدا خبره معناه اشتراك انما قال ذلك لانه اذا جازم  
 المعرفة والنكرة اجازين وكما هو عليها مبتدا كاهنا ولا مانع يمنع من حمل  
 المعرفة مبتدا فالاولي جعل المعرفة مبتدا والنكرة خبرا ولان الكلي  
 هو المعروف والمعلوم ومعناه اشتراك هو التعريف والمحمول واللايوت  
 جعل المعروف والمعلوم مبتدا ومقابلة لهما خبر وبما الوجه الثاني بوجه ما  
 سيد كره الله من جعل الجزئي مبتدا وعكسه خبر والكلي منسوب الى  
 الفعل الذي هو جزئي لمركب الجزئي من كونه والتشخيص والجزء  
 منسوب الى الفعل الذي هو جزئي كلية واعلم ان مفهوم الكلي من حيث  
 هو اي من غير اعتبار في شيء مخصوص بما صدقانه يسمى كليا منطقيا لانه  
 المبحوث عنه وموضوعه اي ما صدق مفهوم الكلي عليه من حيث انه  
 معروف كحيوان يسمى كليا طبيعيا لانه طبيعة وحقيقة والمجموع المركب  
 من العارض والموضوع يسمى كليا عقليا لانه لا وجود له الا في العقل وكذا  
 انواع الخمسة الجنس والنوع والفصل والخاصة والعرض العام مفهوم  
 من حيث هو جنس منطقي ومفهوم الجنس من حيث هو صفة للجنس  
 جنس طبيعي والمركب لهما جنس عقلي وتسمى على ذلك البقية وكذلك الجزئي  
 مفهوم من حيث هو جزئي منطقي وموضوعه من حيث هو مفهوم  
 كذا ان زيد جزئي طبيعي والمركب منهما خبر عقلي كذا في حاشية الفني  
 ويؤخذ منه ما صرح به الله في كبره من ان الكلي المنطقي على احدى طرفي  
 لانه انما عين ابن التمسك في انه متفق على عدم وجوده خارجيا  
 وحلا في وجود الطبيعي خارجا لكن محلا في هذا اقوى والتحقيق



انه لا وجود للفظ مطلقا في الخارج على ما بسطه في كبريه  
 بحيث يصدق عليها وتوالت المشتك في كبر الدافعية بنوه اي قبا بونه لهم كاي  
 الشئ مثلا واجمع لزيد اي وكذا علمه المشتك فيه بنوه وهكذا وكسوه اي  
 المشتك فيه اخوته فانه وان كان الواحد الخال وان وصلية وقوله في  
 معناه اقول ان اراد معناه الضم الذي هو بونه لهم كما قيل كان قوله  
 باعتبار بونه لهم مستدركا وان اريد معناه المطابق فلا وخبر ان يكون  
 تقديره غير كلي وقوله لكن انما استدرك ان علي قوله وان كان انما هو  
 احد الوجهين في مثل هذه التركيبات انما ما نقله السهام بلحق جيب  
 عن سعد الدين ان الاستدراك في مثله خبر عن استبعاد التقيد بالغاية  
 وكما تبين ان هذا في مقام بيان العلم والجري  
 بانها اليا للملازمة او بمعنى علي او التقيدية وعلى هذا في الموصف  
 قد جري اصطلاحهم في الشكك انهما على طريق الاسناد الجاري فلك  
 المعنى اسم الاشارة واجمع في معنى الكلي المدلول عليه بقوله ففهم  
 اشتراك لان المعنى مفهوم اشتراك معناه ولو اسقطه لكان اخص  
 ولذلك يتصورون الشكك في قول في عبارة حزانة لان اسم الاشارة  
 ان رجوع الي التقيدية مثلا كما زعم كان في العبارة قلب لان التقيدية يبعد  
 لاجل التقسيم لان التقسيم لاجل التقيد وان رجوع الى حيزان هو  
 اصطلاحهم بان الشكك هنا عبارة عن صدق المعنى على كثيرين وفيه ان  
 العلة لا تنافي المحلل لان جريان اصطلاحهم في ذلك لا يقتضي هذا التقسيم  
 ويمكن التخلص عن ذلك بان في العبارة حذف الواو مع ما عطفت بتوحيده  
 ما ياتي في التقدير وذلك وتسميتهم هو على مشتك كما يقسمون الشكك في  
 واد بالمشكك في هذه العبارة الشكك بالمعنى الشامل للمشكك هنا والشكك  
 المقتضية فهي في هذه العبارة اعم منها في العبارة السابقة  
 الاشتراك اللفظي اي الاشتراك المعاني المستندة في لفظ الوصف لهما باوصاف  
 مستعدة وتكون هذا الاشتراك في اللفظ دون المعنى نسب الى اللفظ بخلاف  
 الاشتراك المعنوي فانه في المعنى الموصوف له اللفظ بوضع واحد ولهما  
 نسب اليه ويريدون بالاول الشكك اللفظي كعني اقول هو على حذفي

المعنى

معناه اي اشتراك المشتك وكذا قوله وبالثاني الفلي اي اشتراك الكلي معناه  
 المشتك اللفظي لا المعنوي والاشتراك المعنوي صفة للكلي لا لنفسه وقد علم  
 من كلامه ان الشكك في محذور هذا المشتك فيه بنوه لا قسمي بل كذا اصطلاحا  
 حتى يرد ما قيل ان القسمة غير حاصرة لخروج الشكك في محذور يدعيها فافهم  
 وقسم الا قدمون لعل المراد بهم من قبل ابن سينا جملة مولى بله  
 بالمتأخرين من قام رب عصم ومن بعد ما لم يوجد منه شيء في  
 في خارج الاعيان فقط كما جمع بين الضدين اي كالبياض والسواد قال  
 في هذا العدوي فان قلت ما الخارج من اجتماع الضدين انما ياتي الامران  
 لا يطلع على اجتماعهما قلت المانع انه لو اجتمع الضدان للزم اجتماع العدم  
 التقيضي الذي هو محال ضرورة لان البياض مثلا يستلزم لاسود ولا  
 سواد فتقضي سواد فلو اجتمع البياض والسواد للزم اجتماع السواد ولا سواد  
 اها قول هذا يقتضي ان استحالة اجتماع بين الضدين غير ضرورية وفيه  
 نظر لا يخفى كبحر من رقيق بكسر الراء وسكون الهمزة وكسر الباء فتجاء  
 معرب ومنه ما يوجد من معدنه ومنه ما يستخرج من حجارة معدنية با  
 النار ودخان يهرب احياء والعقارب من الميت وما قام منها قتله  
 كذا في القاموس وفي قسمي الثاني وهو انما فصل الثاني دوت  
 الاول والثالث دوتان فيهم ان المراد بالثاني في قسمي الاول  
 الي ما وجد منه فاد متناهية اقول هذا القسم ثلاثة اشياء ما  
 لا يوجد له افراد لا تلك الافراد المتناهية التي وجدت منها كالكواكب  
 وما يوجد له افراد غير متناهية كالحديد وما يوجد له افراد غير  
 غير متناهية كنفرة الله وما نوقش به تمثيل اسم بالسيد بيا على ان المراد  
 بالتمثيل له اول هذه الاشياء الثلاثة يرد ان تقسيمهم يكون غير  
 حاصر لكن وجع هذا في القسمين الاخيرين فاحفظ هذا التحقيق  
 متناهية اي ذات نهاية تنقطع عندها فان افرادها اي مجموع  
 افرادها على انها لا نهاية لها وان كان الكل ميعرفته تفصيلا  
 سبعة وهي القدرة والارادة والحياة والسمع والبصر والكلام وما يتربا



من المتأني في بين الوجود وعدم التماهي هو بحسب عقولنا القاصية  
ثبت في حق الحوادث أي لا البراهين التي أقاموا عليها كبرها من العقل  
اتماهم من بالنسبة إلى الحوادث فمن اتماها لا أول لها يعني أنهم يقولون  
أن حركات الفلك قديمة بالنوع وأنه ما من حركة من حركاته إلا قبلها  
حركة وهكذا إلى ما لا نهاية له في الماضي وبعدها حركة وهكذا إلى ما لا نهاية  
له في المستقبل منهم قالون بثبوت القدم لبقدرات الله تعالى وصلاحه  
ولهذا قال الله وهو مد نصيب لأجل ومقتضى كذا جازعاً أي باجماع  
المسلمين ومثله له بعضهم كشيخ الإسلام في نفساً عنوخي  
فما وجد منه في أدب العقل لا نهاية لها أي ونعمة الله تعالى  
لم يوجد منها في أدب العقل غير متناهية بل موجود منها في العقل متناه  
واقول لا يخفى أنه يمكن حمل كلامهم بقرينة التمثيل بغيره لئلا  
عاني ما وجد وما ليس بوجد لا ما وجد فقط فتكون بغيره الله  
صواباً لأن مجموع أفرادها ما وجد وما ليس بوجد غير متناه وإن كان  
ما وجد منها متناهياً ونعمه الله دفع لما يقال قد تقرر  
نعمته الله لا نهاية لها وقوله بمعنى آخر هو أنه كلما وجد منها فرد  
بالفعل غير متناهية وقوله بالتصريفه لفعل بمعنى والياء الملازمة  
ويحتمل أن المراد بالمعنى الآخر أن ما ليس بوجد فيكون قوله بالنظر  
لما ليس بوجد يدل على قوله بمعنى آخر يدل على من كل فرد يوجد هذا في  
نفسه أي بالنظر إلى هذا ويصح أن النظر مجموع ما وجد وما ليس بوجد  
وعكسه أي مخالفه وقوله وهو ما أي مفرداً بمعنى المتقدم بالانصاف  
وإرادته معنى المتقدم الصدق على كبري  
أما الجزي الإضافي وهو ما ندرج تحت اسم من قد يكون كلياً فالإنسان المندرج  
تحت الحيوان وقد يكون جزيياً حقيقة كزبد الماء مندرج تحت الإنسان فالإنسان  
أعم مطلقاً من الحقيقي الجزي مطلقاً مبتدأ الختوم توجبه  
وذلك أي الجزي كزبد أي كلفظ زبد يدل قوله فان مفهومه الخوان  
كلية اللفظ وجزيته بالتصدي معنى كما هو فان مفهومه الخوان  
حد في مفهومه لأن الملازم لقوله وصفه للذات الخصوصية ولقوله لا يفرق

لأن الموضوع للذات الخصوصية لفظ زبد لا مفهومه والذي يحسن تفهيم  
الاستدلال عنه هو اللفظ لا المفهوم إذ ليس من شأن المفهوم إلا فهم حتى ينفى  
عنه نعم إن أول الأقسام بما من من لا ين يعقوب لم ينفى عنها العقل ويمكن  
الخاص بجملة الإضافات في مفهومه للبيان أي مفهومها هو اللفظ لفظ زبد  
ومعنى كونه مفهومها أنه متفعل متصور من حيث وضعه الخفية  
للتفصيل أي وأما لا من هذه الحسنة بأن لم يكن زبد علمياً فهو مفرد كلي  
قاله الفاسي ولا شبهة أخد في ما ورد على قوله لا يفهم الاستدلال وقوله  
بما يفرض له أي اللفظ زبد وقوله من الشراك لفظي الختوم الختوم على  
اللفظ والمعنى في قال يفهم يصح قرينة بصيغة الجمع وبصيغة المفرد  
عليه مضاف مفرد يعبر لأجل عنايتهم أي اعتناء بهم وأهملهم  
مادة الحدود والبراهين أي المادة التي يتركب منها الحدود  
البراهين الموصلة للمجهولات التقديرية والتقديرية وادخلوا  
مطلق التعاريف والبراهين المطلقة القيسية ففي كلامه فليس أو لا  
حدود حقيقية والبراهين الحقيقية تكون تخصيصاً بما لا ذكره فيهما  
والمطلب هي النتائج لأنها تطلب بالدليل غالباً راجع  
للبراهين والمطالب دون الحدود لأن تركيبها من الكليات ذاتها بخلاف  
البراهين والمطالب فقد يتركب من الجزي مع الكل كقولنا زيد عالم وكراه  
عالم يستحق الأكرام يترشح زبد يستحق الأكرام بكنهه أخرى أي التوقير  
العلي على الجزي بأمر وجودي أقول أي بذي أمر وجودي وقوله  
وهو أي الأمر وجودي كونه مفرداً شراك وكان الإحصاء لا نسب أن  
يقول وهو فهمه الاستدلال وقوله والجزي بالسلب أي بذي السلب أي  
بما سلب عنه اهتمام الاستدلال وهم عرفوا العقل بالعدم أي  
بذي العدم أي الاستدلال أي ما لا يمنع تفسير العدم بمعنى التقديري  
العدم وما أن أوقفنا على لفظ كان في قوله تصورة حذف مضاف أي  
أي تصور مفهومه وكان تقريرهم موافق لتعريف المفرد من جهة جواهرهم  
العلي لفظاً وإن كان وصفه بالكلية بالنظر إلى معناه وإن أوقفنا هذا  
عليه بمعنى لم يترشح أي قد ترا مضاف لكن يكون تقريرهم موافقاً لتعريفه



من جهة المذكورة ويؤيد الاول تصريح كثير منهم بهذا المضاد وجعل الاضافة فيه  
للبيان خلافا للظاهر نفس تصور اقم لفظ نفس اضافة الى منع التصور وعدم  
منعه باعتبار التصور نفسه وقطع النظر عن الخارج الا ترى ان الاله جمعي المفهوم  
بحق يمنع تصور مفهومه باعتبار الدليل الخارجي من وقوع الشك ولا يمنع باعتباره  
في نفسه وقطع النظر عن الدليل الخارجي فلذا فان الاله كليا لا جزيا واولا  
اخر كما كان تمييزا كذا ودالتي هي المقارنات بالذاتيات من الرسوم التي هي المقارنات  
بالعرضيات متوقفا على بيان الذاتي والعرض شرع في بيانها فقال وارادنا  
وما يعرف به دخول الكلي في الماهية وخروجها عن النقل عن الواضع  
اي الماهية تفسير للذاتي بما اراد بها هنا وان كانت فصدق على الماهية فان  
ايضا فانفسه من نسبة جزئي اقل الكل اي النسب الاول اقل تفسير لجملة  
التركيب وقوله وهو الكلي مع ما من فلا يصدق الذاتي في حين  
اذ فسر جزئي الماهية الداخل فيها الاعلى اجنس والفصل الاعلى النوع لانه  
ليس جزئيا ماهية بل هو ماهية تمامها لعارض اقول لاي الامر عارض  
للذات بسبب عروضة لها اطلق عليها ذلك العرضي فالصاحك مثلا الذي  
هو عرضي للذات فان منسوب الشخص العارض للذات من نسبة اللازم الي  
اللزوم وما قيل من ان المراد للفظ عارض يعبر عليه ان المنسوب والمنسوب  
في الحقيقة المدلول وان اعين لفظ المنسوب اليه فيما تقتضيه قواعد النسب  
الخفية مع انه لا يناسب تفسير المظهر اعني الذات بالماهية فانهم  
الا انهم ينسبون اي الى عارض بدليل قوله فيقولون لاي والقياس عارض  
ولم يبينه هنا على مخالفة القياس في النسبة الى الذات ايضا اذ القياس فيها  
ذوي كماله وسيا في اكتفاء ذلك في ضمن اجواب الذاتي على  
هذا اي هذا التفسير الاعلى خاصة والعرض العام اي الاعلى النوع لانه ليس  
خارجا عن الماهية لانه نفس الماهية والشي لا يخرج عن نفسه  
ويعبر عن هذا اي مما ذكره المصنف وقوله اي واسطة اي الخروج عن مقري في  
الذاتي والعرضي وهذا مذهب الجمهور بالنسبة الى الانسداد والفرق  
بالاهلية ان المركب يدل مما او عطف بيات المحمول صفة جزئية  
احترده عن اجزاء المادي للمركب احسب كالمسقف للميت فانه لا يصح حمله على

الميت فلا يقال له ذاتي ولا عرضي والظاهر ان هذا القيد معتبر في جميع الاله  
صلاحيات وان لم يصرح به في بعضها فالنوع على هذا عرضي لانه ليس  
جزئيا ماهية بل هو تمامها فالنوع على هذا ذاتي لانه ليس خارجا عن الماهية  
لانه نفس الماهية والشي لا يخرج عن نفسه واعرض اي كونه النوع ذاتي  
على هذا الاصطلاح الثالث ومبني الاعتراض امر ان كونه ذاتي من  
النسبة الحقيقية الخفية وكونه المنسوب اليه جمعي الماهية كما هو المذكور  
سابقا وحاصل اجواب الاول منع الاموال والبرام ان قولنا الذاتي  
نسبة اصطلاحية على صورة النسبة لا تحتاج الى منسوب ومنسوب اليه  
متغيرين وفظيره من الاسماء العربية كوسي ونحوه وحاصل اجواب  
الثاني تسليم انها نسبة حقيقية ومنع لزوم نسبة الشيء الى نفسه منع  
امراتي في التزام ان المنسوب اليه الذات بمعنى الماصدق المركب من  
الماهية الكلية والشخص فهو من نسبة الجزئي الى الكل وبقي اجواب ثالث  
ذكره شيخنا العدوي وهو انه لا مانع من نسبة الشيء الى نفسه اذ اقله  
المبالغة نسبة اصطلاحية اي على صورة النسبة وقوله لا الخفية  
اي لا نسبة مراعي فيها قانون اللغة في النسبة الحقيقية على ما هو  
القاعدة اي قولنا جاديا على ما هو القاعدة وهو حذف ثالثا فليورد  
اللام وهي الواو المعوض عنها قالنا وورد الهمزة الي اصلها وهو الواو  
وبان الذات اذ قال في الكبير ويرد على هذا اجواب الثاني الاعتراض من القوة  
وهو ان قواعد النسب تقتضي ان يقال ذوي وما قيل من ان النسبة تكون  
على غير قياسي اصطلاحا من المناطقة ما جوت بان المنطق الذي نقل الشق  
الى العربية يلزم من حيث هو معرف له ان يلزم احكامها وانسب  
على سبيلها فخرج عن كونها معرفة باله فاحسب بمادة الاعتراض هو الاول  
انه يتصرف كما تطلق ما مصدرية اي اطلاقا كما تطلق الذات على العرض  
الحقيقة يطلق الذات ماصدا قها وما صدق الشيء افراده التي يصدق هو  
عليها اي يحمل وهو اسم مركب من ما الموضوع واصلها واعلم ان  
من هنا اي قوله ثم اخذ مما زاد به الهمزة الصفة على الكبير نفس  
اي في نفس منسوب على الاستفهام اي فصبا جاديا على طريق الاستفهام بان



يكون منصوباً بفعل مقدّم فيفسر المذكور قال المصنف هو أي المنصب المعلوم  
 من قوله منصوب على الاستفاد لا يخرج كونه قبل فعل ذي طلب كما قال ابن مالك  
 واخير نصب قبل فعل ذي طلب ونحوه فيه الخ حاصل البحث ان ما ذكره المصنف  
 غير مسلم لان جميع احوال تقدم المنصوب على اداة الشرط وتقدمه على فاعل  
 الجواب لان ما بعد اداة الشرط لا يعمل فيما قبلها فلا يفرض عاملاً وفاعلاً  
 كذلك اي لا يعمل ما قبلها فيما بعدها فيما قبلها فلا يفرض عاملاً لا يعمل  
 ما بعدها اي من فعل الشرط وجوابه وقوله فلا فيما استثنى اقول في الهم  
 للسيوطي ما نصه لا يجوز تقديم شيء من معمولات الشرط ولا فعل الجواب  
 عليها غير معمول فعل الجواب المرفوع فانه يجوز نحو خير ان يثنى في نصب  
 وسوغ ذلك ان ليس فعل جواب حقيقة بل هو في نية التقديم والجواب  
 محذوف وجوز انكساي تقدم معمول فعل الشرط والجواب على الاداة  
 نحو خير ان تفعل بئسك الله خير ان اتيتي نصب اه بتقديم وتأخير  
 مقتضى ما ذكره من المسوغ ان تقدم هذا المعمول على الاداة منوع  
 عند من يجعل الجواب المرفوع هو الجواب حقيقة كما مر وسوغ ما ذكره  
 الدماميني في سماء التمهيد كاي او محتمل في حاشية الاستموي فيجب  
 رفعه اي كما قال ابن كذا اذا الفعل ثلثا ما لم يرد ما قبل معمولاً بها بوجه  
 والمسوغ الفصل اي كون المبتدأ مفصلاً اي ذاتي وعرضي  
 مؤخر من تقديم يحتمل ان من بدلية اي مؤخر تأخير بدلية من التقديم  
 وان تكون بمعنى عن علي حذف مصاف اي مؤخر عن محل تقديمه اي  
 واذا كان مؤخر من تقديم كان مقدماً على اداة الشرط  
 فالغاية اي وان مؤخره عن العامل تقدم فيزال اما لغان معاً  
 ولو جعل هذا تقوية لجواب البحث المذكور بان يشار به الي ان هناك قرينة  
 تدل عليه ما صح ان يتوكل يتوكل به لئلا نقول مقتضاه ان اللذان  
 متعلقان بنسبة المذكور على ما ارضاه من كونه مؤخر من تقديم والغاية  
 وهو خلاف ما تقر في العربية من ان الفعل في غير الضمير الشاغل اما هو  
 المحذوف لا المذكور لان الايمان به مجرد تفسير المحذوف ويمكن الاعتداد  
 بان المذكور لما كان عين المحذوف كان المذكور هو العامل

فاشار الي ان في كلام المصنف اكتفاؤه لا يلزم من انتفا المفضل انتفا الزيادة ولا يرد  
 على المحصر في الخمسة المصنف لان خاصته من خواص النعم تمام الماهية  
 اي الماهية بقاها ان كان مساوياً لهما اي في الماهية بان كان يصدق  
 على جميع ما يصدق عليه تمام الماهية اولا اي قبل تفصيل الخمسة  
 او عن تميزه اي تميزه فالمصنف بمعنى اسم الفاعل واللفظ الموصوف للاول  
 ما والثاني يعني في اصطلاح اهل هذا الفن والا فيجوز لغة السؤال بما عن التميز  
 كان يقال ما تميز الانسان عما يشترك في جنسه وبانه من حقيقة كان يقال  
 اي حقيقة هي الانسان والسؤال عنه بما والسؤال باي يخص  
 في تميزه الفصل والخاصة لان السؤال بها اما عن التميز الذاتي او العرضي  
 وصورة السؤال بها عن الاول ان يقال اي شيء يميز الانسان في ذاته اي  
 مخرج في ذاته الانسان او حاله كونه مخرجاً في ذاته فاجابوا بالبحر والحرور  
 ثانياً لشيء او حال من الضمير في تميز الانسان اي شيء هو في ذاته اي  
 حاله كونه معتبراً ومحطاً في ذاته اي يقطع المنوع عن مخرج ذاته خارجية فاجاب  
 بالبحر وحال من هو كما قاله الخريز الدواني وان كان لا يجري الا على مذهب  
 من يحين محال من المبتدأ والخبر والصورة الاولى في اصرح في كون  
 السؤال عن مجرد التميز من الذاتية والماهية كقولهم استمالا وصورة السؤال  
 بها عن الثاني ان يقال اي شيء يميز في عرضته اي مخرج او حيلة كونه  
 مخرجاً فيما يميز من له من الامور الخارجية او الانسان اي شيء هو في  
 عرضته اي حاله كونه معتبراً ومحطاً في عرضته ما يعرض له على ما مر  
 فافهم مما نال حقيقة حقه اقول حقيقة كل من زيد وعمر ومركبة من  
 الحيوانية والماطية والتشخص الشخص به الذي لا يشترك فيه غيره  
 فيها تختلف الحقيقة والجواب ان المراد الحقيقة النوعية لا الشخصية و  
 اعلم ان الماهية اعتبارات ثلاثة احدها ان تعتبر مصحوبة وتسمى  
 الماهية بالشخص وتسمى الماهية المحلولة والماهية بشرط شيء ثانياً  
 ان تعتبر غير مصحوبة وتسمى الماهية المجردة والماهية بشرط لا شيء ثالثاً  
 ان تعتبر بشرط شيء وتسمى الماهية المطلقة والماهية لا بشرط شيء وهي  
 من الاوليين والحقيقة الشخصية لزيد مثلاً من الاولين وسعد مثلاً



دخل تحت ثلاث صور ان يكون جميع من الفلاني كمال النعم وان يكون من الجزري نحو  
 ما ورد واشق وان يكون البعض كليا والبعض جزئيا نحو ما ورد والفرس  
 لان الجواب عن الاول باحد اي التام والآخر باحد اي تفصيليا باحد التام لا  
 في هذه المسألة افاده في كبره لا يقال احدى الحيوان الناطق هو النوع والاشارة  
 فتكون الاجوبة اثني لا فاقول احدى غير المحدود باعتبار الاجال والله  
 التفصيل لجا التفرد وهو الثاني والثالث بالنوع فيقال انسان ولا  
 يكون ان يجاب بالتحقيق الشخصية كان يقال في جواب ما ورد حيوان  
 ناطق متشخص لان الجزري لا يجد كذا في حاشية الاجور في فلا من  
 النعم والمبحث فيه مجال بالجنس اي الاقرب اليه فاذا قيل  
 الاستاذ والفرس والجواب حيوان لاننا جنس اقرب لهما جميعا  
 وهو اي الجنس من حيث جنس تفيد الحيثية معتبره من الكليات  
 لانها امور اضافية تختلف بالاعتبار والاضافة الي غيرها الاقرب اليها  
 المتلون بالاضافة الى الاسود جنس والي الكيف فصل والي المتكيف نوع  
 والي الجسم خاصة والي الحيوان عرض عام ما هي كذا في صديق  
 اي صلاح لان يحصل حمل موطنه في جواب ما هو على انواع كثير في الفلاني  
 مختلفين بالتحقيق اذ اجعت في السؤال نحو ما الانسان والفرس كما سب  
 عليه انه في الكلام على النوع وكل من اجازين متعلق بصدق واخره  
 في قوله ما هو مع ان الجنس اما يحتاج اليه السؤال عن اثنين او اكثر اشارة  
 الي اجواز ان يقال في السؤال ما هو على التاويل بالصدق وجمع بالرب  
 والنون مع ان المصدوق عليه قد يكون غير عاقل تفليسا للعاقل منه لشيء  
 ويرد ان كثير من جمع كثير واقل الجمع اثني ثنائ واقل الكثرة ثلاثة فيلزم  
 ان لا يصلح لان يصدق على اقل من ستة انواع وهو باطل فالنفس بذلك  
 من سمات محات المستغنى التي مقتضاها غير مردود يلزم هل يلزم في  
 الجنس ان يكونا موجودين في الخارج فقل الاثير ان المستور لزوم ذلك وان  
 هو عدم الزوم قال لا احتمال ان يكون الجنس محولا على نوعين احدهما  
 والاخر ذهني فاصدق جنس اقول الاول ان فقط هي الجنس وان صدق في  
 به ليعلق به قوله على كثيرين وفي له جوابا يقطع النظر عن الاتفاق

نحو

هو

قوله

لانه اي العرض العام وقوله لا يقال في الجواب اصلا اي الجواب عن السؤال  
 بما او اي البديهي الكلام فيه فلا ينافي في انه يقع في جواب السؤال بكونه حيوان يقال  
 كقولنا قد تقول صحيح مثلا وقوله مما اي المعنى سواء العرض العام او عرض له  
 اي ذلك المعنى ولا حرجها الاضافة للعهد والمهور جزوها الذي يقع جوابا  
 للسؤال بما هو جنس وقوله وقوله حتى يقال تقع على انفسها قبيل  
 من جهة التفصيل لانه انما يقال في جواب اي شيء وقوله فربما اي كالمناطق بالنسبة  
 للانسان او بعيدا اي كالحساس بالنسبة اليه والخاصة مطلقا اي سواء كانت ذات  
 جنس كالمساكن بالنسبة للحيوان او خاصة نوع كالضاحك بالنسبة للانسان وسواء كانت  
 ملازمة كالمضاحك بالقوة او مفارقة كالضاحك بالفعل فالاطلاق هنا في مقابلة  
 التفصيل في الاقرب في الخاصة ومختلفين لعدم اخراجه بتكرين شيئا مفيدا انه  
 ليس ذلك اخراجه بل اني به ليجري عليه قوله مختلفين واخرج به في الشئ الكبير  
 اخذ فانه لا يحمل الا على ماهية واحدة وهي ماهية المحدود اقول وهذا في ان  
 ما باق له فانه من اخراج احده في تعريف النوع فلا يحتاج الي اخراجه اي  
 لعدم دخوله في جواب ما هو اي لان الجزري لا يقع في جواب ما هو وهذا الجواب يقع  
 بتسليم دخوله في قولنا ما صدق وارضا العنان والاشارة به لانه ما وافقه  
 على الخلق ولان المراد بالصدق حمل واخرى لا يحمل اصلا على احد القولين وصاحب  
 هذا القول يحتمل انه محمول في هذا الموضع فاما في مسمى يدور وجه بان  
 الجزري المحمول ان كان على المحمول عليه لزم حمل الشيء على نفسه وان كانت  
 غيره لزم حمل المقادير على مقابله واللامر مان باطلان لوجوب تفاوت المحمول  
 والمحمول عليها اعتبارا واتحادهما اذا و ذلك لا يكون الا عند كلية المحمول وتيق  
 اجلال الدواعي بما حاصله مع ان ذلك لا يكون الا عند كلية المحمول وانه يتحقق في  
 نحو هذا زيد فان هذا ما قدم في يدنا ما يؤوله بالاعتبار والاشارة اليه  
 في اتحاد والشيء ياتي نفسه من حيث وصفه العقول في فلا يمنع حمل الجزري  
 في مثل ذلك وانما يمنع اذا ائتمر مع المحمول عليه من كل وجه او غير ذلك  
 وجه وسياق في ذكر مراتب الجنس اي في قوله المصاوي بل لا تملكها  
 الصادق عليها اي المحمول عليها وقوله في جواب متعلق بالصادق  
 واي شيء خبر مقدم وهو مبتدأ مقدر مذهبوا الحسن لما قول كان الحسن

ينفع



ان يزيد في ذاته جاذبه غير مالتحق الماهية وبما فيها وان لم يخرج له شيء  
قال الفري السؤل باي شيء هو عن المميز ان قيد في ذاته فغير المميز الذي  
وان قيد في عروضة فغير المميز العرضي وان اطلق فغير المميز المطلق  
**تخرج النوع** اقول فيه ان جزء الماهية وقع جنسا والجنس لا يخرج  
به لان الاخراج فرع الادخال ولم يذكر قبل الجنس المذكور معنى يدخل  
فيه النوع والاسرار بوجه حتى يخرج ويمكن ان يجاب بان مراده باخراجه ما ذكر  
عدم شموله اياه فانهم مطلقا اي خاصة نوع او خاصة جنس لا رتبة  
او مفارقة وقوله كذلك اي مطلقا لكن الاطلاق في العرض العام معناه سواء  
كان لازما ومفارقا كالنفس بالقوة والنفس بالفعل بالنسبة الى الذات  
فالنسبة في مطلق الاطلاق وانما لم يجعل معناه في العرض كعنايه في الخاصة  
لان العرض العام للنوع خاصة للجنس والعرض العام للجنس السافل كالتمييز  
بالنسبة الى الحيوان خاصة لما فوقه فيحصل التكرار مثاله الناطق قال  
الفناني كون الناطق مميزا للانسان عما سواه انما هو عند من لم يجعله مقولا  
على كثير من شئ حيوانا اما عند من جعله مقولا عليه فلا يكون الناطق فضلا  
للا انسان بالنسبة للملايكة بل بالنسبة لما شاركه في جنسه فان الملايكة عندهم  
ليست حيوانا لانها عندهم ليست اجساما ولكنها طائفة اهل بعض قعر وقيل  
عدم حيوانتهم لعدم نيتهم وقال الملايكة فيما ذكره ابن الاثير اذ اسئل في قوله  
يخذون اي وانما كان الناطق مثلا للفصل لا ذلك باي شيء هو اي الانسان واي  
بالرفع والبالجاء محل الجملة وقوله في ذاته اي حاله كون الانسان ملحوظا في  
ذاته اي بقطع النظر عن عوارضه الخارجة واما اذ اسئل عن الانسان باي شيء هو  
في عروضة كان الناطق لصاحك جوابا عنه او لم يقيد في ذاته ولا يبي عروضة صالح  
كل للحيوان كما قدمناه عن الفري وهو ما يميز الشيء عن جنسه القريب اي  
عما يشاركه في جنسه القريب وانما احصى العبارات لظهور مراد من قوله قبل  
لان يميزه عما يشاركه في الجنس ويلزم من تمييزه الشيء عما يشاركه في جنسه  
القريب اي يميزه عما يشاركه في البعيد بخلاف الفصل البعيد فانه يميز  
الشيء عما يشاركه في جنسه البعيد دون ما يشاركه في جنسه القريب ويخرج  
الشيء في اقتضائه في تعريفه القريب والبعيد على ذلك الجنس المتقدم

بما هم علي ما ذهبوا اليه من ان كل ماهية لها فصل لا بد ان يكون لها جنس وذ  
ذهب المتأخرون الى جواز تركيب الماهية من امرين متساويين كل منهما فصل  
ميز لهما عما يشاركهما في الوجود لا في الجنس اذ لا جنس لهما وان لم يقع ذلك  
فاميزها عن جميع مشاركتها في الوجود فهو فصل قريب او عن بعضها فهو  
فصل بعيد فاذوا في تعريف الفصل او في الوجود فقا لو هو ميز الشيء في  
ذاته عما يشاركه في الجنس او في الوجود وانما ان كل ماهية لها جنس لا بد ان  
يكون لها فصل يتفوق عليه كالناطق للانسان اي العالي فضلا للانسان  
او بالنسبة للانسان كالحساس للانسان فانه يميزه عما يشاركه في جنسه  
البعيد وهو الجسم والنامي دون القريب وهو الحيوان اذ لم يميزه عن  
القريب من مثله ولا يلزم ان جواب الله عن سؤل نشأ من كون ما يميز  
الشيء عن مشاركه في جنسه البعيد فضلا كالحساس بالنسبة للانسان حاصلا  
ان يلزم من ذلك كون الجنس عيني بعيدا العالي فضلا لانه يميز الشيء عن  
مشاركه في جنسه البعيد والحيوان بالنسبة للانسان فانه يميزه عن مشاركه  
في الجنس والنامي مثل الحساس لتساوي الحساس والحيوان وما حصل  
اجواب من اللزوم لانا اعتبرنا في الفصل كونه في جواب اي شيء هو وفي  
الجنس في ان لا يقع في جواب اي شيء هو فاذوا في الحيوان جوابا للسؤل  
باي شيء هو كان فضلا كما اذا قيل اي شيء يميز الانسان في ذاته فقلت  
حيوان واذوا في جواب السؤل بما كان جنسا كما اذا قيل ما الانسان والقريب  
فقلت حيوانا فحيوان في حالة وقوعه جنسا غير فصل وفي حالة وقوعه  
فضلا غير جنس فاللزوم المتقدم ممنوع وانما قلنا غير العالي لان  
الجنس العالي لا يميز فيه أصلا فلا يقع في اجواب عن السؤل باي  
الذي حيي يتوهم كونه فضلا وتقف اجواب بان التزم كون الجنس فضلا  
اذ وقع في جواب السؤل باي اكتفا بتمييزه في الجملة بخلاف اعتبارهم في  
الفصل ان لا يكون تمام المشترك لان الجنس تمام المشترك ويرد بان الفصل  
اعتبر فيه ذلك هو الفصل القريب لا البعيد لانه تمام المشترك بين الماهية  
ونوع اخر والا لم يكن مميزا في الجملة بل من كل وجه وليس كذلك وانما  
هو كون الجنس في الحالة المذكورة فضلا بعيدا فلا تقب كونه الجنس



اي غير العالي ما بيناه لان اي اجنس لا يكون جنسا فلا ياتي في قوله بذكر  
 كان فصلا كان جنسا اي معنوا عنه بالجنس فله اعتبار ان اي اجنس  
 لا يكون كون جنسا بل مطلقا والخلقات تختلف بالا اعتبارا  
 الا ترى انهم جعلوا الماشي مثلا خاصة للحيوان وعرضا عاما للسان لانه  
 والنوع لانه ليس بخارج عن الماهية سواء قلنا ان ذلك او عرضي او  
 واسطة لانه نفس الماهية والشيء لا يخرج عن نفسه فبان فتساويا قيل  
 ان لا يخرج بغيره بخارج عن الماهية على القول بانه عرضي بل يدخل عليه في  
 التعريف فيكون غير ما ينع وكذا يقال في تعريف الخاصة كالنفس بالقوة  
 والعقل فيه لف ونس مرتب والبالا للملازمة والمراد بالقوة هي  
 الشيء مع عدمه ووجوده فهي اعم مطلقا من العقل ونفس ايضا مكان حصول  
 الشيء مع عدمه فتكون مباينة له بالنسبة الانسان والعرضي وخوفا  
 اي بالنسبة الى كل من ذلك او الى مجموع جملة منه لا الى مجموع ذلك لان  
 النفس بالنسبة الى مجموع انواع الحيوان خاصة كما ان بالنسبة خاصة  
 لانه انما علمه في محذوف اي وانما كان النفس بقسمه علمه وعرضا عاما لانه  
 اقول يدور على العلة امران احدهما ان العلة لا تتبع المدعي لانه يخرج عن  
 الانسان والعرض لا يستلزم كونه عرضا عاما لان الخاصة من الخارج ثابتة  
 انما قاصدة على بعض المدعي لعدم التعرض فيها لحوال الانسان والعرض  
 والحيوان في ان في العلة خد فالظهور المراد ولا يعمل لانه خارج عنها  
 وعن نحوها عنو ملخص فاعرفه وهو ما صدق له في في هذا التعريف  
 ما قد مناه في تعريف اجنس فلا تفعل مخرجة للموصل اي مطلقا صريحا  
 او بعيدا وخاصة اي مطلقا خاصة جنس او خاصة نوع لازمة او مفارقة  
 ولم يذكر ذلك هنا لعلمه بطريق القياس على ما من يخرج لانه اذا  
 يصدق اي يحمل على شيء واحد وهو ما هي المحذور انه يصادق عليها  
 لجملة علمها جمعت في السؤال باللفظ في انما مر ان النوع يجب ان يسمي  
 من اقسامه نحو زيد وعمر وبلويهم تمثيله ان اقل ما يزيد بالكثير  
 ثلاثة وليس كذلك بل اثنا كما مر الا اذا جمعت اي الكثيرين  
 في تعريفه وهم المختلفون بالحقيقة في السؤال نحو ما الانسان والحيوان

هو النوع الحقيقي سمي حقيقيا لان نوعيته بالنظر الى نفس حقيقته لا بالاضافة  
 اي بالنسبة الى ما فوقه كما في الاضافي واما الاضافي اعلم ان مراد بارجعة  
 والجنس النوع العالي وهو ما ليس فوقه الا جنس العالي وتحت انواع مثاله  
 اجسم والنوع السافل ويسمي نوع الانواع وهو ما لا نوع تحته وفوقه انواع  
 مثاله الانسان والمتوسط وهو ما فوقه نوع وتحت نوع مثاله الحيوان والنوع  
 المنفرد وهو ما لا نوع فوقه ولا نوع تحته مثاله العقل بنا على ان ما تحته من  
 المقول اشخاص مختلفة باحواس اشخصه لا بالفضول وان اجوهرات  
 مجرد جنس له كما سياتي في بسطه المقول اي المحمول على كثير من اقسام  
 حقيقة بالحقيقة او متغيرا فترد في تعريف الاضافي فيقد اتفاق الكثيرين  
 بالحقيقة وزيد فيه قيد الاندراج تحت جنس بعكس النوع الحقيقي فهذا وجه  
 فهو كونه من النسبة فان فوقها جنسا اقول هذه العلة انما تنبع كونها جنسا  
 امذ كونه من الاضافي وما كونها ليسا حقيقيين فلا فائدة الا في ان زيد وبلا  
 على كثير في مختلفين بالحقيقة وهو اجوهر هو ما قام بنفسه سواء كان بسيط  
 لا يجزأ أصلا وهو اجوهر ومركبا وهو اجسم الطبيعي كالنقطة زاد في  
 كبره وهو نهاية الخطاه واخطا لم لا يقبل القسمة الا طولا والسطح لم لا يقبلها  
 الا طولا وعرضا و اجسم العقلي لم يقبلها طولا وعرضا وعمقا وان شئت فقل  
 هو مجموع الامتدادات الثلاثة فقل ان الخط والاشياء بعد من الاعراض  
 واما العقل فيقبل من العدديات الاعتباريات وقيل نوع بسيط اي لم يدرج تحت  
 جنس وعلى القولين ليست من العقولات وقيل من الكيفيات وقيل من الكميات  
 وبطلان ظاهر قال بعضهم هذا عند الحكماء واما عند المتكلمين فالنقطة اجوهر  
 واخط والسطح واجسم من اجوهر المركب لعدم ان اجزاءها تحت جنس اي  
 كاجوهر هو بنا على انما جوهر هو عرض علم لها على هذا والالزم  
 ان يكونا را في كبر ما نصه وفيه نظر لان لا نسلم عدم تركب ما هي البسيط  
 من اجزاء ذهنية كما ذكره السعد في شمس المسبية اهو تقدم لنا عند كلامه في  
 ووجهه بخلافها للضرورة لانها تصالح للمذا انزل من ذلك العاقل فتكون مثلا  
 في قول ابن مالك ولا منظر اجزاء وبندها ليدانطع نحو اجزاء  
 اقول انما سب ان يقول كما سب ان لا الكلام في الخلق المحمول على موطنه وليس شي

قوله الحق مثاله العقل ومثل  
 اجسامه مثاله الاجزاء  
 البسيط فاعرفه الشر  
 بان الكلام في النوع الا  
 وهو منه راجع تحت جنس  
 لا الهة البسيط  
 كذا ذكره كثير



بذلك المثابة كالصالح للآسان اي بيا على ما ذهب الحكماء من ان طبع اللسان لا ينفصل  
لا يقضي الصلابة ولا البقا ومن يقول بان طبعهم يقتضي ذلك عليه ان لا يجعل الصلابة  
من خواص الانسان كما قال القليل قال بعضهم وعلى الاول يكون وقوع الصلابة  
والبقا من غير ان يفيض الا فالرئيس باقتضا الطبع بل هو اتفاق في كلا وجهي اقتضا على الحكماء  
اقول ويحذف الجواب الظاهر عما ورد على الاول من انه حكمه ان السنان يفيض اذا اراد  
او سمع ما يتجرب منه فتأمل وكل خاصة نوع لا يفيض بها المعلوم والخصوص  
المطلق ومفهوم كون خاصة النوع الجنس التام لا يتجاوز هذا الجنس الى غيره  
وهي ايضا لا يفيض على العلم والاصل لا يفيض بتقدير حرف التنقي على  
حرف الجواب قول هذا جازي على مذهب من يجعل لاني هذه احواله فيكون  
في غيرها والمذهب الثاني ان لا في هذه احواله اسم بمعنى غير عليه فلا  
تقديم ولا تأخير لان حرف التنقي اصله التصديري اي مستحققة التصديري  
اي التقديم على التنقي جميعه وهذا تقدم على الثاني في بعض المتن وبوالسبب  
الدالة على التلازمة او التنقي ههنا ملازمة التلازمة للسطح هذا ما ظهر  
لي و به يندفع الاعتراض بان الذي يلزم الصدر من ادوات التنقي هو ما فقط لانه  
مبني على ان المراد بالتصديري التقديم في اول الكلام فمما ذكره الله انما هي  
كما قد منا على ان لا في مثل ذلك ليست مبني على ما على انها محذوف عن كذا هو  
احد اوجه لقولي فلا فاعرف ذلك فترى خلفت عن مجملها اقول كما كانت  
مقتضى الظاهر تدوير الصدر في الاخرجه المتقدم حرف التنقي لكنه انت تاول  
الاداة او الكلمة تزيين اللفظ اي تحسيا اقول قد يتوقف في وجه التزيين  
وما يتوقف من ان وجهه حفة اللفظ وعند وجهه بر حقلت الثاني في تزيين  
ذلك على تسليمه انما نشأ عن كثرة استعمال اللفظ ههنا والفتة على هذا  
الوجه وكذا استعمال اللفظ والادوات الزخرفية حصلت تلك الحفة والفتة  
فانهم او بعدوا او يوصي الواو وكذا وفي قوله او وسط وتقدم البعد  
على الوسط لانه المسمى له في النظم والافعال يعتبر في ترتيب الاجناس الصاعده  
لان اذا فرضنا شيئا وفرضنا له جنسا كان فوقه واذا فرضنا للاخر جنسا كان فوقه  
وهكذا لان المعتبر في ترتيب الانواع التسلسل لا في افرضا شيئا  
فرضنا له نوعا كان تحتها واذا فرضنا للاخر نوعا كان تحتها وهكذا

ويسمى الثاني ويسمى ايضا جنس الاجناس لان جنس لكل جنس تحتها وهذا  
على خلاف ما مر في النوع الا في وان المسمى ههنا في نوع الانواع هو النوع السافل  
كالجوهري لا يقال ههنا ما هو على هذا كالمشي والمذكور والموجود والمحدث  
لان اقول هذه احواله عامة حادثة عن الماهيات اي لم يجعل شيئا منها  
جزءا ماهية اصلا فلا يكون من الجنس الذي الكلام فيه لانه لا بد ان يكون جزءا من  
حقيقة ما في ما افاده في الكبير بيا على جنسية اي كونه جنسا ماهية  
وقيل عرض عام له وقيل سببه في استبعاد قدوة عن شيخ الخلل ان يكون الجوهري  
ليس جنسا مذهب العقل مسوقة وان الجنس عندهم الحيواني والصورة  
التي هي ما ذكر من تعريف البيهقي بما فروا التمثيل له بالجوهري على  
جنسية وقوله عند اذاعة الاطلاق اي عدم اذاعة البعد النسبي وما ذكره  
في البيهقي هو في مثله في القريب ولم يذكر فيه لاستفادة من ذكره في  
البعض كما يحسم الثاني اقول لو كان كالمسمى كان او ضريح  
وهكذا اي او يلائق مراتب الجوهري ما على جنسيته واعلم ان الجنس العالي  
يجوز ان يكون له فضل يقوم اي لا يدخل في قوامه ويكون جزاء  
لجوان لو كان من جنس اخر في امتساويين او امور متساوية عندنا في  
و يجب ان يكون له فضل يقوم اي لا اقل من هذا المجموع قسمين ونوعا  
من الجنس لو جوب ان يكون تحت النوع والنوع السافل يجب ان يكون  
تحت له فضل يقوم لو جوب ان يكون فوق جنس وماله جنس لا يكون  
من فضل يمينه عن مشاركا فيه ويمتنع ان يكون له فضل يقوم لا امتناع  
ان يكون تحت النوع والوسط من الاجناس والانواع ان يكون له فضل يقوم  
لان فوقه جنسا وفضل يسمى لان تحتها انواعا وكل فضل يقوم العالي  
يقوم للسافل من غير عكس كل وكل فضل يسمى السافل يقتسم العالي من غير عكس  
كل في كذا في التسمية وانما جها الجنس المفرد وليس فوقه جنس وتحتها  
انواع حقيقة لانهم يقولون بمثل اي متفق عليه وكلاهما في قوله  
بعد ومثله بعضهم في العقل في ذلك لان الاجناس العاليية التي ظهرت  
مفرقة في الحكم عشرة وهي العقول العشرة وكلها تحتها جنس وغيرها لم يفرق  
وليس على وجوده وعدمه بيا على جنسية اي العقل اي كونه جنسا



اي كونه جنسا لما تحته كالقول المشقة التي البتة الحكماء ذلك انهم يشقوا في العالم قسما  
 ثالثا ليس بجوهر ولا عرض سموه بالجواهر مجردة عن المادة وعلامة جلالها  
 منه من العقول المشقة وبيان هذا هو انهم يقولون ان الله تعالى وعلمه  
 في وجود العالم منوع عندهم فاعل باللات لا بالاختيار وذلك قالوا يقدم العالم ولله  
 تعالى كونه واحدا لا كثر فله يوجد في نفسه اعمدة الامور واحد هو العقل الاول  
 وثقل هذا من ان هذا العقل هو في الفلك الاعظم الذي هو لنا سبع الاطلس اي  
 الخالي عن الكواكب المسمي في لسان الشرع بزمهم بالعرش وصورته ونفسه وثقل  
 باعتبار ان اربعة وجوده وجوبه بالغير ومكانه لذاته وعلمه بذلك الغير  
 والعقل باعتبار وجوده بالنفس باعتبار وجوبه بالغير وقيل في الاعتقاد ان  
 كما في سائر المواضع والمقادير ويعدده الاعتبار في ان دفع ما يقال من ان  
 الواحد لا يوجد من غير واحد وصدور الامور من اربعة عن العقل الاول  
 محال لونه وتساوي العقل الثاني الذي هو عقل الناس عقل الثالث الذي  
 هو فلك الثوابت المسمي في لسان الشرع بزمهم بالكوسى وهو لا فلكه وصورته  
 ونفسه بتلك الاعتبارات ومن العقل الثالث الذي هو عقل الناس عقل الفلك  
 السابع الذي هو فلك زحل وهو لا فلكه وصورته وتسمي بتلك الاعتبارات  
 وهكذا عقل السادس عقل الساردس الذي هو فلك المشتري وعقل الخامس  
 الذي هو فلك المريخ وعقل الرابع الذي فلك الشمس وعقل الثالث الذي فلك  
 هو فلك الزهرة وعقل الثاني الذي هو فلك عطارد وعقل الاول الذي فلك  
 القمر كل منها صادر عن العقل قبله كذا العقل العاشر الذي تسمي عقل الفلك  
 الاول هو العقل المسمي بالمدية لانه لا يكون في العباد وبالفلك الثاني في  
 العالم السفلي وبالعقل العاشر لا فاضية على كل فلك من العناصير والركبات  
 منها ما يستحقه وفاضية واحدة والاختلاف بحسب العقول وتساوي هذه  
 العقل العاشر العناصير الاربعة والركبات منها على اوجه مختلفة بحسب  
 ما لها من الاستعدادات الكسبية عن مجرد الاوضاع الفلكية ولا يعني بظلال قوتها  
 المذكور اشتماله على حكمات لا يقتضيها عقل ولا يقضها لها وانما يقال  
 بناء على حقيقة ان الاصول في العقل هو جنس تحت انواع مختلفة فيصول  
 لا فلكها كما ذهب اليه الامام ام نوح تحت اشخاص مختلفة بمواضع مختلفة

لها كما ذهب اليه غيره فعلى الاول بتقدير ان الجوهر اي مجرد ليس جنسا له بل هو  
 عرض عام له يكون جنسا منفردا اذا جنس فوقه وتحتة انواع حقيقة فتقوله  
 بناء على جنسيته اي وعلى ان الجوهر ليس جنسا له كما زاد ذلك في  
 كبريه وعلى الثاني بتقدير ان الجوهر جنس يكون نوعا منفردا لا نوع  
 قبله ولا نوع تحته هذا تحقيق المقام فاحتفظ عليه والسلام  
 في نسبة اللفظ الى معناه ونسبة مسمى لفظ الى مسمى لفظ اخر اعلم  
 ان النسب الخمس الاربعة اقسام لان ثنتين منها بين مسمى  
 اللفظ واخراده وهي التواطى وواحدة بين اللفظ ومعناه وهو الاشتراك  
 وواحدة بين اللفظ ولفظ اخر وهي التباين وهي الترادف وواحدة بين  
 مسمى لفظ وبين مسمى لفظ اخر وهي التباين وما قد يقع من الحكم بالتباين  
 بين اللفظ واللفظ فهو بالتواطى معا بينهما لا اليها نفسها اذا علمت في علمت  
 ان في الترجمة قصورا اليها لا في التباينين وانما كان ظاهرا كقول  
 المصنف ونسبة اللفظ للمعاني لا يفي الا بالتي بين اللفظ ومعناه احتاج اليه  
 الى التخليق الا في بعض المصنفات المتساوي وهو الاتحاد ماصدا والاختلاف  
 مفهوما كما في الكتاب بالقوة والمصاحك بالقوة والعموم والخصوص نوعي  
 جوهري وهو اجتماع الشئ في مادة وانفراد كل منهما في اخرى كما في الانسان  
 والابيض والعموم والخصوص المطلق وهو اجتماع الشئ في مادة وانفراد  
 احدهما فقط في اخرى كما في الانسان والحيوان ويمكن ان يدرج هاتين النسبتين  
 في التباين بان تراد به ما يشمل التباينين الجوهري والمادي قبلهما في ان تراد به ان يرد  
 به الاتحاد ما صدق سواء كان مع اتحاد المفهوم او اختلافه على ان اللام  
 بمعنى مع اي وتفسري بما ذكر جري على انهما وما لم يعطى على ضمير المصنف  
 وقبح العطف على الضمير المتصل من غير قاصد يبيد المقصود والمقصود  
 عليه انما هو اذا كان الضمير المتصل ضمير رفع وما منصوب على محال اي  
 مجتمعا لان مع قد تقطعت عن الاضافة وتنصير ما لا يفد ان كانت في حال اضافتها  
 منصوبة على الظروف واختل في كونها تنفيدا ذلك الاتحاد في الوقت  
 في خروج الزيدان معا فذهب اليه ما لك الي انهما لا تفيد وانما تنفيد الاجتماع  
 في الحكم الذي هو الجوهري ان من ان يتحد وقت مجيئهما او يسبق احدهما فليس

قوله كما في الانسان والحيوان  
 في التباين بان تراد به ما يشمل التباينين الجوهري والمادي قبلهما في ان تراد به ان يرد  
 به الاتحاد ما صدق سواء كان مع اتحاد المفهوم او اختلافه على ان اللام  
 بمعنى مع اي وتفسري بما ذكر جري على انهما وما لم يعطى على ضمير المصنف  
 وقبح العطف على الضمير المتصل من غير قاصد يبيد المقصود والمقصود  
 عليه انما هو اذا كان الضمير المتصل ضمير رفع وما منصوب على محال اي





عنده مثل جميعا في حقوقك جا الزيدان جميعا وذهب غيره الى انهما تفيدان  
فرق بينهما وبين جميعا بذلك فيشمل الافراد اي افراد المعنى الظلي كما يشي  
نفس المعنى الظلي ومقتضى النسبة بكسر اللام وهو المنسوب اليه وقوله  
اي لبعضها اي اللفاظ والمعاني والتقدير هو وهذا قد دخل النسب الخمس  
المستقدم في عبارة المصنف والمعاني عدل في التقدير عن معاني الواو مع  
ان مع المعاني لما قدمه دفعا لما قد توجهه المعية من ان المراد صاحب  
المعاني للالفاظ بحيث يكون مجموع الامرين منسوباً بمجموع الامرين مع ان  
المراد ان اللفظ ينسب لكل من اللفظ والمعنى وان المعنى ينسب للمعنى والمعاني  
ان الواو اي في المراد من مع بعضهما يدل من الالفاظ والمعاني  
بعض من كل وانما احتجنا الى هذا في المخلون المذكور من جعل اللام  
بمعنى مع وجعل المراد بالمعنى ما يشبه الافراد وجعل مقتضى النسبة محذورا  
لان الواو اقول ظاهرا عبارة الشئ ان المراد على ظاهر عبارة المعنى خروج البر  
المواطين والتشكيك فقط منها وان ادخلنا هذا فقط فيما هو المحجوز لذلك  
التخلو وليس كذلك لما علمته سابقا من ان ظاهر عبارة المعنى انما يبقى بالنسبة  
بين اللفظ ومعناه وهي الاشتراك فكان على الشئ ان يندرج في التفسير السابق  
واشتباها لترادف بان يقول لان المواطين والتشكيك والترادف ليس واحد منها  
ه نسبة لفظ الى معنى بل الاولان نسبتان اي بين المعنى وافراده وانما  
بين معنى لفظ ومعنى لفظ اخر والرابع بين لفظ ولفظ اخر فاحفظ  
والاول اي الظلي اقول اما مجزوي فلا ياتي في قية المواطين والتشكيك وانما ياتي  
فيما لتباين والاشتراك والترادف كما ياتي في الظلي ولهذا اخذ الشئ اللفظ في  
هذه الثلاثة مطلقا عن التقييد بكونه حليا او جزيا متالفا في مجزوي زيد  
وواشوق زيد بن عم وول زيد بن بكر وزيد وابو عبد الله وهذا التحقيق يعلم  
رد ما قيل ان مجزوي من قبيل التباين فافهم فان كان مستويا في  
افراد هذه العبارة كعبارة شيخ الاسلام حيث قال فان استوي معناه  
في افراده مستوية في الحق فيه لان الاستوية لا يكون بين متعدد ويمكن  
ان يجاب بان المراد بالاستوي الحصول على حالة واحدة من غير اختلاف  
وتفاوت بقرينة المقابلة نواظري اي توافق لا يختلف في افراد

فان

والسلطان والربا بالمتواليان في الانسانية التي هي الحيوانية والناطقة  
بان اختلفت فيما بان كان في بعضها او في اقدم او اسند منه في البعض الاخر  
فالتشكيك على ثلاثة اقسام والوجود مثال التشكيك باقسامه الثلاثة  
فان في الواجب او في معني الممكن وقدام واسند كذا في القطب ونسب عبد الحكم  
الاولوية بالالفنية والاحقية ونسب الاولوية بالقدم بالذات اذ لا يشترط  
للتقدم الزماني في التشكيك فلا يقال انما هيبة الانسانية اسبق في ادم منها  
في غيره فيلزم ان تكون من التشكيك ونسب الاولوية بان يكون في البعض بحيث  
انه ينفرد العقل منه بمعرفة الوهم امثال ما في البعض الاخر هذا وقال  
بعض الناس في الحقيقة التشكيك لان ما به التفاوت ان دخل في  
التسمية فمشتك والانه هو المواطين واجاب عند العراقي بان كلامه من  
ابن المواطين والتشكيك موضوع للعدول المشترك لكن التفاوت ان كان بامور  
من جنس انساني فهو التشكيك او بامور خارجة عنه كالكوفة والاولوية  
والعلم والجهل فهو المواطين فقل شيخ الاسلام في خواصه على  
جمع الجوامع وبما قاله العراقي تندفع ايضا البحث بان المواطين تكون  
في بعض الافراد اكثر اثارا واجل منه في بعض اخر وهذا يدل على  
التفاوت فيكون مستحكما لا فسادا وبعض افراده كنبيا عليه الصلاة  
والسلام اكثر اثارا في خواص الانسانية كالادراك من غيره و  
ما حصل الجواب ان تلك الاثار والخواص خارجة عن انفسهم فلا  
تشكيك فانه في الشمس اي فان فرداها كل من في الشمس  
اقول منها اي من فرداها كل من في الشمس متواظري افراد  
معناه فانه اي توافقا مشككا لان فرداها معناه مشترك في افضل  
المعنى مختلفة باحد الوجه الملاحة المتقدمة فالناظر اليه ان ينظر  
الى معصية الانسان في حيل هذه النظرية متواظري المواطين افرادها فيما  
وان ينظر الى جهة الاختلاف في حيل هذه النظرية مشترك كعين  
فالظرفية تشكيك هل هو متواظري او مشترك كذا في شرح القطب  
معناه في تشبيه اللفظ بالمعنى هنا وفيما قبل اشارة الى ان تسمية المعنى  
بالمواطين والتشكيك بالاصالة وان تسمية اللفظ بهما بالاتباع من تسمية الال



باسم المدلول على ان تسمية كل بهما مجاز على لان المستلكت في الحقيقة  
هو النظر والتواضع في الحقيقة هو الافراد كما علم من توجيه التسمية  
ان اريد بالتواضع الحصول على حالت واحدة من غير تفاوت كان تسمية  
المعنى متواظفا على طريق الحقيقة فان لم يصدق احد ههنا اعترض  
بان فيه قصورا الصحة جعل المخالف في المتز شاملا للمعاني والقياس والتباين  
اخرى وهو العموم والخصوص من وجه والعموم والخصوص مطلقا  
اقول عندئذ ان المصطلح حل في شمه المخالف في كلامه على التباين الظاهر  
وكذا اللفظان فهما من تسمية الدال باسم المدلول ان عدد  
الواضع معنا ما يوصفه فكان مقدده باوضاع مقدده  
اي بين ذلك اللفظ هو الاشتراك اي ويسمى ذلك اللفظ مشتركا  
مشترافيه وكان لم يبينه على ذلك اتحالا على ما سبق كما يحقده بجا  
مهمة ففقال في التباين لقاموس المحقق كجس الاسفل ومنبر شي يلق  
فيه الدواب وكبير طوف الثوب وقذح يكال فيه وكجس الاسفل واصف  
السام ووشي الثوب وقريبة باليمن وكقود قريبة بالسجود اه  
للجامعة والمجاري اي المعنى المجاري من الماء اي والميرها اذ معاينها كثير  
جدا لما يعلم بالوقوف على القاموس وغيره منها الذهب وذات الشيء وحل  
الشيء وحل الله بما يخصه والشمس عكسه اقول هو على حذف  
الماضي والترادف يدل او عطف بيان واما ما ابتدأ في الوهم من اعراب  
عكسه على مرادق مبتدأ وخبر فلا يبا سببا اعراب قوله تواظفوا بلان  
خمسه كما في نظائره اي الترادف ان يكون هو مسمى هذا قراد فالترادف  
الترادف اللفظي اي تباينهما في الاستعمال على المعنى اذ الترادف معناه  
لفظة المتابع هذا هو الموجود في كتب اللغة واما تفسيره بكونه شخص  
خلق اخر كما فعل القطب فغير موجود في كتب اللغة قال عبد الحكيم ولم يقل  
الله ويسمى اللفظان مترادفين كما قال فيما سبق اتحالا على المقايضة  
ان يكون اللفظان مترادفين ولو كان تفقده من لغات مختلفة كما قالوا  
في المستلكت والظاهر نعم اما طلب اي لفظي بقرينة انه قسم من  
اللفظ وقوله ان افا طلب اي نفسيا فلا تماثل فبان ان الصيغة الدالة

على

على الطلب النفسي تسمى طلبا اما حقيقة اصطلاحية او من تسمية الدال  
باسم المدلول وفي قوله ان افا طلبا الدالة الى تفرق الطلب النفسي  
انما افا ده الطلب النفسي وكذا في قوله ان احتمال الدالة الى تعريف  
اخر بما احتمال الصدق ان احتمال الصدق اي والكذب وتركه لا يلزم  
احتمال الصدق احتمال الكذب ولا في اصل وضع اغير الصدق واما  
الكذب احتمال عقلي فان كان الطلب اي القطع بقرينة قوله  
فهو ان لم يكن كذا تضر به واقول يسمى كلامه بعض اقسام الامكانات  
وذكره الان يقال المراد طلب الترك بواسطة الاداة المخصوصة التي هي  
المراد عن اليه تمثيله وقد مضى الشرح على القول بان طلب الترك انما هو  
مع استعمال او خضوع او تساو ومشي في قوله بعد وسكت عن تقسيم طلب الترك  
اجز على خلافه والمراد بالترك كمن النفس عن المشي عنه لتفهم افضل ليو  
ليوافق ما ذهب اليه اهل السنة من ان المكلن به في التمرى ضد التمرى عنه  
لان مقتدور المكلن وليس المراد به عدم الفعل الذي اذ ذهب اليها اسم من  
المقتدرة الي انه المكلن به في التمرى ورد عليه بان العدم المحض لا يكون له اذ  
لا قدرة للمبدع على تحصيله من غير واسطة وبعد التحقيق يعلم ما في بعض هذا  
فافهم او طلب فعل فهو الذي هو الدالة الى ان التقسيم الى الثلاثة  
الائنة ليس للطلب مطلقا كما منتصم يقتضيه ظاهرا عبارة المصطلح النوع  
وهو طلب الفعل فهو ان دل الخالف في صحة اي اذا اردت بيان هذه  
الاقسام فتقول هو ان دل الخالف في صحة اي اذا اردت بيان هذه  
وقوله على الطلب اي النفسي انما هو بذاته بان يكون موضوعا للطلب  
فخرج نحو قولنا طلبنا فعل الصلاة لانه ليس بموضوع لطلبنا الفعل بل الاخبار  
بطلبه قاله القطب وخرج نحو قول العطشان من معه ما اذا عطشان كما  
سذكره السمو دخل في الدال بالذات صيغة فعل الامر عند الحاجة واسم  
فعله كترال والمصدر النايب منابه كضربا زيدا والامر الذي اخذ  
على المصطلح مع نحو لينفق ذوا سنة من سبعة حالة كونه اي الاول  
الراجع اليه اي الصمير المتفصل الذي قد مر السمر مبتدأ بنا على القول  
بحول الله البيان لحوال من المبتدأ اي طلب المعنى بان يكون هو اسما في  
الشيء والطلب وان المراد بالطلب هنا الاظهار وهو جوي على



علي ان شرط اظهار العلو وان لم يكن الطالب عالما في نفس الامر ويمكن جعلها  
زائدين فهو يكون جريا علي ان الشرط العلوي في نفس الامر والاول هو  
امتداد من العبارة وسياقي ذكر الخلاق مستوفي وعكسه وهو  
الطلب اليه للمفرد والمعهود الطلب الدال بذاته علي الطلب وكذا قوله  
والطلب في حال التساوي مع اظهار الخلق اي وان لم خاصنا في  
نفس الامر علي قياس ما قبله دعائي وسئل كافي من الشمس  
وسرها في حال التساوي اي في حال اظهار التساوي في سواها  
مساويا واعني لو اد في لغاير القسمين قبله علي ما صنفه الله فيهما ويجوز  
ان يكون التساوي باعتبار ما في نفس الامر فيد لصع الشرط <sup>فعله في الخبر</sup>  
اي حرف لا يد وصل بالخبر وسكت عن تقسيم الطلب الترتيب مع انه كطلب  
الفعل غير التقوي في الانقسام الي الثلاثة فهو مع الاستقلال فهي ومع الخلق  
دعاه مع التساوي التماس لانه لم يقل اخذ هذا مقابله قوله وسكت  
وصحير لتفصيل استدلال علي السكوت لا توجيه له ويعمل بهذا  
مقابل قوله وسكت وصحير اذ يرجع الي الذي وعلي هذا الاحتمال يكون  
انقسم الي الثلاثة الطلب بالتمهي السائل لطلب الفعل وطلب الترتيب  
لا خصوص الاول بناء علي ان طلب الترتيب طلب فعل الضد قول  
اي عين طلب فعل الضد كما هو مذهب قوم وقيل يستلزم له له عينه  
ورجحه جماعة والخلاف في الطلب النفسي لا المفضل اذ لا يعقل ان افضل  
عليه لا تفعل ذكره الزركشي في البحر المحيط فلم يستاد الاعتراض علي الله  
بانه قدّم ان يشتد طغي الامر دلالة علي الطلب بذاته دلالة الذي علي  
طلب فعل الضد بناء علي ما ذكره بالالتزام لانه موضوع لطلب الترتيب  
ويلزمه طلب فعل الضد فيكون اذ يرجع الي الامر بناء علي ما ذكره في  
علي الله ان المراد بطلب الفعل في تعريف الامر مكانه بخلافه لا بانحو  
لا تفعل بدليل تسمية نحو لا تفعل بتمهي وجعل قسما للامر فلا يدخل  
الذي في الامر علي ما ذكره الطال يقال مراد الله ان المقصود استعمل الامر  
هنا بمعنى ما دل علي طلب الفعل ولو يخلو لا تفعل فيشمل الذي لا يقول  
هذا مجاز لا يدل من قرينة ولا قرينة هنا <sup>هل يشترط الادعاء</sup>  
اي اظهار الطالب العلو ولو مع عدم في نفس الامر او العلوي علوه

في نفس الامر وهي اي الاستقلال والعلو ولا يشترط شي منهما وهذا القول  
الاخر هو الرابع وبما يدل له قوله تعالى حواية عن فرعون فاذا هرويت  
يخاطب اصحابه وان اجيب عنه بانه قد لا لهم وقار والاعتماد علي  
من معه متعلق بقولنا وقوله علي طلب الترتيب متعلق بدلالة  
علي فعل المواساة الاضافة للبيان اي ليست من جهة وضعه  
بني بهذا التفسير المراد من كون دلالة المركب المذكور ليست من ذاته ان قلنا  
ان المركبات موضوعات هذا هو التحقيق وان بحث فيه بما لا يخفى منعه علي بعض  
وقيل ليست موضوعات بل دلالتها علي معناها عقلية وعلي انها موضوعات فوضعا  
توحي لان الموضوع عام مستحق عند الوضع بوجه ككي كقول الواضع وضعت كل  
مركب من محكوم عليه ومحكوم به ليدل علي اضافة المحكوم عليه بالمحكوم به  
بطريق الكناية الاضافة للبيان وكذا اضافة قرينة وجود والبا  
في بطريق الملازمة وفي بقرينة تسمية متعلقان بدل وباختلافهما في  
فيه في تعلق حرفي جزم تخلف لفظا ومعني بعامل واحد فلا يسمى اي  
المركب اذ كونه بهذا الاعتبار اي بسبب اعتبار دلالة علي الطلب بواسطة  
القرينة علي طريق الكناية امر عا اي علي تقدير ان المتكلم بالمركب  
المذكور مستقل ولادعائي علي تقدير ان الموضوع ولا التماس اي  
علي تقدير ان التساوي كالتخي والتخي قال في كبره لان لفظها موضوع  
كيفية يلزمها الطلب والقسم وحده بدون جوابه عبارة في الكبير  
والقسم اي الجملة الاولى من جملة القسم واما الثانية وهي جواب  
القسم فجزئية اه وكلامه هنا يعطيان مجموع الجملتين ليس من هذا القسم  
فيكون خبرا وعل وجبه ان المقصود بالاقادة هو جواب الجملة الاولى  
انما في ثبوتها كذا جواب والندوة به بان حرف النداء موضوعه الاصل  
الرغبة في الاقبال ويلزمه طلب الاقبال وظاهر كلام النجاة يخالف  
والاستفهام زاد في كبره العرض والتضيض وجملة نعم وليس ونحوها  
وكم خبرية ورد والتعجب وقيل ان خبر ويسمى هذا اي القسم المذكور  
بساير انواعه وقوله تبيينها اي وانما في الكبير والقسم علي ما ذكره  
السؤال الثانية طلب وخبر وتبيينه ويقال له انما وبعض اهل هذه الطريقة



جعل الاستفهام من الطلب حيث قال الطلب فعل وهو الامر او طلب كون  
وهو النفي او طلب علم وهو الاستفهام وجعل كثير القسمة ثمانية خبرا وانشا  
فأخبر ما يقصد به حكاية ما في الخارج والانشاء ما لم يقصد به ذلك فادرجوا الطلب  
والتنبيه في الانشاء وما ذكرناه في تعريف الانشاء وأخبر على هذا القول اولي  
من قول كثير في تعريفها عليه الانشاء ما حصل مدلوله به وأخبر ما حصل مد  
مدلوله لانه وكان فكل اللفظ هو حكاية عند لا تقتضيه ان الموضوع له اللفظ  
الانشائي غير ما تحقق قبل اللفظ وهو مسلم فيه بهت واستريت لا في نحو  
اضرب واما احسن تحقق الطلب التسمي الذي هو ميل النفس وبعد  
اللفظ او لا وتحقيق التعجب الذي النفس الذي هو انفعال النفس عن  
ادراك ما لم يتحقق سببه وجد اللفظ او لا ومن قول كثير في تعريفها عليه  
أخبر ما النسبة خارج مقصد مطابقة او عدم مطابقة والانشاء ما ليس  
لنسبة خارج كذلك لا تقتضيه ان أخبر قد تعقد عدم مطابقة لنسبة  
وليس كذلك لان وضع الخبر للمطابقة وانما عدمها احتمال عقلي فتأمل  
والاقرب الي التحقيق شرح في التلويح بالاعتراض على المص  
في جعله في شئ المنقسم الى الامر والدعاء والامتناع هو اللفظ المركب وكثير  
ما يعترض على هذه العبارة بانها تقتضي ان المقابل قريب الى التحقيق وان  
كلا ليس بتحقيق وان جواب عن الاول ان اقل التفصيل نحو على غير ما به  
وعن الثاني بانه ينبغي سلوك طريق الادب وعدم الهجوم باجور لعدم  
الاطلاع اليقيني على نفس الامر فالمعدي والعريب الي التحقيق في نفس  
الامر كذا وان كان هذا العريب نفس التحقيق في ف ههنا ان ما دل على  
الطلب مفرد اي لان الدال عليه في خواصه هو العقل فقط ولا دخل للعقل  
في الدلالة عليه وكون الفعل ذا جزئي مادي وصوري لا يقتضي تركيب  
لعدم اعتبار الجزئي الصوري في التركيب عند اصحاب هذا التحقيق كما  
سيذكره الشارح بقوله وهذا على انه جزئي في نحو ليقرب الامر فقط في نحو  
لا تضرب لا فقط وهو موافق لما استبان في قصده لقوية الاقرب  
اذ لا شك في ان الموافقة ما تقوي فسقط ما قيل ههنا الانبياء في بفتح  
الهزة كما في الجمع الا لبلدان ما وفتت لمعني مفرد هذا التعريف

بانه المستفاد في الكلمة هو اللفظ الموضوع لا المعنى الموضوع الاتري  
ان قوما من هؤلاء القوم والفاو حوها كلمات لا سيما الفاظ معرفة وان كان  
معنى كل مفرد ودفعه بقراءة مفرد بالرفع صفة تامة كما على انما ذكره قد ذكر  
وصفها بذكره موضوعه ووعى في معناه فان العقل المستدل الى  
صحتها ثم لفظها قد ذكر وصفها بذكره امتناع مراعاة اللفظ بعد مراعاة  
المعنى كما صرح به علماء العربية والاحضار الاول ان يقول كما قال كثير  
والكلمة قول مفرد في شئ ان عرفنا اي شئ مختصرا في معرفة او  
سهي الكتاب باسم مؤلف وهذا اي كون الاقرب الي التحقيق  
اي ما دل على الطلب مفرد معني على انه يشترط ان يكون له بيان  
ما في قام زيد بما دلت اي جوهر حر وفه اي اقول اي مع ملاحظة  
المصنوعة واعتبارها وان كانت تبعا والاوراد ان الدلالة على حدوث  
تقدم بانها الامامية المخطوطة من ترويض الحروف وحركات  
وسكناتها لا التمييز الخبر عن غير اي ذكر غير الخبر من الطلب  
واستامه والنسب الخمس استطرادية واقول هذا غير ظاهر اما الاول  
فلان المعنى قد قيل الخبر في باب القصد بايتم من تميزه ههنا لانه  
ذكره في تعريفه وانما يرد القضية فلو كان ذكر هذا الفصل لاجل تمييز  
لاستفهامه بتمييز ههنا وانما قائله لا يظهر ان ذكر النسب  
الخمس السابقة في هذا الفصل على سبيل الاستطراد والتمتع وان ظهر ذكر  
الطلب واقسامه على سبيل الاستطراد والتمتع لانه اي الخبر  
والشارح يذوق بما يشاء في المادة او المراد بما يشاء في الكلي  
في مادة وهو الكل والكلمة وما يشاء في اجري في مادة وهو اجري وتجزئة  
قال كلام على التوهم وجملة الالفاظ ستة ثلاثة مدد وبع بالالف وثلاثة  
مدد وبع بالهمزة حكما على المجموع اي مجموع الشيا يستقل كل واحد  
منها بالحقم نحو كل واحد من فانه حكم فيه على مجموع بني تميم اي على افرادهم  
باعتبار اجتماعهم بحمل الصفة العظيمة لعدم استقلال كل واحد منهم بحمل هذا  
هو الحقيقة فان اردت جماعة منهم كقولنا استقلال بحمل كان مجازا لقولهم قد يرد

مستوفى في  
الاجز



به البعض اي على طريق الجاز والاحاطة ان مجموع حقيقة في جميع الافراد  
باعتبار اجتماعهم مجاز في البعض هذا حكم الكل في الالزام اما في السلب  
فهو المنفي عن المجموع كقولنا ما اعطيت العشرة فلا ينافي في الثبوت في البعض  
بل القاب في استعماله كما قال ابن قيم الجوزي في الثبوت في البعض ذكره شيخنا  
العدوي واعلم ان الكل في الحقيقة هو الموضوع اعني المجموع المحكوم عليه  
فقسمة الكل حكم كلاً من باب قسمة الشيء باسم متعلقه اي كما تقولوا حكم  
بالكل نسبي كلاً وصار حقيقة اصطلاحية ذكره الشيخ في كبرى  
حديث هو مجموع اي مبني على حقيقة الاجتماع اذا المجموع الافراد بمقتضى اجتماع  
لكن المجموع تارة يكون جميع افراد الكالموضوع كالمثال الثاني وبعضها كاهل البيت  
علماء او محققين كالمثال الاول حقيقة والثاني مجاز والثالث محتمل  
لها كما علمت مما مر والاختلاف بالحقيقة المذكورة عما اذا حكم على المجموع  
من حيث ثبوت الحكم لكل واحد من افراده على الاستقلال نحو فصل في الزيد  
اذا استقل كل منهم بالنظر لا جميعهم اي لكل واحد منهم على الفراق  
فوقهم اي فوق الثمانية فهو من عود الضمير على ما خولف على مقتضى  
وقوله يومئذ اي يوم القيمة هذا وما الا ان فاربعة وقوله ثمانية اي ثمانية  
املاك وقيل ثمانية صفوف الاول الحكم في الثاني ثابت لجميعهم اي  
الاستقلال لا على الاستقلال بخلاف الاول اي فانه ثابت لبعض دون  
البعض اي ثابت لجميع جماعة منهم كما في الكبير وقوله قد عرفت ان صالح  
لكون الحكم فيه ثابتاً في جميع على الاستقلال ايضاً فتمام ما معناه اشارة  
ان المعنى هو الحديث بالعموم وان كان في حواره خلاف اذا الصحيح هو ان  
المعنى بالعموم وان لم ينس القيد كل ذات اسم الاشارة الى ما مر في  
ما ذكره له واليدلي من فضل الصلاة والتسابيح لله والدين  
لقب له بالصحة المذكور لطول ليدية واسمه الخرفاني بن عمرو بن مكنسوة  
فرا سألته في وجوه وفقات اقررت الصلاة بهمة الاستقبال والى  
لنفا على الصلاة فاعل ويروي بالبس للمعقول فالصلاة فاعل  
واما اقررت بها المعقولات فاعلم في الصلاة المذكورة قبل الظهور قبل  
العصر ويمكن الجمع بينهما بقوله والوقت على تاويل من جزم هو ان المنفي

المجموع

المجموع نظرنا في نفس الامر اذا المنفي في نفس الامر اجتماع الامرين لثبوت  
احدهما وهو التمسك ولو كان المراد في كل منهما للزم انتفاء صدق الخبر  
ويروى بان حال التمسك يشرح كلامه وحاله على الله عليه وسلم في هذه  
الواقعة يدل على ان مراده في كل منهما ولا يلزم الكذب لان كلامه مبني  
على ظنه فكانه قال لم يكن واحداً منهما في نفس الامر حسب ظني ولا ضرر في  
وقوع مثل ذلك لاجل التمسك به على اوجده وضع ومخالفة الخبر للواقع انما  
نقد عينا اذا علمها المخبر وقوله صدق الخبر مطابقة للواقع اي ولو  
بحسب ظن المتكلم فيما يظهر في الان فقد يروى قال شيخنا العدوي فان قلت  
ان المعصية لا تقع من الدنيا لا عمداً ولا سهواً ولا نسياناً ولا سهواً من ركعتين  
موجبة فاجواب ان محل ذلك ما لم يثبت على مقتضى حكم شرعي وحيث  
يثبت وهو السجود ودلالة العمل اقوي والسيان انما يثبت على الاثبات  
اذا كان من الشيطان وهذا السبب ليس من الله تعالى لا دخل للشيطان  
فيه اه لان السؤال استدلال با دلة ثلاثية وهي رابع ذكره في كبرى و  
هو الدور في بعض الطرق لم اضرب ولم تقصر بام اي مع ام اذا السؤال  
انما هو باداة الاستفهام وام حرق لا يعطى لا اداة الاستفهام لطلب  
التيبين خبران وقوله بعد ثبوت احدهما حاله او خبره بدخبر او  
بنفي كل منهما اي وقوله كل ذلك لم يكن ليس فيه تعيبي فوجب ان يكون المنفي  
كل منهما او يكون الخطية للسائل في اعتقاده ثبوت احدهما لا مربي فتقول  
التمه فيجب ان يكون هو تفريق على مقدر فلو كان لكن اشارة الى  
قياس استثنائي استثنائي من تعيبي التالي فانه يتبين المقدم بما  
صح بعض ذلك قد كان اي لا كان صحيح اي لا هذا القول تفصيل لقوله كل ذلك  
لم يكن لانما هي هذا القول وهو بعض ذلك قد كان تنفي كل منهما اي  
على حدثه وقوله لا تفهمها بحسبها او محتمل في دفع السبب الذي فيه اشارة  
الى ان حرف المنفي في قوله كل ذلك لم يكن ليس جزء من المحمول اذ لو كانت  
جزء منه لم تكن سالبة كلية بل موجبة كلية فمعدولة كالمحمولة كالمسالبة في بيان  
لا للسلب الجزئي اي الذي منه نفي المجموع ولان تاخر المنفي  
اشارة الى قاعدة مشهورة ومحلها اذا لم تقم فرفقة على خلافها والامتل



بالقرينة كما في قوله تعالى والله لا يحب كل مختال فخور  
اي عموم لجميع افراد الموضوع وقوله فتسلب العموم اي عموم الحكم لجميع  
افراد الموضوع وتسلب العموم صادق بالثبوت لبعض وهو الغالب  
وبعدم الثبوت أصلاً لان السالك بتصدق بنى الموضوع باب  
البحث في المنهج مع مثال ككتب وكتاب ليس من داب الفهم لا قول  
ينبغي ان يحمل ذلك على ما يترتب عليه ان يكون خلاف الواقع في كلام الله  
او رسوله كما هنا فاحفظه بالقول وفي كلامه بتاويلها بالقول  
اي وتذكير الضمير بسبب تاويل القضية بالقول وفي كلامه في ان  
الكلمة والحزبية كما يطلقان اصطلاحاً على الحكم بطلاناً كذلك على  
القضية المستقلة عليه يحول نفس الحكم على ظاهره ان كان من الاله  
للعلية بمعنى القضية والمراد هو الحكم في كل نفس احد ان كان مثلاً للعلية  
بمعنى الحكم ومثل ذلك يقال في قوله نحو بعض الانسان نحو ومثل  
للعلية بمثل اني اشارة الى انه لا فرق فيما ذكر بين الالجاب والسلب  
ولا اله الا الله فانه يجري على ان هذه القضية سالبة كلية  
وانها من باب عموم السلب اي عموم لجميع افراد الاله غير الذات العلية  
الاستثانة استثناء من قبيل لدخول المستثنى في المستثنى فيه بحسب الوضع  
لانه موضوع لما يعم المستثنى وغيره وان كان خارجاً عنه بحسب الارادة  
لارادة المتكلم بهذه الجملة خروج الذات العلية من الالهية المتفعية بقرينة  
الاستثانة فيكون من العام الذي اراد به مخصوص فاندفع ما قيل من ان  
يلزم المتكلم بهذه الجملة الكفر بالايمان ويؤيد هذا التحقيق ما قرره في الرد  
على عشرة الا واحد من انه اراد به عشرة تسعة مجازاً بقرينة الا واحد لا يدل  
التناقض فاحفظ ذلك وانهم لا يهولون به في المعهود بخلاف نفس الامر وخلاف  
مخدوف اي موجود او ممكن بالامكان العام ولا يقيد على الوجود على الاول  
لانه محل النزاع بين الموحدين والمشركيين لا يجوز له غيره تعالى والله اما من  
على البدلية من الضمير في الخبر ولا ضرر في تحالو البدل والتبدل منه اثباتاً  
ونقياً او من الدواعي لمحل قبل دخول التامع فيها على ما ذهب اليه جماعة  
من النجاة انه لا يشترط في مراعاة المحل بقا الطلب الطالب له كالابتداء والامتناع

على

على الاستثانة من الضمير في الخبر لا على البدلية من الاسم الا لئلا يلزم حمل  
لا في المعرفة سواء قلنا العامل في البدل هو العامل في المبدل منذ او قلنا العا  
العامل فيه مثله مقدراً كما هو الاصح والعصر من قبل الصفة على الموصوف  
فصار ايراد اللفظ هذه الجملة الشريفة للدلالة على متبذرة الشريعة والحكم لبعض  
اي واحد او اكثر او القضية الخ اقول ارتكاب هذا الاحتمال هنا  
يؤيد دي اي خلوا الجملة من الرابطة الا ان يجعل محذوفاً فالسائر اليه المستوف  
الشملة عليه فافهم كما يحسن او مثل بمثلها احد هما الجزء المقبول  
وتأنيها بالجزء المحسوس فائدة القضية بين الكل والجزء المتأني وبين الكل  
والكل العموم والمخصوص من وجه لصدقهما على الانسان والكل في الكل في  
البسيط كالنقطة وانفراد الكل في زيد قيل وبين الكل والجزء كذلك لصدقهما  
على الحيوان وانفراد الكل في الانسان وانفراد الجزء في جزء الجزء المخصوص  
وهو الشخص المخصوص وصية نظراً لان الانسان جزء من زيد مثلاً لتوكيد من  
الماهية الانسانية والتشخيص فلم يفرق اللفظ عن الجزء في الانسان وبين الكل  
والجزء كذلك لصدقهما على زيد وانفراد الكل في الانسان وانفراد الجزء في  
الجزء البسيط كالنقطة المهيمنة وبين الجزء والجزء كذلك لصدقهما على الشخص  
المخصوص وانفراد الجزء في زيد وانفراد الجزء في الحيوان قيل وبين الكل والجزء  
كذلك لصدقهما على الحيوان فانه كل من حيث تركبه من الجسم النامي الحيواني  
المعقول بالارادة وجزء من الانسان مثلاً وانفراد الكل في الانسان وانفراد  
الجزء في البسيط وفيه نظر السابق  
تعارف وانسارح على المعروف مجازاً استنادي من باب الاستناد الى الاله لا بد من  
بدو مشروعيه وان اطلاق التعريف عليه مجازاً مرسلاً من اطلاق الاسم المستني  
على الله لكن هذا بوجه النظر عن جعلها اعلاماً متقونة الى المعرفة والافعال الاعلام  
المتقولة من قبيل الحقيقة  
الاخير وانما هي على الاول معناه فهو ان القول من التركيب وشأن المعروف  
التركيب ان اراد بشرح الماهية ايضاها لبيانها كان اطلاق القول  
الشارح على مطلق التعريف مجازاً مرسلاً من تسمية الشيء باسم بعض افراد  
وهو احد وان اراد به تمييزها باني وجه فلا يجوز كذا في الكبير وقد استعمل



ان التجوز على الاحتمال الاول بقطع النظر عن القول المشايخ علما مطلقا  
 كما هو وتقريرا انما يطالب علمه للاسم الاول والثاني فتنى كلامه لنقش  
 مشوش والمصدر مصنف الى مقوله وبها متعلق بتعريف ما يقتضي  
 تصور او امتياز عن غيره او لتقريب المعرفة الى نوعين الاول ايجاد التام  
 والثاني الرسم واحد المتأخر والبراد بالتصور الاول اخطو في المثال  
 وبالتصور الثاني في الحصول عن جعل بمعي ان اخطو في المعرفة بكس الرسم  
 بالمال محمول على المعرفة بفتحها يلزم منه حصول معرفة الشيء بالحيث  
 فاذا قيل الانسان هو الحيوان الناطق فحضور الحيوان الناطق انما هو  
 المعلومين او لا محمولين على الانسان يلزم منه تصور حقيقة الانسان  
 المجهولة وانما قلنا ذلك لان المعرفة بالكس يجب ان يكون معلوما  
 حال التعريف به والالزم التعريف بالمجهول والمعرف بفتحها يجب  
 ان يكون مجهولا حال تعريفه والالزم تحصيل ايجاد اصل وهو عيب  
 ولا يرد انما استعمل لفظ التصور في التعريف في المعنى هو في ايجادها  
 حقيقة وفي الاخر مجاز او مشترك فيما بالعدم اللبس لما علم من ان  
 المجهول لا يعرف به والمعلوم لا يعرف فكأن ذلك كالتعريف على المبدأ  
 ابن يعقوب والمعرفي المذكور الثاني صاحب الشمسية في الجمل تصور  
 الاول فيه علم اخطو والثاني عن علم الحصول عن جعل يندفع ما اورد  
 من انه غير مانع لدخول الملو ومات بالنسبة ان لو لم يمتها البتة غير المحيطة  
 كالعلمي بالنسبة الى البصر والمستوف بالنسبة الى الجوار ولدخول المسطابق  
 فان تصور احدى يقتضي تصور الاخر وليس احدى او يمكن ان يدفع ايها  
 بايقاع ما في التعريف على مركب لفظ او تقدير او انما قلنا او تقدير اليد على  
 التعريف باللفظ وحده والمخاضة وحدها وقد سبق ايضا ذلك قال  
 السعد في الشمسية لا يقال ايجاد ويستلزم تصور تصور ايجاد فيجب  
 ان يكون الانسان مثلا معرفا للحيوان الناطق لاننا نقول معنى الاستلزام  
 يكون تصور هو مقتضي والموجب لتصور ذلك الشيء فيجب بالصور  
 وليس تصور الانسان يقتضي ويوجب تصور الحيوان الناطق بل الاستلزام  
 بالكس اه واوردها على انه لا يمكن تعريف ايجاد ليل يلزم التسلسل واما

معرفا

نفس الوجود غير متمم لان الوجود عند المحقق امر اعتباري لا وجود له ومعلوم ان يكون ايجادا بعد ان هذا  
 افراد الوجود من حيث عارضا يكون له ايجادا من هذه الجهة وهو من حيث اخرى بما واي من حيث مقتوم  
 ايجادا يكون له ايجادا لان التعريف في نظر كسها للمعنى ولوا عارضا يكون له ايجادا من هذه الجهة وهو من حيث مقتوم  
 في نفسه ولا يفرق حده في تعريف متعلق ايجادا والحاشي في وقوعه معرفة باعتبار غير اعتبارا وهو غير كس

اليوسي بان هذا لا يتجوز وورده من له اذ في تصور لان المراد بايجاد الذي  
 تعريفه مفهومه الشامل لاجل ايجادا ما صدق والتسلسل انما يلزم لو اريد له  
 الما صدق على انه لا يلزم التسلسل على اداة الما صدق كما قاله في كس  
 الاول لم ينته في معرف معروف ونحن نشترط انتهاءه اليه كما انتهى في  
 معد فان البراهين لا ينتمى الى الضرورة ليل يلزم التسلسل وعلم من التعريف  
 ان المعرفة غير المعرفة هذا ظاهريا اعتبارا باللفظ اما باعتبار المعاني فليس  
 المتأخرين بالابالاجال والتفصيل في ايجادا والرسوم وبالصور  
 اخفا في التعريفات اللفظية وعلم ايضا ان لا بد ان يكون المعرفة بالكس  
 سابقا في المعرفة على المعرفة بالفتح كما هو في تصور ايجادا عند الاصول  
 فاجد والمعرفي عندهم بمعنى واحد وهو جامع التام في سوا كان اياها اتيان  
 او العرضيات حذف من ذلك الوزر يعني ان حقه التعريف بالجنسية  
 لكن اني به متذكرا محذورا من ان الضرورة الوزر فهي السبوعية لا يمتد ابرو هذا  
 سوغ اخرو وهو فوعده في معرض التفسير وانما ذكر الاول بقا للمعنى في نفسه  
 الا انه منسوب للرسم المصطلح لا يمكن ان يكون ان يراد من المنسوب  
 اليه الرسم بمعنى فرد من افراد الرسم الاصطلاحي فيكون من نسبة النوع اي  
 فرد علم قال ابن يعقوب هو تكميل البيت الاخر وكانه اورد ان اللفظ  
 المعرفة به علم معناه وانما هو جعل كونه مستقي بالآخر فهو من نسبة  
 ايجادا الى العام اقول اي من نسبة المعنى المطلق لينايب كلامه قبل  
 التعريف بالمال قال في الكبير كما اذ اسيل عن المثل فيض المسائل شكله وكما  
 يقال العلم كالنور والجهل كالظلمة والاسم كزيد والفعل واقول يؤخذ من التمثيل كقرب  
 بالعلم كالنور والجهل كالظلمة ان المراد بالمال ما يعم السمة به لا خصوص  
 جزء الشيء وسياقي في كلام السمع قبيل قوله المص وشرط ما يفيد ايضا  
 بالتقسيم قال في الكبير كما تقدم من تقسيم العلم بتقسيمه اي الى تصور وتصور  
 والحيوان هذه الثلاثة اي اللفظي والمالي والتقسيمي لا انما تاتي  
 بالحواس لان لفظ الشيء خاصة من حوا صيد كذا ما تلمس وتقسيمه المميزان  
 فاجد التام فيه اشارة الى ان المص حذف الصفة للعلم بها من قوله وانما  
 ايجادا كما قاله في كس به الجنس القريب فيه ايضا اشارة الى ان المص حذف

٧٦



الصفة للعلم بها ما يأتي كما في الكبير ومفصل أي قريب وتكون ذكره استغناء  
بتقديم الجنس بالمقرب لأن الجنس متى كان قريبا كان الفصل كذلك لأن  
ذكر البعيد بعد الجنس المقرب لا يفيد لنا ما نعلم من مساو له كالتام في  
احساس بالصفة الحيوان وقفا خبرا واحدا والاول للاطلاق وبالجنس  
متعلق برفع ومثل ذلك يقال فيما يأتي وهو ما في صنف قويا بخلاف  
الرسم فان المنع فيه ضيق ولا يرد انه كان ينبغي ان يسمى الرسم حد الوجود  
المنع فيه على ان وجه التسمية لا يوجبها وتتم من كلامه ان الحد يتركب من اجزاء وقوله  
من دخول الفاعل أي غير المحدود فيه أي من خرج افراد المحدود منه كما في الكبير  
قال فيه ومنه سميت المحدود التي علة حدوه الالتماس سبب في منع الحدود من  
ارتكاب موجهها وسميت المحدود الدار وهي منهاها من جميع جهاتها  
حدود الالتماس ما يوجبها من الدخول فيها وتتم ما هو منها ان يحكم  
لها بحكم ما هو خارج عنها اهـ فلذلك جميع الذاتيات فيه اما مطلوبة  
موجبهها أي حساس متفكر بالقوة او تضمنت خواصها ناطق او مطلق  
في البعض وتضمنت في البعض نحو جسم تام حساس ناطق او صول متفكر  
بالقوة ولكونه الحد التام هو الذي يذكر فيه جميع الذاتيات لا يكون للمشي  
حدان عما كان وقيل يوجدان باعتبار المطابقة والمضمن وصفها بأنها  
في الحقيقة حد واحد وهذا بخلاف الحد الناقص والرسم فيحدودات  
قال في الكبير ويستلزم في تمام الحد ان يكونا الحد الجنس عن الرسم كان  
حدانا قفا وكذا يشترط في تمام الرسم تقديم الجنس على الخاصة فلو اخرج  
الجنس عن الخاصة كان رسما ناقصا وخاصة بتخفيف الصادق  
وقد ياتي المورن شاملة لازمة قيد بالشاملة لان غير الشاملة  
كالعلم والكتابة العقل لا شأن يعرف بها الخروج اقل اكمها كثر من  
الاخراد عنها وباللازمة لان المقارفة كالتمفليس بالفضل للحيوان لا يعرف  
بما يخرج الافراد المحدود عن كونها من افراد حال المتارقة وهو ناقص  
كذا في حاشية شيخنا العروبي حال كونها مقدم الكلام على هذه  
الحال عند الكلام على قول الشاعر عروفا تفرقنا من حيث الله في ضاهي  
أي ذكر وقيد بامر مختص أي وقيد بجنس بأمر مختص كالفصل

وناقص الواحد من اضافة الصفة الى الموصوف بمفصل قريب وحين  
طبي على جوار المقرب بالمعز مع جنس بعيد مثل البعيد وفصل على الحق  
نفاق له شيخنا العروبي فاحساس الناطق حد ناقص كاحساس الناطق  
لا قريب تاكيد لما قبله فلما مر أي من ان الحد لغة المنع وهو ما في  
دخول الغير فلو لم يذكر فيه تام حساس لا مطلوبة ولا تضمنت الناطق لها  
لا لم يذم في تام المقرب وهذا هو المراد منهم ولان الالتزام بمجوز في  
المقاربي أي ان المقرب لا يكون باعتبارها تاما لانه لا يصح المقرب با  
باعتبارها اصلا بل يصح ويكون المقرب حدانا قفا كاحساس ناطق او  
او لم يذم في تام المقرب بالمراد بالبعد السابق الالتماس لان السابق  
قد ان شاملة لازمة فقط أي من غير انضمام جنس معها والافان المقرب  
بمجموع خاصين او اكثر من الرسم الناقص أي افاة الفهم أي بعيد  
امارة الى ان فعل التفضيل على غيره بانه يشمل الجنس البعيد بموتبة او اكثر  
من الرسم قد ارتبط أي اقترن اما كونه رسما فلما مر أي من ان الرسم  
الان والخاصة والخاصة من ان الحقيقة عليهما فلو لم ذكر جميع اسما جوا  
الرسم أي لا مطلوبة ولا تضمنت لانه يذم فيه تام حساس واستلزام  
الصاحك غير معتد به في التمام ومثل المذكورات أي من الاحساس  
والفضول والخواص وان سكت عنها التام فيما يأتي لما سقره وقوله في  
مر أي في كون المقرب حد او رسما تاما او ناقصا فلو ابدلت الجنس القريب  
أي كحيوان في مقرب الانسان وقوله او البعيد أي كاحساس في ترفيد وقوله  
او الفصل أي كالتا طوقا لان ينبغي ان يزداد وخاصة بحدها ويوجد  
حدها من حد الصلح وقد حرك بعضهم بانه كناية عن راسخة محصل  
من حركة الروح الى خارج دفعة بسبب تعجب يحصل للصاحك وقال  
الواعظ هو انبساط الوجه وكثيرا لا شأن من سرور النفس والتمسك  
بالشأن المعجزة الظهور كاحساس التام أي هو مثل بطلان اوله الاول  
فيه الجنس والفصل مجرد والنا في ذكر فيه الجنس القريب مجرد والمالك



وكيفية الفصل فقط مجرد وقوله سكنت عن التمثيل لذكر الجنس البعيد مجرد و  
كان ينبغي ذكره ومثاله جوهر مركب من اجزا فزده ناطق وبقى التعريف  
انما قول بقى التعريف بالجنس مطلقا والفصل والخاصة او العرض العام و  
الظاهر اخذ مما ياتي ان الجنس القريب مع الفصل والخاصة او العرض العام جدا  
نام وان الجنس البعيد مع الفصل والخاصة او العرض العام جدا ناقص مع الفصل  
انما انهم ان العرض العام لا يقع وحده معروفا وانظر هل هذا مبني على عدم جود  
المقرب بالاعم او ولو قلنا به حرم كذا قال الفيلسوف والاكثرون على ان  
انما اعتبارا بالاقوي وهو الفصل في الاول والثالث والخاصة في الثاني واعلم  
ان نقل ذلك عن الاكثرين هو ما في نفس الامر انما اغوي شيخ الاسلام  
قال الفيلسوف لعله اراد من المحققين والافق قد نقل الجواب ان عدم اعتبار العرض  
العام مع الفصل والخاصة اصله الاصطلاح وان تركيب الفصل مع الخاصة لا يشر  
الجوهر واه ولا يخفى ضعفه بل رده لان انضمام العرض العام الى الفصل والخاصة  
ان لم يقول بضعف وكذا انضمام الخاص الى الفصل مع ان الانضمام في كل معقولا  
السيد محامدا لما نقله المحقق وعبارة السيد بعد كلام طويل فالصواب ان  
انضمام العرض العام الى الفصل والخاصة انما المركب من العرض العام والخاصة  
رسم ناقص لكنه اقوي من الخاصة وحدها وان المركب منه والفصل حد وهو  
الكل من الفصل وحده وكذا المركب من الفصل والخاصة حد ناقص وهو  
الكل من العرض العام والفصل اه وقال بعضهم ينبغي في التعريف بالفصل  
والخاصة معا مراتب السابقة لسبقه بالتمييز فان سبق الفصل كان جدا  
ناقص وان سبق الخاصة كان رسما ناقصا انما لا يكون الا لا يذكر  
له ثلاث صور الجنس بقسميه مع الفصل والعضل وحده وهو يستلزم الجنس  
عند المتقدمين كما تقدم ببيان والجنس والفصل لا يكونان الا للماهيات  
المركبة ونقل من كلامه ايضا ان الماهية من امرين متساويين بناء على حوا ذلك  
لا يكون لها حد تام لان الجنس قريب اقاده الفيلسوف فتخرج المصايط  
عن اتحادها او تكون مركبة كالنقطة قال في الطولم انما يقال اما ان تكون بسيطة  
وهي التي لا جزا لها او تكون مركبة وهي التي لها جزا وكل واحد منهما اما ان  
يتركب غيره او لا فلهذا اربعة اقسام فالاول البسيط الذي لا يتركب عنه غير

لا يحد لكونه غير مركب ولا يحد به غيره لكونه ليس جزا لغيره والواجب تقالي  
لان بسيط وليس جزا لغيره الثاني البسيط الذي يتركب عنه وهو البسيط  
الذي ينتهي اليه المركب بالتحليل يحد به لكونه جزا لغيره ولا يحد لكونه غير  
مركب كما جوهر فانه بسيط وجزا لغيره وهو الجسم الثالث المركب الذي  
الذي لا يتركب عنه يحد لكونه جزا ولا يحد به لكونه ليس جزا لغيره كالا  
نسان فانه مركب من الحيوان والناطق وليس جزا لغيره الرابع المركب الذي  
يتركب منه غيره يحد لكونه مركبا ويحد به لكونه جزا لغيره كالحصان فانه  
مركب من الجسم النامي والحساس والمحرك بالارادة وجزا لغيره لانه  
جزا للانسان فلا يعرف الا بالرسم الثاني الناقص لان الناقص  
لان لا يكون الا للمركب لتركبه من الجنس القريب والخاصة واما الرسم الناقص  
فيشمل البسيط والمركب لان منه ما تركب من العرض العام والخاصة وهو  
لا يختص بالمركبات فتنزه عن الطولم وانما كان تركب الرسم التام من الجنس  
القريب والخاصة يستلزم تركب الماهية لان كل ماهية لهما جنس  
لا بد ان يكون لهما فصل فبحث بعض في عدم تعريف البسيط بالرسم  
التام وهو قولهم وعلم ايضا ان التعريف لا يكون بغير القول كالاشياء  
والخطا قول اما كون التعريف لا يكون الا بالاسم شارح مقصود من كلام الخطا لانه  
جعل التعريف بالامور المتقدمة من الجنس والفصل والخاصة لا يحد لكونه  
حقايق كلية لا يمكن ان يشار اليها اشارة حسية واما كون التعريف لا يكون  
بالخط فلا يعلم ذلك ولا ينبغي ان يقال به لان تلك الامور متقدمة كايدي  
عليها باللفظ يدل به عليها بالخط بواسطة دلالة على اللفظ الدال عليها باسم  
ما يت هذا البحث في الفيلسوف فلهذا لمجد نقول انما هو التعريف  
ان التعريف اللفظي هو فعل القائل الذي هو المبدئي وهو تسامح بالتعريف  
اللفظي نفس اللفظ الا انه مراد بالمقارن من قبيل اللفظ والردف  
بمعنى المرادف كما يقال اي كما يقال من يعرف معنى الفهم ويعمل اندهو  
بمعنى المرادف قول كان المناسب ان يقول كقولك التبع عند ما يقال المراد  
فصل المرادف بفتح الراء خاصة اي لانها مساوية لمرادف فان معنى الفهم  
ايها معنوما وان اتحادا صا وقاه ان المحقق الذي التعريف اللفظي و



المحاصل ان المحدث صور ثلاثا في المتو ثلاثا في المتو فاما في الثالثة قوله ونظر  
 في تمام الحد وان للرسم ثمان صور اربع في المتو يجعل الفظ رسما واربع في  
 المتو فاما في الرابعة قياس الرسم على الحد في ان شطرا من المتو يثبت فقط  
 والعلم كالنور تقدم ما فيه لان التعريف فيه اي في نحو الاسم كزيد  
 والحد خبر ان قوله بمخاصة الشيء المعروف بالفتح وبخاصة العلم الفقه والحدانية  
 وبخاصة الاسم عدم الاقتراف بزمان مع الاستقلال بالمفهومية والباقي  
 باعتبار كلياتها سببية وقوله انما يشهد اي بين المعروف بالفتح وما فيه به  
 هو وقوله المختصة به صفة الخاصة لا زمة واقول في هذا الكلام اما اوله  
 فلان النفع والحدانية ليسا من خواص العلم لوجودها في المور والليل  
 وغيرهما واما ثانيا فلان زيد فرد من افراد الاعم فلا يحسن تشبيه الاسم  
 به والمحاصل ان التشبيه مسلم في نحو العلم كالنور دون اختصاص قايقه  
 التشبيه باعتباره وبالعكس في نحو الاسم كزيد في كل ما يقتض  
 بظهوره فهذا تعريف للمعروف بتقسيمه الى نوعين **للفظ التقسيم** اي  
 المخصوص الواقع لذلك الشيء المعروف بالتقسيم **من خواص التقسيم** بفتح  
 السين مسددة اي كل الممرقات اي قائلتي عوض عن المصداق الذي  
 واللفظ قال بعضهم لا مادي لا يشترط هذه الامور في اللفظ لانه لا يشترط  
 تخلف شيء منها عنه لما تقدم انه يبدل لفظ بلفظ له اشهر منه  
 عند السامع فلذلك الرديف لا يمكن ان يكون غير جامع ولا غير مانع لانه  
 مدلوله عن مدلول اللفظ الغير الاشهر لا يمكن ان يكون غير جامع دون  
 المعروف في المعرفة والامساك والباله لان النقص من اشهر منه ولا يجوز لان  
 المميز والمحقيقة ليسا مترادفين ولا يمكن ايضا دخول الدور فيه كما صرح  
 به العلامة ابن قاسم في الايات وهكذا الباقي اه وهو وجيه الالاب  
 في قوله وهكذا الباقي تشافى كذا اللفظ الاشهر من كذا يعني رديف الغير  
 الاشهر ومعني اخر قائل بالظواهر الى المادي متعلق بشرط ان  
 يري مطردا لفظا ثانيا امدع فيها بدل من تا الا فيقال قال القرافي استعمال  
 مطردا مروودا من جهة العربية وقد نص على ذلك فيس فقال  
 يقولون طردته ونصب ولا يقولون فانطرد ولا فانطرد وفي الصحاح انه يقال

بالغة ردية قاله في الكبير اي كلما وجد التعريف اي بكسر الراء ووجد المعروف  
 اي بفتحها فلا بد من فيه اي في المعروف بالكسر شي من افراد غير المعروف اي  
 بالفتح كزيد هو اي المعروف بالفتح فلا يخرج عنه اي عن المعروف بالكسر شي  
 من افراد المعروف اي بالفتح فيكون جامعا ويسمي هذا انكاسا لانه عكس ال  
 الاطراد لانه عكس الاطراد وقد جري المش على مذهب الجمهور من ترتيب الخ  
 على الاطراد واجمع على الانعكاس وعكس البعض وفي قولنا من ترتيب الخ  
 الشارة اي ان تفسير بعضهم الاطراد بالفتح والانعكاس بالجمع تسامح بم يذكره  
 من اشترط الاطراد والانعكاس عند المتأخرين من علماء المتقدمين فيجبون  
 في الناقص التعريف بالاعم والي مذهبهم انما ان كسده في يتيه حين قال  
 وقد اجيز في الناقص سواء كان حدا او ريسا ان يكون اعم او قد كثر هذا  
 في التعريفات اللفظية التي هي اعم كاي الكبير فان كتب اللفظ مشحونة  
 بالتعريفات اللفظية التي هي اعم وبالاخص ايضا كما في مجيبي  
 فلا يكون اعم تفريع على شرط الاطراد وقوله ولا احض تفريع على شرط  
 اللفظ كما ساه **ظاهر اي عند السامع** لان يري قيل في هذا **اذ**  
 ان يري في بعض الشروط دون بعض واقول يمكن ان يقال صرح ببع اهد  
 لانه اذا كانت متباينة وتوكل مع مساويها فيكون لغزها من ابعد وعدم  
 الفصل بينهما وبينها فاستجاب ما قدر مع البعد عليها ما هو وصرح به  
 قائلها نيا في قوله بما يدعي في محدد ودل طول الفصل فيمد ويبي البعد وتوكل  
 مع قوله ولا مشرك لتوكل من قوله ولا بما يدعي في محدد وقاسم ما  
 قد مر معه عليه ظاهر **ابعد اي عن الذهن** وذلك هو الاخفى فلهذا  
 قال اسم اي اخفى واعمل التفصيل ليس على بايد كالنفس يسكن في الدنيا  
 ووجه الشبهة ان كلا جسم لطيف كانه انقال بغيره وانما كان هذا اخفى  
 وان النفس اخفى من النار بدليل كثر اختلف فيها والمعرف للمصنف لقل  
 جسم لطيف شديد حرارة تحرق في اخفى لم يقل وفي الظهور لان  
 الظاهر لا يحتاج الى تعريف قاله شيخنا القدوي **نحو السموات والارض**  
 بساكن اي او استوي كما هو عند السامع المتوكل ما ليس بساكن وتوكل  
 العروج المستقل من غير الى غير فهو على حذف مضاف اقول كانت

يكون ما نوار قول  
 متساويا كلا وجه  
 المعروف بالفتح وجه  
 هو



عليه ان يقول وترفع اخافض ولو جعل المص المقدي ولا اذا يجوز الاستدلال  
عن تقديره اخافض عن غيره اي غير المراد الا اذا دللت قرينة معينة  
اي فانه يجوز مطلقا واذا كانت القرينة مقابلة لاحالية قولان وقت  
لا يجوز مطلقا اما اذا لم تدل قرينة معينة فهو ممنوع اتفاقا وكذا يقال  
في دخول المستل الا في بيانه بدخول الحمام ويصلي اجمع بين بدخول الحمام  
ويصلي لزيادة التقيي اذا احدهما كاف فيه والمراد بدخول وحوله  
المستل انما لو ولا يقال دخول الحمام ممكن من اعمار الذي هو محدود وحقيق  
للحيوان الناطق لان الذي احدهما على لسطه وهي غير معينة لما  
اريد باللفظ اي غير لزوم ان تكون معينة والا فقد تكون القرينة الواحدة مائة  
هو معينة نحو حيوان ناهن يصلي وقد يختلفان كما اذا قيل في تعريفي العاقر  
باراة اجماع نحو يلاطو الناس فقوله الله يلاطو الناس قرينة مائة من  
ارادة البحر احصى الا انما لم تعي ارادة العام لاحتمالها ارادة الكرم فاد  
قيل يظهر لادقايه والنفاد كانت قرينة مائة معينة لارادة العالم  
ولا ان يري بما اي ولا ان يري التعريفي ملتبسا بشي يعلم بواسطة  
المحدود اي لتوقف معرفته على معرفة المحدود والزم الدور وهو  
مصرح ان كان توقف التعريفي على التعريفي معرفة وهو الذي من غير  
واسطة بان احد التعريفي في تعريفي بعض اجزا التعريفي كقول  
الشمس المذكور ومعه ان كان تعريفي او مرآيت وهو الذي بواسطة  
او اكثر كقولنا الا يبين بالول عدد ينقسم بمقساويين ثم تعريفي  
المقساويين بالتعريفي على امتضا ضلعي ثم تعريفي المقسماويين باللاتيني  
وكقولنا الا يبين بالرفع الاول والرفع بالانقسام بمقساويين والمقساويين  
بالتعريفي غير المتضا ضلعي والتعريفي باللاتيني كذا في الكبير مع بعض تصرف  
وترياحه اي معرف بالفتح يعني ان المص اطلق الخاص واراد العام  
اذ لا فرق في ذلك بين الرسم والحد لاهتماما حوقة في تعريفي حيث  
قالوا انها اربعة التي بين طلوع الشمس وغروبها وهذا اي تعريفي  
بما يتوقف معرفته على معرفة الشيء يختلف حاله صحة وصدا باحتمال في الحال  
من جهة اخرى اي جهة التي تتوقف فيها معرفة الحد على معرفة

المحدود والجهة الاخرى تكون الممان هو الذي فيه الكواكب معرفة  
متوقفة على معرفة العلم لان معرفة العلم تستلزم معرفة  
معرفة المستل باجوبة فاهلك منها اجواب بان الدور هو الذي  
ان معرفة العلم ومعرفة المعلوم يحصلان معا والدور الذي هو محدود  
فساده ان الدور سبق لامني لان معرفة التعريفي سابقة على معرفة الموقوف  
لا متاركة له كما هو ومنها اجواب باختلاف الجهة لان توقف الجهة العلم على  
التعريفي الذي منه لفظ معلوم من جهة معينة وهي جهة التعريفي لان  
توقف العلم سبب على توقف تعريفه وتاثيره عنه وتوقف التعريفي باعتبار  
جزئية وهو لفظ معلوم من جهة لفظية وهي جهة الاستقائ لتوقف التعريفي  
على التعريفي منه ونجد فساده ان توقف التعريفي باعتبار جزئية من  
جهة التعريفي ايضا لان التعريفي لا يقبل الا بعد توقف التعريفي منه لان  
التعريفي من جنس من معنى التعريفي ومعرفة اجزا سابقة على معرفة الكل  
لان معرفة المعلومية اي لا باعتبار هذا الوصف وهو كونه معلوما وحا  
صنه جعله من باب التعريفي ان كلا من المذكورات اي محض كزان الشبهة  
التي ذكرتها وانما كان ظاهر كلامه ذلك لانه لا يعبر به بشي من خلافه  
الا اذامكن هذا الخلاف واللام يكن قايده وكان المناسب تأخير هذا الكلام عن  
قوله ولا مشيئة ان التعريفي يمكن دحوله في المحدود من حيث  
ذاته واما من حيث كونه في ضمن الكل فيتوقف معرفته على معرفة الكل كما  
بيناه في بحث الدلالة ولا مشيئة من اي لفظي اقول تعريفي عند قوله  
وعلا من الابدع والامساويا من القرينة المعينة المراد خرج بالتعريف  
القرينة المانعة من ارجحة بعض مواي التعريفي المحتملة لارادة القيمة  
والقول مشيئة ان توقف حقيقة في التعريفي مجاز في الملة فله  
المعنى وما يرد على القول الاول من تقديم الحقيقة والتميز على الاشياء  
مدفوع بان محله اذ انقيست حقيقة في احد المعنيين ولم تنفصل في  
الاخر وما هن ليس كذلك فيجعل على الاشياء ان تبلا يلزم التوجيه  
بلا من جهة كذا قالوا والمبحث فيه مجاز الا اذا وجدت قرينة  
معينة كالاشارة اليه فانه يقي ان المراد باللفظ احد موايها



الذي هو الشمس ما تقدم ان معناها الشمس فيكون تعريفا لفظيا بمراد  
الشمس من حيث وصفه لها وان وضع لمعان اخر ايم بوجود البرقبة المينة  
للمراد وعندهم الطرق على كل من احتياي من جمع الضمير اللذين ذكرهما ان  
معلق بمراد ودوساغ تقدم الطرق مع كون العامل مضافا اليه وعلته لال  
للصروف كذا في الكبير لانهم الباحثون اي اولاد وسيدة التي في فلا ياتي  
قوله في فندم غيرهم كذلك ان تدخل الاحكام بفتح التاء وضمها تحت  
او بالفتحة او بضم التاء وكس الخا والاحكام بالرفع على الالف والياء وبالف  
على الثالث اي الرسوم اشار بذلك الى ان في كلامه مجازا وهو ان  
برقبة ان اريد بالحدود والرسوم لعل قد التقينا وان يربطان ان اريد بالحدود  
المقارن ثم اريد بالمقارن الرسوم لعل قد التقينا وان يربطان ان اريد بالحدود  
صريح في الكبير قال وقوله ذلك ان لا يسموهم مكانا وحولهما في الحدود  
لان الحكم ليس جوا من الماهية وفي الرسم يتوهم ذلك فلا يثبت عنه  
فما لان الحكم على الشيء فرع عن تصوره فلو توافقت تصور عليه  
لدار وهذا داخل في قوله ولا بما يدرى بحدود وقد ذكره بعد من ذكره  
الخاص بعد العام اهتما ما به هو وقد دفع هذا الذي رايه ما يري  
يعيد وده عن سديد وانا اقول لا دور من اصله لان الحكم عليه  
بالحكم المذكور في القريب ليس يعرف بل اما حود جينا في القريب  
الا ترى ان الحكم عليه بالرفع في مثال انتم هو الاسم لا الحكم الفاعل  
في الحكم بالرفع انما يتوقف على تصور مطلق الاسم لا تصور على تصور  
خصوص الفاعل حتى يلزم الدور وبه يجاب عن الامام الباقى  
ان بان يقتل القريب هو قوله ان حال وصف فصلة منتصب مفعول في حال  
و منتصب مقدم من تأخير كذا يقال اليك في قريبي ابن اجروم تفاعل  
بان الاسم المرفوع المذكور قبله ففعله وان كان ضمير المفعول هو ففعله  
التي للتقسيم ففعله عليها لانها التي وقع عليها التقصيل فمنعت في الحد  
واجيزت في الرسم اما التي للسلك او الالبهام فممنوعة مطلقا  
تقدم في المعرف انما هي مرفوعة دخلت والي للتقسيم ويمتنع  
اي ذكرها وان كانت للسلك اي المتكلم او الالبهام اي اليها في السامع

اي في الحد ودور الرسوم لا تقا التمييز معهما اي السلك والالبهام اقول  
لم يغير صوابا والي للتقسيم ويظهر جوا في الرسم كقول الانبان  
الحول من حيث بالقوة او كما في بالقوة اي انتم تميز بين التمييز الخاصة  
الا وهو التمييز الخاصة القائمة قتا مل بهذا اي التفصيل بين الحد  
والرسم في مقدمته اي لفظة الخلفات وعبارة قال الاصفهاني وهي  
او في الرسم بخلاف الحقيقي لان النوع الواحد يستحيل ان يكون له فصلان  
على البديل بخلاف الخاصتي على البديل اه اي فانها يجوز ان يكون للنوع  
الواحد على البديل مثال ذلك الانسان حيوان صاحب باللفظ او صاحب  
بالقوة على ان المراد بالقوة الامكان مع الرسم ليكون على البديل بل  
وجوز اضراب اطلاق ما وقع في كلام الاصفهاني من مع او في الحقيقي يعني  
بمحد يجعلها للتقسيم اي كما في الرسم مجعولة للتقسيم والبالملامة  
متعلقة بذكر والسورة يعني التقسيم مطلقا او الى انواع فالعطف قد  
مرادف او اخص امودي الي علم كقولنا العا لم حادث وكل حادث  
له بدله من محدث وقوله غلبة ظن كقولنا هذا يدور ليل بالسلح حول  
وكل من هو كذا فهو اخص في كون النظر بؤدي اليها اقول كانت  
انما سب ان يقول في كون الفكر كمالا يعني ولم يرد بالبالسجول  
ان الحد اما هذا اي الفكر امودي الي علم واما هذا اي الفكر امودي  
الي غلبة ظن على سبيل التشكيك هو بمعنى الالبهام فمما في  
الحقيقة اقول كان الاولي ان يقول هو اي احد المذكور في الحقيقة  
حدان اذ لا يبا سب وجوع ضمير التسمية الي القسمين ولا الي احدي  
كما لا يخفى وان امكن تجميع عبارة جعل الضمير للحد والتسمية بالحد  
مختار فليكن في الحقيقة اي وان كان قد يظهر من اجتمعا في  
قريب واحد اتحادها انتهى اي ما قاله شيخ الاسلام  
ان يمنع بقرين كون النظر السابق حد اقول ان منع في حين المنع وما ذكره من  
السند غير مسلم مما صرح به الشيخ في الشفا من ان الامور لا اعتبارية اي  
التي وكنها اعتبارها الواضع مفعولات لا لفاظ وضمها باليها ليس للفاظ  
شفا معان غير تلك المعنومات فتكون تعاريفها بثلث المعنومات حدوا



والنظر من هذا القبيل فيكون تعريفه بما ذكره من الالوان الواقعة اعتبره وهو  
له وتكون التادية داخلية في حقيقة ومثل هذا راد على الرازي  
في قوله ان تعريف الكلمات الخمس رسوم لاحد وذكر في شرح ابي اسحق  
وخواجه ولعل هذا هو السواء اليد بقوله ولو سلم ان  
الاولى ان يقول هو كذا من والمنع انما هو في الاحوال الواحد ظاهره  
الواحد في الظاهر ونفس الامر مع دحو او فيه لامر في  
لا لا يمكن ولا يفعل دحو لانه لا يلزم من دحوها فيه تعدده  
في الحقيقة ونفس الامر في قرص وحدته في ذلك فيظل متمسك  
انما بهذا الجواب  
مفعوله اي مفعلا فيهما او قاعلة اي قاصدة على الانسان المجازي  
وزن قصا يا باعتبار الاصل ففان اذا الاصل قصا في بيان  
قابلية الاولى في هرة على القياس في نحو صايف ورسائل ثم تمت  
الهمزة للتخفيف والموصول الي قلب الن لانه لقائمة فليست الثانية ان  
تخرجها وانفتح ما قبلها ثم انما قلبت الهمزة بالوقوع عليها بين  
الفين فكانت اجتمع ثلاث الفات اذا الهمزة تشبه الالف من جهة  
الخرج فصار قصا يا بعد اربعة اعمال لانهما تتضمن احكام  
اي كسبيت بذلك لانهما تتضمن احكام اي تشمل عليه ما سياتي  
من انجز منها لكان احكام هت بمعنى السبب بين الطرفين لانه  
هو اجز من القطعية لا بمعاني الابقاع والانتزاع ولا اي ادراك  
الوقوع وعدم الوقوع لان هذا ليس جز منها بل هو قائم بنفسه  
المستلزم ولم يقل تتضمنه بالصغير مع تقدم لفظ احكام لانه الحكم الذي  
هو بمعنى القضا يا غير احكام الذي استعملت عليه القطعية لان الاول  
بمعني الاوامر والثاني بمعني التسمية كما عرفت والفرق بين  
الاقدام لانه لم يذكر الا العكس المستوي لا الموافق ولا المخالف واما جمع  
الاحكام في كلام المصنف فلان اجمع يطلق كثيرا على الاثنين خصوصاً  
في هذا الفن او هو باعتبار الاقدام على المقطع الصادر من  
الانسان والماحوظ في الذهن لا اجل ان يشمل التعريف على القطعية

لغز

المعقولة والقطعية المعقولة واقول كان الاول ان يقول واقعة على  
القول لانه جالس قريب لا اختصاصه بالمستعمل المركب ولانه المناسبا  
لغز لا يشمل الا قول التامة والناقصة كالجس ينفذ انما  
ليست جسا او وجهه بعضهم بما قد صارت فيه في انواع الاحداث ويمكن  
توجيهه بان الجس البعيد هو اللفظ والقريب هو القول وما لم يوضع  
لخصوص واحد منها لكان ما وقعت في الارادة على الجس كانت  
كالجس ولك ان تقتصر المعنى الارادي كما عتبار المعنى الوصف في جمل  
جسا حقيقة هذا ما ظهر في يشمل الا قول التامة والناقصة  
القول التامة ما ينفذ الخطاب فائدة جسا السكوت عليها والناقص  
ما لم ينفذ ذلك اصنافا كعلام زيدا وتقييد ياتي حيوان الناطق  
اولا ولا مجموع المتقاطعي الصدق قال الله في كبريه و  
هو ملاحظة نسبة الكلام للتسديد بخارجية والكذب عند فهمها  
اهم قال واعتبر من ذكر الصدق والكذب في تعريفه ان الصدق  
ملاحظة خبر الواقع والكذب عدمها فاخذها في التعريف دور  
واجيب بانها اشهر في المجازات فلم يحتاج الي تعريف  
فوضع كرها في التعريف اهو وان كانت جسي بان الدور قد دفع  
على تفسير الصدق بملاحظة نسبة الكلام للتسديد بخارجية  
والكذب بعدمها كما صرح ولا تقتضي العلم به لان الاحتمال  
لا يكون الا ببي السق ومقابلته الخور يد وعبرواي من  
سائر المعقولات ويحتمل ان المراد مخرج ليعرف هذا المركب من المعقولات  
والمعقولات عليه من سائر المركبات الناقصة ومخرج ايضا المعقولة  
المستكونة لانه لا حكم فيها على التحقيق عند اخرجها اي ومن  
واقعة كالاقتضاء والركب الاصل في نحو ملام زيدا فانه يستلزم  
خبرا وهو زيدا ملام وهو انما عطفنا ان اعتبر من بان الاول  
بان يجعل اللام اناطا او الخطاب مطلوب من انما مطلوب  
لا يستلزم عند اعتبار التعريف لان كل انشا يستلزم لاداة خبرا من  
غير افتقار الي قرينة كاريبة لا يحتمل ان لاداة اي بقطع النظر

لغز



عن الخبر والبداهة والواقع وبالمتباعد ان دفع الاعتراض بان الخبر ما ان يكون  
مطابقا للواقع فلا يحتمل الا الصدق او لا فلا يحتمل الا الكذب كذا في القبط  
اه اي مدلوله المطلق يعني تفسيره لذاته ودخل اي في تقرير  
القضية المقطوع بصدقه من الاخبار والمقطوع بكونه منها قال في الكيسر الاول  
كأخباره واحبار رسول الله والعلوم صدقه يصير في العقل هو الواحد نصفي  
الاثنين والثاني خبر مسيئله في دعواه الرقعة وهو الواحد ومع الاشارة  
لشأن وذلك لان القبط بالصدق في الاول وبالكذب في الثاني من جهة الخبر  
او البداهة قضية وخبر في القلوب اهلم ان المركب التام المحتمل  
للصدق والكذب وهي تسمى من حيث اشتغالها على الحكم قضية ومن حيث  
احتمالها الصدق والكذب خبرا ومن حيث افادة الحكم اخبارا ومن حيث كونها  
خبر من الدليل مؤدبة ومن حيث يطلب بالدليل مظلوبا ومن حيث  
يحصل بالدليل نتيجة ومن حيث يقع في العلم ويسأل عنه مسألة  
فالذات واحدة واختلاف العبارة باختلاف الاعتبارات اه قال الفيني  
هذا يدل على ان النتيجة اسم للفظ المركب وقد صرح بعضهم عند تقريرها  
بانه قول مؤلف من قضايا ما سلمت لزوم عنها انهما قول احزاب ان المراد بالقول  
الاحزاب هو القول المعقول اذ يكون هو الذي يلزم بخلاف المعقولة وقد يقال  
لا بعد في تسمية المعقولة نتيجة باعتبار دلالة على المعقول وزاد الله  
انها تسمى دعوى من حيث اقتضائها الى دليل كما سبنا في وزاد بعضهم  
انها تسمى محتمل من حيث انها محتمل بالصدق بالنسب على  
احتمالية قال في الكبير بناء على التحقيق من انه لا يشترط في حال الاشتقاق  
والعقلية فتدخل المقدم في جوابه هل زيد قام اذا قيل نعم  
اولا فان المقدم في نعم قام زيد قال اولاً قام زيد وشمل ايضا القضية الكلية  
من لفظ ومضوي مقدم كما قوم قال في الكبير ولا يكره على هذا القول ابتداء  
ما على اللفظ ما قدمنا فان دفع ما قيل هنا واطلاق القضية على الفعل  
قبل من اطلاق الاشتراط وقيل حقيقة في العقلية مجاز في اللفظية وقد تقدم  
من يدكلام ما نسب ما بين عند قول المصنف ولا مشتق من القويضة خلا  
الا في شرطية القول داعي الخبر فقال الاول في بالناحية ولولا

الموصوف وهو القسم كما هو الاشهر لقال الاول بالتذكير وكثيرا ما حوينا  
على هذه الطريقة فيما سبق فتنبه بشرطه سهيت بذلك لوجود اداة  
الشرط فيها لفظ او تقديرا ليشتمل المنفصلة فان قولنا اما ان يكون هذا  
زوجا او فردا في قوة قولنا ان كان العدد زوجا لم يكن فردا وان كان  
فردا لم يكن زوجا وانما لم يذكر الشرطية تسمية المنفصلة بالشرطية كما  
ذكر وجه تسمية الجملة بالجملة لانه سبب كونه في منجى المنفصلة  
ما ليس طرفاها مفردين ولا في قولنا ما يريد عليه ان الشرطية مؤدبة  
من مفردين في القوة فانها اذا كانت متصلة في هذا قوة هذا مفرد  
لذلك وان كانت متصلة في قوة هذا مؤدبة لذلك وحيد على قولين  
بجملة ان الشرطية داخلية فيه فتكون غير مانع وما جليبه عن  
ذلك غيرنا ههنا فلو قالوا القضية ان حكم فيها باسناد شيء لشيء او رفعه  
عنه فهي جملة او بتعليق شيء على شيء او رفعه فهي شرطية متصلة  
او بها تدل شي لشي او رفعه فهي شرطية منفصلة وسلكوا عن ذلك الافراد  
والتركيب لكان احكاما ووضح قاله في الكيسر  
هذه القضية مفردة ان وزيد قام ابوه موصوفها مفرد ومحمولها في  
قوة المفرد لانه في قوة قيام الاب ومثال عكس هذه زيد قائم قضية  
لانه في قوة هذا المركب قضية ومثال ما طرفاها في قوة المفردين زيد  
قائم فتشخص زيد ليس بقائم لانه في قوة هذا بقية هذا والبراد  
بالمفرد قائم بالجملة فالتركيب الا هنا في والتركيب مفردان هنا بل  
ناويل كما في الكبير طرفاها فيما اي الاخبار في الترتيب الطبيعي وان  
كان متقدما لفظا وهو المحمول ونسبتا لمدون الموضوع لانه محتمل  
الغايلة وفي الفيني عن بعضهم ان الجملة في الحقيقة هي الموجبة تحقق  
مضوي الجملة فيها واما التسمية فلا حمل فيها كغيرها فسمى الاعداد باسم  
الملكات المتعاضدة سمة بالشيء او فمضى استقارة لقويته وان كان حقيقة  
عرفية اذ ادبها هنا ما مضى عليها لاي لا معناها استهوانا بمقتضى  
العرفية والجملة والشخصية وهو المسورة بكل وهوها ليصلح التسمي  
الا في تسميتها الى جارية ومهملة وكلية بالموافق المشهور اذ لو اراد هذا



الكلمة بمفناها المشهور للزم انقسام الشيء في نفسه وغيره  
كزيد كاتب او في الذهن نحو البرة لغيره وثابتة فقولك بعد الشخص موصوف  
اي خارجا وذهنا كقولنا زيد كاتب وانا قاييم وهذا قاعد والزيدان  
والزيدان قاييمان والزيدون قاعدون وكذا الرجل اذا كان الموصوف موصوف  
معينة كقولنا زيد قاييم حليمه وكقولنا العالم متغير وكل متغير حادث  
يفيد ان العالم حادث كذا في الكبير الشخص موصوف عالم قال في  
الكبير يتبع اطلاق الشخصية على حق قولنا الله تعالى قادر لا يماهه الشخص  
اي اجسامي في و ان اريد به اي الشخص موصوف مباح وهو كون المنسوب  
اليه موصوف لبقا الايهام به اي لهما الشخص اجسامي اما مسور قال  
في الكبير تسهي القضية مسورة لا تشتمل لهما على السور نحو الانسان  
حيوان اي يجعل الالحقيق في ضمن الا قد لا يفيد كليا ولا يفيد كليا  
بعضها بل المحتملة لان تكون الخبيث او البعض فلا يقال انما ان جعلت اسفلية  
قوة والقضية كلية او العهد الخارج في شخص صفة او العهد الذهني تجريبي  
اقاده المتأخر او الحقيقة من حيث هي فطبيعية واعترض بانهم لم يذكروا  
في انقسام الماد ذكره اوله بل حصصها في المراد بها حقيقة هي والمراد بها  
الاستفراق والمراد بها العهد الخارج والمراد بها العهد الذهني واقول  
ذكرها حفيد السور في حواشيه على المطول وعلى المختصر حيث قال قد  
يعتبر في المعرف بلام الجنس وجود الحقيقة في ضمن المراد غير مقيد بالعينية  
او العلية كافي المهملة لا هال بيان كنه الا قد فيها يستند منه  
اجن من مملته من باب الحذف والاصال والاصل ممل بها وهو الدال اي  
سواء كان لفظها موصوف وبعضه او لا تكون الفكرة في سياق النفي على ما ياتي تحققة  
في نحو لا رجل في الدار والاصالة التي دلت قرينة على عمومها او عدم عمومها  
كمية الافراد اي رتبة المستوية اليها كالم المفصل وهو العدد والمراد  
برتبتهما الشمول وعدم الشمول وهذا اي قريبي السور بما ذكر في العلية  
لان الكلام فيهما واما السور في العلية فسياق في قوله تشبها بالذات اي  
بجامع اللاحاطة في كل من هو استقارة باعتبار المدة وان كان حقيقة باعتبار  
اصطلاح المناطقة كليا وهو ما دل على الاحاطة بجميع الافراد وحيثما

وهو ما دل على الاحاطة ببعضها يري اي يعلم وكل منهما انشا وبذلك  
الي ان في كلامه المصنف حذف التبيين الي موجب وسال للمعلم به من كلامه  
حيث اي في اي مكان وفي لان السور اما ان يقع الموصوف ذلك  
ليبين ان متعلق ذلك بحار محذوف وهو يقع ويقع ان يكون الموصوف لان السور  
اما فيسور يوجب ويصح الاستفنا عن تقدير شي بعد اما يجعل العالم ملائمة  
والمقدور لان السور يري ما يعل اي ملائمة لعل من ملائمة في السور لان  
المتعلق بالكل المتعلق بالفتح ويصح لعل السور على ان السور  
للملائمة من ملائمة العام الخاص كذا وجميع وعامة يتبع حذف  
كل وان يقال الاستفراق وطرا واطبة وكافة وحيثما وتواضع ان يعل  
او نحو مما يدل الخ اي كواحد في اثنين وثلاثة والتواضع في الاثنان كواحد  
من الصفات عرض وانما من الانسان قايما كذا في الكبير واقول في كوكبي  
النفس من كون المتواضع في الاثنان سور التجزيية تعني قائل اوله في  
قال في الكبير بحرف كساية ويصح فيه الفتح على محكا لفظه المتني المذكور  
في نحو لا تعني من الانسان تجز وكذا يصح رفع ما يقبه وهاكل وبعض يحاكية  
لعل وبعض الواقع مبتدئين في القضية ولما اما بعض في قوله الا في وليس  
فيكون فيه كفاية لان المعطوف هو مجموع ليس بعضه واوله لفظ هو  
الذي يتبع في قوله لا بلا تنوين الفتح على كفاية لان المعطوف هو مجموع لا  
شئ كذا واحد ولا ديان اي وسائر النكرات في سياق النفي على ما اطلعت  
اهل الفن قال في الكبير اهل هذا القول اطلقوا كون النكرة في سياق النفي  
للسلب العلم مع ان مقدمه غير تفصيلية وهو انما اذا كانت مختصة بالنفي  
بحكم ما جاني احد لان له احد لا يقع الا بعد النفي وكانت مع من ظاهرة  
ما جاني من رجل او مقدرة نحو لا رجل في الدار تعني نفي بعض في العموم واللاتي  
فهي ظاهرة بحكم يعلم انسان فبعد غير المناطقة يتبع ان يقال في القسم  
الاخر يتبع المراد بالقرابة فاذا لم تقم قرينة حمل على السلب الجوزي  
اخذا باليقيني واما بعض كذا فان قامت قرينة على تعيينه والقضية مختصة  
وان كان في سياق نفي نحو ليس احمل على الوحدة وفي مجتس وهو اظهر  
فلا يظهر كونه ليس سور السلب الجوزي بل ينبغي ان ينظر في القواعد فاذا لم



توجد قرينة لا تكونها فلية اظهر هذا ما يقتضيه فاعلم ان اهل المنطق اعني  
 العربيه اهل قول الاخذ بالمتيقن في نحو لم يقيم انسان عند عدم القرينة  
 مع ان السلب الخلق فيها اظهر والاخذ بالظاهر فيما اذا وقعت بعض في سياق  
 المعنى عند عدم القرينة مع ان المتيقن فيها السلب يجري بغير فرق من غير  
 قارق وهو الاخذ عند عدم القرينة بالمتيقن في كل ما او بالظاهر في كل ما  
 وليس بعض قال في الكبر والوجوه او لا ذكرها في ما سبق  
 ليس بعض انما علم ان الاسوار في السلب يجري بلا فرق ليس بعض وليس  
 كل وبعض ليس والفرق بينهما ان ليس كل لا على رفع الاحجاب والكل مطابقة  
 وعلى السلب يجري بمحا التزاما والافاق بالافاق ما الاول فلا اذا قلنا  
 كل حيوان فربما كان معناه اثبوت القرينة لطل فرد من افراد مجموع  
 واذا قلنا ليس كل حيوان فربما كان معناه ان لا يكون في السلب لا في الوجود  
 لطل فرد من افراد مجموع هذا مدلوله المطابق وهو صادق بان لا تكون  
 للبعض مفصلة عن البعض وايا ما كان في تحقق السلب يجري لا في الوجود  
 الحكم عن الجميع فقد استلزم عن البعض واذا السلب عن البعض ونسب البعض  
 فقد استلزم عن البعض ايضاً فليس كل يستلزم ما السلب يجري ويحمل عليه  
 السلب الخلق ولم يمتنع به بل انصرف على السلب يجري اخذ بالحق وركا  
 المستكول وهما هنا نظرون سواء اذ كان ليس كل يحمل الخلق والجرى كانت  
 ماملة لعدم وقوع الترادف بينهما فلم يبق فرق بينهما وبني الماملة السالبة  
 لا يقال هذه يتحقق بجرى وهو الترادف لا ان تقول تلك الماملة كانت في قوله  
 واجاب شيخنا العلامة النوري بان تلك في الاصل احتمالا لها مشاي  
 دلالة لكن حملت على احدها احتياطاً لتحقيقه وهذه بخلاف كونها احدها  
 مطابقة والآخر التزاما هو العمل مراده ان ليس كل حيوانا يمتنع ما مثلاً  
 قبل وحول السلب مع وجود لفظ كل الظلمة مدلولها مطابقة ومطابقة  
 لا زمة مدلولها تضمنت بخلاف الماملة واليه يشير قوله في الاصل واما الذي  
 بعض وبعض ليس متسلط السلب فيها على البعض من جملة الان على  
 السلب يجري مطابقة وعلى رفع الاحجاب الخلق التزاما لان الحكم اذا وقع  
 عن بعض الافراد صدق انه لم يثبت لكل الاخر وقد كذب الايجاب في المنطق

في الملة

اولي والفرق بين ليس بعض وبعض ليس من وجهين احدهما الاول قد  
 يستعمل للسلب الخلق كما ذكرنا لا في بعضا نكرة فاذا وقع قوله النقي صحيح ان يعبر  
 بعض ليس لتقدم بعض على اداة النقي فلا يمكن تفسيره الثاني ان بعض ليس  
 قد يستعمل للايجاب في تجري الصحة فغير الرابطة مقدمة على حرف السلب  
 فان قلنا بعض الانسان ليس بخيوان صح ان تكون قد سلبنا عن بعض الناس  
 حيوان وان تكون قد وصفناه بلا حيوانية وهو ايجاب بخلاف ليس بعض  
 لتقدم السلب على الموصوع المتقدم على الرابطة فلا يكون الا سلباً  
 اذا قاله السركيسية ثم قال ويبقى المنطق في القضية التي اريد بها الكل  
 المجموع وقد مضوا على انها غير معتبرة في العلوم والحقا سابق تكافؤ  
 فلو تقيي كونها من اي قسم من الاقسام المتقدمة لذلك وقال  
 الشيخ ليس يمكن ان يقال هي جزئية او قول نقل القبيضي عن حواشي  
 السمرقندي على القطب ما نصه اذ كان الحكم على المجموع من حيث هو مجموع  
 تكون القضية شخصية لان المجموع من حيث هو مجموع شيء واحد  
 متمتع بالشركة فيه فيكون الحكم عليه حكماً على شخص هو وهذا هو الذي  
 يظهر فمقدم انه يرد بالكل المجموع في بعض ما استعمل عليه مجازاً  
 فتكون القضية جزئية فاحفظه ثم قال الله ويظهر فيها اذ اريد كل فرد  
 بشرط الاجتماع ان تكون كلية وان شرط الاجتماع جازم خارج كما ان اذ اريد  
 اريد الاجتماع في القضية اشخاص مخصوصة بشرط الاجتماع تكون شخصية  
 وان شرط الاجتماع جازم خارج وان احتمل اداة كل فرد بشرط الاجتماع او  
 بعضها بشرط الاجتماع كانت ماملة اها قول قياس هذا انه اذا احتمل  
 اداة كل فرد بشرط الاجتماع واراد المجموع من حيث هو مجموع كانت القضية  
 ماملة وسواء هو ثم قال ويظهر ان نحو عقدي عشرين رجلاً لا انه مضى  
 على ان يخلو لثبوت ثلثة من اسوار الجزئية والموصوع هو رجل لان المعنى  
 عشرين من الرجال ولا فكري كون التمييز فضلة لان هذا اصطلاح للمخاة  
 والمخاطبة لا يظنون الي ذلك الا ترى انهم يجعلون الموصوع في كل رجل  
 قايماً هو رجل مع انه فضلة عند الحاجة اذا تقدم المصريح بهما اي بالاربعية  
 وسواء لم يحد في اي وتفسير الضمير بالعضا بالذكورة صحيح اذا تقدم المؤنث



منه على تقدم التفرع بها للبعد بينه وبين العنبر وقوله في قوله عليه  
اي مع قوله والصور والصور كلها وجزئيا يري في الكبر  
بفتح الجيم على حذف والا يصل اي موجب فيها ويكسر ها على الاسماء  
المجازي وهذا هو المناسب للتسمية مقابلا سالمة الواو للقسمة  
وهي فيه اجود من او كما صرح به غير واحد فلا حاجة الي جعل الهمزة في  
الواو موحدا او فالتصا بالاربعة اقول لو قال الاربعة يبرق الكمان  
او في اذ لم تقدم المعدود وود حذف مجوز لان المحسنان وقد وقع له فيما  
بالي كغير من ذلك فليست له اذا قول او هو السطر طبعه من اجل  
التي تضاعف اليها وعوقفت عنها التوقيف على ما قاله الطائي في السبوطي  
من محقق المتأخرين لا الناصبة للمضاد اذ لا يصح مع هذا  
نصب الاول في حذف اربعة لانها مكررة مع قوله قبل الاربعة  
الثاني قال في الكبر يجدف الناصبة والاعراب مودر عليها وظهر  
على المود كما في قوله لهما نانا يا اربع حسان واربعة نضراها ثمان  
وتقدم التمثيل لهذه الاربعة اي عند قول المصراعين او بعض او بعض  
الحكم والتمهيد في نوع الجزئية لان الحكم فيها على بعض الافراد  
والرايد مستكمل فيه فطرح وجعلت القضية في نوع الجزئية وكذا الحكم  
به قد يتيقن بحقيقة جميع الافراد كما في الاسماء والكاتب بالقوة لا يقتضي يقين  
الحكم به من التسليم على الجميع فنسقط ما قيل هنا والشخصية في  
حكم الجزئية لان الحكم في كل منها على مصدر واللفظ من غير مخرج فثبت  
عن الحكم كافي الكبر وما كاف النسبة بين الشخصية والكلية ضعيفا  
عن النسبة بين التمهيد او الجزئية لرجوع موهي التمهيد الى معنى الجزئية  
غير بالحكم فيها بين الشخصية والكلية دون القوة المعبور بها بين الابل  
والجزئية كذا ظهر في ما قيل اذ تعنت قصور هو هذا في قوله  
من الهمزة في السطر الاول ومن الهمزة في السطر الثاني لانه في من اجز  
حيوان وزيد من حيوان ينتج لانه من الحكم المجزئ الذي يسمى هذا الهمزة  
سماه الطبيعية لان الحكم فيها انما وقع على طبيعة العقل اي ما هيست  
لما صدق عليه من الافراد كما في الانسان نوع وحيوان جنس او لا يثبت من

افراد الانسان بنوع ولا شيء من افراد حيوان مجلس ولا يصلح لان  
يصدق الخ اذا لا يصدق قولنا كل انسان نوع ولا بعض بنوع ولا كل حيوان جنس  
ولا بعض حيوان جنس وخرج بهذه التمهيد فاما ما وجد لك  
والحيوان انهما داخلان في الشخصية متواحدان اقوال ثلاثة فانها انما دخلت  
في التمهيد لانها انما قسم مستقل لا شخصية ولا مهملات قال في الكبر وهو  
المشهور وقد رد في الكبر القول بانها شخصية بما لا ينقض قل هذا احتمال  
في الصغير انها شخصية والاقوال الثلاثة على انها معتبرة في العلوم وقيل  
غير معتبرة فيها وهو مودود وما هو مبسوط في الكبر الاول في الوثبة الخ  
قال في الكبر والموضوع والحصول متقدمان اذا على الحكم ومتاخران عنه  
وصفا لانه اذا حصل الحكم حصل للطرف المحكوم عليه صفة الموضوع عنه  
والطرف المحكوم به صفة المحمولية لان الاصل في المحكوم عليه التقدم  
اي لان المحكوم به وصف له في الموصوف والموصوف سابق على صفة في الخارج  
والاعتبار وهذا جعل الخاة رتبة التمهيد التقدم واما جعله رتبة الفعل الثاني  
خرج انه موصوف الفعل في المعنى فلا مر لفظي وسوان العقل عامل فيه ورتبة  
العامل المتقدم لانه وضع اي اعتبر ولو ط وعبارة ابن ديموب يسمى  
الاول موصوفا في القضية المحلية لانه يتخيل فيه انه كذا وضع اي  
نصب ليجعل عليه غيره ونسب الثاني محمول لا يتخيل انه محل على الاول  
وسبب التخيل ان الموصوف وهو الاول اصله ان يكون ذاتا والعاقل اصله  
ان يكون وصفا والذات احق بان تكون حاملا لتكون الوصف احق بان  
يكون محمولا حال كونهما بالسولية اشارة الى ان قول المصراعين بالسولية  
حال من الموضوع والمحمول على مذهب انبأ حال من الخبر ومن منوها  
بنا على ان المراد اسمي بالموضوع واسمي بالمحمول كما اشار اليه السمع  
يدكون معا اي لفظا او نية كما في الكبر وجز الثالث النسبة الخ احسم  
ان النسبة جز في اخرين غير الموضوع والمحمول وهي النسبة التي هي  
تعلق احد الطرفين بالآخر بتوتا او نقا ووقع تلك النسبة في كل مقص  
فاجز ان من القضية المتقدمة المتأخر اما لا يستلزم اول او قوما والواحدة تدل  
على الوقوع اول او قوع مطلقة وعلى النسبة المتقدمة التواما المستلزم و



فيه على تقدم التصريح بها للمبدء بينه وبين الصميم وقوله في قوله عليه  
اي مع قوله والصور والصور كلها وجوباً يري في الكبر موجب  
بفتح الجيم على حذف والا يصدق اي موجب فيها وبكسر ها على الاستاذان  
المجازي وهذا هو المناسب للتسمية مقابلة لها سالمة الواو للقسمة  
وهي فيه اجود من اوجا صرح به غير واحد فلا حاجة الي جعل الس في كونه  
الواو بموح او فالتصايا الاربع اقول لو قال الاربع يبرق الكان  
او في اذ لم تقدم المودود وحذف مجوز لان المحسنان وقد وقع له فيما  
ياتي كغير من ذلك فليست له اذ اقول اذا هو الشرطية حدثت الجملة  
التي تضاف اليها وعوض عنها التوفيق على ما قاله الطائي في السيوطي وغيره  
من محقق المتأخرين لا المناصب المتضاد اذ لا يصح مع هذا  
نصب الاولي حذف اربعة لانها مكررة مع قوله قبل الاربع  
التي ان قال في الكبر حذف المتأخرين والاعراب موددي علمها او ظاهر  
على التوفيق كما في قوله لها فاقا يا اربع حساب واربع ففترها ثمان  
وتقدم التمثيل لهذه الاربع اي عند قول المص اياها او بعض اديين  
الح والهمزة في قوع الحلية لان الحكم فيها على بعض الاخر فيحق  
والرايد مستكمل فيه فظن وجعلت القضية في قوع الحلية وكوة المحكوم  
به قد يتبين حقيقة جميع الاخر كما في الامساك كالتب بالقوة لا يقتضي يتقن  
الحكم به من المتكلم على جميع منسقط ما قيل هنا والشخصية في  
حكم الحلية لان الحكم في كل منهما على مصدر واللفظ من غير حرج فتي منه  
عن الحكم كما في الكبر ولما كاف النسبة بين الشخصية والكلمة صنفها  
عن النسبة بين الهمزة او الحلية لوجوع موددي الهمزة في صوفي الحلية  
غير بالحكم فيها بين الشخصية والكلمة وكون القوة المعبور بها بين الهمزة  
والمجزية كذا ظهري فما قيل انه تعنت قصور هو هذا وزيد  
من الهمزة في السطر الاولي ومعنا لها في السطر الثاني لاشي من المحرم  
حيوان وزيد من حيوان لينح لا شيء من الحكم المحرم يداي بمسما هذا الاسم  
سماه الطبيعية لان الحكم فيها اعماق على طبيعة العقل اي ما هيست  
لما صدق عليه من الافراد كما في الانسان نوع وحيوان جنس اذ لا يتي من

افراد الانسان نوع ولا شيء من افراد حيوان جنس ولا يصح لان  
يصدق ان اذ لا يصدق قولنا كل انسان نوع ولا بعض نوع ولا كل حيوان جنس  
ولا بعض حيوان جنس وخرج بهذا القيد الهمزة فانما صا لحد ذلك  
والحيوان انما داخل في الشخصية متواحد اذ اقول ثلاثة ثانياً انما داخل  
في الهمزة ثانياً انما قسم مستقل لا شخصية ولا همزة قال في الكبر وهو  
المشهور وقد رد في الكبر القول بانها شخصية بما لا يرضى قل هذا احتال  
في الصغر انما شخصية والاقوال الثلاثة على انما مقبولة في العلوم وقيل  
غير مقبولة فيها وهو مردود بما هو مبسوط في الكبر الاولي في الوقتية  
قال في الكبر والموضوع والمحمول مقدمان اذا على الحكم ومتاخران عنه  
وصفا لانه اذا حصل الحكم حصل للطرف المحكوم عليه صفة الموضوع عنه  
والطرف المحكوم به صفة المحمولية لاذ لا اصل في المحكوم عليه التقدم  
اي لان المحكوم به وصف له في المعنى والموصوف سابق على صفة في الخارج  
والاعتبار وهذا جعل الحاة رتبة المبدأ التقدم واما جعله رتبة الفعل الثاني  
فخرج انه موصوف الفعل في المعنى فلا مر لفظ وسوان العقل عامل فيه ورتبة  
العامل المتقدم لانه وضع اي اعتبر ولو بعبارة ان يعقوب يسمى  
الاول موصوف عا في القضية المحلية لانه يتحمل فيه انه كشي وضع اي  
نصب التحمل عليه غيره وسمي الثاني محمولاً لتحمل انه حمل على الاول  
وسبب التحمل ان الموصوف هو الاول اصله اذ يكون ذاتاً والعاد من اصله  
اذ يكون وصفاً والذات احق بان تكون حاملاً فتكون الوصف احق بان  
يكون محمولاً حال كونها بالسوية اشارة الى ان قول المص بالسوية  
حال من الموصوف والمحمول على مذهب انباء احوال من الخبر ومن مذهبها  
بناء على ان المراد اسمي بالموصوف واسمي بالمحمول كما اشار اليه المص  
يدكون معاً اي لفظاً او معنى كما في الكبير وجز الثالث النسبة اذ اعلم  
ان النسبة جنس في اخرين غير موصوف والمحمول وهي النسبة التي هي  
تعلق احد الطرفين بالآخر بتوفا او انقار وقوع تلك النسبة دون العكس  
فاجوز ان من القضية استدل انما لا يستلزم اولاً وقوعها والرابطة تدل  
على الوقوع اولاً وقوع مطلقة وعلى النسبة المتقدمة التوفا المستلزم



وقوع النسبة او لا ولم يوقعها تلك النسبة دون العكس فاجران من القضية اديا  
معبارة ولا حيلة طلبا للاختصار كذا في ستم التسمية اقولا اذا علمت هذا علمت  
ان ما في جعل سبعة اسم في كبيرة وسبعة العدد في حاشية مجز الرابع  
الايقاع والاتزام اي اذراك الوقوع وعدم الوقوع اذ ليس ذلك من اجزاء  
القضية وبهذا بنفسه اعترض ملا احمد على القتر في جعله ذلك من اجزائها  
فاحفظها وان الاولى حل النسبة في قول السمر واجز الثالث النسبة على ما  
النسبة بمعنى تعلق احد الطرفين بالآخر والنسبة بمعنى وقوع تلك النسبة  
او لا ووقعها يجعل ال استقرائية فتكون دلالة في قوله ويسمى اللفظ  
الدال عليها اسم من المطالب بغيره والاتزامية فافهم للدلالة على النسبة  
الرابطه اي فتسمية اللفظ الدال عليها بلفظ من تسمية الدال باسم المعلوم  
والرابطه تامه تكون اسما اخر في كلامه مخالفا لاصطلاح السمر  
لانهم لا يجعلون هو اسما بل قالب الاسم بل الراجح عند الحاجة ان ضمير الفصل  
حرف الاسم ولا كان فلا في قالها الفعل وعبارتها في الكبير ثم اللفظ  
الدال على النسبة المسمى بالرابطه قالوا هو اداة للدلالة على معنى مستقل  
وهو النسبة لوقوعها على الطرفين المتسميين كما هو شأن النسب ثم هو  
قد يكون في قالب الاسم فهو في قولنا زيد هو قاييم ويسمى رابطه عن  
منهانية وقد يكون في قالب العلم اي العقل كما كان في قولنا زيد قايما  
وتسمى رابطه من منهانية ام وكذا في العظم والسود الثفان في هذا الجان  
اظهرها في الكبير وسند كذا بعضها كلفظة هو استشكله السمر  
بان لفظة هو في قولنا زيد هو عام ضمير عايد الي عن يد عبارة عدد هو  
عند اهل العربية مبتدأ ثان ولا دلالة له على النسبة على اصلا وان ارد  
ما يسمى ضمير الفصل والعماد فهو لا يكون في قولنا زيد علم وعلى  
قد يران ان يكون ضميرا يميز محصورا لما كبر وتحقيق انما يميز جنس  
لافت ولادلالة على النسبة اصلا والذي يفهم من الرابط في لغة العرب  
هو حركات الاعرابية في حركات الرفع **محقق** وقد لا غير لا اذا  
قلنا زيد عالم على سبيل المقادير بل حركات اعرابية لم يفهم من الرابط  
والاستاد واذا قلنا زيد عالم بالرفع فماد ذلك وقوله ما كنت متا ملا في حل

هذا

هذا الاستكال ومفصلا عن حقيقة الحال في هذا المثال حتى وجدت في كتاب  
الالفاظ والحروف لاني نصا لك في القاري ما يدل على ان ليس مراد ان  
لفظ هو موصوع في لغة العرب للرابط ولا انها مستقلة عندهم لانه لا يراد  
ان الفلا سفة تملوها لذلك واحدا وبعضهم في اجواب ان الموصي بالرابطه هو  
ضمير الفصل قال ولا نسلم ان دلالة على النسبة اصلا للفرع بان يحقق ان  
ما بعده ضمير لافت وهذا يستلزم ربطه بالرفع بالوصوع ونسبة اليه  
اذ كل ما اذا افاد ان هذا الشيء خبرا فادان مستدالي موصوع واقلونه  
لا يوجد في مخزن يد عالم لان لا يذكر الا بي جزئي ابتداء معرفتي او كونتي  
كالعرفتي في امتناع الحاق ال فيمكن التخلص عنه بان يقال كما كان المقصود  
الاجم بغيره عند الحاجة الفرق بين الخبر والتابع لم يذكره لفظ الا اذا كان المحمول  
يلتقي بالتابع للفرق بينهما وانما طوع مقصودهم بدار يد من ذلك وهو  
الرابط ايضا فلم يبعد ان يكون لهم به مزيد اهتمام ويلتزموه في كل موضع  
سواء كرام لا لم يذكر على ان بعض الحاجة يجوز الحاجة في التكرار مطلقا  
واستظهر اليومي ما في كلام ذلك البعض قال ولو كان المقصود ما يكون  
مبتدأ لا احتاج ايضا الي رابطه اخرى لان مع ما بعده قضية وتلك الرابطه  
الي رابطه اخرى وهكذا فيتمسك الهم الا ان يقال القضية التي هي  
موصوعها ضمير استغنى عن الرابطه والدلالة فرق في الضمير الموصول رابطه  
بني ان يكون المتكلم او مخاطب او النسبة وان جعل القضية مستغنية عن الرابطه  
الرابطه وكذا الاسمية التي خبرها قيل يجوز يد قام كذا يجوز في هذه  
بالرابطه قيل وكذا التي خبرها متفق يجوز يد قام لان المستوعم يدل  
على ان شيئا واحدا متفق فيه وهو بذلك مرتبط بالوصوع افا دخل هذا  
في الكبير قال وفي ضمني ان سمعت منذ تقربو سبعا ان الضمير المستتر في قام  
من قولك زيد قام يدل على النسبة الي موصوع ما ولفظ هو الموصوع  
يدل على النسبة المعنى اهو قول من اذه بالجل العقلي ما فعله نام يدل  
ما بالي قريبا كان مثلها بيا بالافعال الفاسخه لا ما يقلب  
الكلام معها انشا كعسى فاتها لا انشا الرجا وهذا التعميم يد خافية  
ليس على استهور من انها فعل وفي كونها رابطه نظرا لان الدال على ثني



سوي في النسبة كادوات النفي والافعال الناقصة بين ان صوم  
 على الجزين نحو كان زيد قائما او توسط نحو زيد كان قائما او قتا نحو زيد  
 قائما كان وقد نظري كون الافعال الناقصة امذ كورة وابطه ابو عبد الله  
 النحوي من وجهين احدهما انها قد تجمع مع الضمير الرابطة نحو كنت  
 انت الرقيب وهذا يمنع كونها رابطة لما فيهما وصفت لهما جز غير  
 الرقبة كالذلة على افتراض مضمون الجملة بالزمان الموافق لتصديقها  
 ودعوى انها تعيد عن ذلك لادلة عليه واجاب بان من روق  
 عن الاول بانهم لم يتوكلوا فيها في مكان للربط بل يصح الربط بها في كل  
 الصماير كذلك وقوله تعالى كنت انت الرقيب ان جعلت انت تأكيد  
 الفاعل على تخرج كون كان للربط وان جعلت فصلا فهو الرابطة وان  
 جعلت فيها للربط كما في تأكيد اللفظي وكان كل واحد من الطرفين يجوز  
 تأكيد كذلك ما يدل على النسبة وعن الثاني بان قوله انما وصفت لهما  
 اخر غير الرقبة لا ينافي كونها رابطة وايضا في النجاة انما سموها ناقصة  
 على الصحيح لانها لا تكتفي بالموضوع بل هي ملائمة للمحمول معه وكذا  
 شأن النسبة فتسلم المستبين كذا في الكبير في لغة العرب  
 واما غيرهم قلنا نعم مختلفة قيل ان لغة كوكبات اليونان توجب  
 ذكر الرابطة الزمانية دون غيرها وان لغة النجم لا تستلزم القضية  
 خالية عنها اما بلفظ او حركه من الكبير بالاعراب اي لفظا او قدرا  
 والربط اللفظي عطوف لازم على ملزوم ونسبة الاعراب الى اللفظ  
 لانه من موارض اللفظ ح اي حتى اذا تحذف الرابطة فان صح  
 بالجهة اي كان قلت كل انسان هو حيوان بالضرورة اذ الجهة هو اللفظ  
 الدال على كيفية النسبة في نفس الامر التي هي الضرورة او الدوام او الا  
 الامكان او الاطلاق كما في لان معنى السور هو الاحاطة بجميع  
 الافراد وبعضها ان جعلت اداة السلب نحو استحفل جعل اداة  
 جزا من المحمول او الموضوع بان معناها يجب ان يكون مستقلا ومو  
 اداة السلب غير مستقل والمركب من المستقل وغير المستقل غير لان  
 يقال لو حط في المحولية والموضوعية جهة الاستقلال وان اشتملت

على غيرها كذا في ليس اقوله ان جعلت لا بموحي غير كما في قوله تعالى ولا الصالحين  
 على ما في البقوي وغيره لم يسكن جعلها جزا لانها ح اسم مستقل  
 جزا من محمولها اقوله مقتضي مقابلة هذا بقوله وقد تكون اداة جزا من  
 الموضوع اذا ان يكون الموهي جزا من محمولها فقط وح يسكن قوله والا  
 سميت محصلة لصدق قوله والاح بما اذا جعلت جزا من الطرفين مع  
 انهما لا تشبه محصلة اتفاق الا ان يقصر قوله والا على غير هذه الصورة  
 بان تكون الموهي والا جعل جزا من محمولها اصلا بان لم يجعل جزا  
 من احد الطرفين او جعلت جزا من الموضوع فقط معدولة اي  
 معدولة فيها بالاداة عن اصل مدلولها كما سبذكره الشافعي من باب  
 الحذف والايصال والاسميت معدلة محصلة اي من باب  
 الحذف والايصال اي محصل فيها لانه جعل المحمول فيها امرا محصلا  
 اي وجوديا اذ حرف السلب لم يقبض لاعدميا ومنه يعلم تسميتها  
 وجودية والمراد بكون المحمول وجوديا اذ حرف السلب لم يقبض جزا  
 لا مفهوم مد وجودي وكونه عدميا اذ حرف السلب اخرج جزا فلهذا  
 كان زيدا عني قضية محصلة لا معدولة ووجوبية اي ثبوتية وسياق  
 ان الوجوبية اسم ايضا الوجوبية اللافتحة التي هي احد المطلقا الثلاث  
 التي هي قسم من الموجهات فترجع القضا بالثمانية الى ستة عشر اعلم  
 ان المعدولة اذا اطلقت لا تنصرف الا على معدولة المحمول وحيث اريد غيرها  
 قيدت فقيل معدولة الموضوع معدولة الطرفين وكذلك المحصلة لا تنصرف  
 اذا اطلقت الا الى محصلة المحمول فان اريد غيرها قيدت هذا ما يقصده  
 قول الشافعي والاسميت محصلة ووجوبية والذي في كلام غيره واحد كشيخ الاسلام  
 في نه ايساغوجي انهما اذا اطلقت لا تنصرف الا الى محصلة الطرفين وهو مقتضي  
 تعريف غيره واحدا كالمقطب والمخيبي المحصلة بما ليس اداة السلب جزا من  
 اداة طرفها وتسمي بسيطة لعدم تركيبها من الثاني والثاني وقد فهم مما  
 ذكرنا ان الرجوع الى ستة فقط انما هو باعتبار انقسام الثمانية الى ستة  
 اي معدولة المحمول ومحصلة لا غيرا ما اذا اعتبرت انقسام المعدولة  
 الثلاثة وانقسام المحصلة الثلاثة وصارت الثمانية في هذه الستة فيبلغ



المجموع ثمانية واربعين المكر ستة عشر لاد بمحصلات الموضوع فقط على مورد  
معدولة المحمول فقط ومحصلات المحمول فقط على مورد معدولة الموضوع فقط  
وحاصل ضرب الاثني في الثمانية ستة عشر عن اصل معدولة لولها اي  
معدولة الاصل اي المتاصل قطع النسبة اي نفيمها لتأخرها  
علمة لقوله جزا من المحمول وانما رتبة ذلك الى ان علامة كود اداة السلب  
جزا من المحمول تأخرها عن الرابطة وعلامة كونها ليست جزا من المحمول  
على الرابطة وهذا ظاهر اذ ذكرت الرابطة اما اذ لم تذكر فالمدار على  
المية والاعتبار فان اعتبر تقدم الرابطة على اداة السلب فتعدولة  
والا فتحصلت نحو كل لا حيوان اي غير حيوان فلا يسمي غير كما مر  
والمراد كل لا حيوان من المحوالات فلا اعتراض هذا اي التمثيل المذكور  
كله في الموجبة اي المعدولة الموجبة فاداة السلب الاولى وهي  
والتحقيق ان هذا هو الذي ذكره العقابي والسفد والسفد  
معتزلي على العموم في املا تمام ان الموجبة تقتضي وجود الموضوع  
افتقت وجود الموضوع الذي خارجا حال وقوع الحكم وانقاد  
الموضوع به حالا او ما ضيا او مستقبلا وهذا حال العقل القضية و  
ايقاع النسبة والوجود الاول هو الذي اختصت القضية باقتضائه  
ان كان المحمول خارجيا دون الثاني فانه مشتمل في الموجبة والمال  
السالبة بمعنى انك لا تحكم على الشيء حكما ايجابيا الا بعد ان تستخلص  
في ذهنيك وتصوره فتقولهم السالبة لا تقتضي وجود الموضوع  
اي لا تقتضي وجوده فتمان موجود بالعقل في احد الاثني الثلاثة  
كما في كل انسان حيوان وتسمى القضية خارجية وموجود تقدير  
كما في كل عنقا طائر وتسمى القضية حقيقية وموتى كل عنقا طائر  
العنقا لو وجدت كانت طائرا او ما موضوعها ليس موجودا بفعل  
ولا مقدار الوجود فتسمى بالقضية الذهنية نحو شريك الباري معدوم  
وبهذا التحقيق يعلم ما في كلام بعض هنا عن الموضوعات وعن المحمول  
بب اقول هذا حيث لم يجز الى التفسير بغير هذين الحرفين والاعين  
بغيرها من الاثني والادال والها والواو والراب والها والطلا وذلك عند

البراد الامثلة الكثيرة طلبا للتمييز بينها ولدفع توهم التخصيص  
ان مثلا لو مثلوا القضية الموجبة الكلية بطل الانسان حيوان  
لتوهم التخصيص جزئيات الموجبة الكلية في مادة الانسان والحيوان  
من كيفية في نفس الامر كالضرورة واللا ضرورة والادوام واللا  
ادوام وتسمى مادة وتسمى ايضا عنصر القضية واصل القضية  
كما في القضية واللفظ الدال عليها جهة هذا في القضية  
انما لفظه اما في المعقولة فاجبهة حكم العقل بتعليق النسبة  
بالكيفية كما في القطب وموتى خالفنا جهة مادة القضية كانت كاذبة  
الضرورة اي الوجوب العقلي كما في اليوسي واعلم ان الضرورة  
تستلزم الادوام من غير عكس كما في الخبيثيات وانما منها والاطلاق  
اي العقل وموتى من الاثني والامكان فاعلم من اجمع ولو سلك  
الشم هذا الغريب كان احسن الى ثلاثة عشر سنة  
بسياط وهي ما لم تشتمل على الامكان الخاص او على الادام او لا بالضرورة  
الضرورة وسبع مركبات وهي ما تشتمل على ذلك ويزاد بها كالمسند  
في تقديره على البسياط صورتين من الضروريات وهي الوقعية  
المطلقة والخشعة المطلقة للاحتياج الي معرفتهما في الركبة فصل  
فصل في مجموع خمس عشرة الضروريات الخمس قد علمت  
ان منها من جعلها سبعا بزيادة الوقعية المطلقة والخشعة  
المطلقة ووجه احصائها في السبع ان علم الضرورة اما ان تكون  
ذات الموضوع او وصفه او وقتها او غير المعين وكل من الثلاثة  
الاحيرة اما لاداما او لا الضرورية المطلقة وهي التي  
حكم فيها ضرورة النسبة مادامت ذات الموضوع متالفا موجبة  
كل انسان حيوان بالضرورة مادامت والسالبة لانتفاء الانسان  
بغير الضرورة فقد حكم في امثال الاول بغير ضرورة لثبوت المحمول  
للا انسان في جميع اوقان وجوده دائمة وفي الثاني بغير ضرورة  
سلب الحجرية عنه في جميعها وهي بسيطة وانما نسبت ضرورة  
ضرورية لا تشتمل على الضرورة ومطلقة لا لعدم تقييد



الضرورة فيها بوصفها او وقت وامشروطة العامة هي التي حكم فيها  
بضرورة النسبة مادام وصف الموصوع منها لها موجبة كل كانت متحرك  
الاصح بالضرورة مادام كانتا وسالبة لبعض من الثالث بساكن الاصل  
بالضرورة مادام كانتا فقد حكم في الاول بضرورة بنوت تحرك الاصل  
للموصوع مدة دوام وصفه وهو الكتابة اذ ذات الكائنة من غير  
اعتبار وصفه ليس تحرك الاصل صريحي بنوت لهما وفي الثاني بضرورة  
سلب سكوت الاصل عن الموصوع مدة وصفه كما علمت وهي بسيطة و  
سميت مشروطة لانها لا يسقط لهما على شرط الوصف وعامة لانها اعم من  
المشروطة الخاصة لتقييد الخاصة بما يقتضي احتمال دوام الوصف وهو  
اللا دوام بحسب الذات فمالها موجبة كل كانت متحرك الاصل ما  
دام كائنا لا دائما اي لا مدة دوام كائنية ذات الموصوع وسالبة للغير  
من الكائنة بساكن الاصل مادام كانتا لا دائما وهي ان كانت موجبة  
مركبة من مشروطة عامة موجبة فطلقة عامة سالبة هي مفهوم  
اللا دوام لان ايجاب المحمول للموصوع اذا لم يكن دائما كان السلب  
متحققا في الجملة وهو موهي المطلقة العامة سالبة كقولنا لا ينفك  
من الكائنة متحرك الاصل بالاطلاق اي الفعل وان كانت سالبة من  
مشروطة عامة سالبة فتوجبة مطلقة عامة هي مفهوم اللا دوام  
لان سلب المحمول عن الموصوع اذا لم يكن دائما كان ايجاب متحققا  
في الجملة وهو موهي الموجبة المطلقة العامة كقولنا كل كانت  
ساكن الاصل بالافعال ومن هنا يعلم يتبين ان اعتبارا في ايجاب  
القضية المركبة وسلبها بايجاب جزئها الاول وسلبه فان  
كان موجبا كانت القضية موجبة وان كان سالبا كانت سالبة  
وان اجزئ الثاني مما لا يجرى الاول في الكيف اي الايجاب  
والسلب موافق في الحكم اي الكيفية والجرئية وسميت مشروطة  
كامر وخاصة لانها اخص من المشروطة العامة والوقعية  
والمتشعبة يعني المركبتين لان من يولد الموصوعات ثلاث عشرة بعد  
الوقعية والمتشعبة المركبتين ولا يولد الوقعية المطلقة والمتشعبة

المطلقة البسيطتين كما علمت سابغا وكما في القطب واعتبر على  
اهل هذه الطريقة في تركهم لهما بانها جزءا الوقتية والمنشعبة المركبتين  
فيمتدح الي بيانها او لا وليتي الاربعه فنقول الوقعية  
المطلقة هي التي حكم فيها بضرورة النسبة في وقت معين مالها  
موجبة بالضرورة كل كانت متحرك الاصل وقت الكتابة وسالبة  
بالضرورة لا شيء من الكائنة بساكن الاصل وقت الكتابة وسميت  
وقعية لتقييد ضرورة نسبتها بالوقت ومطلقة لاطلاقها عن قيد  
اللا دوام بحسب الذات الثاني احتمال دوام الوقت والوقعية الغير  
المطلقة هي الوقعية المطلقة مع زيادة قيد اللا دوام بحسب الذات  
ومالها موجبة وسالبة واضح مما ذكرنا وتركيبها ان كانت  
موجبة من وقعية مطلقة موجبة سالبة عامة مطلقة هي مفهوم  
اللا دوام وان كانت سالبة من وقعية مطلقة سالبة فطلقة  
عامة موجبة هي مفهوم اللا دوام والمتشعبة المطلقة هي التي حكم  
فيها بضرورة النسبة في وقت غير معين مالها موجبة بالضرورة  
كل انسان متفلس بالضرورة وقاما وسالبة بالضرورة لا شيء من  
الانسان بمتفلس وقاما وسميت منتشرة لانتشار وقت الحكم  
فيها وعدم تقييد ومطلقة لاطلاقها عن قيد اللا دوام والمتشعبة الغير  
المطلقة هي المنتشرة المطلقة مع زيادة قيد اللا دوام بحسب الذات  
ومالها موجبة وسالبة واضح مما ذكرنا وتركيبها ان كانت  
موجبة من منتشرة موجبة مطلقة فطلقة عامة سالبة هي مفهوم  
اللا دوام وان كانت سالبة من منتشرة مطلقة سالبة فطلقة عامة  
موجبة هي مفهوم اللا دوام الدائمة المطلقة هي التي حكم  
فيها بدوام النسبة للموصوع مادامت دائمة مالها موجبة دائمي كل  
انسان حيوان فقد حكم فيهم بدوام بنوت الحيوانية للانسان ما  
دامت دائمة موجودة وسالبة دائمي الا شيء من الانسان بغير قيد  
حكم فيها بدوام سلب جبرية عن الانسان مادامت دائمة موجودة وهي  
بسيطة ووجه تسميتها دائمة واضح ومطلقة لاطلاقها عن التقييد



بوضوح او وقتهم والوفية العامة هي التي حكم فيها دوام النسبة ما  
 دام وصف الموضوع متا لها موجبة كل كانت متحرك الاضالع مادام كانتا  
 وسالبة لا تثنى من كانت بساكن الاضالع مادام كانتا وهي بسيطة وكنت  
 بتسوية عرفية لانها م التقيد بدوام الوصف عرفا ولو لم يصح به الا توي  
 انه يفهم عرفا من قول القائل كل كانت متحرك الاضالع ان المراد ما دام  
 كانتا وعامة لانها اعم من العرفية الخاصة لتقيد الخاصة بما ينفي احتمال  
 دوام الوصف والعرفية الخاصة هي العرفية العامة مع قيد اللادوام  
 بحسب الذات ومثالها موجبة وسالبة واضع ما ذكرنا وكذا اوجبة  
 تسميتها عرفية خاصة وهي ان كانت موجبة مركبة من عرفية عامة موجبة  
 فمطلقة عامة سالبة هي مفهوم اللادوام وان كانت سالبة من عرفية  
 عامة سالبة فمطلقة عامة موجبة هي مفهوم اللادوام حكم  
 العامة هي التي فيها يسلب الضرورة عن ايجابها لئلا يحكم فان كانت  
 كان الحكم في القضية ايجابيا افهم الامكان يسلب ضرورة ذلك  
 الحكم وان كان سلبيا افهم يسلب ضرورة ايجابه وان شئت قلت هو الذي  
 نسبتها غير مستحيلة متا لها موجبة كل فاحرقه بالامكان العام فقد  
 حكم فيها بسلب الضرورة عن عدم اخراق النار وسالبة لا تثنى من  
 ايجابها وبالامكان العام فقد حكم فيها بسلب الضرورة عن ضرورة  
 ايجابها وهي بسيطة وسميت ممكنة بما هو واضع وعامة لانها اعم من  
 الممكنة الخاصة لصدقها بها وبالضرورة والممكنة المخاطبة  
 هي التي حكم فيها بسلب الضرورة عن جازي الحكم بيبوتة وانتفاء  
 متا لها موجبة كل انسان كانت بالامكان الخاص وسالبة لا تثنى من  
 الانسان كانت بالامكان الخاص ومقتضاها ان يثبت المكتبات للانسان  
 وانتفاءها عنه ليسا بضروريين وتركيبها موجبة او سالبة من  
 ممكنتين عامتين احدهما موجبة والاخرى سالبة ولا فرق في المعنى  
 بين الوجبة والسالبة بل في اللفظ لانه ان عير لبيان ايجابية كانت موجبة  
 او سلبية كانت سالبة ووجه تسميتها موجبة خاصة واضع ما قد مره  
 المطلقة العامة هي التي حكم فيها بفعلية النسبة اي كونها

حكم

بالمثل متا لها موجبة كل انسان متنافس بالاطلاق العام وسالبة لا تثنى  
 من الانسان متنافس بالاطلاق العام وهي بسيطة وسميت مطلقة لان  
 القضية اذا اطلقت ولم تقيد بضرورة او دوام او لا ضرورة ولا دوام يفهم  
 منها فعلية النسبة قلما كان هذا المعنى مفهوم القضية سميت مطلقة  
 وعامة لانها اعم من الوجودية اللادائمة والوجودية اللا ضرورية  
 والوجودية اللادائمة هي المطلقة العامة مع زيادة قيد اللادوام بحسب  
 الذات ومثالها موجبة وسالبة واضع ما مر وهي سواء كانت موجبة  
 او سالبة لان اجزا الاول مركبة من مطلقتين عامتين احدهما موجبة  
 والاخرى سالبة لان اجزا الاول مطلقة عامة والثاني هو اللادوام  
 ومفهومه مطلقة عامة وسميت بالوجودية لوجود نسبتها او سلبها  
 بالمثل كما في اليوسيف واللادائمة لتقيدها بالاداما والوجودية  
 اللا ضرورية وهي المطلقة العامة مع زيادة قيد اللا ضرورة بحسب  
 الذات ومثالها موجبة وسالبة واضع ما مر وهي ايضا كانت موجبة  
 مركبة من مطلقة عامة موجبة ممكنة عامة هي مفهوم اللا ضرورة وان  
 كانت سالبة من مطلقة عامة سالبة ممكنة عامة هي مفهوم اللا  
 ضرورة ووجه تسميتها بالوجودية اللا ضرورية واضع ما مر فايد ثبات  
 الاول في راد المسوق في ثم تختصر اربع موجبات الممكنة الدائمة الدائمة  
 وهي ما قلنا قبل امكانها بالادوام نحو كل اكل فهو جازع بالامكان داما  
 والحيثية المطلقة وهي ما قلنا اطلاقا وهي ما قلنا حيثية اطلاقا  
 بالحيثية نحو كانت متحرك بالاطلاق حيث المكتبة والحيثية الممكنة وهي  
 وهي ما قلنا امكانها بالحيثية نحو كانت متحرك حيث المكتبة والممكنة  
 الوقتية وهي ما قلنا امكانها بالوقت نحو اكل كل متحرك ثم بالامكان  
 وقت الاكل قبل الفرق بين الحيثية والوقت في هذا المقام انا اذا قلنا  
 وقت المكتبة مثلا قلنا ان جيو او قاتما واذا قلنا حيث المكتبة قاتما  
 المراد وقت من اوقاتنا قال الخبير انتم في موجبات ما منحصه ليس  
 حصص الموجبات في عدد عقليا بل هو جلي فيمكن استخراج اخرها المطلقة  
 الوقتية وهي ما حكم فيها بالنسبة بالمثل في وقت معين والمطلقة

الدائمة



انشئة وهي ما حكم به في وقت غير مسمى وكما اذا قلنا دايم بالضرورة  
 او بالامكان العام ضرورة او مع زيادة من القطب وقال القطب الموجهة  
 غير محصورة في عدد الا ان التي جرت العادة بالبحث عنها وعلى احكامها  
 كالساقض والعكس فلا بد من عشرة اهل النافذة ما ذكر في محليات  
 واما الشرطيات فتكون ايضا موجهة اما المنفصلة فيهما اللفظ الدال  
 على كيفية تتعلق نالهما بمقدمها من المروم او الاتفاق كما اذا قيل كلما  
 كان الشئ انسانا حيوانا لزوما او كلما كان الانسان ناطقا فحمارا  
 فاصفا اتفاقا واما المنفصلة فيهما اللفظ الدال على كيفية عبادتها  
 من كونه عقليا او اتفاقيا كما اذا قيل العدد اما زوج واما فرد عقلا  
 او عتاد حقيقيا وكقولنا في الاتفاقية لا اسود الا كانت اما ان يكون  
 اسودا واما ان يكون كاتبا اتفاقا واما دايميا امدا كور في المنفصلة لان  
 كقولنا دايميا اما ان يكون العدد زوجا واما ان يكون فردا ليس بمجهد  
 كما توهم بل هو سور يدل على تبيين الازمنة في الشلية بمنزلة افراد  
 الموصوف في الجملة ولا يكون اللفظ الواحد سور وجهه كذا في  
 وجهان شيخنا الشرح ومنها ومن مثل القطب على التسمية يطلب بيان  
 النسب بين الموجهات وبين نقيضها وعكسها لعدم لزوم ذكر  
 اللفظ الدال على الجهة اقول فيها امران الاول ان السور ايضا غير لازم  
 الذكر وقد قسم اللفظ بالانفصالية باعتبارها كما سبق لنا في ان الجهة كما  
 ذكر في نفس اللفظ فكان ينبغي ان يقول لعدم لزوم ذكر جهة او لعدم  
 لزوم ذكر اللفظ الدال على الكيفية وغاية ما يمكن في تعميم عبارته ان  
 يقدّر مصنف اي الدال على مدلول الجهة وتترك نفس السور لراية اول  
 عبارته توهم انه ذكر الرابطة ولم يفسرها مع انه لم يذكرها من اصلها  
 مع ان لغة العرب في معنى التعليل لعدم ذكر الرابطة وتترك المصنفان  
 اعلم ان حق السور ان يفرق بين الموضوع العلوي واقتضائه بالموضوع الجرمي او الجرمي  
 مطلقا هو الاخرى وتكون المخرقة فيهما اثبت الجرمي افرادا وحكمة بال  
 باجتماع افراد في فرد كذا انسان زيد انسان وعمر وكل انسان ولا فلفظها  
 فتصدق عند عدم امتناع المادة بخلاف بعض وتكذب عند امتناعها كقولنا

توكل

بعض

بعض افراد وقد اوصفها السور في ستم مختصة الى مائة والى غير  
 عشر مائة تدريجا للمطلبية اي تنويع الهمم على ما رصده المختص  
 وان على التعليل فيما قد حكم اي التعليل فقولنا اي ربط بمسمى  
 ارتباطا لا بد المحكوم به واما التعليل فهو الحكم بالتعليل والى ناطقة على  
 اي ربط اخر في الخواي وليس المراد بالتعليل توقيف شئ على شئ  
 لعدم استمول المنفصلة كما سياتي اي حكم فيها ان يربطها ما هو اصل  
 التفسير والاشارة الي ان داخلة على فعل مودر يفسر المذكور لا ان  
 ادوات الشلية لا يدخل الا على الفعل شلية سميت شلية لوجودها  
 الشلية لفظا او قد يدخل في المنفصلة لان قولنا العدد اما زوج  
 واما فرد في قوله قولنا ان كان العدد زوجا فلا يكون زوجا وان  
 كان فردا فلا يكون زوجا واعلم ان الجملة كما تكون كاذبة وصارفة  
 تكون الشلية كذلك وصدقها بمطابقة الحكم فيها بالانفصال والانفصال  
 لنفس الامر وكذا بينهما بعدم هذه المطابقة هذا اذا كانت موجبة  
 فان كانت سالبة وصدقها بمطابقة سلب الحكم المذكور وكذا بينهما  
 بعدم هذه المطابقة اعم من ان يكون طرفا الشلية صديقا او  
 كل ما كانت الشلية سالبة فالتعريف موجودا وكذا في نحو كلما كان الانسان  
 حمارا فهو ناطق بمعنى الربط المذكور اي ولم تحمله على ظاهره  
 من توقيف شئ على شئ لا لخواي واذا حملناه على ظاهره لم يكن كلامه  
 سائلا لكس شلية المنفصلة مع انه يسبق قسم الشلية الى المنفصلة والشلية  
 فيكون في كلامه تقسيم الشئ الى نفسه ومخرجه قد وقع الربط من  
 قاعة اللفظ هو مقام المصنف لفظ الفصل ولا يلزم عمل ضمن المصنف  
 في قوله بالعتاد وانه لا يصح ان يعطى على العتاد اي كل منها  
 ان يبين لوقوع الربط بين جزمها بالعتاد صريحا كما في المنفصلة  
 او استلزاما كما في المنفصلة لانها تدل على العتاد بين طرفيها وهذا  
 يستلزم توقف شق واحد على انتفا الآخر في ما وقع الحكم وتوقف  
 انتفا احدها على نبوت الآخر في ما وقع الحكم وتوقف  
 توقف انتفا احدها على انتفا الآخر وتوقف انتفايه على نبوت الآخر في ما

توكل



فنفهنا وبهذا التقدير يعلم ما ان الشق الذي قبل او في تقليل الشق بالنظر  
لما نفهنا لجمع والشق الذي بعد او بالنظر لما نفهنا لخلو وان او ما نفهنا لخلو  
فتجوز لجمع ويكون اجتماع الشقين قليلا لما نفهنا لاقصال طرفيها  
اي اقترانها صدقا ومعية اي من جهة التحقق والمصاحبة ومعها  
الاقصال من جهة الصدق انه كلما تحقق احدهما تحقق الاخر ومعها  
الاقصال من جهة المعية اجتماعهما ونضاجهما وعدم التناقض بينهما  
وذكر الاقصال معية بعد ذكر الاقصال صدقا من ذكر اللازم بعد المطلوب  
وانما نفس الصدق بالتحقق لان الصدق في القضايا بجميعها التحقيق كما انه  
في المفردات بمعنى الحمل ومنها بالجوهر عطفها على شطرية وان  
خبر بانه لا ضرورة الى زيادة مثلها من حيث المعنى لانها تلي في  
الربط المذكور وفي قولنا متحققة من جعل المتصلة المتفصلة كقولنا  
كذا في حاشية شيخنا العذوي وفي قولنا الصغيرة والمطلوب لان بعض  
المقول مقولة وبعضه مقول المظهر او للشرف فقط باعتبار رتبة اقترانها  
فان دفع ما قبل هذا اي ان تسميتها شطرية تجوز اي في الاصطلاح و  
هذا لا يناسب ما قدمه من تعريف الشطرية بما يفهم المتصلة والمتفصلة  
وحمل التعليل فيما على ما يصح لهما لان تعريف الشق انما يكون بما يدخل  
افزاده الحقيقية فقط ولهذا قال في التسميات الكبير لكن على هذا  
لا يصح ادخالها في تعريف الشطرية لان تعريف الشق لا يكون  
شاملا لافزاده المجازية باعتبار الربط اي بسبب اعتبار الربط  
يعني ان علاقة التجوز للمسابهة في الربط كما صرح به في الكبير  
او هي حقيقة اصطلاحية هذا هو المناسبات من ادخالها في  
التعريف ولم تكن لغوية لان الظاهر ان الشطرية عند اللغويين توقيفية  
نسبي على شئ صواب لوجود الاقصال فيما قال السعد في شرح  
التسمية اعلم ان ليس كل ما يستعمل فيه اداة الاقصال يجب ان  
يكون احد المتصلات الثلاثة فقد قال في الاسماء وقد تكون  
غير حقيقية اصنافا اخرى غير ما نفهنا لجمع وما نفهنا لخلو فتجوز ان  
اسم زيدا او اسمي والعالم اما ان ينفذ اسم واما ان ينفذ لفظا

ذكره الفني والشرطي كبيره فيما ياتي مع مناقشة اليوسفي في المثال  
الاول فانظروا مثلا اشارة الى اداة الاقصال لا تخص في  
اما بل مثلها تارة واو وخوها عدم الاجتماع في الصدق هذا  
في المتصلة ما نفهنا لجمع وقوله او في الكذب في ما نفهنا لخلو  
وقوله او فيهما معا في ما نفهنا من المتصلة والمتصلة قال  
ابن يعقوب المشهور في الاصطلاح ان المتقدم هو مدحوله اداة له  
الشرطي في المتصلة والتالي ما علق على مدحولها واما المتصلة  
فلا مقدم لها ولا تالي لان المعنى لا يتخلق فيها بالتقدم والتأخر  
وقال في الكبير ما ملخصه ما اقتضاه كلام المقدم من تسمية جزئي  
المتصلة مقدمة وتاليا هو ما صرح به بعض مشايخ ايساعوي  
والسيد اشرف في شرح الخوارجي والعطاب بل اعني هو بتوقيفها  
الذكر في جعلها تنعكس الا انهم لا يعتبروه لقديم قايده وظا  
فلاهر كلام السوسفي في المختص ونسب ان جزئيه لا يسمى مقدما  
وتاليا بل صرح بذلك في شرح ايساعوي وعليه فلا تنعكس  
اصلا اه وفي الرتبة المتصلة لانه الملزوم والعلوق عليه  
ورتبة الملزوم والعلوق عليه التقدم على الملزوم والعلوق وان  
اخر في الذكر وان ذكرنا في المتصلة لم يقل فيها الايضاح  
فوالله ان وجود ان كانت الشمس طالعة قال السعد والقول هو في  
الحق في مثل هذا انما هو باعتبار الحاجة وكان ذلك على القطب حيث  
اقتضى كلامه ان المتقدم لا يزال مقدما في اللفظ فانه قال والعقضية  
الاولى من الشطرية سواء كانت متصلة او منفصلة تسمى مقدما  
لمقدمها في الذكر وعلى ما اقتضاه كلام القطب دمج ابن مولي في شرح  
الحمل حيث قال التحقيق انه اي المتقدم لا يزال مقدما في اللفظ او جواب  
الشرط اذا متاخر المذكور او لا دليله هذا هو مذهب اهل التحقيق  
في اللغة العربية اه وما ذكره السعد يجب التصير اليه ان كان قد علم  
من اصطلاح المناطقة ولا يمتنع بحدس الحاجة لان مقصود المناطقة  
المعاني فلا حاجة الى توقيف معنى يد ويد ولا سيما وهو قول



الكوفيين والبرية والي زيد من الخويزي قاله في الكبير فلا ترتيب  
 جزئيا الا في الذوات قول قد يقع بينهما ترتيب معنوي كما اذا كان الحكم  
 في احدهما اثباتا لشيء وفي الاخر نفيا له فان رتبة اثباته مقدمة على  
 رتبة نفيه اذ لا يعقل سلب شيء الا بعد نفيه كما تقدم مرارا نحو هذا الذي  
 اما ان يكون انسانا واما ان يكون غير انسان ويمكن ان يجاب بان يخص  
 ايضا في بالنسبة الي العباد وكانه قال الا في الذوات في العباد او العباد  
 الترتيب المعنوي في كل مفصلة فانهم تلازم اي بقا حيا فهو من  
 اطلاق الخاص واردة العام بترتبة الاطلاق الشامل للزومية والافاقية  
 في قوله اما بيان وان الاطلاق ويحتمل انه قد في الاتفاقية منزلة القدم  
 لانها لا تنجح في القياسات فيكون التلازم على حقيقة اي عدم صحة  
 الاطلاق عقلا ثم التلازم هنا ليس من الجانبي دايما لان نحو كل كائن  
 الذي انسانا كان حيوانا مضمون التالي فيه وهو كون المعنى حيوانا  
 لازم لمضمون القدم وهو كون الشيء انسانا وليس كون الشيء انسانا  
 لان ما كونه حيوانا في السابق هنا على غير ما به بل بمعنى اللزوم واذن  
 انه في الجزئي للابدية لهما كونه نسبة بينهما فتكون الاضافة بمعنى  
 اللام او يحتمل حيوان كالظرف للزوم فتكون بمعنى في ومحاصل ان السلف  
 ما حكم فيها بصحة التالي للاولى كذا في الكبير يصدق قضية اي  
 تحقيقها لقلاقة اي ملاحظة علاقة لما ستعرفه توجب ذلك  
 اي ك توجب صدق قضية على تقدير صدق اخرى يستلزم المقدم التالي  
 اي يستلزم تحقق المقدم في نفس الامر تحقق التالي فيه وليس المراد الاستلزام  
 في التقبل كالا يخفى حتى يرد ان كثيرا من الامثلة لا تلزم من حصول احد الطرفين  
 فيه حصول الاخر واعتبر من كلامه بان هذه الامثلة لا يظفر فيها اذا كان المقدم  
 مسببا عن التالي او كلاهما مسببي عن اخر لان المسبب لا يستلزم سببا  
 ولا مسببا اخر واقول يجاب في كلام الشراكتي اي او يستلزم التالي المقدم  
 او مني اخر يا هنا بقرينة يقية كلامه كالسببية اي بسببية المقدم التالي  
 اي كونه سببا له كما في مثال الاول او بسببية التالي المقدم كما في المثال الثاني وسببية  
 شيء اخر لهما كما في المثال الثالث وكما لقنايف عطى على كالسببية

المتأخر

المتأخر كون الشيء بحيث لا يعقل احدهما بدون تعقل الاخر ولا يتحقق  
 احدهما بدون تحقق الاخر كما لا يورث البنوة وان تقدمت ذات الاب  
 على ذات الابن اذ تقدم الذات لا يستلزم تقدم الصفات او كانت  
 لا على وجه اللزوم عطوف على كذا في قوله سواء كانت على وجه اللزوم  
 مما مر اي يصدق قضية على تقدير صدق اخرى لا للعلاقة اي  
 لا لملاحظة علاقة فلا يرد ان من انواع العلاقة ان يكون المقدم والتالي  
 مسببين عن سبب واحد ولا شك ان فاطمة الانسان ونا هقبة  
 احكاما مسببان عن سبب واحد وهو تعلق القدرة والارادة عندنا  
 فيكون قولنا ان كان الانسان فاطما فاحكامنا هق لزومية مثل ان كان  
 النهار موجودا فالعالم مضي افادة الفياض واعلم ان الاتفاقية قسمان  
 خاصة وهي ما حكم فيها بصحة التالي المقدم في الوجود للعلاقة  
 نحو ان كان الانسان فاطما فاحكامنا هق وعامة وهي ما حكم فيها  
 بتحقيق التالي على تقدير تحقق المقدم سواء تحقق المقدم بالفعل او لم  
 متحققا وكان بحيث لا ينافي تحققه تحقق التالي وكانت هذه اعم  
 لانها يحتملان في اشياء المتقدم ونحو ما تحقق مقدمه بالفعل  
 وتنفرد العامة فيما لا يتحقق مقدمه بالفعل كقوله تعالى ولوان  
 ما في الارض من شجرة افلام والبحر عين من بوع نسبة البحر ما نفدت  
 فمقدما ممكنا الوقوع ولكنه لم يقع وتالي وهو ما نفدت كذا في واقع  
 مستمرا لا ينافيه ولا يرفقه تقدير وقوع المقدم فهو ثابت على كل حال  
 كذا في الكبير ان ما ذكره المحقق اي في تعريف المفصلة به بدليل تعليله  
 لكن ما استدكره الشر من الجوزي جري في تسمية السالبة شرطية لانه لم يحكم  
 فيها بالتعلق بل بسلبه فان ينفي التنبه على هذا ايضا او لزومية  
 عطى خاص على عام وكان عليه ان تزداد اتفاقية لان تسمية السالبة لا  
 الاتفاقية بالاتفاقية لسا بينهما ايضا للموجبة الاتفاقية والتالي  
 ليس فيها اتفاق بل سلب الاتفاق كذا في تسميتها للموجبة اي في تركيب  
 الطرفين والاستدلال على ادا الشرط وصريح كلامه ان تسميتها بذلك  
 من باب الاستقارة ويحتمل ان ذلك حقيقة عرضية وعلى هذا يكون

مسابقا



المعنى ما اوجبت تلازم اجري انباتا او نفيا ليس فيها اتصال ولا اولى  
اي بل سلب الاتصال او سلب اللزوم ما اوجبت تناقرا او علم ان  
التناقض في الطرفين اما ان يكون لاذنهما في المنفصلة العنادية وهي  
التي يقرض لهما السمع او مجرد اتفاق المعاندة بينهما في الوجود فهو المنفصلة  
الاتفاقية ولو يقرض لهما السمع كما يقرض للاتفاقية المتصلة كما في  
احسن وتنقسم ايضا الى الاقسام الثلاثة فالحقيقة كقولنا في شخص  
اسود كاتبا اما ان يكون هذا البيض او كاتبا وما نفعه اجمع كقولنا في  
اما ان يكون هذا البيض او لا كاتبا وما نفعه اخلو كقولنا في اما ان يكون  
هذا لا ابيض او كاتبا فالمتصل اما مانع جمع اسما والسمة الى  
المضما انما ذكر مانع جمع باعتبار تناويل المقسم الذي هو القضية المتصلة  
باعتبار تناويل الخبر او لتناويل الخبر مانع اجمع الخ وهو ان  
لما عات الخبر او لتناويل الخبر مانع اجمع بالقضية المانعة لجمع  
المشهور في التفسير صدق اي في الصدق اي التحقيق اي انها لا يصح  
في محل واحد اعم من كونها يرتفعان عنه او لا جريان على اعمية مانعة  
اجمع واعمية مانعة اخلو من مانعة كما يستقر في ذلك في قوله  
بعد وتركيب من الشئ والاخص من نقيضه وتركيب وفصل ذلك  
يقال في مانعة من الشئ والاخص من نقيضه فان الشئ نقيضه لا شئ  
واخص من لا شئ شئ وكذا الخبر نقيضه لا خبر والشئ اخص من لا  
خبر كذا في اي في الكذب الاتفاقي اي انها لا يرتفعان عن المحل اعم  
من ان يكون يجتمعان فيه او لا من تركيب من الشئ والاخص من نقيضه  
فان غير ابيض نقيضه ابيض وغير اسود اعم من ابيض وكذا غير اسود  
نقيضه اسود وغير ابيض اعم من اسود والقاعدة ان اطراف مانعة تناويل  
اطراف مانعة اجمع اي صار ضمير رفع وان نسبت قلت اي صار في محل  
رفع والقصد رفع توهم ان اعراب رفعا كى هو ظاهرا قال في الكبير  
لان يلزم عليه ان يكون مجردا منفصلا وصح خبر احوالا يكون لا منفصلا  
هي التي حكم بالتناقض في بين طرفيها صدقا وكذبا قال في الكبير واعلم  
ان المقارن السابقة شاملة للصادق والكاذب لان الحكم بالتناقض

ان كان مطابقا وذلك بان يحكم به بين الشئ ونقيضه او المساوي لنقيضه او  
الاخص من نقيضه او الاخص من نقيضه كانت صادقة وان كان غير مطابق  
كاذا حكم بين الشئ او مساويا او الاخص من الشئ او الاخص من نقيضه  
من وجه كانت كاذبة اعم اما ان يكون الشئ كاتبا او ناطقا او  
من يعلم ان قول الشئ في كل قسم من الاقسام الثلاثة وتركيب موكدا  
وكذا مخصوص بالصادق وشئ القضية حقيقة اقوال الاولي والقبول  
في المقري اي التفسيرية فانهم في الاحتمالين قول هو منتج  
ولو قال الاحتمالين لنا سب قول الاولي والثانية الاخص من نقيضه  
من الاولي هذا على المقري في السابقين لما نفعه اجمع وما نفعه اخلو اما  
على مقري في الخبر اخلو فيهما لفظ فقط فالحقيقة مباينة لهما كما  
سجد لوجه السمة على ما ذكره المصنف تكون النسبة بين مانعة اجمع ومانعة  
اخلو مخصوص بالوجهين فيجتمعا في الحقيقة وتنفرد مانعة اجمع في نحو  
هذا الشئ اما ابيض او اسود وما نفعه اخلو في نحو هذا الشئ اما غير  
ابيض واما غير اسود وهذا في المنفصلة الواجبة اي ما  
تقدم من مقري في المنفصلة بما اوجبت تناويل ومن تسمية اقامها  
بمانعة اجمع ومانعة اخلو ومانعة في بيان الحكم فيها بالتناقض  
او حقيقة اصطلاحية قال في الكبير كل المقارن السابقة لم تشملها  
اقول جعلها شاملة لهما بان المراد بقولنا ما حكم فيها بالتناقض اي  
النباتات ونفيا والا اي والاقل باحد الوجهين بل قلت حقيقة  
لقوية لم يستلما لهما سلب الخ وهو اي السؤل سلب منع اجمع  
اي اي سلب بهذا لك قال است وبيان في قطع التمثيل ليدل على  
اما مانعة اجمع فباعتبارها سلب التناقض في بين كون الشئ انسانا  
وكونه ناطقا في الصدق لانها يجتمعان صدقا في بينهما واما  
مانعة اخلو فباعتبارها سلب التناقض في بينهما في الصدق والكذب  
لانها يجتمعان كذبا في الحاد مثلا ولما الحقيقة صاعبا وانها سلب  
التناقض في بينهما في الصدق والكذب لانها يجتمعان في ليد ويرتفعان  
في الحاد كذا في هذه المسئلة بدو منه واستشكك به في بان تقدم ان



ان الحقيقة تتركب من الشئ ونقيضه او المساوي لنقيضه وما نقتضيه من  
 الشئ والافضل من نقيضه وما نقتضيه من الشئ والاعم من نقيضه وال  
 الانسان والناطق بمساويان فكيف يصح التمثيل بين القضية للثلاثة  
 واقول هذا غلط محض لان ملاذ كذا في الوجبة لا في الموجبة السالبة ولا  
 لم يصدق سالبة قطعا لا يخفى نحو العدد اقل او ناقص او مساو  
 العدد هو مساوي يضمن مجموع حاشيته القريبين او البعيدين  
 على المساوية التامة لها حاشيتان قريبتان وهي العدد الذي  
 قبلها والذي بعدها وهو تسعة ومجموعها ستة عشر والثمانية  
 نصفها وحاشيتان بعيدتان وهما ستة وعشرة ومجموعها  
 ستة عشر والثمانية نصفها وعلى هذا فقص وان شئت قلت العدد  
 ما قال من الواحد وعلى كل حال لو اريد ان يكون اطلاق الحسب  
 عليه اسم العدد مجاز من تسمية اجزاء باسم كلة وبذلك يندفع الالتماس  
 عشر اصل على كون القضية المذكورة مفصلة حقيقة بارتقاء  
 اطرافها في الواحد والعدد على ثلاثة اشياء زائدة هو ما زاد عليه  
 مجموع كسوره الصالح كما في عشر فان لها نصفين وهو ستة وثلاثون  
 وهو اربعة وسدس مساويان واربعا وهو ثلاثة ومجموعها  
 خمسة عشر وهو زائد عليها ويحكم ان التصديق بالزيادة حقيقة لغوية  
 انما هو مجموع الكسور لا العدد فاطلا في الزايد وان كان حقيقة عرفية  
 مجاز عقلي من معنى الذي يوصف بمصاحبة وتبيل لغوي من تسمية  
 اجزاء باسم كلة وناقص وهو ما نقص مجموع كسوره الصحيحة عما كان  
 الا اربعة فان لها نصفين هو اثنان واربعا وهو واحد ومجموع الاثنين  
 والواحد ثلاثة وهي ناقصة عن الاربعة وفي اطلاق الناقص على  
 العدد مما هو مساو هو ما سلواه مجموع كسوره الصحيحة كالسنة  
 فان لها نصفين وهو ثلاثة وثلاثون هو اثنان وسدس مساو هو واحد  
 ومجموعها ستة وهو مساو لثلاثة الذي هو السنة واعلم انما  
 مستل على من يقارن الاشياء الثلاثة مما هو من اسناد الزيادة  
 والنقص والمساواة في التفريق الى الكسور هو كسور وتبيل

وهو سبعة

الواحد ما زاد على اجماع من كسوره والناقص ما نقص عنه ومساوي  
 ما ساواه كذا في بعض حواشي الغوري فان قلت برده احد عشر وثلاثة  
 عشر وثلاثة عشر وسبعة عشر ونحوها من الاعداد التي ليس لها كسور  
 صحيحة قلت الكلام في العدد الذي له كسور صحيحة فلا يرد ما ذكر  
 فهي بحسب الحقيقة من موقوف من جزئين فقط لان شئ كذا من الشئ ونقيضه  
 والشئ ليس له الا نقيض واحد والمساوي لنقيضه وهو وان كان قد يفقد  
 لفظا كما في المثال المذكور واحد موهي فان المساوي لنقيض الزايد مجموع  
 ناقص ومساوي الذي هو موهي عن ايد ولا سيما لو تركبت من ثلاثة اجزاء  
 في الحقيقة وصدق الاول وكذا الثاني في قالنا ان صدق لم يناد الاول  
 وان كذا الثاني لم يناد الاول الثاني اما ما نقتضيه في الكسور  
 المركب من جزئين كل منهما اخص من نقيض الاخر لا بد ان يفقد النقيض في كل واحد  
 تحقيقا لعموم ما لا يوجد في هذا الجزء لانه نقيضه ولا يخص في الجزء  
 الاخر لانه اعم منه فضع الافتراض على جزئين تارة والاثبات بالكون في اخرى  
 وكذا ما نقتضيه من ايد موكدة من يقايل اجزاء ما نقتضيه اجماعا وما نقتضيه  
 في تفريق ما نقتضيه وما نقتضيه من ايد موكدة من يقايل اجزاء ما نقتضيه اجماعا وما نقتضيه  
 الحكم بين الطرفين علم به الاكثر قال السعد وحق ان اعتبرنا الظاهر فكم  
 ايط قد تتركب من اكثر من جزئين كقولنا اللفظ المستعمل اما اسم او كلمة او  
 اداة وان رجعا الى التحقيق فالتفصيل مطلق لا تتركب الا من جزئين لا  
 لانها تتحقق بانفصال واحد والقسمة الواحدة لا تكون الا بين شئين فعند  
 زيادة الاجزاء تفقد المفصلة فاذا قلنا اللفظ المستعمل اما اسم او كلمة او اداة  
 فهي حقيقة ان على انه اما اسم او كلمة او غيرهما وهو الاداة واذا قلنا اما  
 ان يكون هذا الشئ شجر او حجر او انسان فهي ثلاث مفصلات وانما هي  
 واذا قلنا اما ان يكون هذا الشئ لا شجر ولا حجر ولا انسان فهي ثلاث  
 مفصلات ما نناقش في ان انفصال بين كل جزئين وانما كانت مانعة  
 اجماعا سابقة في التحقيق ثلاث مفصلات لان من اجمع ما هو بين  
 الشجر والحجر والانسان بين الشجر والانسان وبين الحجر والانسان  
 تصرف على وجه موهي اي جازيا على وجه موهي اي حالة معينة كقولنا المحي

اذ ا





مقتدا بخصوص الان او بخصوص الركوب مثلا وما حصل ان الاوضاع في  
الشرطية كالانفراد في الحملية والا فان ذكرها في اعتراض بان ظاهره  
ان الحملية والجزئية والاهل لا يتجزي في التخصيص وليس كذلك  
بل تجري بينهما ذكر كما هو صريح كلام السومني في المختصر حيث قال متنا  
وسرحا وتكون اي الشرطية سواء كانت مخصوصة او غير مخصوصة مهمل  
ومسوقة فليمة وجزئية موجبات بافتات الزوم والعماد وسالمان  
وقرهما فتكون الاقسام ستة في كل من التخصيص وغير التخصيص فا  
تسوع اثنا عشر متنا هو قال السومني قوله فالجميع اثنا عشر متنا هي  
هي ستة متفصلات وست متفصلات اما المتفصلات فهو مخصوصة  
كلية نحو كلما جيتني راكبا اكرمك ومخصوصة جزئية نحو قد يكون  
اذ اجيتني اليوم اكرمك ومخصوصة مهملية نحو ان جيتني اكرمك  
وغير مخصوصة كلية نحو كلما جيتني اكرمك او جزئية نحو قد يكون  
اذ اجيتني اكرمك او مهملية نحو ان جيتني اكرمك واما المتفصلات  
فمخصوصة كلية نحو ايا اما ان تكون وانت في عالم او جاهلا او جزئية  
نحو قد يكون اما ان تكون وانت عالم او جاهلا او مهملية نحو اما  
انت تكون وانت في عالم او جاهلا وغير مخصوصة كلية نحو ايا اما ان  
يكون العدد زوجا او فردا او جزئية نحو قد يكون اما ان يكون العدد زوجا  
او فردا او مهملية نحو اما ان يكون العدد زوجا او فردا هذا كله من غير  
اعتبار الكبر والما ان اعتبر كانت اربعة وعشرين اثنا عشر موجبات  
ومثلها سواله هو بالبحرني واقول ما مني عليه القدر احدى طريقتين  
المتنا طعة كما ذكره في الكبير حيث قال بعد جريانه على ما في هذا  
الصغير ما مضى وفي كلام الامام السومني ما يفيد ان الحملية وغير  
اقسام التخصيص كما انها اقسام لغوي التخصيص وهو ثم قال وهذه  
الطريقة غير الطريقة التي ذكرناها اولاه على جميع الاوضاع  
امكنة اي الممكنة الاجتماع مع المقدم كما في الكبير قال ولما انما يفيدنا  
الاوضاع بما يمكن الاجتماع مع المقدم لان ذلك لما صدقت شرطية  
كلية ابدال الاوضاع نفيعن التالي او صدق فلا يصح استلزام الغذ

التالي اذ لا يستلزم الشيء النفيعن في كلما كان زيدا انسانا فا كان حيوانا  
اعتبرنا كون زيد غير حساس ولا متحرك بالادارة لا استلزام غير الحيوانية  
فلا استلزام الحيوانية مع ذلك لا استلزام النفيعن ولا يقال ان الشرطية  
على سبيل العرض اذ لا يمكن العرض مع النفيعن ونفس على ذلك المعنى  
المتفصلة اهو تمام الاصل لا يشترط ان تكون الاوضاع ممكنة في نفسها  
بل ان يمكن اجتماعها مع المقدم لو وقعت فاذا قلنا كلما كان انسانا  
كان حيوانا كان لزوم حيوانية المحر لا انسانية ثابتا مع كل وضع ممكن احقاه  
بعد من كونها طاقا واثباتا وصاحكا وفي اي زمان ومكان وهذه الاوضاع في  
تجتماع المحر لو كان انسانا اهو او بعضها عطف على تفرع والافهملة  
نحو ان كان هو مثل ان اذا اولو فاطمة الثلاثة اهل في المتفصلة كان اطلاق  
اما اهل في المتفصلة كلها ومهما اطلقا فهي في الاصل لتفصيل الافراد  
ثم جعلت لتفصيل الاوضاع لاكتسابها الظروف من تقي المضافة فهي اليه في  
الاصل النايب عنه ما واما ما في في الاصل اسم شرط لما نفعل فهي تفهم  
الافراد فتصلح سور الكلية الحملية قال السومني وهم نقلوها الي عظيم الاد  
وعنا وجعلوها سور الكلية المتصلة قال السومني والاقرب انه جري  
على ما جريه بعض الخويزيين من وقوعها طرقا استدلالا بنحو قوله وانك  
مهما قطع بظنك بسؤله ورجل لا لا غنيته الدم اجها اهو واما ادعاء النقل  
مع تصريح المحرور علماء العربية بان ما جيتني اكرمك لن يفهم من لا  
يقال لاهل كل فن ان يصطليحوا على ما شاؤوا ولا جري في الاصطلاح لا لا نقول  
ليس هذا لغير من اللفاظ التي يصطليح عليها وينادي بها كما في المذكور في  
الفن وتكون قاصرة عليه كحد والرسم بل من الامور العامة التي ياتي بها  
هذه القضايا التي يذكرونها واسواقها لا يمتون بها قضايا مصنوعات  
ولا اسواق محدثات بل الكلم العربية بحيث كلما وجدت في اي فن جرت فيها  
هذه الاحكام واعرب للفن من حيث تعرب لا يكون له تحديد عن لغة العرب  
ولا مرام ولا مرام اهو كذا في الكبير ببعض فقره وكان على السمع ان يريد  
نحوها لعدم احكام سور الوجبة المتصلة فيها بل منه متي وايمان  
داخلا فان لزوم انما جهة الشرطية المتصلة كما تقدم ومثلا في على



كل حال وابدأ ليس المنة بقطع المنة اي ليس ابدا واسلا وقد ذكر  
 النهر من الاسوار المشتركة ثلاثة ليس المنة وهي مشتركة بين المتصلة  
 والمنفصلة السالبتين الخليلتين وقد يكون وهي مشتركة بين المتصلة  
 الموجبتين المتجاورتين وقد لا يكون وهي مشتركة بين المتصلة و  
 المنفصلة السالبتين المتجاورتين وهو كليس متهما وليس ممتني  
 وامثلتهما وبيان اقسامها مذكورة في العلوات بيان ذلك  
 ان الشريطة متصلة كانت او منفصلة تنقسم باعتبار اتحاد نوع طرفيها  
 واختلاف اقسامها لانهما اما ان تتألف من قضيتين حلتين او من متصلتين  
 او من منفصلتين او من مختلفتين وبهذا الاعتبار تنقسم المتصلة الى  
 تسعة اقسام والمنفصلة ستة اقسام اما اقسام المتصلة التسعة فالاول  
 مركبة من حلتين نحو كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود والثاني من  
 متصلتين نحو متى كان كلما كان هذا الذي انسا فان كان حيوانا فهو كلما  
 لم يكن حيوانا لم يكن انسا فالثالث من منفصلتين نحو متى كان دائما اما  
 ان يكون العدد زوجا او فردا دائما اما ان يكون مقسما بمقسا وبني  
 او غير مقسوم بهما الرابع من حلية ومنفصلة وحللية مقدمة نحو  
 متى كان طلوع الشمس على لوجود النهار كلما كانت الشمس طالعة فالنهار  
 موجود الخامس من منفصلة وحلية والمنفصلة مقدمة نحو متى  
 كان كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود فوجود النهار لا يتم  
 لطلوع الشمس السادس من حلية ومنفصلة وحللية مقدمة نحو كلما كان  
 هذا عددا او اما زوجا او فردا السابعة من منفصلة وحللية وحللية مقدمة  
 المنفصلة مقدمة نحو كلما كان هذا اما زوجا او فردا فهو عدد الثامن  
 من متصلة ومنفصلة والمنفصلة مقدمة نحو متى كان كلما كانت الشمس طالعة  
 فالنهار موجود فاما ان تكون طالعة واما ان لا يكون النهار موجود التاسع  
 السابع من متصلة ومنفصلة والمنفصلة مقدمة نحو متى كان دائما اما ان  
 تكون الشمس طالعة واما ان لا يكون النهار موجود فاما ان كانت الشمس طالعة  
 فالنهار موجود واما اقسام المتصلة الستة فالاول منها مركبة من حلتين  
 نحو اما ان يكون العدد زوجا او فردا الثاني من متصلتين نحو اما ان

ان يكون كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود واما ان لا يكون اذا  
 كانت الشمس طالعة فالنهار موجود الثالث من منفصلتين نحو اما ان يكون  
 هذا العدد اما زوجا او فردا واما ان لا يكون اما زوجا او فردا الرابع من حلية  
 ومنفصلة نحو اما ان لا يكون طلوع الشمس على لوجود النهار واما ان يكون  
 واما ان يكون كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود الخامس من حلية  
 ومنفصلة نحو اما ان يكون هذا ليس عددا واما ان يكون زوجا او فردا  
 السادس من متصلة ومنفصلة نحو اما ان يكون كلما كانت الشمس  
 طالعة فالنهار موجود واما ان يكون اما ان قطلع الشمس او يوجد  
 النهار فذلك اقسام المتصلة وامثلتهما واقسام المنفصلة ولم يجعلوا  
 اقسام المنفصلة تسعة كاقسام المتصلة مع قاضي ذلك باعتبار اقسام  
 الرابع الى ما قدم فيه حلية على المتصلة وكما كان بالعكس واقسام  
 الخامس الى ما قدم فيه حلية على المتصلة وما كان بالعكس واقسام  
 السادس الى ما قدم فيه المتصلة على المتصلة وما كان بالعكس لعدم  
 الترتيب الطبيعي بين طرفي المتصلة وان كان فيها ترتيب ذكرها فافهم  
 ما مر من ان المراد بالمتصلة والمنفصلة اثبات اللزوم  
 او العناد او رفق فقط مذهب الشافعية واما اهل الفريية فزعموا  
 السعد بقا لظاهر التخصيص والفتح انهم مخالفون في ذلك وايدى  
 فرقا بين مذهبي الفريين بان اداة الشرط عند اهل الفريية انما هي  
 حكم الجرائم المفقولة وخوة حتى يخوان جيتني الكرمك معناه الكرمك وقت  
 محييل ابائي ونحو كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود معناه انهم عند  
 الحكم بوجود في جميع اوقات الطلوع فالمحكوم به هو الوجود والمحكوم عليه  
 هو النهار واما عند المناطقة فعنه الحكم بلزوم وجود النهار لطلوع الشمس  
 فالمحكوم به عليه طلوع الشمس والمحكوم به لزوم وجود النهار قال شيخنا  
 العلامة اليوسي وهو قبيح غير ان فيه بحتا وهو ان لو كانت حلية الجرا  
 بما هو كالحرف لزوم ان تكون عندهم مستقلة بالاقادة كسائر اجمل المفيدة  
 بالظروف اللهم الا ان يقال لا يلزم مساواة المسبب المسبب به من كل وجه  
 او الفضيلة قد يرضى لهما ما للآخر من توقف الفائدة عليها وفيه بعد ذلك نظر



وايضاً يرد بهوان اسلم زيد دخل الجنة وان اردت دخول النار وان اوصى بشئ  
في صحته نفذ بعد موته لا محالة يقع فيه اجراً عند وقوع الشرط وهو كثير ولا ينفذ  
من نحو هذا الاستعلاء عند من القى كذا في الكيس على غير الوجه الذي علي  
احكام غير الوجهات اذ لم يذكر فيها الوجهات ولا عكسها  
في تعريف واحكام التناقض انما والى التعريف بالبيت الاول والى الاحكام بين  
بقية الابيات وقد مره على العكس ووجه الحاجة اليها ان اقا هو الاول  
في بعض المواضع على القصور لا يمكن قيام على ابطال تقيضه او على صدق معكونه  
فاذا ابطال احد التقيضين كان الاخر حقاً واذا صدق العكس صدق العكس  
اذ يلزم من صدق التلزم صدق اللازم كما في رد بعض من وب الاشكال غير  
الاول اليه بالعكس وكما في الاستدلال على صدق بعض الحيوان انساب  
ببطلان تقيضه وهو لا شيء من حيوان باسنان اقاده في الكبير لا يقيم  
سائر القضايا ولو توقف العكس عليه في الجملة لان من طرف انباء العكس  
الحلوق وهو ضم تقيض العكس مع الاصل ليستلزم الحال كان يقال عكس  
كل انسان حيوان بعض حيوان انسان لا يذلولم يصدق لصدق تقيضه  
وهو لا شيء من الانسان بحيوان يضم كبري الى الاصل صفري هكذا  
كل انسان حيوان ولا شيء من حيوان باسنان فيخرج سلب التناقض عن  
نفسه والخلل الا من تقيض المطلوب فاطلوبي حق بخلاف  
العكس اي فاذ لا يعم سائر القضايا لا يذلولم ليس التلزمة المنفصلة على  
اصلاً على الصريح ولا التلزمة الجزئية ولا التلزمة المشتملة كما في  
انباء السني ورفعه شافى التناقض بين المفردين كقولنا  
انسان لا انسان والتناقض بين التقيضين ارادة مفهوم هذا  
اللفظ اي حقيقة ومعناه وهذا مجموع قول غيره ارادة الجنس  
وهو شئ موني في وان عبر عنه بكثرة فهو موقوف موني  
وقال المصنف المتفصل اي تفصيله فيما ياتي الى تناقض بين شخصين  
وتناقض بين محملين الي غير ذلك وانما استوعب للمصنف كما ليس  
من عهدته لان فيه نظر اذ التفصيل هو الذي في جملة الفلوك الواقعة  
الواقعة مبتداً وهذا التفصيل في كلام اخر اذ ليس من جملة الفلوك

الا التعريف كونه لا زيد اختلق ايجاباً وسلباً فان مفهوم زيد ايجابي  
ومفهوم لا زيد سلبى فاختلا فهما لا يسمى في الاصطلاح تناقضاً  
لان اهل هذا الفن لا غرض لهم اصالة في المفردات فلهذا خص التناقض  
في اصطلاحهم بما بين القضايا او كون اختلاف المفردين السابق لا يسمى  
اصطلاحاً تناقضاً هو ما صرح به في الكبير وكلام بعضهم ما يفيد انه يسمى  
بذلك اصطلاحاً وانما اخرجوه ههنا من تعريف التناقض لان الكلام  
ههنا في احكام القضايا والانهما مطيح فطوهم اصالة واختلاف غير  
التقاضي اعاد التناقض بعد العهد بذكره اولاً من المركبات الانشائية  
مخوفاً لا تقم وغيرهما من المركبات الاضافية ككلام زيد وثوب عمرو  
والتعريف بتكثيره ناطق وجوه فرد حرق العدو من الاضافة لا يذلولم  
ملا بستان اي حرق السلب الذي عدل به عن استعمال الاصل والى  
اختلافها موضوع كزيد قايم عمرو قايم وانعمول كزيد قايم زيد كاتب وقوله  
والزمان كزيد جالس اليوم زيد جالس وقوله المكان كزيد جالس في  
المسجد زيد جالس في السوق وقوله والقوة والفعل كقولنا نحن  
في الله مسكن بالقوة اخبر في الحوق مسكن بالفعل ولا يصح وجود  
اختلاف المكان اي وقوله واجز والفعل كقولنا الزمخاري اي بعض  
الظاهر الزمخاري اسود كل الظاهر ولا يصح وجود اختلاف المحمول ايهم  
كذا مثل ولا يخفى ما فيه اذ ليس كل ظاهره اسود لبياض اسنانه وظاهره  
وبعض عيينه ولهم اراد بالمعنى في المثال اجز والفعل وبالفعل فيه  
اجز المالك والاولى عند التقيض بزيد حسن وجهها وزيد حسن كلاً وعلا  
القوة والفعل واجز وكذا اجز والفعل لان اختلاف القضية لا يتصور  
في كل من الاربع على الفرواق كذا قيل واقول يرد عليه وجود زيد طويل عتق  
زيد طويل يدا وقوله والالة كزيد كاتب بالقلم كزيد كاتب بالقلم غير  
احد زيد وقوله والعلية كبيت يورثور المسمى البيت ثبوت السراج وقوله  
والتميز كطالب كطالب محمد نفس طالب محمد علي وقوله والفعل كزيد  
زيد عمرو كزيد بليل كزيد بليل وقوله الى غير ذلك مما يحال نحو جار زيد كاتب  
جار زيد صاحباً مع اتفاق الكيف طرف متعلق بمحذوف حال من اختلافها

خام



والاختلاف في قوله ودخل اختلافا بينهما الى ان قال والاختلاف بالموضوع  
اي حالة كونهما كما يعني مع اتفاق الكيف يعني ان قول الله خلق القضيبي  
يشمل اختلافا بينهما بالكيف واختلافا بينهما بغيره مما تقدم وهذا ليس تناقضا  
فاخرجه بقوله في كيف والتقييد بقوله مع اتفاق الكيف الاجل قوله فاخرج  
جميع ذلك بقوله في كيف والتقييد بقوله مع اتفاق الكيف الاجل قوله في كيف  
اي اجاب وسلب قال في الكبير واما لكم فهو الخلية والجريية  
وذكر واحد اي التي تبت لفظا مذكرا والفتيان تانيته لوقوعه على احد  
القضيبي لانها بمعنى القولين والقول مذكور والواو للحال اي من  
القضيبي وانما جعلها للحال ولم يجعلها استيفاء لكون قيدا من صيود  
المعريف الداخلة فيه بخلافه على جعلها استيفاء وكذا بالآخر  
اسار الى ان في كلامه انما اكتفا وقول يرد عليه اذا اخرج يصير غير  
مطابق لكونه مفعولا متقدما متقدرا ويجاب بان المتداوات  
تعدد لفظا واحدا في الحقيقة لان المقصود بمجموع صدق احدها  
وكذب الاخرى اي الصيغة المجمعة منهما اي تبع تفسير الموصي  
اللفظي واعلم احد قوله دائما من الاطلاق لان الشيء اذا اطلق انظر  
للحامل وقوله يعني انما ان للمعنى المراد هنا وليست بهند  
الحالة اي المتقدمة وهي اطراد صدق احدها وكذب الاخرى  
ودخل في هذا المعنى اربعة اقسام الاول ما احتمل صدقهما وكذبهما  
بان اختلافهما في الموضوع او المحمول او نحوها ومثل له السهم بالخوف  
قائم وليس يتايم الثاني ما وجب كذبهما ومثل له يخطو كل حيوان  
انسان ولا شيء من الحيوان يافساق الثالث ما وجب صدقهما ومثل  
له يخطو بعض الحيوان انسان بعض الحيوان ليس بانسان الرابع ما كان  
صدق احدها وكذب الاخرى ليس باطراد بل كان اتفاقا ومثل له ثلاثة  
امثلة كليتي كقولنا كل انسان حيوان ولا شيء من الانسان حيوان وجر  
جريتي كقولنا بعض الانسان حيوان وبعض الانسان ليس بحيوان وانما سبه  
شخصيتي كقولنا زيد انسان زيد ليس بمناطق كان اختلافهما في  
الموضوع سبه كذا كقولنا زيد انسان وكذا كقولنا زيد ليس

بصاحته ولا يخالف استخراج بقية الامثلة مما قدمناه فربما وكذا  
يحول الى اسم الانساق راجع الى ما جاز صدقها وكذبها وفصل بكذا لان  
ما يودها قسم غير القسم الذي قبلها كما عرفت لان مفهوم المحمول  
اي في الكليتين المذكورتين وهو مفهوم انسان وقوله انما سبه ثابت  
لبعض افراد الموضوع اي لاثابت لجميعهم كما قالت القضية الاولى ولا تنق  
عن جميعهم كما قالت الثانية وكقولنا القول الذي ينبغي وبمضاهيه لاف  
التركيب ان يجعل الطان اسمية جوي مثل معطوفة على نحو في قوله سابقا  
وكذا الخوكل حيوان انسان الخ وكذا نحو قولنا الخ فيكون كذا هو  
ما يحوطه هنا ايضا لان هذا ايضا قسم اخر كما عرفت سابقا ومثل ذلك يقال  
في قوله الا في وكقولنا كل انسان اخذت كل اذا المراد اخواني وانما الخ  
قوله وصدق واحد امر في قولنا كل انسان حيوان ولا شيء من الانسان  
حيوان لان المراد به واقول كان يكفي في التقليل ان يقول لان  
صدق احدها اذا كون المراد بقوله وصدق واحد امر في ما ذكر سبه  
عليه فيها مر فلا حاجة الى اعادته فانهم امر اتفاقا اي  
اتفق من كون المحمول اعم من الموضوع بذليل تخلق ذلك في الكليتين  
السابقتين اعني كل حيوان انسان ولا شيء من الحيوان باسنان  
اذ لا صدق لشيء منهما تلاقعا عن الثاني بينهما اي في اصطلاح  
المناطحة نعم الجزئية الخ واستدركت على قوله قلنا قل بينهما  
دفع يدنوهم القاصر انه لا تنافض بينهما بوجه من الوجوه  
احدي الكليتين اي الاولى والثانية فالجزئية اللان صدق بعض الانساق  
حيوان والجزئية اللان صدق بعض الانساق ليس بحيوان  
والقضية الاخرى بالرفع عطفا على الجزئية اللان صدق وكذا اخرج احد  
اي فاحرجه الكليتين السابقتين اخرج الجزئية المذكورة كقولنا  
اعني بعض الانساق حيوان بعض الانساق ليس بحيوان وانما سبه  
اخرجهما باخراج الكليتين السابقتين لان الاخر جيبين جهة واحدة  
وبه عدم الامور وكذا اخرج محو قيدا سببا زيد ليس بمناطق الا في  
في كلام الله فقوله الا في واخرج ايضا محو زيد معطوف على اخرج الي



بعد كذا هذه هكذا ينبغي ان تقرر عبارة الشئ اتفاقا في اي اتفاق من كون انقول  
 اعم من الموضوع واخرج ايضا قال في الكبير ما ذكر من خروج هذه الاشياء  
 السابقة لعل اصطلاح والا فلا يخفى ان يقال من قال هذا انسان هذا ليس  
 بناطون كلامك متناقص فقد اکتفى المصنف بتقريره على مجموع ما تقدم  
 عن قولهم لذاته اي في قولهم المتناقصا خلافاً للخصم في الكون اختلافاً  
 يقتضي لذاته صدق احدها وكذب الاخرى واخرجوا بقولهم لذاته ما اقتضى  
 ذلك لا لذاته بل بواسطة او لخصوص المادة ومثله الاول بانقول هذا انسان  
 زيد ليس بناطون وان اقتضا الاختلاف بينهما صدق احدها وكذب الاخرى  
 بواسطة ان زيد ليس بناطون جميعاً زيد ليس باسنان اوان زيد انسان  
 بمعنى ناطق ومثله الثاني بانقول كل انسان حيوان ولا شئ من الاسنان  
 حيوان ومثله الانسان حيوان وبعض الانسان ليس بحيوان فان  
 اقتضى الاختلاف بينهما فذلك لا للمصورة وهي كونها كليتين او جزئيتين  
 والا لزم ذلك في كل كليتين او جزئيتين اختلفا بالاحتكام بحاج والسلب  
 والواقع خلافاً بل لخصوص المادة اي كون المجهول اعم من الموضوع  
 لان الاول اي قول المصنف يخرج ما يخرج الثاني اي قولهم لذاته وقد عرفت  
 الذي اخرج الثاني اتمل المتقدم يعني الثلاثة الاخيرة  
 عليه اي على هذا الوجه وفي تفسير كلام المصنف وجه اخر يعني ان كلام  
 المصنف يصح تفسيره بوجه اخر فليكن باستخراج وجه وليس المراد ان هذا  
 الوجه الاخير ذكره في الشرح الكبير اذ ليس فيه الا الوجه الذي هنا علم ما في  
 من نسخته سمعنا بها اي بهذه الاحكام قال فيه تنبيه قد علمت  
 من تقرير هذا المصنفين على هذا الوجه الذي يؤخذ منه استلزام الاتحاد في اللوح  
 الثمانية المبرر عنها بالوحدات لان قوله ومثله واحد امر قبيح عابث عن  
 كونه مطرد او لا يكون امر مطرد اعتمد الاتحاد فيها وان اريد بالتصديق في  
 المصنفين المتكلمين اعتمدنا في المسئلة علم متناشئ ان تلك الوحدات  
 ايها وهي وحدة الموضوع فلا تناقض بينا زيد قائم وليس بقائم  
 والمحمول فلا تناقض بين زيد قائم زيد ليس بكاتب والزم ان فلا تناقض  
 بين زيد قائم اي اليوم زيد ليس بصائم اي امس والكاف فلا تناقض

بين زيد جائس اي في المسجد زيد ليس بجائس اي في السوق والامانة  
 فلا تناقض بين زيد اب زيد اي عمرو وزيد ليس باب اي ليكر والشئ  
 فلا تناقض بين زيد الزفاة واجبة في مال الصبي اي اذا بلغ نضابا الزفاة  
 لا ليست واجبة فيه اي اذا لم يبلغ نضابا والقوة والعقل فلا تناقض  
 بين اخبرني الذي يفتق الدال مسكرا اي بالقوة اخبرني الذي ليس بمسكرا  
 اي بالعقل ومجرى والطل فلا تناقض بين الذي اسود اي جلده الز  
 الذي ليس باسوداي كله وردها كثير من التحقيل الي وحدتين  
 وحدة الموضوع ووحدة المحمول واكتفى بعضهم بوحدة الشئ الحكيم  
 ونقل عن الفارابي واعلم انه لا يخص الوجوه التي تحتلونها القضايا  
 اختلافا يخرجها عن المتناقص في هذه الوحدات الثمانية او تحتلونها  
 بالاحمال والامثول ومثوها كما استرنا اليه سابقا فاما فاعضا قال  
 بعض من حشني الثمار فان قيل قد صرحوا بان قولنا زيد ليس باسنان  
 انسان متناقص لقولنا زيد ليس بعمى وحق لنا الانسان ناطق متناقص  
 لقولنا البش ليس بناطق مع فقد ان الشرطين وهذا وحدة الموضوع  
 ووحدة المحمول قلنا المراد من الاتفاق في الوحدات اعم من ان  
 يكون بحسب اللفظ والعمى او بحسب المعنى فقط والاتفاق هنا  
 وان لم يكن بحسب اللفظ فهو بحسب المعنى فان تكن الف  
 اما تقريرية على المعنى في التصريح به واستدراكها وفتحة اي  
 اذا اردت تفصيل المتناقص فتقول ان كان المصنف اي تنبيه اي  
 ناقضها بدليل قوله على ان المصنف لا يبرر به الخاف اظهر في افادة كون  
 كون المصنف محوي اسم الفاعل وهو الا شهر اي كون المصنف  
 في هذه المقام ولا يقتضي خصوصية محوي اسم المفعول استبراز  
 كونه محوي اسم الفاعل واقول لمنع الاستدراك على كلا الاحتمالين  
 مجال تامل بحسب الكيف وكذا لقوم متعلقين بمتن حائل قول  
 انما يظهر تعدد محاصل على غير احتمال بقا المصدر على ممتاها عليه  
 فالنقد مضمون وهذا غير دقيق المهملة هو الصحيح لا سيما  
 في قوة الجزئية فلو ان نقض الجزئية كلية مخالفة لهما في الكيف فنقض



الاسئلة كلية مخالفتها في الكيف وما قرر فانه المتعدي قوله يجب  
الكيف حاصل بانه بقوله هو الذي يدل عليه كلام المتعدي في سحره  
قال فتناقضهما يجب الكيف بان يتبدل اهما وحذف ايجاد قولنا انما  
يحتاج لحذفه على غير احتمال بقا المصدي على مقتضاه اما عليه فلا  
عن التناقض بحسب الجهل فالتناقض بحسب الضرورة والامكان  
اخص والمقصود هو البديل اي فلا يقال لا موهي لكونه المقصود  
بالمكي كما تقول في نظير فتعذر به ايضا كون المقصود هو البديل لان  
الشيء يتفقد بنظيره فتعذر بكسر التاء اي سفت وقوله ام عمرو  
اي ام عمرو وقوله مجراها اي محل جريها اي محل اجترارها فهو  
على الاول بفتح الميم وعلى الثاني بضمها واليمين خبر باعتبار البديل  
اي كونه خبرا انما هو باعتبار ان مجراها بدل من الاسم والبديل هو  
المقصود وذلك لان مقبول كان اصلها المتبدل او الخبر ولا يصح ان يكون  
اليمين خبرا عن الظاهر لانها متباينان والخبر عني المتبدل في المعنى  
فصحة الخبرية باعتبار بدل مجراها من الظاهر المتعدي صرح المتبدل  
منه وقصد البديل ولا شك ان البديل الذي هو مجراها عني الخبر هو  
اليمين لان اليمين عني محل جريان الواس واجترارها فاذا عرفت  
هذا اشرار في ان الفاضحة في جواب شرط مقدروا قول انما يصح  
كون قوله فان يكن هو جوابا لقوله اذا عرفت هذا فيقولون اي اذا عرفت  
هذا فاقول ان يكن هو تعد او تعد عرفت انه ان يكن هو على انه لا اداء  
داخي الي كون الفاء في كلام المتعدي في جواب شرط مقدروا انما اشار  
اليه لصحة جملها عاطفة عطوف متصل على مجمل وصحة جملها تنزيهية  
فانهم فتعنيها سالمة جزئية او رد عليه ان موضوع الكلية جميع  
الافراد وموضوع الجزئية بعضها والبعض غير الكل وشرط التناقض  
الاتحاد وفي الموضوع والجواب انه لما كان البعض الذي ورد عليه السالبة  
في الجزئية واودا عليه الايجاب في الكلية لدخوله في موضوع الكلية فانما  
يتخذ بين موضوعا بهذا الاعتبار غاية ما في الباب ان موضوع الكلية قد  
استعمل على شيء اخر وهو البعض الاخر وبالعكس يعني ان السالبة التي

تقتضيها

تقتضيها موجبة كلية فالمراد بالعكس هنا عكس القاعدة المذكورة اعني قول  
المراد فان تكن موجبة اخرى ففي كلام المتعدي اكتمال وقوله انما هي السالبة  
الجزئية وقوله في المثال المذكور اي كل انسان حيوان وفي الكلام حذف مضامي  
فان اي السالبة الجزئية التي تذكر في مقام اخر وفي جملة الي مقابلة بحال  
محدودة اي وهي منسوبة الي المثال اخر وقوله ثانيا وبالعكس يعني  
ان ليس لبعض الانسان بحيوان يقتضيه كل انسان حيوان فاما مراد  
بالعكس هنا عكس ما دل عليه كلامه من ان كل انسان حيوان يقتضيه  
ليس بعض الانسان بحيوان كما يدل على ذلك عبارة في الكبير حيث  
قال عقب قوله انما تقتضيها سالمة كلية جزئية وبالعكس فتقتضي  
المثال المذكور ليس بعض الانسان بحيوان وبالعكس اهو ولو عرفت  
هنا في هذا الله الصغير لكان ضمن ومن جملة ما ذكر يقال فيها في هذا  
ظهور في هذا تقرير هذه العبارة فاحفظه ان لو كانت كليتين  
اي واقعا وجبا لاختلاف في التسمية التي التماقت في القضايا  
الاربعة المحصورات لانها لو كانت كليتين او متوسطة لمحدود فمحل  
راية في الكبير قال واشترط الاختلاف في الكم لانها اخرى وهو جمعي  
ما قلنا اهو فان يكون موضوعها اعم من مجموعها كل حيوان  
انسان ولا شيء من الحيوان باستثناء بان يكون موضوعها كذلك  
اي اعم من مجموعها نحو بعض الحيوان استثناء بعض الحيوان ليس  
باستثناء والتقيضان لا يكذبان من تمام العلة وفي بعض  
المتنوع على هذا البعض لا يكون في هذا البيت كسرقا وبقوله  
ما قبله ويكون ساكتا عن تقيض السالبة الكلية واجز جميع ما ذكر  
اي من كيفية التناقض وشرطه في الشبهة كما يقال يدل على واحدة  
الموضوع ووحدة المحمول ووحدة التقديم ووحدة الثاني قال في الكبير  
فتقتضي الشبهة شريطة توافقها في الجنس اي الاتصال والاتصال  
وفي النوع اي الزوم والاتفاق وتوافقها في كنهها وكنها وان كانت  
مخصوصة كان تقيضها مخصوصة توافقها في كنهها اهو ملخصا كما كان  
هذا الاصل فالمراد من امثلة التناقض بين المتصلين في الزوميتين فالاولي



موجبة كلية والثانية سالبة جزئية ومثال المتناقضتين الاتفاقيتين  
 قيتلين كلما كان الانسان ناطقا فاجارنا هقا ليس كلما كان الانسان ناطقا  
 اجارنا هقا ومثال التفاضليتين دائما ان يكون العدد زوجا او فردا ليس  
 دائما ان يكون العدد زوجا او فردا في تعريف واحكام العكس  
 والقلب عطف نفسرو القلب جعل السابق لاحقا واللاحق سابقا قال  
 في الكبر فهو في القوة حقيقة في المصدر فان اطلق على المعكوس من اليمين  
 مرسلا وجعلت اعلاها اسفلها اي واسفلها اعلاها على القضية  
 لفظا هو كلام الشرائع اطلاقه على كل من المعينين حقيقة اصطلاحية وهو  
 ما في مختصر السوسسي وشرحه فانه جعل في المست والسبب متساويا عرفيا  
 بينهما قال الشيخ ليس وكم في المطلاع خلافا له واعلم ما في المطلاع فاصرم  
 به بعضهم من انه في المعنى المصدرية حقيقة وفي القضية مجاز  
 موافق بالوجه صفة عكس وكذا مخالف وسيد كذا في الفصل ووجه  
 التسمية بالموافق والمخالف عكس مستوي ويقال له عكس مستقيم لاسواء  
 طرفيه واستقامتهما السلامة كل منهما من التبدل بالنقيض وهو اي  
 العكس المستوي على انه مصدر افعلا على انه بمعنى القضية فيعرف  
 المستوي بانه قضية تركبت بتبدل طرفي قضية اخرى قلب جزئي  
 القضية وذلك في الشريعة بان جعل المقدم تاليا والتالي مقدا ما وفي  
 الحملية فان يرد من الموصوع المفهوم ويجعل محمول ويجعل من المحمول  
 الذات ويجعل موصوعا فالمراد اجزاء بحسب الظاهر اي ما في العنوان  
 والذات لا ما ان يد منها لان المراد بها موصوع الذات وبالمحمول المفهوم  
 ولا يمكن جعل الذات محمولا والمفهوم موصوعا فلا يصح التبدل بانه  
 الصقوي في ثم الفرع كذا في ليس اي الموصوع والمحمول ان قيل  
 لا يتا في تعيين المحمول موصوعا في يجوز ان قام فانه اذا بدل لم يكن  
 الفعل موصوعا فاجواب انه يجعل في محل الفعل ما يصح ان يكون موصوعا  
 كبعض المقاييم او بعض من قام زيد فيكون المحكوم عليه ذلك البعض  
 والمحكوم به مفهوم زيد بعد ان كان الامر بالعكس ويرتكب هذا الجمل  
 في عكس نحو قام زيد فيكون المحكوم فيقال بعض المقاييم او بعض من قام

زيد فزيد كان موصوعا موصوعا في اللفظ ثم جعل محمولا وان لم يحصل تقديم  
 والا فاجوز في هذا العكس فان امدان في مثل ذلك على نية المتكلم بان  
 يكون ان ما كان موصوعا جعله محمولا وبالعكس والمفهوم من قوله  
 قلب جزئي القضية ان يجعل الثاني بكما له يخرج بتبدل قوله الوجد في الحايض  
 الى قوله الحايض في الوقت فليس عكسا اذ الحايض ليس هو في الاصل  
 كل الحايض المحمول بل المحمول الاستقرار في الحايض فعكسه بعض المستقر  
 في الحايض فهو تد في العملية مثاله فيما قولنا في عكس كل انسان  
 حيوان بعض الحيوان انسان في الشريعة مثاله فيما قولنا في عكس  
 كلما كان الشيء انسانا كان حيوانا وقد يكون اذ كان الشيء حيوانا كان  
 انسانا يخرج قلب جزئي غير القضية هذا خارج باضافة الجزئي  
 الى القضية وعكس النقيض الموافق وعكس النقيض المخالف خرجا  
 باضافة القلب الى جزئيه كما مركبه الاضافي نحو صار بعلام فقلت  
 فلكه الى علام صار ب لا يسمي عكسا عكس النقيض الموافق كقولنا  
 في كل انسان حيوان كل ما ليس بحيوان هو ليس بانسان وعكس  
 النقيض المخالف كقولنا في عكس ما ذكره الانساني ما ليس بحيوان اذ انشأ  
 لانها لا ترتبها طبيعيا بين جزئيه لان قولك العدد امار زوج  
 او فرد معناه الحكم بالانقسام بين الزوج والفرد وهذا الموصي حاصل  
 قدم الزوج والفرد خلافا لما افاده القاطب من ان المفهوم عند تقدم  
 الزوج الحكم عليه بما انه للفرد وعند تقديم الفرد الحكم عليه  
 بما انه للزوج والمفهوم ان متفاد ان فيكون المنفصلة ايضا  
 عكس مقاديرها في المفهوم الا انه لما لم يكن فيه قابلية لم يعتبر  
 ويجازي ان قول ايضا استقوى المصنف عن التقييد هنا بقوله  
 الا في والعكس في مرتب بالظهور لان قوله قلبه اذ ود ذلك  
 لان التعبير بالقلب يقتضي ان كلاما من اجل ان نقل عن مكانه الاصل  
 ورتبته العقلية والا اي والام يكن له موصوع طبيعي لم يكن عكسا  
 كان الا وفي ان يقول لم يكن قلبا لانه المعبر به في التعبير التفرقة ولان  
 في قوله والام يكن عكسا شافية مصداق ان يصير بتسديد البيا



سببا للمفعول ان يدي بها تحتية والمفاعل ان يدي بتا فوقية لا يتحقق  
 لان العكس الاصطلاحي بالمراد ان يدي انما هو المنديل لا انما هو اليد  
 وهو المنديل كما يقتضيه التحقيق وليس المراد ان جواب البراءة  
 على ان يدي ان يدي به لا يشمل عكس العض يا الفاذية مع انهما تنفك  
 بحيث لو فرض ان يدي فامراده بالصدق ما يعم الصدق الفرضي  
 ولذا عبر بعضهم بالصدق فيه ان التصديق نسبة المصاطب الى الصدق  
 وهو ليس بشيء في التحقيق العكس لان يقال مراده بالتصديق تنفك  
 الصدق كقولنا في عكس كل انسان حيوان اقول ان العكس اللغوي  
 فلا ينافي قوله بعد ذلك فلا يعم هذا عكسا اذ يلزم من كذب اللزوم  
 كذب اللازم اعم من كذب الاخص كذا باللازم اي لا اعم من اللزوم اي  
 والعكس لا يعم اعم من المعكوس فلا يلزم من كذب المعكوس كذب العكس  
 لا يخرج عنه المنفي وهو قيل اذا جعلته عكسا اي لم يوافق كذا ما ياتي  
 لو عكسها كلية بان قلت كل حيوان انسان وكذا اي مثل الانسان  
 نطق في عكسها بقيد على وجه اللزوم التباين كلية اما التباين الجزئي  
 كالعموم والخصوص المطلق بين الانسان وحيوان فلا يتفق الصدق معه  
 في نحو بعض حيوان ليس بالانسان فانك لو عكسها الى بعض الانسان  
 ليس بحيوان كاذبا وجواب عن المصا اي في تركه لقيد على وجه  
 اللزوم ولو قال قلilla للشيء المتقدم لان قوله مع بقا الصدق يعني عند  
 واسقط وجواب ان كانا خاص وعكس الكلية مبدءا جزئيا للزوم  
 معه الصدق اي يختلف في عكس كل انسان حيوان اي كل حيوان انسان  
 وكذا عكس جزئية الساتمة اي لا يلزم معه الصدق اي لا يختلف  
 في عكس بعض حيوان ليس بالانسان في بعض الانسان ليس بحيوان  
 مع ان الخ فرق في جواب بالنسبة الى بعض ما اخرج بالقياس الذي  
 لانه المص الا ان اقول في ادائه لفظكم فتكون الاستثناء  
 استثناء من القريب اليه الذي هو لكم وان كان يوضح على بعد وكو  
 نعلق كونه استثناء من العتضية وكأنه قال الا الموجهة للعلمة فان  
 عكسها قلب جزئيا مع بقا الصدق والكيفية فقط لا يقال يلزم على زيادة

لفظكم تفسير اعراب ائمتنا لا نأقول التفسير هنا غير ظاهر فلا يضر لانها  
 على كل حال مفتوحة فاحتمالية جريا على كونه لغة من يتصور فافهم قال  
 في الكبير لا يقال القريب لما هيبة لها فاحتمالية لا للانفراد فلا يدخل فيه استثناء  
 لا نأقول ذلك من تدقيقات الحكماء والمناطقة وانما لم يثبت بذلك قصد  
 للتقريب والتسهيل على المتبدي او نقول ليس هذا تقريبا بل مقابلا لا يشعر  
 به كلام المص فريسته انه وبنا في اجواب الاخبار بقول الله تعالى في غير موضع بانه  
 تقريبي فلا ينبغي اي الحكم بل بقول كليهما اي الموجهة ففوضوها  
 الموجب في بعض نسخ ائمتنا ففوضوها الموجهة بفتح المعنى وحكوف الواو  
 وامثالات الغائي الموجهة وكذا ما في قوتها اي في حكمها من حيث وقومها  
 في كبر الشغل الاول والثاني فالكلية على ما هو ببيان وسياتي اليها ولو عر  
 التمس بالحكم بول القوة لكان اظهر لان المتبادر من كونها في قوتها قول  
 بها وتوحيها اليها وكذا ليس كذلك ثم وجه شبهتها بالكلية انما تنفك  
 جزئية ان كان مجموعها كلية فكل من يدي حيوان بمقتضى زيد وليس المراد  
 التسمية في الاستثناء لان الشخصنة لا تكون لها حتى يستثنى  
 والا فكنفها اي شخصنة فكل هذا زيد لا هذا وهذا  
 القيد يعني الاستثناء لا قوله ولكم لانه ذكره غيره بالاستتوي  
 الباء للتصوير جزئية موجهة محله في الشخصنة ان كان مجموعها  
 كلية والا فكنفها شخصنة كما مر فان قلت لو كانت الموجهة تنفك  
 الى مثليها لكان عكس بعض الانسان يدي الى بعض زيد انسانا مع  
 ان لا ينفكس اليه كذا به وصدق الاصل قلت ليس المراد  
 بزيد فيما ذكره منناه الجزئي لان الجزئي لا ينفك مجموعا على رافعه من  
 اختلاف المتقدم بل المراد معنى كلي وهو ان يدي يدي عكس  
 بعض انسان يدي انسان وهو صادق ايضا عكسه بعض حيوان  
 انسانا اقره الصريح مع رجوعه الى القضا بالثلاث قبله لما واصل  
 بالذكور وانما عكس كل منها ويصح عكس اسمها في افع الاستثنائي  
 على قوله عكس كل واحدة منها بالاستتوي كما جزئية موجهة وكل ذلك  
 داخل في تقريبي المص اقول اسم الاستثارة يرجع الى ما ذكر من عكس الموجهة

٩٢

الحيوان



الاربع في الجملة وانما قلنا في الجملة لان المقصود من التثنية في الشخصية  
وامهمة انهما يتفكسان كما تفكسان اما كون الشخصية تفكسية  
جزئية اذا كان محمولها كليا وكون المهمة تفكسية جزئية فلم يفهما  
منه وهذا يندفع ما اعترض به هنا فيفكسان كما تفكسان في الجملة  
في الشخصية اذا كان محمولها جزئيا كما في المثال الاول الا في الشخصية  
والا العكس كلية كما في المثال الثاني الا في المهمة المستوي اخذ  
من الالهي للعهد الذكري الغير مذكور به ذكر الفهم مراعاة  
لفظ ما وانته بعد ذلك في قوله ومنها مراعاة معناها اذ هي واقعة  
على القضية لا عكس لها لزم ما قول يتبادر من العبارة ان  
التي منبسط على العهد فيهم انه قد يكون لها عكس اصطلاح  
وما يقوي الايهام قوله بعد وقد نأيقولنا لزم ما لانه قد  
يصدق عكسها في بعض المراد وهو خلاف ما قدمه من انه لا يصدق  
العكس اصطلاحا من الاطراد في جميع المراد ويمكن ان يقال  
تسمية ما لم يطرود عكسا باعتبار الصورة فتأمل يكون  
يكون الموضوع فيها كحيوان وقوله من المحمول كالبشر وقوله  
سلب الاخص هو انسان في المثال وقوله عن بعض افراد الام  
هو فيه حيوان لصدق تقيضه اي ويلزم من صدق التقيض  
كذب الاصل في بعض المراد اي الاقلية وهو ما اذا كانت  
بين الموضوع والمحمول تباين كلي او عموم وخصوص من وجه وسهل  
المثال الاول ومثال الثاني في بعض الحيوان ليس بالبيض فانه صادق مع  
صدقه عكسه وهو بعض الابيض ليس بحيوان اي التي اجتمعت  
اشار الى ان الضمير عائد الى ما باعتبار المعنى في عدم لزوم العكس  
فيه اشارة الى انه قد يتفق صدق عكس السالبة المهمة كعكس الانسان  
ليس بحجر الى حجر ليس بانسان وخرج بالمستوي عكس التقيض اي  
بضميه فانه يلزم ما وجد فيه اجتماع كسطين وهما السالبة الجزئية  
مثال الموافق من عكس تقيضها عكس بعض الحيوان ليس بانسان الى  
بعض غير الانسان ليس غير الحيوان ومثال الخالق هو عكسها الى

بعض غير الانسان حيوان ومثل ما وجد فيه اجتماع المهمة والعكس  
الاصطلاحي مطلقا اي باقسامه الثلاثة وان كان المقصود بالهمزة  
المستوي كذا في الكبير والعكس في مرتب الخ قصر بما علم من التقيض  
بالعكس فيما مر بها اسفله الشر بحيث لو اذلل اي اقتضا ملتبس بحيث  
لو اذلل تغير المعنى وهذا القدر هو وجود في الحملية والسلبية المتصلة  
اذ بنا جوا موضوع او مقدم وجعله محمولا او ثانيا يغير المعنى الاول  
يكون الثاني يتوقف على الاول ولا يتوقف الاول على الثاني في هذا  
القدر اي هو موجود في الحملية والسلبية المتصلة لتوقف المحمول على  
الموضوع والثاني على المقدم وعدم توقف الموضوع او المقدم على المحمول  
او الثاني اقول هذا انما يظهر في المتصلة اذ كان المقدم سببا والثاني  
سببا لاقبما اذا كان المقدم سببا عن الثاني فهو كليا كان المناد موجودا  
كانت الخمس طالعة لان الامور فيه بالعكس اي ان الاول متوقف على  
الثاني والثاني ليس متوقفا على الاول ولا فيما اذا كانت سببي عن  
سبب اخر نحو كليا كان المناد موجودا فالعلم مقصود لتوقف كل منهما على  
شي اخر وسوطلوع الشمس وعدم توقف الثاني على الاول والتفسير  
الاول هو الذي ينبغي فتأمل وجميع ما تقدم ذكره في قوله التقيض  
لادخال الشرطية المتصلة في المرتبة بالظهور كما كانت السالبة المثال  
لعكس المتصلة الموجبة فالطرية ومثال عكس المتصلة السالبة الكلية  
اذ تفكس ليس اليت اذا كان المناد موجودا كان النيل موجودا الى  
ليس اليت اذا كان النيل موجودا كان المناد موجودا واما المتصلة  
والسالبة الجزئية من المتصلات فلا عكس لهما وليس العكس  
في مرتب بالوضع فتقدم الخلاف في ذلك بل المنزيب المذكور في  
اقول الاحسن والاخصر ان يقول بل هو ذكرى موكول هو اذا المعنى  
وهو المناقاة بين الزوجية والفردية يدل اوله يدل بناء على المناقاة  
والضمير المتكلم او المفعول والضمير المتقرب واما عكس هو  
التقيض او مقابل التقيض بالمستوي في اول الفصل مع بقا الصدق  
خرج به ما لا ينبغي منه الصدق كقولنا في عكس لافني من الانسان بحجر



لا شيء من غير المحرور بقدر انساني فان الاصل صادق والصدق كاذب وقوله على  
اللزوم يخرج به ما سبق معه الصدق لا وعلى وجه اللزوم بل اتفاقا كقولنا  
في عكس لاشي من الفرد وزوج لاشي من غير الزوج بغير فرد لا اتفاق الصدق  
من جهة ان الفرد والزوج كالقصاص بل لعل يختلف في المثال الاول وان  
العكس فيه كاذب وبهذا نقول ان السالبة الكلية في عكس النقيض  
الموافق وكذا الخالف في عكس الجزئية قاله في الكبير ويؤخذ منه ان  
قوله على وجه اللزوم يرجع الى بقا الصدق فقط نحو كل انسان حيوان الخ  
تمثيل للاصل والعكس يجد في العاطف لحيوانه (حيث) واعلم ما صرح  
به غير واحد وكذا يقال في نظيره الا في هذه في احتمالات ومنها  
في الشطيات قولنا في عكس كذا كان الشيء حيوانا كان جسمه كذا لم  
يقين الشيء جسمه لم يكن حيوانا بقا الصدق خرج به ما لا ينبغي موافق  
كقولنا في عكس لاشي من الاسنان بغير كذا ليس بغير اسنان فان الاصل  
صادق والعكس كاذب وقوله على وجه اللزوم خرج به ما ينبغي موافق  
الصدق لا على وجه اللزوم بل اتفاقا كقولنا في عكس لاشي  
من الفرد وزوج كل ما ليس بفرد زوج فرد لا اتفاق صدقه من جهة  
كون الفرد والزوج كالقصاص بل لعل يختلف في المثال الاول  
كل انسان حيوان الخ هذه في احتمالات ومنها في الشطيات قولنا  
في عكس كذا كان الشيء بغير كذا كان جسمه ليس البتة اذا كان الشيء غير  
جسم كان قوسا الخ الخ لوطيته اي من موهبه ومحموله او مقدمه  
وتاليا بما يابى سلبا وسمى الذي قبله موافقا لواقعها لا يقال  
اللزوم اتفاقا فيهما في اموافقا في عكس كل انسان حيوان الخ كل واحد  
مولاه اسنان ولا حمله لهما في الخالف في عكس ما ذكره في لاشي  
من الجراد بالاسنان لا فانقول المذكورات ليس من العكس الاصطلاحي  
لان صدقهما ليس باطراد بل هو اتفاق في اتفاق من مباينة الجراد والاسنان  
مباينة كلية فلا يوجد عدم اللزوم في التعليل لان التعليل للاصطلاح  
هذا ما طلب في ثم راي في الكبير ما يصح من الموافق موافق موافقة لا  
صله في الكيفية والخالف الخ الخ لاشي لاشي اصله لاشي وهو تعليل

اخرى يمكن على بعد ما هنا اليه ياد ياد ياد في العكس الوقفية المبدلة  
والمبدل لهما لا التوضيح والحوادث والمقدم والتالي ويراد بالعكس العكس  
بالمعنى المصدري وتفصيل احكام هذين العكسين المذكورين  
المطو لا حاصله كما افاده في الكبير ان السالبة الكلية تنعكس بالموافق  
الى سلبية سالبة جزئية فعكس لاشي من الاسنان بغير كذا ليس بغير كذا  
بعض غير الجراد ليس بغير اسنان وبالمخالف الى موجبة جزئية فعكس  
الوقفية المذكورة بالمخالف ليس بغير اسنان وبالمخالف الى موجبة الكلية فعكس  
الموافق الى موجبة كلية فعكس كل انسان حيوان بالموافق كل الاسنان  
مولاه اسنان وبالمخالف الى سالبة كلية فعكس الوقفية المذكورة بالمخالف  
لا شيء من الاسنان بالاسنان والسالبة الجزئية تنعكس بالموافق الى  
سالبة جزئية فعكس بعض حيوان ليس بالاسنان بالموافق بعض غير  
الاسنان ليس بغير حيوان وبالمخالف الى موجبة جزئية فعكس الوقفية  
المذكورة بالمخالف ليس بغير اسنان حيوان وبالمخالف الى موجبة الجزئية  
لا تنعكس عكس نقض بقسميه اذ يصدق بعض حيوان هو غير اسنان  
ولا يصدق عكسها بالموافق الى بعض الاسنان هو غير حيوان ولا يصدق  
عكسها بالمخالف الى بعض الاسنان هو ليس بغير حيوان وبالمخالف في حكم  
النقض عكس حكم التوسيع في الموجب في السوي يعطى السوي  
الموافق لهما في الحكم في عكس النقيض بقسميه وما يعطى للسوي في السوي  
يعطى للموجب في الموافقة لهما في الحكم في عكس النقيض بقسميه  
الشي المطلوب واعلى المقاصد في مطالب الفن ومقامه وهي  
المعرفات والاقضية فجميع ما فوق الواحد او باعتبار الافراد وعطو  
اعلى المقاصد على اسنى المطالب عطو النفس وهي الخ الصغر  
لقد وجد المقاصد فيقال لهما القياس الاول والاقضية كما عرفت  
به في الكبير في القياس ومن غيره يعرف المقويون قال  
في الكبير وبالمجمل سمى الساب بحثه بحث كيفية استنتاج الاحكام  
المعلية والسريعة والاقضية التي هي معرفة الماهيات بالمكنه  
كما في الحدود والوجود كما في الوسوم كما في هذا العمل هذا المقصد



لأن كل تصديق لابد فيه من تصور فتعدهم المتصورات من تعدهم الوسائل  
على المقاصد لا يقتصر في الاستدلال على النسبة أي تقتصر بها وتوحيدها  
عليها لا ينفك المصدق فيها وليس المراد باستدلاله عليها أنها داخل فيها وبزوم  
منه لا ينفك ليست جزاءه لا على القول الصحيح بيساطة ولا على القول  
بتركيبه من تصور الموضوع وتصور المحمول وتصور النسبة وإدراك ذلك  
أولا وتوحيدها التام إلا أن يقدّر مضاف أي لا يستدل على تصور النسبة  
تقدّر من شيء كما قلنا من على مثال آخر بالاضافة أي مثلا من شيء  
كالذراع أي معرفة قد دلت على شيء آخر فعلى مجموعي باللائحة ولا  
عليه قول المتز في كبره كنهه هو التوحي باللائحة الحسية التي هي مثال  
لما في الذهن الذي هو الذراع الحكي مثلا إذا كان لا وجود له إلا في  
الذهن على التحقيق وهو يدل على أن المراد بالشيء الآخر  
المعقد والموجود في الذهن فسميته بسياسا باعتبار اللغة لا اصط  
صطلاح المتكلمين أن المقاس قال في الكتيب لما كان المعقد إلا في  
المقاس من مخالف للمعاني اللغوية والمعاني الأصولية كان المخاطبة  
متروكة أو منزلة منزلة المراد لأن المقام مقام أن يتردد في المعاني  
هنا هل هو المعاني اللغوية أو الأصولية أو غيرها فحسب التوكيد  
بأن فاد قلت أن لتقوية الحكم وما ههنا تصور قلنا التصديق هو  
المترى المحمول على المقاس وما استاد التصديق في المقاس  
فحكم قوله مملوطة أي من حيث دلالة المعاني لا من حيث  
أما مملوطة أي من هذه الحسية لا يستلزم شيئا وهذا التام  
لا يجري في القول اللازم إلا في قول مستلزم بالذات قول  
أفراد المراد به المقول قطعا إذا التمس ما لا يستلزم شيئا من  
الالفاظ وإنما تستلزم شيئا يتقبل سوا غيره ببيان أم لا  
يقال اللازم الفاظ من حيث أدلالتها على المعاني أفاض في الكبير  
أي ركب بصورة اللفظ لا بصفة وتوحيدها لا ينفك في اللفظ  
تكون مستلزمة على هذا الوسط ومستوفية لا تفي في اللفظ  
المركب الذي ليس بقضية كقلام ن يذ ككسها التوحي باللائحة

في أمثاله حيوان ليس بحيوان استدل وقوله أو على تغييرها أي  
الموافق كما استلزم ما ذكرنا من أن ما ليس بحيوان بامتنان وادق كلام  
الشر ما بعدة فلو فتحوّل جميعه وأدخلت الفاظ استلزم نحو كاستدلال  
حيوان بعض الاستدلال حيوان والمركبة هي القضية المركبة  
في المعاني من قضيتين كمثل الله فاد مركب في المعاني من طلقين  
عامتين أو لا هما فوجبة هي و يدقام بالمعنى ثا فبتمها سائلة هي  
معنوم اللادوام فقد يرمي اليه في مدقا وبالمعنى فامثال المذكور  
من الوجودية اللادائمة غاية الأمر أن الكتي عن السقم يحججه الموجبة  
بفهمها من اللادوام فتأمل قال في الكبير وأورد دخول الشرطية لئلا  
من قضيتين واجب بامتنان حال التركيب ليس قضيتين  
والمراد أن المقاس من موقوف من قضيتين فأكثروا في ما يتوهم من التسير  
بجمع أي فاجمع ههنا مراد به اشتان فأكثروا السياسية أي المتوهم  
لا جد الكتمان المؤ في أو ما سوما أهم من ذلك والأول يرمي إلى قول  
من قضيتين فقط يسمى بسيطا أي لا تقياس واحد غير مركب في  
المعاني من أقيسة متعددة بخلاف الثاني وليس ذلك هو هذا  
دفع الاعتراض سيدي سعيد قد رده على المعترضين ما ههنا ما ههنا  
وأعترض من بانه لأن الأول ناخوذ في هذا الاعتراض من أن ما سائل لا  
الذي يتوهم عليه التكرار وقوله الذي دعاه إلى ذكره ههنا وتوحيدها  
سعيد هذا الاعتراض ههنا فبما سائل لا أنه الذي يتوحيدها أي في قوله  
المعنى فركبته أن تزداد تعلما هو وأحق الاعتراض من بانه هذا التسير  
يقتضي أن يعترض على الف في وجوده في المعاني إلى أقيسة بسيطة  
والظاهر ليس كذلك وأقول عبارة في الكبير ومن أي أن  
المعاني المركبة ليس قياسا واحدا بل هو في التحقيق قياسان  
أو أكثر اقتصر على ذكر القضيتين أو المقصد يقين وعلى هذا فليس  
عمن ذكر الجمع كالمز بانه أطلق الجمع وأراد الكتي وكثيرا ما يستعمل كل  
ذلك أو أنه نظر إلى معنى المقاس من المركب ولا تسلك أن منه قطعا  
هو وهي أيضا تقتضي ذلك وعبارة سيدي سعيد قلدره والعلم



عند التحقيق ان القياس المركب يرجع للبيان وهو ايضا مقتضى ذلك  
وتسليم مقتضى هذه العبارات اولي من رده بحجج الظن راجع  
الي اقيسة بسيطة في الحقيقة والقياس المركب المتقدم مركب من  
قياسين في الحقيقة الاول القياس اخذ للمال خفية وكل اخذ  
للمال خفية سارق والثاني القياس سارق وكل سارق تقطع  
بأنه نتيجة القياس الاول هي صغرى القياس الثاني  
حال من صغر صغرى لا يقال استلزامه بالذات قولاً اخر غفيل الظهور  
لا مقارن له لا نافي قول علي تسليم ذلك مقارن كل شيء بحسبه  
اخرج الاستقراء اي المناقض المقتضى للظن وانما لم يقتضيه  
لا يؤولا استقراء مفهوم عند اطلاق لفظ الاستقراء كما في سائر السند  
للمستحسنين وهو تتبع اكثر اجزيات توصلا الى الحكم على  
كلها ما حكمها كتبع اكثر اجزيات حيوان توصلا الى الحكم على  
حيوان بان يكون قد لا يستلزم عند المصنف لاجتماعه لان التماس  
انما يكون في تلك الاعلى اقل الاستقراء التام وهو تتبع جميع اجزيات  
لكونها مصنوعة توصلا الى الحكم على كلها كتبع اكثر اجزيات  
العنصر من النار والهوى وانما والتراب توصلا الى الحكم على  
العنصر بان لا يتجزأ فانه يقتضي اليقين واعلم ان مقتضى ما ذكرنا  
خروج تتبع بعض اجزيات قائل من الاستقراء وعليه يشكل  
استناد الفقهاء في مسائل الى الاستقراء مع انه لم يقع منه تتبع  
اجزيات ولا اكثرها كما في اكثرها في كون اكل سم الحصل سم سنان  
وكون اقله يوما و ليلة والثره خمسة عشر يوما وعالمه سنان  
سبعا فافهم صوابا ان مستند البطل في جميع ذلك هو الاستقراء  
ومعلوم ان الشافعي لم يستقر في جميع العالم في زمانه ولا النجاشي  
بل ولا الضعيفين ولا ما يقرب منه فضلا عن قضا العالم في جميع الا  
الامر منه فالوجه ترك التمسك بالاستقراء في الناقص وان قيل به  
كثير من المناطقة بل يقتضي البعض كما في محطول الامام وتنفه  
الاسوي ويقتضي منبسط البعض بما يحصل منه ظن الحكم قال

العلامة ابن قاسم في اياته والتمثيل هو تشبيه جزئي باخر في جامع بين  
توصلا الى الحكم على التشبيه بحكم التشبيه كقولنا المنيذ مسكوكا اخر فيكون  
حراما قال ملا احمد محل خروج الاستقراء والتمثيل يقتضي الاستلزام اذ لا  
بالاستلزام القول الاخر بالاستلزام العلم اليقيني به اما اذا اردت ما  
يعم الظن فلا يخرج ان عن المعربين بهذا القيد والعقود والعقود  
لعدم انتاجها تشبيها لما بالبراة التي لا تلو اما القياس الناسد من جهة  
المادة فقط فسياتي ان دخل لانه بحيث لو سلم من هذه النتيجة  
التي لا يقطع بصدق لانها اقوال هذا صريح في انما يستلزم قول لا  
اخر الا انه غير مقطوع بصدق بل تارة يكذب وتارة يصدق والخصوص  
المادة نحو لا شيء من الانسان يفرس وكل فرس ضال وهو انما في  
اخراج الضروب والعقود يقتضي استلزام ما والذي يظهر في انما  
لا يستلزم قولاً اخر اصلا حتى يصدق او يكون وانما يتصور منها  
الذي قد يصدق وقد يكون ليس نتيجة لان هذه كلها بل على صورة  
النتيجة اللازمة فتكون الضروب والعقود كلها خارجة بهذا القيد  
فاحفظه لا مكان تخلف مدلولها عنها علته لا خروج والضمير في  
يرجعان الى الامور الثلاثة المذكورة هذا هو الحسن  
ذكرته في المتن او حاصله انه ان اردت بالاستقراء القضية الاستقرائية  
نحو الانسان والفرس والعقل وعقودها فكلها الاستقراء عند  
المصنف وبالتتميل القضية التمثيلية نحو المنيذ كالحرف في الاسكار  
فانما خارجان بقوله صور من قضايها وان اردت بالاستقراء المركب  
من معدتين فاكملنا تشبيه عن تصنع اجزيات نحو الانسان فكلها  
فله الاستقراء عند المصنف والفرس كذلك العقل كذلك وهكذا وانما  
بالتتميل قضيتان والثاني على تشبيه جزئي بان يكون قولنا  
في الاسكار خبر محذوف والاصل المنيذ كالحرف وذلك في الاسكار فلا  
يسلم خروجها بسبب كونها ظني والالزم خروج الخطابة والشعر  
والجدل والسفسطة لا تكونها ظني والى الجواب باختصار الثاني ومنع  
لزم ما ذكره بالافرق بين الاستقراء وبين ما ذكره هو ان الظن في الاستقراء



والتمثيل انما هو ارتباط الحكم بهما واما مودعات الاستقرا فيقيسية مش  
 هذه اذ تحريك الانسان فله الاستقرا عند المصنف منها وهذا كذا في التفسير  
 والبطل ومخوها والظني انما هو ارتباط الحكم على الحكم بهذا التحريك بما  
 ذكره والتشكيل ايضا مقدمته يقيسية ان اذ كون التمييز ينسب الحكم في وجه  
 مقطوع به وكون وجه التمييز الاستقرا مقطوع به والظني انما هو ارتباط  
 حكمة التمييز بما ذكره في الخطابة والشعر والجدل والسفسطة ف  
 بما بالعكس اي ان الظني مقدم فاما واما ارتباط الحكم بهما ان نسبت  
 فيقيسي فالحلل انما هو في مادتها لا في صورتهما والحلل في الاستقرا والما  
 التمثيل في صورتهما لا في مادتهما وهم انما يحسن في مودعات القياس  
 ان تكون صورتهما مقولهما مستلزما اي لو سلمت قضاياه فسد حل  
 في القياس القياسي الكاذب المقدمات الصحيحة الصورة في الصورة دون  
 القياس القياسي الصورة الصحيحة المقدمات وتسمية قياسا على  
 سبيل الجوز والبعض في اخراج الاستقرا والتشكيل بقية مستلزما بحيث  
 اخر سببا في دونه اخراج الضروب العقيمة فثمان غير مقطوع هو  
 يصدق لانها ومقطوع يصدق لانها مع ان الضروب العقيمة التي  
 هي النوام تحت كل صورة منها انواع منها افراد ومثلية وايضا غير مقطوع  
 يصدق لانها وان كانت افرادها ومثليتها منها كاذب اللازم ومنها صادقة  
 ويمكن ان لا يصدق بالضرورة العقيمة افرادها ومثليتها من اطلاق الحكم واردة  
 الجري ثم هذا ايضا صريح في ان الضروب العقيمة يستلزم قول اخر وقد  
 اعلمنا ان ما فيه في المادة انما قايي له لعل كذا في النتيجة ان  
 ابدلت الكبرى بقولنا وكل فرس حيوان واخرج محققا من المساواة  
 لبعض في اخر احد يقيس بالذات بحيث سافي دونه وهو اي قياس  
 المساواة ما يتركب من تصنيفي اخر هذا المعري يسمي ما يعرفه بالمساواة  
 كالمثال الاول او غيرها كالمساواة كالمثال الثاني والتصنيفية كالمثال الثالث  
 والمزومية كالمسئلة للفرس والتمثيل للفرس والمزومية كالمسئلة  
 الي بعض المساواة باعتبار بعض الامثلة وقوة كلام الشيخ في انه مختصم بقوله  
 ان قياس المساواة ما يعرف فيه بمادة المساواة وكذا قوة عبارة الله في كبره

والله لا يدعوا قياسا من المساواة على الاول ما يتوقف على مقدمته اجنبية وليس  
 فيه ضابط قياسا من المساواة كقولنا جز الجوهري بوجوب ارتفاعه ارتفاع الجوهري  
 وكما ليس بجوهري لا يوجب ارتفاعه ارتفاع الجوهري فان هذا يستلزم ان جز  
 الجوهري جوهري لكن بواسطة مقدمته هي عكس تقويض المقدمته انما هي وهي كل  
 ما يوجب ارتفاعه ارتفاع الجوهري وهو جوهري بوجوب ارتفاعه ارتفاع الجوهري  
 وبيان ذلك انما افاده في الكثير ان السومسي قال الميراد بالمقدمة صير اللزامة  
 الاجنبية التي يتوقف القول عليها ويخرج عن كونه قياسا غير اللزامة لاحدي  
 المقدمتين لوجوهها من رايه في حل فيجيب الاستسكال للمقدمة في تعريف القياس  
 اشد كورا على قولنا جز الجوهري كما تدخل الاستسكال للمقدمة غير الاول  
 الصيغة الصورة لان المقدمتين الاخرى التي تقتقر اليها ليست باجنبية  
 عنها لكونها لا احدي المقدمتين واما غيره فخرج عن القياس ما يتوقف  
 على مقدمته عريضة وشبهها بما يكون حدودها مقاييق حدود القياس و  
 قسمها الى اجنبية وهي غير اللزامة لاحدي المقدمتين وغير اجنبية وهي  
 اللزامة لاحدها مع مقاييق حدودها الحدود من القياس كعكس التقويض  
 في المثال السابق فخرج ذلك المثال ويخرج عن تعريف القياس فعلم بذلك  
 سقوط ما قبل الاول في ما صنفه من تعريف قياسا من المساواة استقام  
 نقطة نحو قلت على وتسمية قياسا من المساواة قياسا نحو لا في شبه القياس  
 من حيث استعماله على مطلق تكرر وان لم يكن المتكرر احدا الا وسط  
 متعلق بكس اللام اذ قلت من ان متعلق بمحلول الاول هو الجاهل والجور  
 وموضوع الاحدي هو الجور فقط والي ان المتعلق الجور فلا يكون  
 هذا ان قلت المتعلق في الحقيقة هو الجور فقط والجور والى المتعلق كما  
 بين في محله بل بواسطة مقدمته اجنبية الميراد بها ما ليست مفهومته  
 من المقدمتين لانها لا احدها مواقفة حدودها حدود القياس  
 او لا تستلزم هي الموافقة على ما من المحلا ضا فانه مع قولنا ما ليست  
 لزوم السطر الاول لان المقدمتين اجنبية التي هي محلي عليها وهي  
 ان لازم اللزامة مفهومته من مقدمته ولا لزامة لاحدها مواقفة  
 حدودها القياس من صير وبقولنا ولا لزامة لحدود الاستسكال للمقدمة





لان المقدمة الخارجية التي تتوقف هي عليها الاذمة لا شك في احدى المقدمات  
ولذلك اي لاجل صدق المقدمة الاجنبية فلو لم يصدق اي المقدمات  
الاجنبية لا يلزم ان يكون مباحثا لذلك الشيء بل يكون ثابتا مباحثا  
وتابعه لا يكون مباحثا فاني فسال ان لم لا يكون مباحثا بل هو ثابت  
وبعد ذلك الشيء اي لا يكون على احدى المقدمات بل هو ثابت  
المراد بمقابلة النتيجة المقدمات اي وليس المراد بها ان تكون اجزا للنتيجة  
غير اجزا للمقدمات اذ لا بد من تركيب النتيجة من بعض اجزا المقدمة الاولى  
وبعض اجزا المقدمة الثانية العقلاني اي مجموع الفصيتين المستلزم  
مجموعهما لاحدهما اي لكل منهما على حد ذاته استلزام لا جزا للكل فخرج  
كجموع كل انسان حيوان وكل حجر جسم وكل من الفصتين دخل في الاستلزام  
سقط ما اورد هنا واعتبر من على اخراج ما ذكر بقيد قوله اخرج ما خارج هو  
بقوله صور لما قدمه من ان المراد بركب بصورة مخصوصة وهي ليست موجبة  
هنا وقول اعتبار وتودي في عدم خروج بعض مستلزما بالذات قولنا في  
الخروج جميع ما خرج به بقولنا هي صورة مخصوصة فالاقرب ان المراد انما  
تصدق بنفسه صور بركب بصورة وان قوله مخصوصة مباحث من عند  
للواقع كما زيد على انك فلهذا لم ينظر اليه في الاخراج وبهذا الدخا ايضا  
يجب بعض في اخراج الاستلزام المثل بقيد مستلزما واخراج هو قياس  
انما وانه يقيد بالذات بانها خرجت بقيد صور لان المراد صور بصورة هي  
مخصوصة وانما فهم واوردنا اذ قلنا كل انسان واسنان وكل انسان حيوان  
الذبح عني الكبري واذا قلنا كل انسان حيوان وكل حيوان انسان  
عني الصغير واوجب بوجوهها من ان هذا في ليسا من الاقسام  
او مقدماتها ليست كلها قضايا لان ما ذكره في الصغير في الاول والاول  
الكبري في الثاني ليسا قضيتين اذ لا بد من تفريق الطرفين في  
القضيتين ذهنا واتقادها خارجا وحيث كانا متحدتين ذهنا وهما متحدتان  
لم يكن التركيب منهما قضية ما يعم السبب وعنده المراد بالذات ما لا  
يفتقر اليه واسطة كافي الشكل الاول ويقيد السبب ما يفقر اليه واسطة  
كما تستلزم من المقدمة متين او احدهما فتخرج القياس من الشكل الاول

لان القياس يجب ان يخلو لدخول القياس الكاوي ابط في المقدمات ولان  
الشيء اخذ من جملة المقدمات فهو منصوب عطفا على القياس وان لم يوجد  
اي الشيء الملووم اي معناه اقول تفصيل القوة بالقياس الى ان لا يلزم  
مقابلتها بالمثل في الاستساق ولا لعناية بقيد يعني ان النتيجة اخذ  
بيان المراد بالذات على النتيجة بالقوة قد لا لست عليها كمالا لاجز السبب  
عما قبل تركيبها سريلا على السبب كل جسم مؤلف من اقسام في الصورة  
على مذهب الحكماء من اجزاء الفريدة على مذهب المتكلمين وان  
شئت قلت اخذ على هذا لكونه مرسومه عدمها بخلافه على القول بكون  
فوجودي ولا تقيدها الا في به متبا للخط في نفسه وانما هو ان  
المقيس المذكور في الاقترا في بالقوة مع انه ليس كذلك لاجل ان في  
الاستساق فيه تقييد الثاني لينتج تقييد المقدم وهذا الاقترا في ليس  
بخلاف الاستساق او اسم الامانة واجمع لما ذكر من تعريف الاقترا في  
فكون قوله بخلاف الاستساق على حذف مصارف اي بخلاف تعريف  
الاستساق فانما عاد على النتيجة بالعمل وان شئت قلت هو الذي  
وكون فيه النتيجة او تقييدها بالعمل لا اقتران محدد وفيه  
بلا استساق اي لا لئلا ينفك من غير فصل بينهما يا دالة الاستساق  
التي هي لكن والمراد بالحدود حد هذه الثلاثة الاصغر والاوسط والاكبر  
وسميت حدودا لانها اطراف واحد في المقتة الطرف بالحملة اليه  
داخلية على المعصوم عليه ومع كون ابن سينا هذا الطرف مقفول  
بقوله اورد والعقد بذلك الدعدا وعن المصنف انما اوجب بان  
تخصيصها الاقتران بالحملة لعدح السبب ابن سينا المستخرج للاقترا في  
الشرطي في اقتراحه وان اجيب عنه ولا يخفى انه اعتذر عن قولي  
لان ادفع ذلك القيد بل جواب عنه استخرج الاقسام اي الاقسام  
تسكيك ان اعتراضات توفيق الشكل بعضها في اقتراح المتكلمين  
منه اذ كان من الشكل الاول وبعضها في اقتراح المتكلمين منه اذ كان  
من الثالث وبعضها في اقتراح المتكلمين مع العملية فالاول انه يصدق  
قولنا كان الاثنان في الاثنان عدد وكلما كان الاثنان عدد فلهما



رفح مفتح كلما كان الانسان قد افهمها زوج وهو باطل وقد اجابته هو عن ذلك  
لكن الذي لا يرتضاه اليوسي في الجواب ما اجاب به الحق بغير وهو مفتح  
بحلية الشرطية الكبرى لان معنى كطيبتها ان يكون الثاني لازما للمقدم في  
جميع الاوضاع الممكنة لان معنى كطيبتها اجتماع مع المقدم وان كانت محال في  
نفسها ولا شك ان من جملة الاوضاع التي لا تتحقق في المقدم هنا كون  
الاثنين قودا لا يربحها مع كونه عددا وان كان كونه قودا محالا في نفسه  
ولا يستلزم كون الاثنين عددا على هذا الوجه الزوجية فليس هناك  
الاثنان عددا فهما زوج والثاني انه يلزم من اتساع المتصلتين من  
الاستلزام الثالث ان تثبت الملازمة بين كل امرين لازمة بينهما فلو ربي  
المتساويتين وبني المتضادين اذ يصير قولا كذا كذا لا يحقق اتساع  
ولا يحقق اتساع وكما يحقق اتساع ولا اتساع يحقق لا اتساع فمباح  
قد يكون اذا تحقق اتساع يحقق لا اتساع وهو باطل ويصدق كذا يحقق  
السواد والبياض يحقق السواد وكذا يحقق السواد والبياض يحقق البياض  
البياض يتبع قد يكون اذا تحقق السواد يحقق البياض وهو باطل وقد  
اجاب هو عن ذلك لكن الذي ارتضاه اليوسي في الجواب منه صدق  
الجواب المقدمات ولذلك كذبت النتيجة وسد الثغور ان الشرطية لا تحقق  
الا مع الاوضاع التي لا تتحقق في الثاني ولا تصادف ولو سلم صدق المقدمات  
لم نسلم كذب النتيجة الا لو كانت كلية اما وهي جزئية فلا والثالث  
الحليلة صادقة في نفس الامر والشرطية اما ان يكون بالعرض ولهذا لو قلنا  
كل ما كان كذا فلا يرد وجا كان كل خمسة زوجا كانت متصلة صادقة لان  
كل ما كان كذا فلا يرد وجا كان كل خمسة زوجا كانت المتلازمة زوجا كانت خمسة  
الباقي من خمسة بعد المتلازمة زوج فلو كانت المتلازمة زوجا كانت خمسة  
زوجا لان المركب من الزوجين زوج ولو صحت اليها حليلة صادقة وهي  
لا تأتي من الزوج خمسة اتبع كل ما كانت المتلازمة زوجا فلا تأتي من خمسة  
خمس وهو باطل واجاب ابن كاسبا باعتبار اعادة بان الكلام يحتمل  
بحلية الاتفاقي لوقوع المتصلة وباعتبار الصورة جمع كذا في الشرطية  
فبا على ان المقدم المحال جائل ان يلزمه محال وتظهر فيه اليوسي بان  
امثلهم المحال للمحال انما هو قديا اذ اصدق المزمع فتصدق القضية ولا

كان المقدم

لان المقدم والثاني كاذبين نحو كذا كان الانسان قد افهمها زوج وهو باطل وقد اجابته هو عن ذلك  
حقا في صدق هذه القضية بخلاف النتيجة السابقة فانه لا يلزم بين  
زوجية المتلازمة وكون خمسة غير خمسة في كاذب اتاده في الكثير  
وكذا قدح اي كذا ج ابن سينا قدح في المتصلتين اي في اتاهما  
انظر الذي يماسوه كور في محضر العلامة ابن عروقة وغيره وهو ان  
مقدم الصغرى يجوز ان يكون محالا فيجوز ان لا تصدق النتيجة مع كون  
وقوع الكبرى الصادقة وهذا بعينه هو تسكين الشيخ ابن سينا  
غاية الامران الشيخ عرض الكلام في مقال معين قاده في الكثير  
وقد اجيب عن ذلك اي عن تسكينات ابن سينا وقدح ابن الدين  
ارادوا ما يتكلم به هنا اي في كذا لم يفسد ففعل قوله المتصلين  
بالحلية احقق الاقتران الذي يتكلم فيه في هذه المتن بالحلية وقوله  
يقال في كلام ابن الحاجب وقوله لقلته جدي في غيره علة لاراد  
اي وانها اي ابن الحاجب نزل له منزلة الغير اي العدم لذلالي ما  
ذكر من قلته جدي الغير وقوله اشياء ولا اي ان رد ما يتكلم فيه هاهنا  
وقوله والثاني اي تنزيه الغير منزلة العدم ومثالها من الشرطيات  
هذا مثال للاقترا في الشرطية المركبة من متصلتين وسواء اقسام الاقتران في  
الشرطية الخمسة ثانيا المركب من منفصلتين ثانيا المركب من متصلة ومو  
منفصلة رابعا المركب من حليلة ومنفصلة خامسا المركب من متصلة وحليلة  
ويتم في كل قسم من الاقسام الخمسة الاشكال الاربعة لان الحد الوسيط  
ان كان تاليا في الصغرى مقدما في الكبرى فهو السطر الاول كما في مثال  
السابع الذي عرفت انه من القسم الاول وان كان تاليا فهو السطر الثاني  
الثاني كقولنا البتة اذا كان الليل من القسم الاول كذا كانت الشمس  
طلعت فالتمار موجود وليس البتة اذا كانت الليل حاصل فالتمار  
موجود ينتج ليس البتة اذا كانت الشمس كان الليل حاصل واذا كانت  
مقدما فهما في السطر الثالث كقولنا من القسم الاول كذا كانت الشمس  
طلعت فالتمار موجود وكل كانت الشمس طلعت فالارض مضيئة ينتج قد  
يكون اذا كان النهار موجودا فالارض مضيئة وان كان مقدما في الصغرى



ثانيا في الكبرى فهو السطر الرابع كقولنا من القسم الاول فلما كانت الشمس  
 طلعت قالتم ان وجودها كان في الارض مضطربة فانه من طلعت فنتج وقد  
 يكون اذا كان لها من وجودها في الارض مضطربة وبيانها في الاصل  
 الاربعة من يقية الاقسام فطلب من المطولات واعلم ان كان الوسط  
 ان كان الوسط في الاقتران في وسوا المتداول في العلوم والمحتاج الى  
 الى معرفة وان كان الوسط في ذلك الطرف فيسبب بالجزء غير التام والكلام  
 عليه وعلى شروط انما فيه فطلب من المطولات اي القياس اي  
 مطلق لا يقيده كونه اقترانيا لان ما سببه كونه المقصود بالاقتران في  
 وان كان ذلك من شرط غير شرط الاخر اي اجمع دفع بهذا المقصود  
 ما يقال ان في كلام المصطلح يحصل الحاصل لان القيد في المقضية  
 المحقولة جزء قياس على ما وجب اي تركيبا كليا على الوجه الذي  
 وجب اي حال كون المقدمات مستمرة على الشرط الذي وجب جامع  
 بين طرفي المطلوب اي مناسب لطرفي النتيجة بحيث لو حصل على احدهما  
 او وضع الحمل الاخر عليه لحصل ذلك وكان هناك نسبتان متساويتان  
 واسطة في نسبتها احدهما الى الاخر واما بقاها فبها وهو اي الوصل  
 الجامع وبه حصلت المقدمات اي على الكيفية ووجه متبوع ومن  
 اندراج الاصول عطف على قوله من النتائج واقول كان على التمران يوم  
 ما في كلام المصطلح على الاتيان فقلت لذكره الاندراج بعد ما يجب  
 فلا يقصدها على الاتيان والاندراج بل يحولها بما قبله لتزويد المقدمات  
 والنظر في صحيحها ويكون قوله ويرتفع من ذكر الخاص بعد العام  
 في الاقتران اي اقول ينبغي ان يكون في الكبير لان الاندراج المذكور لا يخص  
 الاقتران على ما سببه كونه المقصود وان لم يقصدهما في ذلك الاتيان المتقدم لا  
 يخصه كما علم من كلامه بان تقدم الصغرى على الكبرى في الاستدلال  
 على الوجه الذي في مساي من ان الكبرى في الاستدلال هي المطلوبة  
 والصغرى هي الاستدلال فلهذا وجب الى قوله كون الصغرى  
 موجبة والكبرى كلفة في السطر الاول اي واحتلقت المقدمات  
 كلفة وكلفة في السطر الثاني كما سببه في  
 حيث يتلزم اي الاقتران

النتيجة

والنتيجة تطلب ان لا تقدم اي او تفرض علمه على الوجه الخاص متعلق  
 بقريب . لان اندراج العام في موضوع الكبرى او رد عليه ان لا اندراج  
 لمساواة العام للصغرى وجوابه ما سببه كونه المقصود عند قول المصطلح وما من  
 المقدمات الصغرى اي وانظر اي اعني متمم الاشارة ان  
 من فاسد ٢ متعلق بمجال محذوف من جهة النظم اي الصورة و  
 قوله بان كانت اي تصور للفاسد من جهة النظم وكان الاقتران في السطر  
 بالماضي بدل البالان فساد الصورة لا يخص فها ذكره ومن جهة  
 اعادة في الترتيب فيقرب من الترتيب ههنا على انه يجب رعايته ما في القضا  
 يا ليصح للدليل واللائم من فرع من القاطم لان العرض في تصوير  
 القياس و ترتيبه في اخراج النظم على لزم رعايته صورة المادة  
 بالاستدلال عليها اي اشارة في المقابلة في قوله محذور قوله وانظر  
 صحتها من قاصد والبالالة وقوله هل اي يقينه ام لا مرتب  
 بقوله محذور المما في العجالة حذف اي طالع علم جواب هذا  
 الاستدلال او لا في نسخ الام المطلقة لا تادل هل ويمكن جعلها  
 مقطوعة لا خلاف عن الاستدلال عن كونها يقينية في الاستدلال عن  
 كونها غير يقينية كما وصفتها في حاشيتها على عظم في الاستدلال  
 وهل هي علم تالي فينتج ام لا ينبغي استظهاره لان القياس قوله  
 بالاستدلال عليها ولا بد من حاله في الاختبار يودي الى التكرار مع قوله  
 وانظر صحيحها من فاسد لان ادخل منه المعنى من جهة الصورة  
 وهذا اي قوله وانظر اي بيان للوجه الخاص اي المذكور في بيان  
 قوله ويرتفع المقدمات حيث قال هناك على الوجه الخاص واعرص قائم  
 لينه في قوله وهو كون الصغرى في حاشيتها ذلك فاصل واقول  
 هذا الامر اصل بدووع بقوله المقدمات هناك الذي ذكره سابق  
 تحت الترتيب فلا يقال هذا تكرار لما تقدم به في قوله ويرتفع  
 المقدمات واقول الاطروحات في التكرار بالقياس الى غير اختار في  
 المقدمات هل هي يقينية ام لا بالاستدلال عليها ان كانت متعلقة اذ لا  
 يفهم ذلك من الترتيب على الوجه الخاص لان امراد به توفيقه في قوله









هل انسان ضاحك او ابي وفي الكسري وكل ضاحك جسم ثم قال في انما اصل ان  
المراد من الموضوع افروجه معتبر اكل فرد فخصوصه اه وقد اشار بهذا  
الاعتبار الى ان الاوسط ايربي كونها هبة للاصغر كما في كل انسان فاطق  
وكل فاطق جسم وكما في كل انسان حيوان وكل حيوان جسم او عارضه كاني  
كل انسان ضاحك وكل ضاحك جسم وكما في العالم متغير وكل متغير حادث  
بل لو كان احوال انساني وقوله من الاخص اي من الاصغر  
بعض الحيوان الخ قال في الكسري فافرد هذا البعض فمدح كل منها فرد منها  
في الانسان اه اي مع كون الانسان فاحص لصدق بعض الحيوان بقطر  
النظر هنا عن خصوص البعض الانساني بفرد الانسان اه واقول هذا  
مبني على ان الاصل بعض الحيوان ومقتضى الاصطلاح انه حيوان وان بعض  
سور وخ لا يظهر الا اندراج وتبدل هذا في الاقتراحي اي ما ذكر من  
الا اندراج فظاهر في الاقتراحي واما الاستدلال في انما اصله ان الا اندراج  
المدكور متحقق في الاستدلال اي بما يله بالاقتران في وتبين ان الا اندراج  
في الاقتراحي انما احتيج اليه ليقدي حكم الاكبر للاصغر بواسطة الاوسط  
وهذا القدر يستفي عنه في الاستدلال لان انتاجه لوجه اخر وهو ان  
يلزم من ثبوت الملزوم ثبوت لازمه ومن رفع اللازم لرفع ملزومه  
مضمون الثاني ان هذا اذا كان العرض استغنى عن المتقدم بفتح  
عني الثاني وقوله او مضمون المتقدم ان هذا اذا كان العرض استغنى  
الثاني لفتح المتقدم افاده في الكسري هذا حاصل ان اسم الاشياء راجع الى  
ما تقدم من تاويل كلام بتقدير اضافات ومن بيان الا اندراج في الاستدلال على  
تقدير عبارة الكسري وعلى هذا اي التاويل اول به كلام المصنف من تاويل تقدير  
الاضافات بحمل كلام ابن سينا وحمل حمل هذه اقوله التفتن للاندراج الصغري  
تحت الكسري وقوله فردا من افراد الكلية فيقدر في العبارة الاضافات الازمة وقوله  
اي لا اندراج افراد اصغر الصغري تحت مفهوم او وسط الكسري وتقدم في  
العبارة الثانية ايضا فافتر الا حيز في اي فرد من افراد مفهوم او وسط الكلية  
اي القضية الكلية هي الكسري وانما ذكرها بمرتبها لارتباط بعضها ببعض  
واذا فادمتا انه لا بد من العلوم الثلاثة كما اذا ادعيت ان موضوع

لما دعه بتطبيقه على مثاله عاقد اي لا تله يلزم اي من العلم على الظاهر  
الحكم على الفرد الذي البغلة النساء اي بها وهو قليل لقوله تنقطن اخر وما  
ذكره اي من استراط علم ثالث في احواله اي ذي احواله في صفت  
العلم بان هذا هو اي العلم بان هذا ترتيب منتهج يكنى وقد اكد كلام ابن  
السنسائي ان لا بد من العلم بان هذا ترتيب منتهج وان هذا العلم يقتضي  
العلم بالاندراج وهذا القدر ليس في كلام ابن سينا عن ذلك اي  
العلم بالاندراج وقوله عند ذلك كذا القدر معني اي استحقاق وهو قوله  
على هذا الوجه اي العلم بان هذا ترتيب منتهج وعبارة اي البيضاء في  
وا قوله العوض من نقل عبارة من بيان الاول تاويل ما ذكره ابن السنسائي  
من بعض العلم بان هذا ترتيب منتهج للعلم بالاندراج حيث لم يذكر  
البيضاء وي مع واسترطه العلم بالاندراج استغنى عنه باستراط ولا حطة  
الترتيب الثاني في الاستدلال اي استراط امور اخرى وبوجه حطة السببية العامة  
للمقدمتين وما قررناه في هذه العولت والى قبلها تبين خلل ما قيل هنا  
والاستدلال اي بالاصواب في بعض الامور كذا في ان هذا الاشبه صواب  
في ظننا فلا اعتراض لا بد اي في حصول النتيجة كما هو مقتضى السببية في  
قوله وقوله والنتيجة اي الصورة الحاصلة من ترتيبها اي تقدم صواب  
على كبرها ومن كونها كبرى محمولة في الصغري موضوعا في الكسري واولا  
فوق السببية على الترتيب عطف كل على جزو في قوله العارضة تطلب  
المدكور عليها كقوله قول يرد عليه ان من لا قضية فالايقوف على خصوص  
ملاحظة حصول النتيجة بل جلا امتحان الفلاس لها وخفاها ككوت  
الكسري محمولة في الصغري موضوعا في الكسري او بالعكس فلا يظهر  
استراط ذلك في نفس حصولها الا ان يقال المراد حصولها على وجه مخصوص  
من جلا انتاج القياس لها وخفاها فتأمل والاي وان لم يلاحظ  
ما ذكره وقوله لما تفتت هو اقول فيه ان جواب ان الترتيب لا يصدر  
باللام وان هذا اقتضاه على ما يترتب بعض ما يترتب على عدم ملا  
ملاحظة الترتيب والتمية اذ مع عدم حصول النتيجة الترتيب على عدم  
ملاحظة الترتيب على ان في ترتيب عدم نفس تفاوت الاشكال في جلا



الانتاج وغفائه على عدم ملاحظة بعض الهيبة تكون انما يكون لا في  
 الصفوي موضوعا في الكبري وعكسه نوع خفا والواضع ترمب عدم نفس  
 تفاوت الاسكال على اختلاف الهيبة وتربا عدم ظهور التفاوت  
 على ملة عدم ملاحظة الهيبة فتأمل المقام وعليه مطلق على قوله  
 على هذا جعل ما ذكره ابن سينا في الصغرى الى ان لا يتقدم بتقدير  
 المتصافات فتكون الله ذكر هذا التاويل في تلك عبارات اعم من  
 الصفوي اقوال صحيح كلام الله ان التقدير اعم من اقوال الصفوي  
 مع ان الوجه هنا تقدير مفهوم بدل اقوال لا يخفى ان الاصل في  
 اقوال الصفوي لو صرح به لكان احسن وذات هذا الصفوي مودة  
 ذات حد كما مر في الاشارة اليها في قيل قول المتصوفين من المتقدمين  
 هو صفوا هذا قد ضمير الفصل لان كذا النسبة وعلله لم يفعل ذلك في نظيره  
 بعد تبينها على انه غير صحيح لانها اطراف القضية لا يقال نسبة الكبري  
 وسطا في نسبة هذا الا نقول هو وسطا في النسبة المجموع في مقدمتين  
 وحد بالنسبة الى كل منهما على حد علم ان معنى كونه وسطا في النسبة في  
 رطب احد الطرفين بالآخر فلا ياتي كونه حرا وطرفا ويصح العكس في  
 في كل من الجملتين وفيما سار الى ان الاول احسن لان الشاهد عليه معرفة  
 ذو الدراج في الاكبر اعترض من بان هذا لا ياتي في الضرب الذي منه سلب  
 نحو كل انسان حيوان ولا ياتي من الحيوان بجزء واحد الا كبر مسلوب عن  
 الاصفى فلا ياتي في الاكبر الا صفوي قبل قول يدعي بان معنى الدراج فيه  
 في صورة السلب استجاب سلب الاكبر عليه سواء كان موضوعا في  
 في الصفوي فقط او فيهما وقوله او محمول في الصفوي فقط او فيهما  
 وكذا يقال في قوله او مقدم ما ونا ليا قد خلت الاسكال الاربعه جملها  
 ونسبها ذكر الاسكال الاربعه ونسبها وشرطها وعدد صفها المتعلق  
 والمقيمة وما يتعلق بذلك اي من تعريف السطر والضرب والشكل والضرب  
 ومن قول المتصوفين نتج النتيجة الاحسن من تلك المقدمات الى اخره  
 عند هؤلاء الناس اي المناطحة اما عند اللغويين فتعريف  
 هي على هيبة انسان الى ان في كلامه مجازا لغويا فيقال

عنه هو الا ان حارها  
 الحما فهو هبة ما انا  
 في حدوده ونسبها الى  
 في الكبري في حارها

بالحد باعتبار طرق المطلوب اي باعتبار موقعه في المطلوب مع الحد الوسيط  
 انما تملأ ليستا والمصاحبة من غير ان تعتبر الاسوار مع الحد الوسيط  
 القياس لا يستلزم الا على سور او سورتين باعتبار ان الاسوار في حد ذاته اربعة  
 سور الايجاب الطول والخرق وسور السلب الطول والخرق او اللام جفنة ومع  
 قوله من غير ان تعتبر الاسوار من غير ان شرط ان تعتبر الاسوار ما لم يشرط اعتبارها  
 من غير اعتبارها وعدم اعتبارها كذا افاده سيدي سعيد قدوره واستعمل  
 السطر في كبري من عبارة السطر كونه اوجه والسبب يكون الضرب من السطر اي  
 النوع له خلاف جعل عدم اعتبار الاسوار سطر لا يقتضيه نتائج الضرب والشكل  
 كليا وسياتي مزيد لذلك فافهم اي وقت ذلك جعل اذ في قيمة وجوز في  
 كبري ان تكون تليلية اي لا في ذلك اي اعتبار الاسوار ونسبها الى القياس  
 باعتبار الاسوار فتكون اقوال اسم الاشارة لنا ولما مر فيه بالمدكور وعلى كلاهما في  
 هذا الوجه لا بد من تقدير معناه في العبارة لان الضرب هيبة القياس باعتبار  
 الاسوار فتعريفه علميا وفيها اذ مضمون ذلك وهو الهيبة وعلى ما فيها اذهية  
 ذلك اي ما ذكر من الهيبة اقوله في ان النسبة المضرب كبري هيبة وبما  
 بانها لما كانت ملحوظة مقدرة كانت في قولهم انما يكون المعتمد فيها الاسوار  
 اقوله لاحد ان الله بعد قوله اذ ان اي وقت اعتبار الاسوار في ايراد  
 في الكبري ان الاشارة بمعنى الدلالة من اطلاق الخاص واردة العام اذ دلالة  
 الضرب على الهيبة اعم كونه احيى دلالة اشارة وان اللام في له بمعنى على  
 واعلم انما كانت من باب شمي قريبة لا اعتبار في قيمة السطر او عدمه فيها  
 وهي السور باعتبار الاسوار اي باعتبار طرقها المطلوب مع الحد الوسيط  
 كافي كبري وانما نزل ذكره هنا لما كان الشكل للضرب فيه مع تقدم ذكره في  
 الشكل فالضرب مخصوص بتدبير قوله مخصوص لانه اذا عني مطلق ضرب  
 مع مطلق سطر ما فاستدعي ما صدق في اي حال ما يصلح ان يكون غير ما يصلح  
 لا يكون شكلا وبالعكس وقوله احسن من السطر اي هو نوع منه اشارة الى ذلك  
 الى وجه تسميته هو بانها يقال هذا على ان معنى اصراب اي انواع واقول  
 ما ذكره من اخصية الضرب من السطر طاهر على ما تقدم قدماه عن سيدي  
 سعيد قدوره من ان المحفوظ في الشكل عدم اشرط اعتبار الاسوار على ان



الحاوية فانه عدم اعتبارها فالاحصية باعتبار ان المراد والامثلة التي تقع  
بسبب الاسوار لان يتحقق فيها الضرب بالخصوص اقل من المراد والامثلة  
التي تصاح بسبب عدم اعتبارها لان يتحقق فيها الضرب مثلا المراد والا  
الامثلة التي يتحقق فيها خصوص الضرب المذكور على المؤلفين  
من جبهتين كليتين اذا اعتبرت الاسوار اقل من المراد والامثلة التي يتحقق  
فيها الشكل الاول اذ لم تقترن الاسوار لانه يتحقق في هذا الضرب وفي  
غيره عند عدم اعتبارها فالخصوص والعموم باعتبار الماصدق الا  
باعتبار المفهوم لتباينها مع مفهومها على هذا الوجه وان زعمه بعض  
فاعرفه وعياره مختص بالسوسى وتسمى المقدمات باعتبار هيئة الوسط  
مع الاصغر والا كبر شكلا اي اشكال اربعة فقط لا شيئا وبذلك الى ان  
فقط مقدمة من تأخير بحسب الحد الوسط اي لا يجب ان احزما لكم  
والكبرى اذ لا اعتبار له في انقسام القياس الى الاشكال الاربعة  
فحد الحد الوسط اخذ من قوله ووضع الرابع ضميره الى الحد الوسط  
والى بالاعمال انما في مثل هذا السياق تشريفاً من هذا بعد تفصيل  
لما قبلها والمراد الهيبة اي فلا يها في كلام المصنف هنا ما  
حال كونه نائيا اي نائيا في الاعتبار والمراد من نائيا ولم يجعله مضموا  
بموضع الخافض لانه سماعي المتقدم والتالي في الترتيبات فالشكل الاول  
فيما بان يكون الحد الوسط تاليا في الضرب مقدم ما في الكبرى هو كمال  
هذا الترتيب انما كان حيوانا وكلما كان حيوانا كان جسماء في الحقيقة  
هذا الترتيب المتقدم في قوله هذا وقوله المتقدم اشارة الى ان في الترتيب  
المتقدم واجمع بينهما للايضاح في التعليل اي الكمال والقوة بالشكل الكامل  
اي على الاطلاق واما كمال الثاني والثالث فنسبتهما للمطالب الاربعة  
سببا في بيان ترتيبها في الترتيب على النظم الطبيعي اي الترتيب الجاربي  
مقتضى الطبيعة وما قاله النفس ثم من ادعى الحد الوسط حتى يلزم  
الاظهر ان حيا تدرج فيه فالحد بعد ما يرتفع وقوله وكذا لكونه قد افق  
على ان يلزم الذي سواشرف من الحصول ان قال في الكبير ويارض هذا  
ان الحصول على الغاية هو وقوله لا موانع لانه الحصول قد يخص بعملية

لا يوجد في الغايل انما يطلب لاجله ايجابا وسلبا اي فهو من تابع للمو  
الموضوع والموضوع المشروع انشرف من التابع في احسن المحدثين اقول  
اقول التفصيل هنا وفي قوله سابقا انشرف المحدثين على غير يابه فلا يقال  
هذا يقتضي حصة كل من المحدثين وقوله سابقا انشرف المحدثين يقتضي  
نشرهما في كلاهما فاض وبيد عن الطبع جدا ولهذا لم يوجد في الترتيب  
مخللا في الثلاثة فاما وجوده فيه بطريق الاشارة الى الاول على  
قول الخليل ان الله ياتي بالسمن من الثور شمره فان بها من الحرف  
ونظم القياس ان لا تقدر ان تاتي بالسمن من الحرف وكل ما لا يقدر  
على ذلك الشرف في واما الثاني في قوله فلما قل قلما قلت ونظم القياس  
على هذا اقل او هذه اقله ولا تاتي من الاكله باحل ينتج هذا ليس باله  
واما الثالث فتقر بالله على اليهود التالين ما انزل الله على بشر من  
شيء بقوله قل من انزل الكتاب الذي جاء به موسى ونظم القياس موسى  
بشر موسى انزل عليه الكتاب ينتج بعض البشر عليه الكتاب فحد  
الموجبة اخرى تزد السالبة الكلية التي قالها اليهود وورد  
عليه انما لم لا يجوز ان يكون قوله تعالى ان الله ياتي بالسمن من  
المشرق فان بها من الحرف اشارة الى قياس من الرابع نظمه كل من  
لا يقدر على ان ياتي بالسمن من الحرف ليس في وان لا تقدر على ان  
تاتي بالسمن من الحرف مع ان هذا انما حود يكون على ترتيب اما حود  
منه اجيب باذلة ذلك ان النتيجة تخرج تركيبا عتوم في لا منها  
وي ليس انت او ليس في انت فتلزم وقوع الترتيب ضمير الرفع في  
محل نقص اخر ليس اقاده في الكبير قول انما ادعي امور واجزم  
جوان كونه الاية اشارة الى قياس من الرابع وانما طوقه لا  
يعتدون بالانفاظ بل مصلح نظره انما في فلا يلزم التفسير بدله  
بما يقوم كالا اسم العلم واسم الاشارة فالانصاف ان الاية تصلح للاشارة  
الى من الاول والرابع فاعرفه ووجه برهان الدين في حواشيه القرني  
بعد عن الطبع جدا باحتياجه الى عمل لا بد يحتاج الى تفريدين لان  
ن موضوع المطلوب محمول في صفراء ومحموله موضوع في كبره فحتاج

انزل ٢٠



عند تركيب النتيجة الى جعل المحمول موضوعا والموضوع محمولا فجلا  
بقية الاشكال فان الاول وقع فيه موضوع المطلوب هو موضوعا في الظاهر  
ومحموله محمولا في الكبري فلا يحتاج الى تفسير اصلا والثاني وقع  
فيه طرفا المطلوب موضوعا فيحتاج عند تركيب النتيجة الى  
تفسير واحد وهو جعل الطرف الثاني محمولا والثالث وقع فيه  
طرفا المطلوب محمولين فيحتاج الى تفسير واحد وهو جعل الطرف  
الاول موضوعا تحت ن عن هذا النظام اي تكرار احد الاوسط  
كما سذكره السمر بعدل الخ قال ابن يعقوب التميمي على هذا ما يستقر  
عنه لا انه اذا لم يذكر احد الاوسط في الثلاثة فمعلوم ان الاشياح بالضم  
او علم الوجه الاول اي الامتثال على احد الاوسط كما تقدم اي  
في قوله واحترز عن تضمن غير القياس ففاسد النظام فليد  
اظهار في مقام الاضمار لا على النظم وان كان الشك الاول والراي  
الميلتي ليس فيها مكر لان المراد من الموضوع الا فرادى من المحمول  
المفهوم ولم يتكرر الاوسط الا اذا كان المراد به في المقدمتين واحدا بان  
كان محمولا فيهما كما في الثاني او موضوعا فيهما كما في الثالث واجيب  
بمع ان الوسيط لا يتكرر الا اذا كان المراد به في المقدمتين واحدا  
لان المراد بتكرار الوسيط من حيث صدق مفهومه في المقدمتين وان  
كان المراد به في الصغير لا مفهومه من حيث صدقه على افراد الموضوع  
كما هو شأن كل محمول وفي الكبري امر اجه اي امر اهل الوسيط من  
حيث صدق مفهومه عليها كما هو شأن كل موضوع وتقرر جواب  
على هذا الوجه لا يرد عليه ما قيل هنا فانظر في ذكر شروط الاش  
سكال قال في الكبري لا تحتاج كل سكال شرطان اذا لم يقم فيه اوجه  
فان اعتبر فيه اوجه سميت تلك الاقيسة باختلافات والاختلافات  
ولها شروط اخر تطلب من المطولات والاختلافات الاقيسة المركبة  
من اوجهات ان ترى ان تعلم بالبين المحمول فكلية معقول  
ثان وكبراه قايب فاعل وهو الذي كان مفعولا اول والفاعل فكبراه  
معقول اول والفاعل صغر الخاطب اذ لو استقي الجواب الصوري

اعتبار

اي بان كانت ثمانية صريحة بان كان هناك اداة تقي او صفها كما اذا قيد  
الموضوع بوحدة او فقط نحو الانسان وحدث صانع وكل صانع  
حيوان فالنتيجة وهي الانسان وحدث حيوان كاذبة لان وحدث في  
موت الانسان من غير الانسان حيوان فهو قضية دخلت في قضية  
فالصوري في قوع قضيتين الاولى الانسان صانع وكل صانع لا شيء  
من غير الانسان بصانع وهذا نوع من انواع الاعمال ليس من مجموع  
المسايل وخرج بقولنا قيد الموضوع ما اذا قيد بذلك المحمول  
فان القياس صحيح والنتيجة صريحة نحو الانسان هو الصانع وكل  
كل صانع وحدث حيوان ينتج الانسان حيوان وكذا سحنة الفرس  
واصطربت النتيجة اي اختلفت مدقا وكذا فقد تصدق  
اي اتفاقا بحسب القسمة العقلية اي لا بحسب القسمة المتبعة  
باربعة البالمقنوني واما التامية بجواب عما يقال تقدم  
ان اقسام احكام ثمانية فكان مقتضاها ان يكون اقسامها ثمانية  
وستين وحاصل الجواب ان اربعة منها لم تقم في العدد وهي التامة  
بقسمها والستين بقسمها لان الاولى في قوة مجزئية تامة مدرجة  
فيها والثانية في حكم الكلية تامة مدرجة فيها ففي حكم الكلية تقدم  
وجه التمييز في جانب التامة بالقوة وفي الجانب الستينية بالحكم  
في جميع الاشكال ما لهما في السكال الاول وهذا وجه تسمية حيوان  
فهذا حيوان ومثاله في الثاني كالفرس صانع وكل صانع ليس بصانع  
فلا شيء من الفرس يري ومثاله في الثالث كحدث حيوان وحدث الانسان  
فبعض حيوان الانسان ومثاله في الرابع كحدث الانسان من الصانع  
يذلل فلا شيء من الصانع يذلل استدلال على كونها تامة والاشكال  
يكن فيه ثبوت المدعي في صورة واحدة في قوة الكلية الاولى في حكم  
الكلية تامة تنفكس بعكس النقيض اي المواضع بان تنفكس في حكم  
حيوان في كل ما ليس بحيوان هو ليس يري او انما يري بان تنفكس ما ذكر  
الى لاسي من غير حيوان يري اذ كانت موجبة قيد به لان  
الشخصية السالبة لا تنفكس عكس نقيض الى كلية فليس يري حيوان



لا يصدق عكسها عكس نقيض موافق الى لا شيء من الحيوان ليس زيد  
ولا عكس نقيض مخالف الى كل غير حيوان زيد لان السالبة لغيره  
الشخصية في حكم السالبة الكلية وتقدم انما لا تنفكس عكس نقيض  
الا الى جزئية سالبة في الموافق وموجب في المخالف فظل الموافق  
في وجه التقييد بالاجاب كما ان الكلية تنفكس كذلك اي عكس  
نقيض الى كلية لم يخرج عن موضوعهما فرد ما في لوجود السور  
الكلية في الكلية وتخصص الموضوع وعدم تقدمه في الشخصية  
فتنصرف الاربعة الى مرتبة بقوله سابقا وانما في اثنين بالرب  
اي تنصرف اتساع الصغرى الاربعة الموجبات الكلية والجزئية  
والسالبة الكلية والجزئية في اتساع الكبرى لان ذلك  
في الكلية والجزئية الموجبتين الصغريتين وانما لم تنصرف حالتا الكبرى  
في احوال الصغرى لانها كانت صغرى كانت الصغرى في احوال الكبرى  
الاربعة لانها يلزم مع ذلك تلو ايجادها مع السالبتين والصغريتين يخرج  
ذلك بشرط اجاب الصغرى وتطرح كقوله فيما ياتي في بقية الاسكال  
هذا طريق الاستسقاط اي استسقاط الصغرى والعمامة ونقوله  
واما هذا طريق التحصيل اي تحصيل الصغرى بالنتيجة والفرد بين  
الطريقين ان الاول يتفرع من بيان المقام صريحا ويؤخذ منه  
المنهج بطريق المفهوم والثانية بالعكس وان الاول يبين المفهوم الشرط  
والثانية يبين شرطه نحو كل وصو عبادة ولا شيء من العبادة  
يستثنى عن العبادة عارضة محقق بان كل وصو قطاعة ولا شيء من القطاعة  
يجتفر الى السيرة ويضعفه ان الحضور بالذات من الوضو العبادة ولا بد  
من تقييد العبادة بالمدنية التي ليست من الترات والاولى وعلى  
الكبرى نحو التواتر وخوارزمية او يقال ان المال لا يشرط صحة  
مذكور في المطولات قال في الكيسر تقدم الصغرى الاول فبعد ان في  
الكلية والارباب وقدم انما في على الثالث لان الكلي وان كانت  
سلبا اسرف من اجزئها وان كان اجبا ياول السالك على الاربعة لان الكبرى  
مع الارباب اسرف من اجزئها مع السلب ان يختلفا بالحقبة كما هو

مستفاد

المتعارف

المحموظا ولم ياتي بتا التانيث مع ان الفاعل صغر متصل بوقت لتا ولها  
بالقولان قال في الكيسر حنود قوله له شرط وقع اي حنود شرط من  
هذا التركيب فاجتر معزوله له حال مقدمه على صاحبها لان نقيض الفكرة اذا  
تقدم عليها ينصب حالا ووقع صفة لشرط لان المحل بعد انكشاف صفات  
وعايد السند الاول الصغرى لم يلزم قواف اي تبا وكذا لا يصح  
ولا الكبرى عند اجابها ولا تبا بينهما اي عند سلبها فنق الكلام لغرض  
مترقب اي ومدار لا يحتاج الى لزوم التوافق حتى تكون النتيجة واي  
موجبة او لزوم التباين حتى يكون صادقا سالبة وحيث لم يلزم  
التوافق عند اجابها ولا التباين عند سلبها وجب المدول الى  
اعتبار احتملا تهما اللان له التباين فتصرف النتيجة اي  
تختلف بان تصدق تارة موجبة وتارة سالبة وهذا موجب تغير  
الذهن اما في الموجبتين اي ما يطرأ بينهما في التوجيدين وكذا  
يقال في قوله واما في السالبتين كما ان الحق السلب اي الموافق للرفع  
وان كان مقتضى القياس الاجاب لخلوه عن السلب كان الحق  
الاجاب اي الموافق للواقع وان كان مقتضى القياس السلب  
لم يلزم في الكبرى المبيها عليه انتاج هذا الشكرا في هو مبيها على في  
الاكبر من الاصغر بواسطة نفي اللان الذي هو الوسطا على احد  
المترومين الاصغر والاكبر والى ان لا حوزا تباين فيه والنتائج  
في اللان يقتضي التباين في المترومين الذي هو المطلوب في الشكرا الثاني  
مثلا اذا قلنا كل حمار قاهر ولا شيء من الاسنان فيناهو يتبع لا شيء  
من الحمار بالاسنان لانا اثبتنا الحمار ايضا هقيقه ونقيناها عن الاسنان  
فيكبر ان يكون الاسنان غير الحمار والانا اثبتنا اللان عن احدها وثبت  
للاخر حيثما اي حين اذ كانت الكبرى غير لينة نفي المفهوم  
الاكبر اي ما الذي هو الموالات انتاج كما هو كقولنا كل اسنان حيوان  
لا في المفهوم مثلا لالا صفات الذي هو الاكبر من ا لبعض افراد الجسم  
الذي هو الاكبر وهو الذي لم تثبت به الحيوانية اما الذي ثبتت له  
الحيوانية فلا ينافيه بل هو عينه وكقولنا لا شيء من الاسنان



بغرض ان هذا مثال لما اذا كانت الكبرى جزئية وموجبة وما قبله مثال  
 لما اذا كانت جزئية سالبة والمفهوم من هذا المثال معاني الاسماء  
 بعض افراد الحيوان وهو الذي ثبت له الغرسية اما البعض الذي  
 ثبت له الناطعية فلا ينافيه بل هو عينه الموجبات مع الموجبات  
 الكلية والجزئية الكبرى يتبين وقوله بارتقاء خبر المحذوف اي وذلك  
 بارتقاء وكذا انما لا ينافيه كبري هو حال وكذا قوله صغير بين  
 فذلك ان ما قال في الكبر ما يخصه في الصواب في النتيجة  
 من السطر الثاني والثالث ثلاث اقوال الاول احتياجهما للرد في صواب  
 السطر الاول النتيجة الثاني عدم احتياجهما الثالث احتياج صواب  
 الثالث دون صواب الثاني وهو الحق لان حاصل الثاني في الاستدلال  
 بتباين التوارم على تنافي الملو ومات قاتا اذا قلنا كل انسان حيوان ولا  
 فني من الحيوان فبنا في لازمها اول لازم الانسان حيوانية وان  
 اخرجت منها وهذا الله تعالى لا يجمعان فلا يجمع ملزو ومهما ما هما  
 الانسان والحيوان لا يقد في السطر الثاني بنا احتياجه على هذه المقدمة  
 الخارجية وهي ان تنافي التوارم وقيل تنافي الملزو وان لفهم مقتضا  
 من معدومة كما ان لا يوجد في السطر الاول بنا احتياجه على مقدمة خارجية  
 خارجية وهي ان لازم الاول لا يتم لهما من معدومة ضرورة العلم  
 ان رد صواب الاستدلال تلك النتيجة الى صواب السطر الاول والاستدلال  
 انما هو في الجملة لان من صوابهما ما لا يرد الى السطر الاول فينبوا  
 انا في طريق اخر كالمخلوق فنريد من صواب السطر الثاني الى الاول  
 الثلاثة الاولى والصواب الاول منه يرد بعكس الكبرى وهو في مثال  
 المذكور في المثال من الحيوان يخرج والصواب الثاني يرد  
 بعكس الصغير وجعلها كبري ثم عكس النتيجة وعكس الصغير  
 في مثال هو عكس الكبرى في مثال الصواب الاول وقد عرفت وعكس  
 النتيجة في مثال الصواب الثاني لا يثبت من الانسان يخرج والصواب  
 الثالث يرد بعكس الكبرى وهو في مثال عكس النتيجة في مثال  
 الصواب الثاني وقد عرفت واما الصواب الرابع فلا يرد الى الاول لانه

لا بعكس ترتيب مقدمته لانه يثبت كون الكبرى كلية ولا بعكس  
 صفرا لانهما سالبة جزئية فلا تعكس ولا بعكس كبراه لانهما انما تعكس  
 جزئية وهو لا تضاع كبري للسطر الاول فذلك بينوا افتاحه بطريق  
 اخر كالمخلوق وهو ان تجعل تقيض النتيجة صغيري وتضمنه الى كبري القياس  
 فنظم من ما قياس على هيئة السطر الاول من تقيض الصغير كبري  
 وهو باطل لانها مسئلة فيكون ما ادعي اليه وهو صحة تقيض  
 النتيجة باطلا فتكون النتيجة حقا وكيفية ذلك ان تقول اذا صدق ليس  
 الحيوان بافسان وكل ناطق انسان صدقت النتيجة وهي ليس بعض الحيوان  
 بناطق والا صدق تقيضها وهو كل حيوان ناطق فيضم صغيري لكبري  
 القياس هكذا كل حيوان ناطق وكل ناطق انسان فينتج كل حيوان انسان  
 وهو تقيض الصغير الذي هو ليس بعض الحيوان بافسان ولا يخلو الا  
 من تقيض النتيجة فيكون باطلا ويكون النتيجة حقا وسيا في بيان  
 افتاح الترتيب الثالث والرابع في محلها فلا يفتح هذا السطر الاسالمة  
 اي كلية في الصواب الاول والثاني او جزئية في الثالث والرابع  
 فيطلب فينتج مطلبين من الاربع ووجه ترتيبها ضرورة ان الصوابين  
 الاولين اشرف من المتقدمين الاخيرين مقدمات ونتيجة لان الكلية  
 مطلق اشرف من الجزئية كما هو قدم الاول على الثاني والثالث على الرابع  
 لا سيما صفرا هي التي هي المتقدمتين على الايجاب الذي هو اشرف  
 من السلب ثم طرأ انما الى ان الايجاب خبر مبدأ محذوف ونحو  
 عنها خبر المبتدأ الاول وقوله في صفرا هي في موضع الحال  
 وان ترمي كلية احدها المراد عدم جزئيتها بما في صدق بان يكون  
 كليتها واحدا هي كلية والاخرى جزئية كما يستفاد ذلك في بيان الصواب  
 النتيجة يلزم اتفاقا الا صغيرا لا كبريا احتياجهما الذي هو موهبي  
 افتاح هذا السطر لان حاصل الحكم بهما على شيء واحد فيلزم اجتماعهما  
 لان ملزو منهما واحد مثلا اذا قلنا كل انسان حيوان وكل انسان بشر  
 فقد حكم بالحيوانية والبشرية على شيء واحد وهو الانسان فيلزم ان  
 بعض الحيوان بشر وهو المطلق واد قلنا كل انسان حيوان ولا شيء من



الانسان بحرف فقد انشأ الانسان الحيوانية ونفينا عند الجارية فيلزم سلب  
 الجارية عن الحيوانية والاما مع ثلث احد من شئيات الالوان  
 فينتج بعض الحيوان ليس وهو المطلوب ومضى لزوم الاجتماع في اللغات  
 ان يكون الاكبر ثابتا للاصغر واما كالصغر الاول من المسئلة المتقدمة ومضى  
 لزوم الاجتماع في النفي ان يكون الاكبر مسلوبا عن الاصغر واما كالصغر الثاني  
 منها ومضى عدم لزوم الاجتماع في النفي ان يكون الاكبر قد يسلب عن الاصغر  
 ومضى لزوم الاجتماع في النفي ان يكون الاكبر قد يثبت للاصغر كما اقلت  
 لاني اخذ هذا مثال لما اذا كانت الصغرى فقط سالمة قال في الكبر والاول  
 كانتا سالمتين ما نحو لاني في الانسان بغير من ولا يثبت من الالوان  
 بصياله فالنتيجة كاذبة ولو قلت بذلك الكبري والاني من الانسان بحرف  
 صدقت المحكوم عليه بالا صفر صفة لبعض فلا يلزم لذلك اي  
 لاجل جوار المقابلة بين البعضين بحرف بعض الحيوان الانسان  
 مثال لما اذا كانت موجبتين وكذا لو كانت الكبري سالمة كالاوليات  
 الكبري بقولك وبعض الحيوان ليس بها طوق او ليس بغير من وحققت  
 في الاول والايجاب وفي الثاني السلب فانه في الكبر والنتيجة  
 صادقة اي لا بد انفق ان البعض المحكوم عليه بالا صفر هو البعض المحكوم  
 بالا كبر كما ثبتت اي تكون البعض المحكوم عليه بالا صفر غير البعض  
 المحكوم عليه بالا كبر فيسقط بايجاد الخالف فينتج على شئيات  
 الشئيات السابقة الاول من موجبتين كليتين بوجه موجبة جزئية  
 انما ينتج هذا الصواب موجبة كلية ولا الذي يلزم بها كلية الحيوان  
 كون الاصغر اعم من الاكبر نحو ثلث انسان جسم وكل جسم فاطن او حيوان  
 او نحو كل ثلثان حيوان ولا نفي من الانسان بغير من ونظروا وجه  
 تخصيص الصواب بالصواب بان ينتج جزئية مع ان جميع الصواب ينتج من  
 جزئية ولو قال قائل فذلك مستلزم لا تقع الجزئية الاول من الموجبتين كليتين  
 الخ لكان احسن واعلم ان صواب هذه المسئلة الاول ثلث الحيوان السلب الاول  
 بعكس الصغرى والاول بغير ثلثه بعكس الكبري وجعلها صغرى ثم عكس  
 النتيجة واخمس بغير ثلثه بعكس الصغرى والسادس بغير ثلثه بعكس

انما

انما حده بطريق كالحق وموان يجعل تقيض النتيجة كبري ويقيم اليه صغرى  
 القياس فينظم بها قياس من الشكل الاول وينتج لتقيض الكبري الصادقة  
 فتكون موباة فتكون النتيجة حقا وكيفية ذلك ان القول ان اصدق  
 كل حيوان جسم وبعض الحيوان ليس بغير من صدقت نتيجة وهي بعض  
 الجسم ليس بغير من والاصدق تقيضا وهو كل جسم فليس تقيضا كبري الصغرى  
 القياس هكذا كل جسم حيوان جسم ولا جسم فليس ينتج كل حيوان فليس  
 وهو تقيض كبري القياس الصادقة وهي بعض الحيوان ليس بغير من وبعض  
 تقيض الصادقة كاذبة ولا دخل الا من تقيض النتيجة فالنتيجة حقا  
 وقال بعض الفضلاء توجيه لما صدقت ان حاجب ومن واقف وهو  
 وكان من دمج على الاول لا عبرة كلية المقدمين اي والكلمة ولو سالمة  
 الثمن من الجزئية ولو موجبة توجيه لما صدقت ان سببا ومن واقف  
 الثالث من موجبتين والكبري فقط جزئية جعل هذا ليس طريقته  
 الرابع من موجبتين والكبري فقط جزئية جعل هذا ليس طريقته  
 الالتماس في الزمور بل هو خامس فري هذا على طريقة وهذا على طريقة  
 عملا بالطريقتين فبعض القاي ليس بوجه بوجه لزم ليس على  
 الواصلة لتكون القضية سالمة وانما لم يزل لا يصح بوجه لان القاي في  
 الداخلة على المحمول ان كان جزئية فتكون القضية مقذولة والقروض اما  
 سالمة وبأدركه الله من عدم صحة من القاي بوجه موافق لما ذهب معاشر  
 السافعية اما ذهب الى ان القاي صحة بشرط مذكورة في كتبهم  
 السادس من موجبة كلية فسالمة فجزئية الظاهر ان تقيضا هيا  
 بالمعاني في بقية المواضع بالواو تقيض فصاحب المسئلة هو قال  
 القسط في شرحها وانما صدقت هذه الصواب في هذه المواضع  
 المراتب لان الاول احض الصواب بالنتيجة للايجاب وانما في بعض  
 النتيجة للسلب والاحض الصواب وقدم الثالث والاربع على الاخر  
 جزئية لاعتماها على كبري الشكل الاول اهو وجه تقديمها على  
 السادس على طريقة من حب التسمية انه ينتج الاربع والسادس  
 ينتج السلب وعلى طريقة السقوني استبان الخامس على كبري الشكل الاول



كما علم على كبري الشك الاول اي ما يصاح كبره وهي السالبة الكلية  
 ولم يقل وصورة مع انتماله عليها ايضا لان الاشتغال على صفاته مشترك  
 بين الصريين شرطه عدم جمع الخصية اشار الى ان عدم جمع الخصية  
 خبر مبتدأ محذوف تقديره لم يستقم الكلام ولو في مقدمته واحدا  
 سواء كان الجمع في مقدمتين كالتساويين والجزئيتين او في مقدمة واحدة  
 اي فقط كونه اي الجزئية السالبة بان كانت احدي المقدمتين جزئية  
 سالبة والاخرى موجبة كلية وهذا الجزئية السالبة ما في قوله  
 وهي السالبة السالبة كلتي الكبير والكاف تمثيلية تستلزم  
 ان تكون الكبرى منها سالبة كلية اصول لو قال يدل هذه العبارة  
 والكبرى سالبة كلية لكان اخفى وهو ظاهر في لان كون الكبرى  
 سالبة كلية شرط من الصور المذكورة لا شرط يستلزم قال في الكبير  
 وقد استعمل بعض المولدين في الوجود زيادة حرف ساكن اخر السطر  
 الاول واخر السطر الثاني كما هنا وان كان العروصون لم يذكروا بل  
 ظاهرا كلامهم منه وعلى هذا يسمى تدبيرا منوطا عما اخرجنا من  
 تعريف التدبير وعلى تسليم انه يسمى تدبيرا فالتمثيل اي انما  
 بالكمال او كان من استعمل ذلك تسامح فيه لانه مستعمل اخر الرتبة  
 مستعمل اخر مجزئ البسيط وقد تقدم نظيره في قوله والكلبات خمسة  
 دون انتفاص خمس وقيل نوع محض في خاص وفي الجزئيتين مع  
 تسعين الماساد في سوا خلاف ما حركه ما قبل الورد في نهاية مع غيره  
 والورد حرف الذي قبل الروي لكن هذا جائل للمولدين كما انفس  
 عليه نبح الاسلام في سائر رتبة بل نفس على ان يفتقد النوع الثاني  
 والايضا والتصحيح جائل لهم ايضا وهو في قوله وهذا قول  
 خاص بالكمال والبسيط اي مجزئتها حركي منه على طريقة الخليل استلزم  
 خبر المتدارك لا على طريقة الاختصاص اشبه له لدخول التدبير في مجزئته  
 اي في نفس اشار الى ان السلب والنافية فان وتريد  
 ذلك انما قرأنا مقام على هذا الوجه مع ان كلام المتكلم ليس له انما يرد  
 على كلام المتكلم من الاشكال وهو مقتضى صيغة ان المركب من موجبتين

البسيط

الصفري فقط جزئية فتنتج لعدم جمع الخصيتين فيه مع انه عظيم فاما  
 في مقدمتين فتنتج مست صورة السالتيان الكليةان والجزئيات  
 والاختلافات وتحت اختلافاتهما صورتيان والسالتيان صفريتين  
 مع الموجبة الجزئية كبري وقوله او في مقدمة واحدة وفيه ح  
 صورتيان الموجبة الكلية صفري مع السالبة الجزئية كبري مع  
 الا او كانت سالتيين اي كليتين او جزئيتين او مختلفتين فذلك اربع  
 وقوله او كانت الصفري معا لهما اي كلية او جزئية ففان  
 صورتيان احص القربان منها احص الضروب الاربع المركبة من  
 السالتيين وانما كانت المركبة من سالتيين كليتين احص الضروب لان  
 السالبة الكلية احص من الجزئية اذ لا يصدق الا عند سلب المحمول  
 عن جميع الاضداد بخلاف الجزئية لانها يصدق عند ذلك وعند السلب  
 عن البعض فقط والمركب من الاحص احص هذا الضرب احص  
 اقسام المركب من السالتيين الاربع لوجود الجزئية باقية بالتحصنة  
 او مع الكلية والاختلاف اي اختلاف النتيجة بعد ما فارغ  
 موجبة وسالبة تارة وقوله موجود فيه اي واذا وجد الاختلاف  
 في هذا الاحص وجد في غيره بالاولي احص القربان منها  
 اي احص الضربين المركبين من السالبة بتسميها والجزئية الموجبة  
 هو المركب من السالبة الكلية والجزئية الموجبة كما عرفت هاهنا  
 وهو قولنا لا تنى من اجاد الخ بقوله لم يقل وهو قولنا بعض الجاد  
 ليس بمحرك بالارادة كما قال في نظيره بعد مع انه مقتضى كون  
 النتيجة تتبع الحسنى نظرا الى ان ذلك لا يبدى نتيجة اصطلاحا  
 سواء في السور الكلية والجزئية فتأمل بمحرك بالارادة لكن  
 محرك مع تعريفه في القياس مع لانه لا يجب موافقة النتيجة للقياس  
 في الصفري والتكبر فمفع القرائن الاربع اي السالتيان الكلية  
 والسالبة الكلية مع الجزئية الموجبة والسالبة الجزئية صفري وكبري  
 مع الكلية الموجبة من القسم الاول هو وان لم تكن الصفري موجبة  
 جزئية واذا لم تنتج الاحص لم ينتج الا هم وهو الضروب الاربع الباقية



السابقين الجزئيين والاختلافات والسالبة الجزئية صفري مع الجزئية  
 الموجبة كبرى ووجه ما ذكرنا ان النتيجة اذا لم تلزم الاخص لم تلزم الاعم  
 لان انما هذه كافي من محض التسوية انما لا يلزم الاخص لا يلزم  
 الاعم او موجبة يتسمها اي الكلمة الجزئية وكلاهما اي  
 الجزئية والموجبة فلما علم فبأسبق اي في قوله وان كان اجتماع  
 الحسنيين في مودة واحدة كانت سالبة جزئية مع الموجبة الكلية  
 الخ مع الموجبة الكلية التي هي اخص من الموجبة الجزئية انما  
 كانت اخص منها لانها لا تصدق الا عند ثبوت المحمول لجميع الافراد والجزئية  
 تصدق عند ذلك وعند ثبوت المحمول فقط اخص الجزئيتين منها  
 ومن الجزئية اي اخص الضربين المركبين من الموجبة يتسمها ومن  
 الموجبة الجزئية وبالله التوفيق هذا كلام التسوية مع  
 ضم الموجبة الكلية كبرى عندها ثلاثة السالبة الجزئية يتسمها  
 والموجبة الجزئية وبالله التوفيق كون الكبرى اي في المثال الثاني  
 وكان الاصل الصريح به لتمام المقابلة مع عنوان السالبة الكلية  
 عندها ثلاث الموجبة يتسمها وانما السالبة الجزئية فمن  
 فلا تصدق منها واحدا لعدم اجتماعه في احتمالات ومن الموجبة الجزئية  
 صفري مع الموجبة الكلية كبرى في مقتضى كلام المصنف انه متع ولا يمس  
 كذلك اي التام في قتلها اي بقوم الى النافية قبلها واما طريق  
 الحصول اي هذا طريق الاستقار والماضي فجميع النتائج اذا جاز  
 اعلم ان التلافة الاول منها تراد الى الشكل الاول بعكس الترتيب  
 بان تجعل الصفري كبرى والكبرى صفري ثم عكس النتيجة والزم  
 الخامس يرد ان يمكن التوفيق من جعل الضروب المتباينة من  
 الشكل الاول لواجب ما يرد الشكل السادس اي الثاني في بعكس العطف  
 ويورد السابع الى الشكل الثالث بعكس الكبرى ويورد الثامن الى الشكل  
 الاول بعكس الترتيب ثم لا عكس النتيجة كذا في النسخة ومنها  
 الاول من موجبتين كلتيهما ينتج موجبة كلية جزئية ولم ينتج كلية مع  
 كلية مقدمية لكون الاصفرا عمن الاكبر كما في مثال التلافة

شرط كلمة النتيجة وهو عموم وضع الاصفري في الصفري اي في عكسها  
 كما في الكثير وقدم الصفري الاول لانه من موجبتين كلتيهما والكلبي  
 الصفري وان كان سلبا من الجزئي وان كانا موجبا بالمتساوية الاولى  
 في الحال المتقدمين في احكام الاختلاف كما علم من اجتماعهما  
 في المثال لا يقداره الى الشكل الاول بعكس الترتيب كالاولي ثم الزام  
 لكونه اخص من الخامس ثم السادس وافساد على التام من الاستمالة  
 على الايجاب الكلبي وورد وقدم السادس على السابع لا يقداره  
 الى السالبة لتخل الثاني دون السابع كذا في القطب الثالث  
 من كلتيهما والصفري سالبة قاله في الكثير وانما اتي هذا كلمة  
 لعدم جواز كون الاصفري عمنها بل لا كبر ولا لا اصفريه عام  
 الوطع في العكس كما هو الرابع من كلتيهما وانما ينتج كلية لجواز  
 كون الاصفري عمن الاكبر كما في المثال الثاني وسلب الاعم عن جميع  
 افراد الاخص كاذب وهو ما التقى من مقدمتين صفريهما  
 انما السالبة الى ان صفري صفريها في كلام المصنف يرجع الى المقدمات  
 الممنوعة من السالبة كما ان ضرب الرابع النتيجة مما خفي  
 طريق الاستقار على هذا الطريق ان ايجاب المقدمات مركبة  
 الصفري فيسقطت صور السالبتين الكلبيتين والجزئيتين المختلفتين  
 والموجبة الجزئية صفري مع الموجبة يتسمها كبرى واختلافهما  
 بالكلبي مع كلية احدهما يسقط صورتي احدى كليتيهما الموجبة صفري  
 مع السالبة الجزئية كبرى وعكس وطريق الحصول انما ياب  
 المتقدمين مع كلية الصفري يقتضي ان ينتج الثاني ان الصفري اذا  
 كانت موجبة كلية فالكبرى اما سالبة كلية وان كانت موجبة جزئية  
 او سالبة جزئية وان كانت سالبة جزئية فالكبرى موجبة كلية  
 وان كانت موجبة جزئية فالكبرى سالبة جزئية كلية فالامر  
 الثاني هو اختلافهما في الكيف مع كلمة احدهما شرط طلب  
 من المطولات عيارا في الكثير من شرط لا تنجح هذه الاضرب الثلاثة  
 زيادة على ما هو ان تكون موجبة بما هو مذکور في المطولات وقد ذكر



في ثم قطع الممتد قتيان المختلطات وبسطن فيها الكلام على ذلك **اعلم** وعلمنا  
 من التسمية ونحوها القطب والمنتقد مون حصو والتامة لضروب  
 التامة في الخمس الاول وذكر وان التلافة الاخيرة عقيمة لتحق  
 الاختلاف الموجبة للمقيم فيها اما في الضرب السادس فلهذا في  
 قولنا ليس بعض الحيوان با انسان وكذا في حيوان وكذا في اقلنا  
 في الكبري وكل ناطق حيوان واما في السابع فلهذا في نتيجة قولنا  
 كل انسان ناطق وبعض الفرس ليس با انسان وكذا في اقلنا في  
 الكبري وبعض الحيوان ليس با انسان واما في الثامن فلهذا في  
 نتيجة قولنا لا شيء من الانسان يفرس وبعض الناطق انسان  
 وكذا في اقلنا في الكبري وبعض الحيوان انسان واما في  
 الانتاج في هذه الضروب انما اذا كان القياس مركبا من المقدمات  
 البسيطة تكن استرلا في انتاجها ان تكون السابعة المستعملة فيها  
 احدي الخاصتين فلا ينتج تلك القوس عليها اهلها والشرار  
 بالخاصة كما نقل عن تقريرها المشروطة الخاصة والفرقة الخاصة  
 فقول الله سبحانه وبعض المستيقظ ليس بانيح يجعل خاصة بالانوار  
 ما دام مستيقظا لا داما وكذا يفعل في السابعة الواقعة في السابع  
 والثامن ويوجد من عبارة في الكبري ومن عبارة من التسمية  
 ونحوها ان الشروط واحد لا يشترط كما في حيا في هذه الحقائق  
 وتوزعت الى ضربين كل شكل ابي جان يا علي ان الضروب المتفرقة  
 من الرابع من ثمانية راسا لكل ضرب بحر فاني اولها لغيره وثانيها  
 لكبري تلك السقط ومن اربعة من ضرب الشكل الثالث استنفذ  
 بقوله كما شكل الاول هو اربعة من ضرب الشكل الاول وقصار الباقي  
 من اربعة من اربعة حرقا وموزن الاثنين وعشرين ضربا ستة وثلاثين  
 ثلاثين حرقا من ضرب الشكل الاول منها اللام من لثا واحد  
 ومن ضرب الباقي الكاف من كحلا واحد ومن ضرب الباقي الستة  
 من سلا واحد ومن ضرب الرابع وجميع ما ذكره وابرر بين اليد  
 احرف الكاف واللام والباء والسبب **كلم** كلف في كلفه

والكلف يطلق على الفار في الجمل وعلى الملبا وسوا المراد هنا والبر بالكرالا  
 الاحسان وقسم اليها للضروب وقوله لداي النجى اليه وقوله كم له  
 لداي اي كم شخص لا ذله اي التجا اليه وكم الثانية تأكيد لكم الاول وفي  
 امر من لاقه اذا خالطه وقصرها للضروب وذكر صحتها في قوله كحلا  
 لتذكر كبر مدلولها اذ المراد بالسما هنا الكلف المتقدم فهو من الاظهار في  
 مقام الاصطلاح او غيره الذي هو اعلى منه فيكون الاضرب على الاول  
 للانتقال والقر في من تسمية بالكلف الي تسمية بالسما الكامل وعلى  
 الثاني للانتقال والقر في من لا لتي الي الكلف الي التجا الي السما الكامل  
 وقوله كما شكل الاول خير مبتدأ بخذوف كما يشهد اليه الله وهو قوله  
 لقلت حدثت بعد فتل حركتها الي اللام وقوله كوي سها اي كوي سها  
 محبة سها من العشق وعلم كخرج اما صفة مشبهة او صفة صائفة  
 والبدل فيقفن البلى واللام في اللوداد لتقوية العامل الذي يضاف  
 بالناحر وهو كحلا وقوله كحلا اي حفظ من كحلا بالهزيم وهو حفظ  
 كحلا بدل همن قد الفارق له لليل ان جعل متعلق بلاد اي ظهر في اللام  
 محيي في وان جعل متعلقا بخذوف صفة ليدركا وقوله سامه  
 الاسبب ههنا ان يكون محيي كلف يقال سام فلات الامور اي كلفه اياد  
 ومثيرة يرجع الي الدم اي كلف هذا الدم القاس تجرع عقص مجتم  
 اليه وقوله كلفا نصب على القين بفتح الكاف وكس اللام المم حلس جلي  
 كلفه كلفي ونقطة وجعله بضم ففتح جمع كلف بفتح فسكون اي جرح  
 لا يباعك القوة والافواعد العربية وجملة سرت صفة لكلا وله  
 حال من الضمير في سرت واللام بمعنى من والباء في يظرب بسيم  
 متعلقة بسرت والضمير كم سرت كلفا به في قلوب المحبين بسبب من  
 شكله اي انواع شكله احسن ولم يجعل له صفة ثافية لكلا كما قيل لانه  
 لا يلبس عليه الفضل بين العامل والمسمول باجدي وقوله فاكتملا عطف  
 على سرت اي فكل جملة ولم امرو ولا يخفى ما في قوله بعض وكيف الشكل من  
 التورية وما في قوله فاكتملا من حسن الختم حتى اني بما يشهد تمام هو  
 مقصوده هذا ما ظهري في بيان المعنى القرني لهذه الابيات



مختزله اي مقتطعه وتغير هذا مختزله وفيما قبل بمقتطعة وفيما بعد  
 بما خوردة تفنن وكذا الباقي اي يدل على اول صروب الثالث فراع  
 عدة صروب الثاني وعلى اول صروب الرابع فراع عدة صروب الثالث والـ  
 الكلام مع من يعرف عدة صروب كل شكل فلا يقال هذا لا يشير عن الايق  
 عدة صروب كل شكل وبدلا على اول الرابع اي كما يدل عليه فراع  
 عدة صروب الثالث فايض مقدمة على محله وهذا طريق صاحب  
 الشمسية ومن حذري حذوه اسم الاشارة يرجع الى كون الصروب الثاني  
 وعشرين بجعل صروب الرابع المنتجة ثمانية واي جعل المركب من الموجبة  
 الكلية والموجبة الجزئية خاص صروب الثالث فان غيرهم كصاحب  
 الكون والستوس جعلوه راجعا واجعله صاحب الشمسية ومن  
 وافقه راي واحد جعلوه خاصا كما مر بيانه فتنبه لا والغالبية  
 اي كون ما تقدم من الاشتراط سببا لكون المنتج ما ذكره قاله في الكبير  
 شكل اول اللام بمعنى من الترتيب المذكور في قوله في الكبير او  
 للترتيب في الشرف فان الشكليات الاولى اشرف فنتجته ستة اشار  
 الى ان ستة خبر مبتدأ محذوف ظرف للاحتاج اي للدول عليه بقوله قد  
 التبا والظرف على هذا القول وقوله في طرف ايض الشكل وسو على هذا من  
 حافل من قاعا اربع وقوله من طرية العام في الخاص راجع للاحقاق  
 الثاني بدليل الثاني اي متمسك اشار الى ان اهل الفضيل ليس  
 على بايدي ذكر باعتبارنا وبل المقدمة بالقول والاكات القيس احسا  
 ويمكن ان يكون التذليل لموقع الاحس على اكم والكيف ويكون في قوله  
 من تلك حذف والتفهير من كم وكين تلك المقدمات وما اللغز ما قبل  
 ان الزمان لتابع اذاله تبع النتيجة للاحق الاول فان في كل منها خمسة  
 اي من جسمين جنس اكم وجنس الكيف بان كانت احدي المقدمتين موجبة  
 جزوية والاخرى سالبة كلية لا من جنس واحد بان يكون سالبتين او جزئيتين  
 لان ذلك لا يكون في الصروب المنتجة التي الكلام فيها واذ كانت الاولى  
 موجبتين الى كليتين او احدها كلية والاخرى جزئية وهذا القسم الذي  
 على نه البيت اذ ليس في هذا القسم نهاية في خمسة فكن ذكره في الاقسام

التعليق

متابلة فان كان في كل منها خمسة والافسالية اي وان لا تكون موجبتين  
 بل احدها فقط فالنتيجة سالبة وان كانت احدها جزئية اي سالبة  
 او موجبة وقوله وان كانتا كليتين مقابل قوله وان كانت احدها جزئية  
 جزئية الا ان كان الا صفر مسورا بالسور الكلي بان كان السور الكلي  
 داخل عليه متصلا به في الصغرى كما في الصغرى الاولى من الشكل الاول  
 والثاني او في عكسها كما في الصروب الثالث من الشكل الرابع كما سيذكر  
 الشرح هذا ويشترط ايضا الكلية المنتجة على مذهب المتأخرين من كون  
 المنتج من الرابع ثمانية اضر ان تكون الكبرى كلية مخزرا عن الصروب الثمانية  
 منه فان الا صغرى مسورة بالسور الكلي في عكس صفراء ومع ذلك لا ينافي  
 الا جزئية سالبة اقاربه في الكثير فالاشارة بالاشارة لكون الا صغرى مسورة  
 بالسور الكلي انما هو مذهب المتقدمين ولو عكست قضية اي قضية  
 الا صغرى في الشكل الثالث اي القضية المستلزمة عليه المسورة بالسور الكلي  
 انعكست جزئية مثلا كل حيوان جسم وكل حيوان نامي من الصروب الاول من  
 الشكل الثالث ونتيجة جزئية وهي ان كل جسم نامي لان الا صغرى فيه  
 ولو اجسم محمول في الصغرى ولو عكست هذه الصغرى انعكست كلية  
 الى بعض الحيوان جسم لان عكس الموجبة الكلية موجبة جزئية لان  
 اي قضية الا صغرى لا تكون الا موجبة اي وعكس الموجبة جزئية ولو كانت  
 كلية لان صفراء كلية سالبة تنعكس بنفسها اي فيصير الا صغرى في  
 عكسها من نوعا داخل عليه السور متصلا به مثلا لا تأتي من العبادة  
 يستثنى عن الميتة وكل وصوت عبادة من الصروب الثالث وهو يتبع كلية  
 وهو لا يتنقى يستثنى عن الميتة بوصف لان الا صغرى هو المستثنى عن الميتة  
 والحيوان لم يكن مسورا في الصغرى مسورا في عكسها الا انها تنعكس كلية  
 تنعكس كعكسها الى لا تأتي من المستثنى عن الميتة عبادة ويرد على الميتة  
 ان الشا من كالتا لث لان صفراء سالبة كلية تنعكس بنفسها مع ان لا يتبع  
 الا جزئية لان يكون كلامه على مذهب المتقدمين من ان الصروب السور  
 خمسة فالامر فيها ظاهر وسوان الصروب الاولى من كالتا يتبع  
 كلية لعموم وضع الا صغرى في الصغرى بالعقل فتلقى ان المنتج الكلية خمسة



اضرب هذه الاشكال المحذرة بما علم من قوله واختص بالحلية لان  
الجنس اذا اختص بشي اختصت به انواعه بالحلي قال في الكبير اي با  
تعدلية واللام لا الجنس ولم يثبت لنا ويلها اي القضية بالقول اه والي  
تفسير الحلية المحلي بالحلية انما هذا بقوله من القضاء واقول يحتمل  
ان المراد بالقياس المحلي بل هذا احسن لعدم احواله الي التاويل ومن  
ما قيل في قوله بالحلي يقال في قوله بالنسب وليس بالنسب بل بصرح  
بما علم مما قبله فاذا ذكر فيه اشار الى الجواب عن الاعتراض على المسطر  
بتدكير الضمير من رجوعه الى الوقت وتقدم الكلام على ذلك اي  
على الحكم اعم باختصاص الاشكال بالحلي من الذبح في ذلك اي ما  
وانه يمتد عنها بانها لم يعتبر الاقتران من الشرطيات لعدم فرض  
الا قدمي له ولقلة جدواه اي لبعض القول وقع بمحلي بمحلي  
اللام فانهمه الطولية من ان المحذوف بعض اجز المقدمات فيقال  
الايمان موجود على معنى اللام ايضا وبعض المقدمات يصدق بجز من  
اجز المقدمات الواحدة لا نقول المراد ببعض المقدمات احداها وكلامه  
يقضي ان حذفها كمال الجواب والظاهر ان محله اذا كان المقام مقام  
استدلال او النتيجة اوها معا بان حذف الصفري مع النتيجة  
او الكبرى مع النتيجة فيصور حذف خمس هاتان الصورتان وحذف  
كل واحد وسيدكر هذه الثلاثة في كلام المصنف ليست فاقية جميع  
لجوان حذف البعض مع النتيجة كما عرفت والافاقية خلوي وان لا يقع حذف  
نفس ما ذكر وقد تقدم نقل السعد عن الاشارة استدل ليس كل ما استعمل  
فيه ادوات الاتصال يجب ان يكون احدي المقصولات الثلاث فهو  
العالم اما ان يبعد الله وان ان ينفق ليا من العلم اي لا جل العلم  
بالمحذوف او عند العلم وانهم ان اذا تعد العلم بالمحذوف فلا يجوز  
المحذوف وسلك ذلك وكالاترا في جوان حذف الاستثنائي ومما  
حذف من الاستثنائية والنتيجة قوله تعالى لو كان فيها المقدمات  
ليست بالمتقد يمكنها لم تقصد ان لم تكن فيها المنه عن الله  
هذا محذوف قول هي النتيجة وكان المناسب لا تاخيرها لان تقدريها

او محذوف اعتبارها دعوي مع ان مراد التمثيل المحذوف الصفري فقط بدليل  
تمثيله بعد حذف النتيجة وكذا يقال في مثاله حذف الكبرى هذا وان  
او هذا قياسا على ما قبله يعني بحسب القواني يمتد من طلبة  
الخروج المقدمات قال في الكبير المحذوف من السياق اه ولا حاجة  
الي لتقدمها صراحة في قوله من تلك المقدمات وفي قوله بعض المقدمات  
ان لم يكن ضروري اي ضروري وقال في الكبير ان قضايا ضرورية  
اي اذا كانت المقدمات متان او احداها غير ضروري ولا مسلمة من  
اقتضت ان كسب بقياس وهكذا الى ان تنتهي الى مقدمات ضرورية  
او مسلمة لانها من دورها فليست كالمفهوم قوله وتنتهي الى ضروري اي  
ولا يجوز ان لا تنتهي اليها الى المحذوف الشيء على ما سبق هو عليه اقول  
المحذوف الصلة جارية على ما هي له لعمود الصبر على ما فلا حاجة الى  
البيان الضمير بل ينبغي حذفه لانه على هذه على الشئ فاحفظه ولا تنظر  
لكلام فاسد قبل هذا وتوافق كل منها على الاخرى ان يكون بواسطة  
وتارة يكون بغير واسطة وينبغي الاول مضمرا والثاني مضمرا والمرد  
التوقف المتضمن سبق التوقف عليه فلا ينتقض بالجواب والعرص  
لان توقف كل منهما على الآخر من لا سبق والدور المسمى ليس محال  
ولم ترتب الظاهر ان تفسيره في جانب الدور بالتوقف وفي جانب  
التسلسل بالترتيب نفس الذي هو في ما نرى وفيه اشارة الى  
من في كلام المصنف ياتي على تقدير متعلق يلزم قلزم الدور  
بيان ذلك التلويح فتمت المقدمات او بعضها الى ما ذكر لزوم توقف العلم بها  
على غيرها وكذا الحال في ذلك الغير وهكذا فان عذرنا الى بعض الاول  
لزم الدور وان ذهبا الى غاية لزوم التسلسل قلزم الدور في محالة  
الاولى ولزوم التسلسل في الحالة الثانية توقف الدور الاول  
اي القياس الاول فان انتهى الى مفهوم قوله وتنتهي الى  
فان جائز الوجود ان يبين دليل الملازمة ان الله سني وجوده وكل  
شئ موجودا ما واجب الوجود او جائزه وما الاستثانة كمنتهية  
لا ان الفرض ان وجوده اذ لو كان جائزا لوجوده فلا دليل للاستثنائية



وهكذا الادلة الالقية كل دليل منها دليل للاستشاعة التي في الدليل قبله  
 ففسدت السموات والارض من فساد الفساد بالخروج عن النظام المشاهد  
 وبفسادهم بعدم وجودها من اصله وبفسادهم بعدم اعداد الحوادث  
 بما هو اقوام وجودها من الكوان والالوان والاعراض وكونها لم تنفس  
 ضروري بالمشاهدة اقول الضروي بالمشاهدة كونها لم تنفس بالالفعل وال  
 اللام على بعد الدلائل فتسادهما بالالفعل لا تسادهما بالالفعل لكون اصطلاح  
 الالفعل كما قالوا عدم جواز تسادهما غير ضروري بالمشاهدة فلهذا قلتم تنفسه  
 قوله الادلة الى الضروري ويمكن اجواب بالتزام ان اللام المتساده بالالفعل بين  
 على ما ذهب اليه السوء جماعة من ان الالفعل حقيقة لا يراد بها كونه  
 ان الملازمة عما وليد العقلية لان العادة جارية بوجود الشيء والتفاني  
 عند تقدير احكام على ما اشياء الى حصوله تعالى وعلى بعضهم على بعضهم قدام  
 وكل من فيه تفليس العقل على غيرهم وكذا اذا قلنا ان هذا  
 مثال من الاقتراحيات وما قلناه من الاستشاعة يثبت وتستهلك على  
 الثانية قدام اي من هاتين الشكوكتين وهي كل متغير حادث كان الوجود  
 طاريا والظرويات على المطلوب وهو حدوثه فمن القياس الاول  
 هو العالم صفاته حادث وكل من صفاته حادث فهو حادث لا يبرر  
 اي لا يخلو ان يقال هو يبرر اي كل من صفاته اي حلا وعرا يبرر واكتفى بغير  
 اي عرض وحادث ويسمى كبري لانها اكبر من  
 الاستشاعة اذ الفاعل على نحو يصف الفاعل شئ طيبا او اذ يظنوا غيرهما  
 بالترتيب الاقتراني لوجودتهما على هيئة الشكل الاول المركب من حلبة  
 كبري وشئ طيب كبري مثلا اذ قلنا كل كان هذا انسانا كان هو حيوانا و  
 جدته هو عين قولك هذا انسان وكلما كان انسانا فهو حيوانا والنتيجة  
 هي عين النتيجة ولا يختلفان الا في تقديم الصفات في الملقاة وتاخيرها  
 وكذا اذا قلنا في هذا المثال لكلمة ليس بحيوان يكون عين قولك هذا  
 ليس هو حيوانا وكلما كان انسانا فهو حيوانا وهذا من الشكل الثاني  
 وينبغي ان يكون بالانسان وهي نتيجة الاستشاعة ولم يختلفا في  
 الا بالقديم والناحية في الكبري على وضعهما في الحقائق وقوله

القياس الاستشاعي

110  
 عند طرفها اي السطحية وطوقاها مقدمها ونالها وقوله ورفوعا اي رفوعا  
 وقوله لينج اي الوضوح والرفع الاستشاعة على القضية الاستشاعة  
 وان شئت قلت لا تستشاع على اداة الاستشاعة وهي لكن اي على اداة الاستشاعة  
 المشبهة بالاستشاعة في احداثها قبله شيئا لم يوجد فيه كما في شئ من يفتقر  
 مبسوطا على ما ذكر في السطحية فيصفه اليرفوعا على مقدم البسوط فيصفه  
 او على نالها يرفعه والفقير الاول يرجع الى هذا في الكبري وانما  
 يتفاوتان بالاعتبار اذ اداة الاستشاعة التي الخوي تسمى بذلك لرجوع الكلام  
 الى الكلام السابق فيخرج بهما فالاولا هو ما دخل في الكلام السابق اه  
 وحاصله ان الرجوع على كل من التقليلين متحقق لكن مقبولا ولا في التقليل  
 الثاني والاعتبار ولا في التقليل الاول نفس القضية المرجوع بها التي  
 هي الاستشاعة يعرف بالشرطية اي فلهذا قلنا في الكبري حق  
 بذلك اي بما على ما مر من ان الاقتراحي لا يتركب من الشرطيات والبروز  
 الشرطية له بخلاف الاقتراحي فانه قائم على القول بان يتركب من الشرطيات  
 وهو المحتمل لا يلزم فيه ذلك لانه يتركب من محض احتمليات اي وهو  
 الاكثر اه اي تقيضا دفع بذلك احسن ما على المصنف بان يكون  
 النتيجة بصورتها التي تصويها للدلالة على ذلك بالالفعل بين ان المراد  
 بالدلالة على ذلك الاستشاعة عليه لا ما يتبادر منها وهو الاقادة  
 حتى يرد ان الاقتراحي اليه يوجب النتيجة بالالفعل او تقيضا كذلك  
 اي او تقيضا بصورته المذكور اه بان تكون النتيجة متفرقة  
 الاجزالي تصويها للدلالة بالقوة الشقية مثال الاول اي للدلالة  
 على النتيجة بالالفعل ولم يمتثل للناسي الذي هو الدلالة على تقيضا بالالفعل  
 اكتفا بما سياتي ولم يكن في الاول لمتصفح الاعتراض الا في قاتدفع  
 ما قيل ههنا واعتراض اي على كون النتيجة المذكورة منه بالالفعل  
 كما هو ظاهر منه ههنا وطرح كلامه في الكثير او على قوله على النتيجة  
 او صدقها بسبقه فكون في قول السوء ان النتيجة اكتفا اي بصدقها  
 كما قيل واجواب ان المعنى اي معناه كون النتيجة المذكورة منه  
 بالالفعل وقوله ان صورتهما اي وما دتما وقوله وان كانت المعانيهما



حاصلة الوارد والحوال وان وصلية اي وان كانت المقابلة بين النتيجة  
له لتالي حاصلة في الحقيقة باعتبار المحال وقوله لان المنار موجود اي  
لا ينفك القول عند كونه في الحقيقة وقوله حقيقة اي مستقلة بهذا وقد  
اورد الشرح في كثير من الاماكن من هذا الجواب بما لفظي واعني  
على الاول ان يكون النتيجة مفكورة في نفسه بالفعل بالذات يقتضي عدم  
مقابلة النتيجة للمقاس وهو متناقض لما اقتضاه تقرير المقاس من  
وجوب المقابلة لقوله هو مستقل بالذات قول اخر وعدل عنه  
هذا الى الاعتراض المذكور لعدم قوة ما ذكره في الكيس اذا المراد بالمقابلة  
كما مر ان لا يكون النتيجة على احد في المقدمتين وهي فيما نحن فيه  
جزا احدها لا على احدها وذكر اعي الشرح وقوله باللفظ الآخر  
نفس القول وتبع وضع ذلك وضع آخر اما لا يقع وضع المقدم وضع  
النتيجة لان المقدم يلزم لتالي وثبوت الملزوم يقتضي ثبوت  
النتيجة واما المتعرق في المقدم لا يتبعها مستلزما انتفا  
اللازم انتفاء الملزوم وضع التالي اي وضع قبل التالي مما تقدم ان  
النتيجة غير التالي لا يلزم انتاج اي فالصحيح ما لا ينتج التالي  
من التبع في عكسها اي عكس وضع المقدم ويرفع التالي في مقابل  
كل منها فنعكس وضع المقدم اي مقابل المرفوع المقدم وعكس رفع التالي  
اي مقابل وضع التالي اي من قال في الكيس او باقية على خلافها  
من الظروف تجعل محروفا مخرجا من ان لا يكون ذلك ومن  
ان المقدم ملزوم والتالي لازم فليزمن من ثبوت الملزوم ثبوت لازم  
ولا يلزم من نفيه ثبوت بل من نفي اللازم نفي ملزومه ولا يلزم  
من ثبوت نفي بل من المقدم كانه التام المتقدم قال  
في الكيس ما اذا كان التالي مساويا للمقدم فهو كمالا فان هذا السالك  
كان ناطقا في استلزام نفي المقدم نفي التالي والبيان الثاني ان  
المقدم ليس بالمتعلق بالحق في المقاس بل الى ما ذكره في خصوصية  
المعنى الاول الاتري انهم يقولون ان الموجبة الكلية لا تنفك  
كتفها مع تحقق صفة ذلك فها اذا كان المحمول مساويا للموضوع

117  
وهو شرط انتاج التام فان لم يكن التام متبعا حيزه الى اخر الباب لتعلقه  
بالمصلحة والمنفصلة ان تكون موجبة فلا ينتج السالبة منفصلة  
كما في المنفصلة وقوله لزوم اي في المنفصلة وكان ينبغي ان يكون  
او عتاد اي في المنفصلة كما في الكيس لقوله لا يكون وضع اللزوم  
او العتاد فلا ينتج الاتفاقية متصلة كانت او منفصلة وقوله وان  
تكون كلية فلا ينتج الجزئية متصلة او منفصلة على تفصيل سيبين  
اليه وقوله او في ما ذكره اي في مادة الكلية كقول المستوفى في  
الاستدلال على وجوده بقا في لانه لو لم يكن له محدث اخر لانها وان  
كلت مهلة لوجود علامه الاحمال وطرا اطلات لو كانت في موضع صالح  
للكلية بان يقال كلما لم يكن له محدث لزوم ان يكون احد الامرين او قوله  
او كون وضع اللزوم او عتاد على ان تكون كلية وبعبارة تأكيد لوضع  
بها ان لا يقوم مقام كلية الشرطية ان تكون مخصوصة بوضع اللزوم  
او العتاد فيها اي حاله بعبارة وضع الاستثنا اي وضع وان الاستثنا  
وهو الاستثنائية فلا يخرج كون القضية عين كلية لان الخصوصية  
في حكم الكلية كما مخصوصة بعبارة كقولك ان قام في الان في ملزم  
كذلك عدم الان فانه ينتج في ملزم الان والخصوصية الجزئية في قولك  
قد يكون اذا جالسي زيد عند الزوال حدثت لكنه جالسي عند زوال  
فانه ينتج في احد له عند الزوال وكذا يقال في المنفصلة نحو ما ان  
يكون هذا الجسم وهو حي عالما او جاهلا لكنه وهو حي ليس جاهلا ومثل  
ما اذا كان وضع اللزوم او العتاد والاستثنائية واحدا ما ان كانت  
الاستثنائية عامة تشمل وقت الاتصال ووقت الانفصال لدخول  
الوقت في مفهوم هو قد يكون اذا جالسي زيد عند الزوال حدثت  
لكنه محال لشيء من التام فانه ينتج في احد له بعبارة التام عند  
الزوال افاده في الكيس وافاده في التام استغاث في الاستثنا  
الاولى في مقام التام في جميعها ان انتفاع التام في علمه بالعلم بالحق الاول  
من غير الاتفاقية الى ان علمه انتفاعا في الخارج ما هي وتالي لا فتع  
التالي لا فتع الاول يعني ان الانتفاع الاول علمه في الخارج لا فتع



الثاني وعلى الاول قوله تعالى لو كان فيها الهة الا الله لفسد قافيه  
 مسوق ليستد على امتناع العباد وعلى امتناع تعدد الالهة وعلى الثاني  
 قوله تعالى فلو تساوا له اجمعين فهو على لا فائدة ان علت انتفاها  
 اجمع في الخارج انتفا تعلق النسبة بها وعلى هذا اقتصر علماء العربية  
 لانهم لا يستعملونها في القياسات لتحصل العلم بالنتائج وان اعترض  
 عليهم ابن محجب وعلى الاول المناطقة لانهم انما يستعملونها في القياسات  
 لذلك وان يكن الشرطي بمعنى الشرطية وذكرهما من وكذا في ذلك  
 فان كانت حقيقة اخذت من قول المصنف بعد وذلك في الاخصر والحق  
 ان الحقيقة اربع نتائج ولكل من مائة اجمع ومائة مخلو نتيجتين اي  
 احد طرفيها اطلاق واعلى احد الطرفين لا بعينه مجاز من اطلاق اسم يخص  
 على العام اذ هو موضوع لكل واحد بعينه من جزئيات المسار الباقية في  
 الكبر ينال في ذلك والعكس لا متناع اجتماعهما والعكس قال  
 في الكبير اي القوي وهو هنا فبدل الوصل بالرفع اه اي والرفع  
 بالوضع كذا لا يخلو اختلاف المعنى المستعمل فيه اسم الاسماء  
 في السطر الاول والسطر الثاني ينتج وضع الاخر لا متناع ارتفاعها  
 لا انها حصل من هذا احد طرفيقتين تقدمتا في وجه القضاء  
 والثانية ثابته الثلاث كانت الاستثنائية عين النتيجة اي  
 اي فليزم الاستدلال على الشيء بنفسه كما في الكبير اقول ان اراد الله  
 العينية لفظا فليس مسلم على اطلاقه لا فاذا استثنى الطرف الايجابي  
 انتج نفي الطرف السلبي مثلا اذ قلنا اما ان تكون الموجود قديما او  
 غير قديم لكنه قديم ينتج انه ليس غير قديم فالنتيجة غير الاستثنائية  
 لفظا وان اراد العينية معني فالامر كذلك في المركبة من السف  
 والمساوي لتقيضه ويجاب بان تخار السطر الاول ونقول بكمي  
 في الفاعل مركبة من الشيء والمساوي لتقيضه كون الاستثنائية  
 عين النتيجة فيما اذا استثنى الطرف السلبي كان قلنا في المثال  
 المذكور لكنه غير قديم فانه ينتج انه غير قديم لانهم لا يفتنون  
 الا على اطرود فائدت ثم الترتيب المذكور في او للترتيب في السطر

لان الحقيقة اشرف من غيرها قاله في الكبير دون عكس خبر مستدا  
 محذوف اي هذا الحكم وسوائتاج وضع احد الطرفين في الاخر ثابت  
 له دون عكس له وسوائتاج وضع الاخر في الاول ليس ثابت قاله  
 شيخنا المدوي فهو على ما في الرفع اي حكمه عكس والحق وكذا في  
 المضائق الفصل العنصر وقام مقامه ويشترط في مائة الحكومات ان  
 تتركب من سالبين كما في مثلا الشرا وموجبه وسالبين نحو داما اما  
 ان يكون زيد في الجرا ولا يعرف لكنه ليس في البحر فينتج ان لا يعرف  
 او لا يعرف ينتج ان في البحر فان تركبت من موجبتين نحو لواء اما  
 عرض واما حادث لان غير العرض اهم من الحادث او كنه ليس بالحادث  
 لم ينتج ان لا يعرف او لا لزوم في في حدوث والعرضية بل بينهما الثبات  
 لا متناع مخلو علت لقوله ينتج وضع الاخر وقوله واحتمال اجتماعهما  
 علت لقوله دون العكس ففقد في ونسب هو ب  
 جمع لا حق اي ما لم يكن يلحق بالقياس البسيط في الاستدلال وسواء في  
 القياس المركب وقياس المخلو ولا مستقرا والتمثيل وسياق كلامه  
 فاعدا قياس المخلو قال لا صاغة في لواحق القياس جنسية الاستقرائية  
 اما هو فاما صلا ليات المطلوب باطلال تقيضه وسمي قياس المخلو  
 لانه يؤدي الى مخلو كما انما حال على فقد يعدم خفية المطلوب وقيل  
 لان المطلوب ياتي من خلفه الذي هو تقيضه ويتركب من قياسين  
 احدهما اتقوا في والاخر استثنائي بالحيثية لولم يتحقق المطلوب  
 لتحقق تقيضه ولولم يتحقق تقيضه لتحقق محال ينتج لزوم يتحقق  
 المطلوب لتحقق محال لكن الحال ليس يتحقق فالمطلوب متحقق مثلا  
 نقول لولم يتحقق وجوب انتفا الزكاة على الصبي لتحقق وجوبها  
 عليه ولولم يتحقق وجوبها عليه لتحقق وجوب الصلاة ينتج انه  
 لولم يتحقق انتفا وجوب الزكاة على الصبي لتحقق وجوب الزكاة للصبي  
 المنة محضه الذي هو محال فبجمل هذه النتيجة احدي مقدمتي  
 الاستثنائي والمقدمة الثابته قوله لولم يتحقق وجوب الصلاة عليه غير  
 مستحق فنتج ان انتفا وجوب الزكاة على الصبي متحقق وهو المطلوب

في  
 كذا



وانما كان القياس المركب وقياس الخلق بالحقي بالقياس البسيط لانها  
 بما كان في الظاهر مخالفتين للقياس البسيط جعلنا محققا به وان كانا في  
 الحقيقة يوحدهما الله وقد عرفت ان قوله على امتثال اشار  
 به الى ان التركيب الذي في القياس المركب خلاف التركيب اللان  
 مطلق القياس لان التركيب اللان له هو التركيب من مئة مئة اي  
 من القياس اي من مطلق القياس ما دعونه مركبا اي القياس الذي  
 يدعونه وقياس يدعونه وتسمية التركيب قياسا ظاهرة في مفصول  
 المتكلم اما موصولها فهو اقيسة بسيطة مع كل منها فتجوز كل ما كانت  
 المطلوب هو مجموعها سمي التجميع قياسا من حيث انما الى  
 المطلوب في الحقيقة اي وان كان قياس الظاهر قياسا واحدا لكن  
 هذا انما ياتي في مفصول المتكلم اما موصولها فهو في الحقيقة وفي الظاهر  
 اقيسة فلو اسقط قوله في الحقيقة لكان سببا للفساد في كنهه جواب  
 الشرط الذي يورد على مذهب الكوفيين وبعض البصريين وذلك ان  
 على مذهب جمهور البصريين اي في علم كنهية تركيبه التي اثبتها لك  
 لان المتكلم على ان في علم التركيب علم الكيفية لا الجاه وهذا الذي هو  
 قول قوله فركبه قاله ابن يعقوب ثم قال في انما يحتاج الى ذلك التركيب  
 ان كان الخصم يريد تسليمه النتيجة الاولى لا تقوم عليه الحجة ولا يحصل  
 مقصود المتكلم من اقامته في علمه بالثبات المدعي فتوفي بالكلام  
 على وجه التدمير حتى ينتهي الى المقصود انه اي اجعلها في الله  
 ضمن اقل موصلا جعل كما في المتن نتيجة فاعمل للزم ولم يوقف  
 العقل لان الفاعل مجازي التاكيد وتقوي بالفصل الذي لو وجد  
 مع حقيقتها لكانت لسوء ترتيب التاكيد ينتج بالجزم في جواب الامر  
 الى علم من ادخل الى علم مع انهما ليسا فاعمل في قوله لا يخلو على  
 عامل واعتذر في نفسه في كنهه بانه كان المستعمل علم في غير ما وصفه  
 له اي اظهره على الاستمرار واستشعر اليه هاتين قوليه فيما ياتي في قوله  
 هنا انه الى استمراره وقته فاضه وقال ابن يعقوب واصل علم  
 ان تستعمل لطلب الاقبال ثم استغفرت لطلب الاستمرار بالبحر

الاستمرار

الاستمرار لان الامر بالبحر مستمر وان في كل ما ما مقدرة الاحوت  
 على امر محذوف موصوف بقول محذوف اي الى حصول امر يقال  
 فيه يستمر التركيب استمرارا هكذا الى حصوله وهو مقصود المتكلم  
 او مقدره الدخول على محذوف بلا قول يكون وصفه وتكون فهم  
 للاخبار فكافة يقول الى نهايتها يستمر التركيب استمرارا الى حصولها ولا  
 يخلو كل عن تكلف اهو منحصرا ومعناه اي معناه هذا التركيب برمته  
 من واما خوذ من علم وتعلموا الى ما خوذ من جمل كذا نقل عن تفسر في الشئ  
 وما دودم عليه اي الاستمرار ما دودم عليه اي في الاستمرار على الشئ  
 الذي دودم عليه كالمباركة واستماله فيه اما بطريق النقل او بطريق  
 التجوز لعل قد انشأ بهمة بين السير والاستمرار في استمال كل على  
 طلب المقصود او على ان منته متواليات ثم صار حقيقة عرفية اي جردا  
 بحيث ان يكون السارة الى ان عامل المصدر محذوف ومحملا متنازع حذف  
 عامل المصدر المتوكل اذا لم يقم المصدر مقام العامل ويحمل ان يكون  
 اشارة الى ان علم على هذا جملي جردا مل او على محال الموصوف  
 المتوكل باعتبار اختلاف المراد بهلم وقوله او على التمييز انما يظهر ان المراد  
 بهلم معنى تمهلوا مثلا اما اذا ارادوا معنى مسروا وقال القاضي ركب  
 لما كان ما نقله الشيخ السقوسي مجعلا لم يبين فيه معنى كل اللفظتين  
 على حدتها فليس فيه من الفائدة ما في المعاني من الفاضل ذكرها نقل  
 عبارة القاضي ركب الاستتملة على بيان معنى كل على حدة وعلى زيادة  
 الفائدة في انما اي علم جردا وقوله ان علم اي في هذا التركيب ولا  
 ياتي انما ياتي في غير لطلب المحسني كما في قوله تعالى علم الياء جملي احصوا  
 كما في قوله تعالى علم شهدكم وامانة معني الى ما يوجب للبيان ولا يعمد  
 الطلب اقوله المتكلم استغفرت عن ابن يعقوب صحة بقاها على اعادة طلب  
 الاستمرار لا يقال المنفى طلب المحسني فقط كما قيل لانا نقول قوله  
 بعد بل جملي الاستمرار على الشئ وجملي خبريا فيه فانه  
 حقيقة اقوله يحتمل وجوه لكل من المحسني والطلب ويحتمل وجوه  
 للطلب فقط وعلى كل فهو غير محتاج اليه بل جملي الاستمرار على الشئ





راجع لقوله لا يجوزني المحيي احسبها وقوله ويجوزني الخبر اي الاخبار بهذا  
 الاستمرار وراجع لقوله ولا يجوزني الطلب والاضراب انتقالي باعتبار  
 التقابل بالاعتبار المنفي وعبر عنه بالطلب اي بصيغة وكما قوله  
 وكما في قوله اي تغييرا كالتغيير عن الاخبار بصيغة الطلب في الايتين  
 المذكورتين يبقى مصدرا اي مؤكدا لعامله وهو هلم الذي  
 يجوزني استمرار وقوله حاله موكد اي لعاملها كما عرفت بل التزم  
 اي تقسيم الشيء اي الاستمرار عليه بدليل ما سبق في كلامه وما  
 باقي فيه وليد لك تعلم ما في كلام بهمن هنا كما في السحب الخ  
 المشبه لا يعطى حكم المشبه به من كل وجه فلا ينفى في ان التزم الحكم  
 به خبر يجوزني الاستمرار والتقسيم به السحب باق على ظاهره  
 من الشمول انتهى اي اجز مقتضاه ان اتي في كلامه بغيره  
 على ظاهرها من الانتهاء قال في الكبير يجوزني مع اي واقل نتيجة  
 به مع الاستمرار على ذلك استمرارا اي ان يحصل المطلوب  
 اه استمرارا اي مستمر الاول على كون جوا مصدرا والثاني  
 على كونه حالا ولم يبيح المعنى على احتمال كونه اسمين استمرارا  
 بعد فكل كذا لسان الخ معطوف على انتهى القياس المركب  
 انشادة الى ان الذي صفة محذوف اي الذي لا يطوي الخ  
 لقوله الذي حو كذا بل تذكر بالفعل فيه مرتين اي اقول الذي  
 افاده ابل يعقوب انما تذكر بالفعل مرة واحدة نتيجة حيث  
 قال مثاله هذا التركيب اي تركيب الالف خمسة قياسا واحدا ان  
 يكون المطلوب مثلا العالم لا يذله من خالق فقول العالم فلازم  
 للصفات العارضة وكل فلازم للحادث فالحادث فالحادث فالحادث  
 وكل حادث ممكن فالعالم ممكن وكل ممكن محتاج الى خالق وهو المطلوب ويسمى هذا  
 المطلوب فالعالم محتاج الى خالق ولو اسقطها العالم قلت العالم  
 موصول الخ لا يجوز لذكرها ولو اسقطها العالم قلت العالم  
 ملازم للحوادث وكل ملازم للحوادث فالحادث فالحادث فالحادث  
 ممكن وكل ممكن محتاج الى خالق الخ نتيجة الاولى ببيان

هذا مقصود النتائج لا انما لم تذكر متصلة بالنتائج اه والاضاف  
 ان هذا الوجه وانما يجعل متصل النتائج قياسا واحدا بحسب  
 الظاهر فانهم والذي حوي مبتدا اي خبره جملة يكون متصل  
 النتائج والرافع الصبر في يكون او خبر مبتدا محذوف اي هو  
 الذي على هذا يكون ضمير يكون راجعا الى ما في قول المفسر ما دعونه  
 مركبا والصبر المتقدم مبتدا يرجع الى متصل النتائج فيكون المبتدا  
 المتقدم وهو الخبر المذكور وهو الذي حوي مسوقة لبيان متصل  
 النتائج الواقع خبر يكون وهل يسمى هذه الجملة اعتبارا صفة لوقوعها  
 يبي يكون وخبرها او لا يسمى لتقدم الخبر عن محله حرة يعود  
 على الذي اي الواقع صفة محذوف وقوله او على القياس اي الذي  
 هو الموصوف المحذوف والمال واحد اعتبارا اعتبارا في الاول الصفة  
 لذكرها وفي الثاني الموصوف لانه المتبوع ولا يخفى ان الوجهين  
 انما يظهر ان على ان الذي مبتدا اما على انه خبر مبتدا محذوف فلا  
 ويمكن ان يحمل القياس في قوله عيارا على القياس المذكور عليه  
 بما في قوله المص سابقا ما دعونه مركبا فيكون في كلامه لن ونشر  
 مرتب ووافق ما قرأناه سابقا في هو مرجع ضمير يكون على الاحتمال  
 الثاني لا على القياس المذكور في الترخيل ان المراد به القياس البسيط  
 وتصل النتائج ومقصودها قسمان من المركب كما هو ظاهر او مقصودها  
 او للتقسيم فهو يجوزني الواو معطوف على متصل النتائج هذا انما يصح  
 على ان الذي خبر مبتدا محذوف اما على انه مبتدا فلا لما يلزم عليه  
 من الفساد لان ضمير يكون عليه يرجع الى الذي حوي النتائج فيكون  
 الموصي الذي حوي النتائج متصل النتائج في لا يكون مقصودا  
 وانما يجوزني على كل استدلال اي يحكم جزئي اي جزئيات على حكم كلي  
 والمراد بجري هنا وقفا ياتي بالجزئي الجزئي الاضافي سوى كائن  
 حقيقيا ولا كذا في الكبير وتوفى بان الظاهر انه يتعين حمل على  
 الحقيقي لان المتبع انما هو الجزئيات الحقيقية محذوف يا كلي  
 اي لا نقا الساكنين وقوله بعد تخفيفها اي لاجل النظم فذا اي



الاستدلال المذكور مفهوم من استدلال فالاستدلال على كلامه يوجد  
في أكثر جزئياته وكلا التفسيرين لما سبقه ضيق أي عقل مسمى  
بالاستدلال أشار في ان اجازة الخوارزمي متعلق بمحذوف ويصح ان يكون متعلقا  
بعقل على تضييق مدني عرو او سمي والصحيح وجه صحة الاستدلال  
على المعنى اللغوي مع زيادة كما هو شأن المعاني الاصطلاحية ولو افقده  
كلامه في نفس الفارابي وغيره عن تضييق اي تبين وهو الاستدلال  
الثام ويسمى بالمقسم واما اكثرها كذا في جميع الجوامع ايضا قال  
في الايات البينات يلزم عليه خروج ما يكون بنصوص جزئيات فلا فاعل  
فلا يكون استقرا على هذا الكلام وح يشك الامر بمسائل استدلال  
المنطق الى الاستدلال انه لا يقع فيها استدلال بجميع جزئيات ولا باكثرها  
كما في كون اقل من ابيض تسع سنين واد اقله يوم و ليلة واكثره خمسة  
عشر يوما وعاليه ستادوسع فانه ص حوا بان استدلال في جميع  
ذلك هو الاستدلال ومعلوم ان الشا في لم يستقر جميع حاله في العام في زمان  
ولا حال اكثر من بل ولا حال نفسين ولا ما يقرب منه فضلا عن كمال العام  
على الإطلاق للمقطع بعدم استقرائه حال جميع نساء الارض عصار المتقدمة  
من لدن وجد الانسان واثنا حرمته الى قيام الساعة فالوجه ترك  
التقييد بالاكثر في الناقص وان قيد به كثير من المناطقة بل يثبت بالبعث  
كما وقع في عبارة غير واحد كالمعام في الحصول وتبع الاستدلال ويظهر  
صحة البعث بما يتحقق يحصل معه من عموم الحكم اه وهو ايضا في كذا  
يسمى بالاستدلال غير الثام يسمى ايضا بالاستدلال المتكامل المشهور وله اسمان  
وهو الاستدلال ناقص وله اسمان ذلك صريح بذلك في الكيس كما ان الاستدلال  
في بعض النسخ استقرى بتبليق المهمة الفاعل لتحقيق ثم قلب الالف بالالف  
بضمير الخطاب وقوله حيوانات اي اكثرها حكمت على كل حيوان اي  
اي من متساح وغيره كماه لظنك ان بقية حيوانات اي التي لم تستقر بها  
تخرج ايضا فكما الاستدلال عند الصغى من الاموال عند الحكم الاستدلال  
لنبي لنا بعد حكمك بذلك لما اطلعنا على المتساح انه لا يجوز له الاستدلال  
عند الصغى خلافه وليس المراد ان القياس كان يعلم عند ذلك القياس ان

التمساح لا يجوز له بل حتى فاس علق على فله من تنبع اجزئيات حيوانات  
ان البقية اكثر كذلك فهو حكم مستدق في العقل فاداه من كمال العبد  
قليل المراد والمراد هي جلد لطيفة لا زقة بالكبد هي طرف للرة  
يكسر اليهم والاضرب بالولة ان يراد بالمراد ما فيها نافع نفيد البقية  
لانه القياس المنطقي المقسم اما ما من او غير ما من الظاهر انذارا  
بما من شي ما لا يظن به عادة وبقي ما من ما يظن به عادة وعكسه لا بد  
من تقدير مضاعف اي مجموع مقدمي عكسه لان العكس الذي هو الاستدلال  
ليس هو القياس المنطقي او هو قول مولن والاستدلال مصدر كذا في  
الكبير والمتعلقة بينهما اي بين الاستدلال والقياس المنطقي وتبين  
انما راع الى ان العكس في كلامه بالقياس اللغوي وهو المتعلق لان في  
القياس اسم ان صميم الشأن وقوله يحكم على جزئيات كلي اقول  
هذا لا يشمل محمول في انسان فكل انسان حيوان لان الحكم انما هو جزو  
واحد في حود المحكوم عليه به في كليه الا ان جعل اضافة جزئيات الى  
كلي للجنس فتصدق بالجنس الواحد وسطا بين جزئية بهمة مكسوة  
فما مشددة حمل اي قيس كما في الكبير فذلك اي الحكم المعلوم  
من حمل بعد كل التمييز اي في قولنا الشيد كما هو جامع الاسكار في فو  
حرام مقوله الاول فالب فاعل ومقوله الثاني محذوف اي جعل  
من الادلة او جعل مسمى بالتمثيل والاصوب انما كان اصوب الاستدلال  
على المعنى اللغوي وزيادة في معاني مشتركة بينهما هذا هو جامع فدخل  
في هذا غير مدحولهما في قوله سابقا على في حكم الحمل صفة فائدة للحكم  
فتثبت من اربعة حدود اربعة تسمية هذه التي كانت الاربع حدودا لشيء  
اصغر فالقائم اجمع او وسط اصطلاح المناطقة واصطلاح الفقهاء  
تسمية الاصغر من عا والشيء به اكبر صلا والا كبر حكما اي محكوم عليه وال  
الوسط جامعها وعلته والتمثيلون يسمون التمثيل استدلالا بالمشاهدة  
على انما ياب و يسمون المشبه غايبا والمثبه به شاهد كذا في الكبير ولم  
يذكر من عا و قد هنا فيه ان المشبه يقال له اصل في اصطلاح المناطقة  
فان كان الواقع ان تسمية اصلا اصطلاح لهم كما يتبادر من عبارة فالاصم



ظاهر والافان تسمية اصلا في قوله واصلا مسببه به جريا على اصطلاح  
 الفقهاء بعد جريه في تسمية بقية الاركان على اصطلاح المناطقة  
 ولا يفيد القطع انما قال في الكثير الاصل ولا يفيد قياس الاستقراء وقياس  
 التمثيل القطع بنتيجة ما اخذ في المضار واظهر في محل الاصغار اذا دلل هنا  
 هو الاستقراء والتمثيل اذا المراد جنس الدليل ويصح ان يكون الدليل بمقتضى الاول  
 ولا يفيد لفظ النتيجة ولا يكون هناك اظهار في محل الاصغار وهو انما  
 في الصغير والكبير ان قوله والتمثيل معطوف على الاستقراء بملاحظة مضائق  
 حذف الدليل لدلالة الاول عليه وبديده مع الاعتراض باذلك من الاستقراء  
 والتمثيل قياس مستقل ومتفق في عبارة ان مجموعهما قياس واحد وبجواب  
 ايضا بالاضافة للجنس وعلى هذا لا حاجة الى تقدير قياس في المعطوف  
 قياس الاستقراء وقياس التمثيل اي اذا ارد الاستقراء والتمثيل قياسين  
 كان قلت في الاستقراء كحيوان فرس وبغل وحمار وهكذا الى ان يلمت الاكثر  
 وكذا فرس وبغل وحمار وهكذا يترك قلت الاستقراء عند المضغ وتخلل فيه من  
 الصغرى وكان قلت في التمثيل البيد مسكرو وكل مسكرو حرام وتخلل فيه  
 من الكثير كاعوذ من لا يسلمها لما تقدم من انه ربما يكون قد لم تستقر  
 على خلاف ما حكمت به فهذا دليل لعدم اعادة الاستقراء القطع بالنتيجة  
 وقوله اذ ليس يلزم انما علمت لعدم اعادة قياس التمثيل ذلك فلا حذف  
 في كلامه لعلة الاول والاقتضار قال في الكثير كما فرغ من  
 تقسيم القياس باعتبار الصورة الى اربعة اقوال والاشتمال والافتران  
 الى الاشكال الاربعة على ما سبق شرح في تقسيمه باعتبار المادة الى  
 ثقل وعقل وتقسيم العقلي الى الاصناف الخمسة والنجمة ما حوكة  
 من حج حضمه اي علمه لان التمثيل بمقتضى حضمه اذ  
 مستد او المستوع لا يستد ايها وقد اجتمعا في التمثيل عقلية متسوية  
 اي العقل لا يستد هذا اليه وان كان العقل هو المدر لهما ونسب الى العقل  
 ليميز ما يتوقف على النقل عن غير وهو ما كان من الكتاب والتمثيل  
 والاجماع الواو عيني او وزاد في كبره وما استند فيها هو واستند  
 هو لان المراد ما كان من صريحها والمستند منها هو المراد ايضا ما كان من

النجمة

مقدمة او احداها من الكتاب انما استقله عن العلم في كبره من ان ما  
 احدا مقدماته عقلية والاخرى عقلية ثقل لان المركب من المتوقف  
 على النقل وغير المتوقف متوقف عقلية متسوية الى العقل لان العقل  
 لا يتوقف في انبائها على نقل فان قلت ليس جعل البرهان من اقسام العلم  
 العقلية مع انه قد يتركب من مقدمتين كلتاها عقلية او احدهما  
 مثال الاول اذ انما قران زيد في قلت زيد في وكل من زيد في محله  
 ومثال الثاني في نبينا صلى الله عليه وسلم ادعى النبوة واظهر المعجزة  
 وكل من كان كذلك فهو نبي قال لا ولي من الهاتين المقدمتين عقلية  
 بالبرهان قلت لا يلزم من جعل البرهان من اقسام العقلية انه لا  
 يكون الا عقليا لان المراد ان العقلية تكون برهان وعبرة ولا يلزم  
 منه حصص البرهان في العقلية بل قد يكون وهذا كما في تقسيم  
 الانسان الى ابيض وغيره فلا يقتضي ذلك ان الابيض لا يكون غير  
 انسان واعلم ان البرهان الذي قلنا مقدمته احداها عقلية  
 نظرية اذ اريد الاستدلال عليها لا بد من انتمها مقدمته او مقدمته  
 منه العقلية الى عقلية لان العقل اصل العقلية مثلا قولنا في القياس  
 السابق وكل من زيد في احد اريد الاستدلال عليها بخبر الصادق  
 اي القران والحديث ثم يستدل على ما اتى به الرسول صلى الله  
 عليه وسلم بالمعجزة وهي فتوقن على نبوت والجوهر ثقل والقدم  
 والبقا والمخالفة للحواذ والقيام بالحق والوحدانية والقدرة  
 والارادة والعلم والحياة بالادلة العقلية كما هو مبسوط في محله  
 هذا كله على تسليم ان البرهان لا يخص عند المناطقة بما مقدمته  
 عقليتان وقد يقال باختصاصه عندهم بذلك لانهم انما يبحثون  
 عن العقلية ولا يلزم منه اتقا اليقين عن العقلية انما اللازم  
 ان لا يسمى برهان اصطلاحا وقد اطلق في بيان ذلك في الكثير  
 وجه المحصل في هذا الوجه جعلي قصد به التقريب الى الاقسام  
 التي اذ لو كان عقليا لكانت الاقسام تسعة لان المصدق اما جازم  
 او جازم وكلاهما اما ان تقبل حقيته ولا يمتنع اربعة وكلاهما اما



حق في الواقع ولا فائدة في تضم اليها التخييل المقابل للتصديق فتكون  
الاقسام تسعة كما لتخييل الخاف استقصائية فالمفرد للفظ  
يجازم بحق اقول كان عليه ان يقول اجازم المفتر حقيقة الحق الواقع  
وكذا كان عليه ان يثبت المفتر حقيقة في اجازم غير الحق والمفتر  
اجازم غير الحق السفسطة وجه افادتها اجزم مع كون مقدمتها  
كاذبة ان المستدل بها يظهر انها الحق فهي بهذا الاعتراف تفيد  
تصديقا جازما غير مطلق وقوله سديد سديد انما لا تفيد يقينا ولا  
ظنا وانما تحصل منها الشكوك والسبب العارضة انما هو اذا نظر الى  
الواقع فلا ينافي ما قاله السفسطة ومثل ذلك يقال في الجدل وغيره عموم اذا  
كانت المقدمة كاذبة في الواقع افادته في الكبير والذي لا يقدر  
احدا احسن عطفه غير الحق اي والتصديق اجازم الذي لا يقدر فيه  
اي عموم الاعتراف اقول الظاهر ان ذلك اعتراف الخصم بحجج  
المقدمات فكل ما ينبغي حذف لفظة عموم الا ان يراد به عموم  
اعتراف الخصم بجميع المقدمات فتأمل وهو السفسطة السفسطة  
داخلان في المقالة اقول ينافيه ما سير في له من جعل المقالة اسما  
لاحد انواع السفسطة والسبب عند اسم اجز منها والذي يدفع هذه  
المناقاة ما يؤخذ من مغترب كلامه في السفسطة حيل وبنوان المقالة  
تستعمل لمعنيين معنى خاص ومعنى عام فالمعنى العام ما انزل من مقدماته  
غير حقة في الواقع فان اعترف بها الخصم كانت جدلا والاف السفسطة  
والعموم الخاص ما كان من السفسطة مؤلفا من مقدمات تشبه الحق وليس  
مكة به فتخيل المقالة في قوله هذا وهو السفسطة داخلان في المقالة  
على المقالة بالمعنى العام ويحمل قوله في احدي صور السفسطة و  
تسمى المقالة على المقالة بالمعنى الخاص بل المقالة استبدال ثلاث  
يؤخذ من قوله في الكبير ولم يذكر التصديق عند المقالة لان مقدمتها  
ما دلتها هي مقدمات السفسطة وانما تختلف الثلاثة بالاعتبار فباعتبار  
ان مستعملين يقابل بها صاحب البرهان ويوهم الناس الحكمة تسبب  
سفسطة وباعتبار انه يقابل من ينصب نفسه للجدال وخذاع اهل الحق

والتشويش عليهم تشويش مشاعية وان لم يعتبر المستدل شيئا من ذلك فهو  
مغالطة لنفسه اذ مع نقص اوضح من ان يقوب ويؤخذ منه ان  
ما ياتي له من تسمية احد انواع السفسطة مشاعية على احد استثنائي  
فيها فلا تفعل او لهما اي في الذكر اما ان تسميها بحسب القوة لسياسي  
قياس مؤلف من مقدمات الحق في الكبير لا يشترط في تسمية القياس  
خطا ان يكون من مقدمات غير يقيني بل يكفي ان تكون احدا هي  
ظنية او مقبولة وان كانت الاخرى يقينية وذلك لا يوجب ان يسمي  
على غيره حتى ان المركبة من اليقيني والظني ظني ولذلك فظاهر  
كثيره فقولها هنا مقبولة او مضمونة اي كلاً او بعضها وظاهر كلامه  
ان الخطا لا يكون الا قياسا وحق انما لا تكون قياسا وقد تكونت  
استقرا وقد تكونت تمثيلا وقد تكونت على صورة القياس غير يقيني  
الانتاج كما هو جيتي من الشكل الثاني يشترط ان يظن الانتاج ولا ينافي  
ما مر من دخول الخطا في تعريف القياس مع خروج الاستقرا والتخييل  
منه لان المراد ان بعض افراد الخطا داخل فيه قاله في الكبير  
او مقدمات مضمونة وان كان مستلزما يوردها بصورة اجزم بان  
او يدبها مقبولة كما فيما سبق ما يشتمل المضمونة والمتقدمة اعتقادا  
جان ما كان المقطوع والمقطوع عليه العموم والخصوص من وجه  
وان اراد بها المضمونة فقط كان بينهما احد العموم والخصوص مطلقا  
وان اراد بها المتقدمة اعتقادا جان ما كان بينهما التباين مقدر  
فيها اعتقادا جانها مقدر راجح فكل حايط الخالي اخر الامثلة  
الثلاثة للنوع الثاني ومثال الاول ظاهر والتمثيل ان كان للخطا  
المركبة من المقدمات المضمونة كان في كلامه حذف بعض المقدمات  
وان كان المقدمات المضمونة فلا حذف وكذا يقال في نظيره يسار  
العدو اي يعلمه الاباس والتفرط بل والا سلام والفرع منها  
اي الفرع الاصيل والا فقد تستعمل الرد على المدعي دعوى  
تزعيب الناس فيما ينقمهم اي اوثر هيبهم عما يفرهم فكل ما اكتفا  
من مقدمات تبسط منها اي من جميعها او بعضها النفس مسو كالت



مسلمة او غير مسلمة صادقة او كاذبة كذا في الكبير نحو الخبر الخ  
عبارة في الكبير فقال مفيد البسط والترغيب قول من يريد الترغيب  
في شرب الخمر هذه حجة وكل حجة يا قوتة سيالة فان النفس الخمسة  
ترغب بسبب ذلك فيها اه نحو العقل مرة موعدة هذا يقول  
من يريد قبح النفس وتغييرها عن عمل الخلق والخلق بكسر الهم  
وتشد يد الرما في المروعة من الصفراء وضبطه بعض السامع بالذال  
المستدقة وهي ما تفتح من الجرح من القبح موعدة بفتح القاف او  
المستدقة اي مقبلة اي في الخلق وضبطها بعضهم بالكس وهو ابط  
صحيح ونحو الورد اخذ هذا يقوله من يريد قبح النفس وتغييرها  
عن الورد والمراد بالورد احد البواعيد وهو الاحمر الذي يشبه  
الصرم المذكور ونعيم اي واقف منتصب او بارز فهو على الاول  
صفة لبطل وعلى الثاني صفة الصرم ويريد اي لا تفعل بان يكون  
اي بسبب ان يكون على وترن والذي يظهر في ان المراد بالورد نعيم الجود  
المرور قد وغرها فالوجه ودرست وما على الورد قول الشاعر  
عذ بلحول وان بلذلة مقتضا بالله يا تسلم هل الذي سلموا  
فالريح تخطم ان هبت عواصفها روح الفلاد ونحو الشيخ والريح  
من مقدمات يقينية اي جميعها وقوله لا تحتاج اليقين فالتالي  
لا الاحتراز كاسيا في وهو مؤلف من مقدمات مشهورة الخ  
صنيع المصان ان الخطابة مفادرة للجدل فلا تحتاج موه وقد يقال ان الخطابة  
المقبولة يجوز ان يكون مشهورة والمقدمة كانت المشهورة المظنفة يجوز  
ان تكون مسلمة فيحصل الاجتماع الا ان يقال ان عند الحيثية مدعي  
في كلامها فخطابة مؤلفة من مقدمات مقبولة او مظنونة او مظنونة  
من حيث هي مقبولة او مظنونة واجدل مؤلف من مقدمات مشهورة  
او مسلمة من حيث هي مشهورة او مسلمة كذا في الفذين مشهورة  
او مسلمة اي جميعها او بعضها كذا في الكبير وفيه ان المشهور ما نقله  
الجل عليه السلام الحسن الى الاباء والفقراء والارامل الخ كوحدة الاله  
او ان طائفة مخصوصة كاستحالة التسلسل والمسلمة ما ليس له الخ

ويقبله او ما يلزمه تسليمه وقوله لكن لا مستند لا عليه في علم اخر هو عين  
ما اتفقت عليه او طائفة مخصوصة تكون بين المشهورة والمشهورة عموم  
وخصوص من وجه فان مقدمات المسلمة بما سلمه المتباحثات فكل ما كان  
المتباين وتختلف اي المقدمات المشهورة اي تختلف مشهورتها  
فربما كانت مشهورة في زمان دون زمان وفي مكان دون مكان وقد  
قوم دون قوم اخرين فقولاه وعبرها اي كالا استخاض قال في الكبير  
والمراد ان تقبل بالجدل تؤخذ من حيث انما مشهورة او مسلمة من  
غير اعتبار كونها يقينية وان كانت في الواقع يقينية الى ان ليس  
فهو اعم من غيرها في نفس المادة وكما يكون فيما يكون استقرا  
وتحليل فهو اعم من صورة اي بطر ولا ينافي ما مر من دخول الجدل  
كبقية الخمسة في تقريب الفلاس لان الملاح في تقريره بعض صور  
الجدل اه بعض بعض او مسلمة عند الناس معطوف على مشهورة  
وقد علمت ما نقلناه سابقا عن الكبير ان المسلمة عند الناس واخذت  
في المشهورة سواء روي جميع الناس او طائفة منهم فكان الحسن خذها  
او عند الخصم اتول الاول كما يؤخذ من اسم الكبير ان يقول او  
نحو هذا قل ان قيل الا مثله البلاغة على اللغز والنسب  
المربى قال في الكبير واجدل حسن ان كان المقصود به حسنا كان يظهر  
هناك فضل الناس في العقائد الدينية او غيرها فيجب على من اتفق  
هذا الباب ان يظهر للناس سطوينة عينا ان لم يكن في العقل من  
بحسب غيره وكفاية ان كانا هم ملخصا وخامتها اقول بلزم  
عليه حذف السوي في كلام المصنوع وان الاول ان يقول وخامس  
لها او خامس ياها اي مصيرها بنفسه خمسة كذا في الكبير  
مفسطة قال في الكبير ما حوذة من سود وهو الحكمة واسطاو هو  
التلبس ومنها الحكمة الهوهوكة المشوهة وههه  
نحو اي كلمها او بعضها وموئي قوله وههه ان الوهم حكم بها في غير  
المحسوسات وانما قلنا في غير المحسوسات لان احكام الوهم في المحسوسات  
حقه يصدر بها العقل بحكامها في المعقولات الصفة كاذبة اه



مشبهة بالحق لظواهر ان عطف هذا وما بعده على وصية كاذبه  
من عطف الخاص على العام وقوله بالحق اي بما اعتبرت حقيقته من غير  
اعتبار كونه مشهورا او لا وقوله فيما بعد بالمشهور اي بما اشتهرت شريفة  
من غير اعتبار كونه حقا او لا هذا قول من اخذ بهذا قياس نسبة القياس  
الذي فيه اشمل فيه القوس بمفاهم الحسني واذا لم يتخالفوا في ان المراد  
يكون المفردات تشبه الحق ان مدلول بعضها يشبهه وهو المشهور الى  
المتقولة تشبه بالمقدمة المحقة او يشبه بالمشهور المراد منها  
ليست مشهورة بحسب يعترف بها الناس لكنها تشبه المشهورة لان تقع  
صحتها في وهم كثير من الناس من ليس لهم علم قاله شيخنا العبد و  
يخط من باب من يتجمل قرأته بالمشهد لا السير على غير هدي سب  
به المتكلم على غير هدي اما علة المشاهدة والشفاف والشفاف  
بالامكان في اللغة تصحيح الحسام والنس ومن قيل المشاهدة من جعل  
المتألمة الخارجية من قيل المشاهدة الظهور ومعه المشاهدة لفة  
في المتألمة الخارجية وقال في الكبير المتألمة الخارجية من المتألمة  
اللعوبة لا الاصطلاحية ولا تنافي كالاكتفي قنائل فاسم المتألمة  
الخارجية سميت بذلك لكونها با مراحبي عن المبحث المتكلم فيه تساوقت  
قيل البحث او في انثاءه او بعد بغير يفتح الياء من غاها يفيطه  
وهو حرام اي لعرضه مرة كالاخذ مما بعد وكيفية كالمراضي و  
المتفرق والمتقنت من ذلك ما وقع للقاضي الباقلاني في حيث اقل المجلس  
الناظرة وفيه ان العلم احدث وسر الرقصة والفتة الى اصحابه وقال  
قد جاكم الشيطان قسم الفاص ذلك من بعد قلما جلس اقبل على البا  
المعلم واصحابه وقال لهم قال الله تعالى انتم ترانا ارسلنا في السباقين  
على الكافرين فلو انهم اراو من ذلك ما وقع له بعد ان استدلكوا عليها  
بينهما يوما فرجاه البا العلم بكيف من البا قلما اعده له يعرف له بما  
نسب اليه في جهل وغيره ورد القاصي يده اليه كموور ما يستوط في  
الناس لفظته واعدا له الامور اشيا بها ليل وقها ومن ذلك  
قال قوله في مجلس عشاء الدولة حين قالوا لا حذب وروى معتزلة

بعداد وعداده كثيرا من معتزلة البصرة فقالوا لا حذب لبعض تلامذة  
سبله هل له ان يخلق ما لا يطقون وعرضه انه يتبع هذا  
اهل السنة يتبعونهم التكليف بما لا يطاق بل قال بعضهم انه واقع في  
المتألمة التكليف من في قاضي الملا ومن الملا الذي لا يكادون يفهمون  
قولا بالنظر والمعرفة فقال القاضي ان اردت بالتكليف القول المشهور فقد  
وحدة لك قال الله تعالى قل كونوا حجة او اعدوا اليه ولا تقدر  
ان تكون كذلك وقال ابو حنيفة باسما هو لان كنتم صادقين ولا يهمل  
لا يهملون وقال يوم يكشف عن ساق ويدعون الى السجود فلا يستطيعون  
وهنا اردت التكليف الذي يعرفه وهو ما يصح فعله وتركه فاعلا لكلام  
متناقض وسواء لك فاصد لانك تكليف والتكليف اقتضا فعل ما فيه  
مشقة على المكلف ولا يطاق لا يفعل الا بمشقة ولا يفرضها فسكت القاضي  
وقال الاحدب في الكلام فقال لهما الرجل سببت عن كلام مفهوم ففوت  
قته في الاحتمالات وليس ذلك بجواب وجوابه اذا سالت ان تقول  
نعم او لا قال القاضي فاعطني كلامه اذ لم يوق في قولنا المشايخ  
وقلت يا هذا انت قاييم ورجلان في الملا ما طرحنا السؤال في الاحتمالات  
من الاحتمالات الا وقد بينت الوجوه العتلة فان كان معك في المسئلة  
كلام فان به ولا تكلم في غيرها فاعاد الكلام الاول فقال الملك ايها  
الشيخ قد بين وجوه الاحتمال وليس لك ان تنافيه ولا ان تقول  
وما جمعتم الافايد لا للمهاجرة ولا لما لا يليق بالعلماء ومن ذلك  
ما وقع لشيخنا فقال له المدرس هذا العلم الذي تدرسه علم  
الاصول معرنا لشيخنا انه لا يدري بي علم الاصول وبي غير  
ليفيظه فقال له شيخنا لم يلبس عليك بالقول معرنا انه كان اصلا  
يهوديا ومن ذلك ما وقع له مع بعض من جاساله ذلك البعض وكان  
اعور هل يجوز ان يجمع الله بين الليل والنهار فقال له شيخنا قد  
جمع بينهما في جهنم فتعول الحاضرون وانهم من الكيسر يفتون تصرف  
في وهم او شبهه اي بالحق او المشهور ويوجد في بعض النسخ  
او يهمل بالامانة الى الصبر وهو تعريف قاض اجلها اي اقواها



البرهان الذي يفيد القطع بخلاف غيره فاجدل اي لانه يتركب من مقدار  
قريبة من اليقين وهي المستورات والعسلات فالحظ بداي لانها تفيد  
الظن بخلاف السور والسفسطة فالسور اي لانفعال النفس به كاتفاهما  
باليقين والظن فالقوة على البرهان او جبر مبداء محذوف  
في بعض المحققين وهذا تعريف بالرسم لان العيان صورة البرهان  
والمقدما ان اليقينة هادنة واليقين المستفاد غايفة والاولا  
داخلان والثالث خارج والتعريف المركب من الداخل والخارج  
ليعلق به قوله ان اي لا احتران اعتقاد جازم الخ قال  
في الكبير فخرج بالاعتقاد الشك والوهم وبما جازم الظن ان قلنا  
ان يسمى اعتقادا والا فهو خارج من الاعتقاد فلا حاجة الى  
التقييد بجزم وبالطابق بميل المركب ولا يقبل التقييد باعتقاد  
المقلد المصيب لان يقبل التقييد بالشك والاعتقاد من قال اليقين  
من النظريات فديدها هل الذهب عن بعض مباديه فيشك فيه بل ربما  
يحكم بخلافه واجيب بان اليقين جازم مادام دليله الصحيح حاضرا  
في الذهن متمتع في الشك بخلاف اعتقاد المقلد فانه يمكن زواله وان  
كان مستنده الذي هو المقلد يفتقر الالام موجودا بالشك اهله  
والبرهان صريح ان قال في الكبير الوسط في البرهان  
لا بد ان يكون علة لحصول التصديق بالحكم المطلوب ذهنا والام  
يكن البرهان برهانا عليه ثم لا يخلو اما ان يكون الاوسط في ذلك  
علة لثبوت ذلك الحكم في الخارج ايظرو يسمى برهانا عليه اليان  
قالوا اما ان لا يكون كذلك وسمى برهانا لا يان ثم قال واصحاب  
انه متى استدلل بالعلة على المعلوم وبالمؤثر على الاثر كالتبرهان  
ميا وهي استدلل بالمعلوم على العلة والاثر على المؤثر كات  
البرهان انما هو في تشديد المسم وان كان المستوجب اليه  
يتحققها لان القاعلة القريبة تلك اذا نسبت للثنا اي تصاعق  
الثاني منه في الذهن والخارج متعلق بثبوت متفطن الاخلا  
اي الطابع الاليم الموحدة فيه وفي كل اثنان السودا والصفرا

العلم والدم غير ان الشخص قد يلب عليه احداها فنسب اليها والمراد  
بتفطنها تغيرها وحزوها عن الاستقامة فبما اي في الذهن والها  
الخارج اما كون المتفطن علة في الذهن فلا عيبا ولا اعتبار بثبوت  
المذكور اخر لانه لا معنى لكون العلة ذهنية الا ان العقل يتفطنها  
سابقة على معلولها واما كونها علة في الخارج فليثبت احسن عليه ان  
وجد خارجا بها هو مشاهد اذ يجاب به السؤال بلم اقول لا يظهر  
تعليل اقا دة المنة يكون في جواب السؤال بلم بل الظاهر العكس  
وهو تعليل كونها يجاب به السؤال باقادة المنة وكان عليه ان يقول  
لانها يجاب به السؤال بلم لا قادة المنة وعبارته في كبيره احسن من  
عبارته هنا ونفسا ويسمى برهانا لما مستوجب العلم اذ يجاب به السؤال  
بلم كما كان كذا وان ثبت قلت لا قادة المنة اي العلة للحكم فانهمي  
علة لثبوت تفطن الاخلاط في الذهن اي لا اعتبارا لمقلد اليها ولا  
والمتفطن اخر وقوله لا في الخارج اي لان العرضية بالمعنى  
الحكم هو تفطن تفطن الاخلاط في قوله الا في وقوله اي ثبوتها  
في الخارج وان قال في كبيره في العقل وبهذه بعض من كتب كما لا يخفى  
على من تأمل وقوله دون كمينه اي علة في الخارج التي هي المنة  
فان دفع ما يقال ان يفيد العلة في الذهن فهذا يسمى ميا من  
قولهم اي ما حوذه من قولهم وحده انما سببه ان ان يفيد ثبوت الحكم  
من اوليان قال في شرح الحدود بعلم المنة وتكون الواو  
جمع او في كما صنف بعض المحققين وقوله بل اقول الظاهر ان ما جزم  
على الاخر من فتح المنة وفتح تشديد الواو وصحيح ايظرو نسبة الي  
الاول الحكم محاصل بها من اول وعلة لعدم ثبوتها على من اول  
بعد تصور الطرفين في هذا الضبط متعلق في اثبت لانه الموافق  
للوزن والمواد دفع بهذا المراد ما ورد على ظاهر من العصور لا قضا  
وجوب تركيب البرهان من الضرورية بان المستفادة قد يتركب  
من نظريتين وان كان يجب انتهما وهما في ضرورية ثبوت وحاصل الرفع  
ان ليس المراد ان يجب تركيب البرهان من تلك الست بل المراد انه يجب



تركبه منها او مما ينتهي اليها ان المقدمات اليقينيه قوله الالهي مجمل  
من اوليات الحق بدل من مقدمات الحق ان تقول والمراد ان البرهانات  
البرهانيه يتركب الحق لان تفسيره يسطر ان من في قوله من اوليات  
تفسيرية من الستة اقوال الالف حذف الف لان المقدمه وده  
مؤثرت وان كان حذف المقدمه وده يثبتها او منتهية اليها  
مطلوب على متعلق من الستة المحذوفه ووجه الطبطب اتي بحصر  
من احسن ابي الظاهر والباطن ويوجد في بعض النسخ الجود و  
لذلك الوقت كبير فعرفنا على وسط اي دليل كما سياتي فرب  
الاوليات انما الضمير مع وجوهه الى الاول المذكور من اعلاه الخ  
وكذا يقال في كلامه الالهية فهي قضايا الحق اقوال المعروض لهما  
المتهم بوجوب ان الاولات المحصول فيها سبعه والعرض من توجيه الحق  
في الست كما دبرج عليها المص كان الاول في ترك المعروض له في بيان  
وجه احصر قياسا لهما معا اي ادلتها صاحبهما في الالهي  
لا تنفعل عنها ان كان للحس الظاهر اي مستويا للحس الظاهر  
وليس المراد بالحس الظاهر خصوص الالهي وقوله فالمحسوسات  
اي فالاول الذي فيه الاحساس للحس الظاهر المحسوسات  
وقوله اوليات اي او مستويا للحس الباطن وقوله فالوحدانية  
واعلم ان الصياح المقام يحتاج الى الكلام على احواس الباطنة قال  
ابن يعقوب في من على التاميم ما يفيد العلم ان القوي الباطنية  
المدركة اربعة القوة العاقلية والقوة الوهميه والقوة الحس السيل  
والقوة المفكرة فاما القوة العاقلية في عمواها قائمه بالنفس او  
بالقلب نذكر الكلمات والجرييات المجردة عن حواس المادة  
المعروضة للصورة والابعاد كالطول والعرض والعمق لا تتأثر  
بمجردة ولا يقوم بها المجرود وعمواها ان لها خزانة هي العقل الفاعل  
الذي تلك هي تلك النفس واما الوهميه فهي القوة المدركة  
للمعالي المحسوسة في المحسوسات فيشاهد ان يكون  
تلك المدركات الجرييات لا يتأثر اذراكها من طرف الحواس

كما ذكر الصداقة او العداوة في غير مثالا وكذا ان المشاة مدني  
هو الالهي الذي منك وتعدا يقال ان الهيايم بها وهم ندرت  
بما ان لها حسا وتحكم تلك القوة باحكام كاذبة ثم تلك القوة  
اعني الوهميه كما يمد باول التجويف الاول من الدماغ وذلك  
ان للدماغ ثلاثة تجاويف اي نظير واحد في اول الدماغ  
واخر في مؤخره فاحترق في وسطه في عمود الوهميه كما يمد باول  
التجويف الاخر وله خزانة تحس الذكوره والحافضة قائمه بالخبر  
الوهميه واما الحس المشترك وهو الذي يتبادر اليه الصور المحسوسه  
الحقيقية من احوال الظاهره فهو قوه فاعلمه باول التجويف الاول  
من الدماغ تحكم بين تلك الصور المتبادر اليها بان هذا الاصغر  
هي نفس احوال الظاهره ولو كان مجموعا وتنبؤ بالماضي بخبره  
المدركة بالوهم ما لا يمكن اذراكها بها وخبره الخيال وهو قوه فاعلمه  
باجر تجويف الحس المشترك تنبؤ في تلك الصور بعد غيبها عن الحس  
المشترك واما المفكره فهي قوه متصرف في الصور الخياليه وفاعلمها  
بجرييه الوهميه وهي دائما لا تسكن فيقطة ولا متاما واذا حلت بين  
تلك الصور وتلك المتأخر فان حكمها بواسطة العقل كان صوابا او لو  
الوهم او الخيال كان غاليا كاذبا بالحكم بان راس الحمار ثابت على  
جذبه الامانة والعكس ولا يفيض بصرها بل لا تعرف بها النفس كين  
الحق وهي انما تنسى متكررة في الحقيقة ان تعرفت بواسطة العقل  
وحده او بالوهم وان تعرفت بواسطة الوهم وحده او الخيال  
وحده او بها حظت باسم المتخيلة او المتوهمة ولا يذكرها لها  
خزانة بل خزانة خزانة القوي الاخر وقد تعرف بعض الحواس  
الحقيقية ان النفس هي المدركة بواسطة هذه القوي وان نسبة  
الدراك اليها كنسبة القطع الى الممكن في يد صاحبها وهذا كله  
عند الحكماء واما اهل السنة فيجوزون هذا التفصيل والسداد  
على وجه العادة ويجعل من الله تعالى ويجوز عندهم ان يكون  
المدركة قوه واحدة ويسمي بهذه الاسما باعتبار تعلقها بتلك



بذلك المدركات وحكمها بقلك الاحكام اه وفي كلامه اعتبار المدركات  
واخراته اخرى البارة الى جوان الاعيان والى فانهم ولو المتواليات  
اي المتوفاة الذي فيه احسن حس السمع المتواترات كما  
بالو في مخطوف على حس السمع او بالبحر مخطوف على السمع وان توفق  
على احسن اقوالهم عيانا من ان احد لسيات لا يتوفى على كذا  
مع ان احسن لسيات كالمحركات في تكرار المتبادلة ومقدارها قياس  
حق كاصح به في الكبير ونسبها في ايضا قد فيجب ان يحل قوله على  
تكرار اي فيقط اي من غير اعتياد في حدس في نظير المتبادلة ولم  
هذا هم عقليا ان لو كان حصل عقليا لكانت الاقسام باختيار ان  
الشيء الذي يتوفى عليه بعد الاحساس لا يخضع عقله في التكرار  
واحد من وباعتبار غير ذلك اي في المضطرب اي بالمرحلي  
لا حل المضطرب وسهولة الخط والاوليات ما يحكم بها اقول  
او قضايها وبما عبر الله في كبره في الالوان السبعة وطولها وقوة  
على جمع لبيان قوله الاوليات فيجوز تصور طوله اي  
وان كان تصور طوله او احدها كسيا قال في الكبير وقد يتوفى  
العقل في الحكم الاول في بعد تصور الاطراف اما المتكلمان الفريفة  
كالصبيان والبله واما لتدريس العقول بالمقاييد المتبادلة  
للاوليات كما يكون لبعض العوام والجهال كما  
يجري اي ذلك الكل ولا يتأتى ان هذا الامر قد يكون اعظم من غيره  
كله يعني باطنه قال في الكبير واما التي يحكم بها العقل بواسطة  
الحواس الظاهرة كالحكم بان الشمس مضيئة فربما الحسوسات وهي  
السادسة في كلامه الظاهر مع بعض حذف وسميته هذه مشا  
متا فترات والى بالحواس الظاهرة محسوسات بعد اصطلاح  
المع والى حاجب ومن وافقها والى فقد تم ان كلامه يجب باسمه  
كالنار جوهر عظمى الا قدرب كم هذه ان على مذهب كذا  
الفضية ولا حاجت الى الكتاب مخالفة لا جلا راجع عيانا في هذا  
الى عيانته في الكبير اي نضرها كالحكم بان النار جوهر عظمى

عند لازم قال استخف العبد وي واخلق في اجوع فتقلى موفرا  
اجتمعت عباد قوامه وقيل الام الذي ينال احسن من خلق خلق  
المعرفة عن الطعام فهو على الثاني وجودي وعلى الاول عدمي  
وهي ما يحتاج اليه عيانا في الكبير وهي قضايها يحكم بها العقل  
مباشرة هذه متكررة معرفة للبيان بواسطة قياس حق وهو ان  
الوقوف المتكررة على شيء واحد لا بد له من سبب وان لم تعرف ماهية  
ذلك السبب وكما علم وجود السبب علم وجود السبب ثم هو قد  
تخص كقولك المتكلمين في الصغار وكيفية الطبيات وقد  
نعم كعلم العامة بان الحور مسكوك وحقن وسمى باسم مائة و  
مصاديق المعودة والاحسان كالمسهلات وتصلح بالاشياء المطوعة  
كالغفل والخييل والا فيسبون مقدار بيت مشهورات من  
الى عشر في شقيقة فيسهل الحركة الصغرى وتتميز المجزئات عن  
الاستقرار بالتميز لا تعارف هذا القياس بخلاف الاستقرار ثم نقل  
عن اليوناني تفسير السبب بالعلية دفعا لما يقال لا يلزم من وجود  
السبب لا مكان وجوده وان تخلف شرطه في الصباح السيل  
يفتح السيل والفاق والماء معروف عند قتل يونانية وقيل سر يائنه  
اه مرة بعد اخرى لو تكرار فيفيد اليقين لكان ظاهرا  
بواسطة السمع والشم واستناد المحققين الى احسن اي كان  
منه احواس الظاهر يخرج المستند الى الدليل العقلي كالاخبار  
عن حدوث العام وان كان هناك طبقات فأكبر فلا بد في كل طبقة  
منها من توفيقهم على الكذب ومن يكون احسن الطبقة الاخيرة من  
حسن والصواب انه لا يشترط بعد مخصوص بل المدار على كون الخبرين  
يتمتع بواقعهم على الكتاب ويختلف باختلاف الوقائع والمخبرين  
قال في الكبير للعلم حاصل من التواتر والتجربة والحدس الا لا  
يكون حجة على الغير لكونه لا يحصل له ما حصل للمعتمد و  
تفاوت الخبرين فيهم كما على من اليجان وهو انيات الخبر الذي هو  
صد القدر فيجوز بداهة الظاهر الخبر المستد بان اليا هو سبب





عادة في اظهاره وانما النقل من الوصفية الى الاسمية كما في حسن تسمية  
 وقيل للمبالغة وهي الامر بخارج المعادة المقرون بالتحري والاراد  
 على صدق من ظهرت على يديه والتحري دعوى النبوة ولو لمسان  
 الحال فلا يقال هذا القيد يخرج اكثر من ضرورة عليه الصلاة والسلام  
 ان لم يقترن اكثر مما يدعوى النبوة لمسان الحال وحديثان  
 يفتح الدال للضرورة في محسوس اي بواسطة حدس من عند العلم  
 فتكون بتقدير من عند العلم خرج احدي الذي لا يقيد العلم لعدم قبحه  
 قوة من عند العلم وسوخ المبادي والمطالب اي حصولها وحقق  
 في الدال وفيه واحد اي من واحد صحت يفتح الدال والاول  
 في المبادي الادلة وبالمطالبة المتابعة والحقائق ذلك وفيه  
 واحدة لا بد لو كان هناك انتقال من المبادي الى المطالب كان  
 هناك فكر فتكون احدي من النظريات والقرائن منها  
 من الضروريات وفي كلام بعضهم ان مع احدي من انتقال  
 ليس من ولم يذكره انما احب في الضروريات وعندها  
 شارة من العقل من النظريات ومثلها بما مر من انفراد العقل  
 مستقلا ومن ثوب الحس وهو المنهج الذي خرج عليه كثير من العلم  
 لا بد من عقل لا يكون قول الحق من سبي اخر كذا ان اليت  
 ونشأ من حول انا فتكون ما لا يسكن انه يتبع ان ذلك الرضا من  
 من ذلك الى الاحتمال من غيره وبعضهم يخرج المحررات والنوادر  
 من الضروريات وجعلها واسطة بين الضروريات والنظريات  
 وهو انهم يفسرون احدي المذكور معنى قول المحققين العقل  
 يحصل المطلب المطالب وقوله في الذهن متعلق بحصول  
 المطلب المقدر وكذا قوله مع احدي والوسطى والاولى  
 الوسطى الاولى لا هنا واسطة في حصول المطالب ونقول  
 هذا المقرب على هذا الوجه يتضح كل الاتضاح كون المقرب  
 الاول معنى هذا المقرب كقولنا يورث المقرب في تقدم الكلام  
 مبسوطا على هذه القضية وقوله لا خلاف في شكلا في التولية

نحو

هو احد الوسط وفوق بينهما ان كان بي احديان والمحريان  
 مشاركة في التكرار ومقارنة القس من لفظي جتبع للعرف يعنيها  
 بانها اي احديان واقعة من غير اختيار من احديان جتبع للعرف يعنيها  
 فانها واقعة باختيار المحرر وقوله وفوق ابصر بان الس في المحرر  
 معلوم السببية غير معلوم الماهية وفي احديان معلوم بالوجوه  
 ذكره في الكسور وحسوسات سميت بذلك لان الحكم بها مركب  
 من احس والعقل لا العقل فتكون كما هو ظاهر ولا احس فتكون الات  
 المحسوس جزئي وهي احكام كلية واحس على التفسير بالمحسوسات  
 ثم بانها انما يقال احس في كذا او بكذا فمما من اسم منبوه محس  
 واما محس الفلا في فله معان اخرى لا تناسب هنا وهي قتل وسبح  
 والقتل ويجاب بان قد يوسع في مثل ذلك وهو محسوس محس  
 تستل بالادراك او لا في ادراكها من العقلان وان يدل الاول ان  
 انهما لم يدرى محسوسها ولا عقل لها ويدل الثاني ان الاستدلال  
 اذا قام وانفصلت عنها لا يدرك شيئا وذهب قوم الى ان احس لا يقيد  
 يقينا لفظه في امور واقعية بل فيهم والرد عليهم في الكسور  
 بواسطة محس الظاهر اي البصر او غيره لذلك من انما ياتي  
 اي التي بين الفاعل وفيه بعد ما مر على قوله قتل اجسلة  
 البقيعات من ان البقيعات قد تكون مكتسبة باجرها فكيف  
 حصلها في السنة ولم يذكر المصنف انما اي مع عدد غير  
 اياها من الضروريات بسبب وسط حاضر متعلق بقولنا  
 والوسط ما يتوسط بين وسط الادب واسطة في العلم بالمطلب  
 كما من بقولنا لا بد من احدي ما في معناه فكان انما يخدم لعدم  
 الدليل لا يفتي عن احتمال تفسير بقوله ضروريا وعليه  
 تكون اي الاوليات ما لا يوفق انما يفتي اي تفسير بذلك  
 قد كرهه اي القضايا التي قياسا منها فيها ضمير لا حرف فيه  
 تشبه داخل على هنا لانها في الاصل كسبة اي فله بعد هذا  
 اعتبارا باصلها لكنها انما توجب لعدم كسبها بما في الضروريات



فوجدناها تفريع على قوله صادقة هي ضرورية وغيره ذكرها عطف  
 على قوله ولم يذكر العلم او استينافه وعد المحسوسات اي تقدم الاول  
 على ما يستلزم في الربط يعني الارتباط وقوله بين الدليل والنتيجة اي بين  
 العلم والنظر بالدليل والعلم او النظر بالنتيجة كما سيجي وفي دلالة  
 المقدمات اي في كلام المصنف يجوز حذف قال الاول التجوز بالدلالة الى الاول  
 وتباطؤ والتمهيد انما هو بقرينة يمين وفي الثاني حذف  
 العلم والنظر قبل المقدمات وقبل النتيجة واحتمل ان ما ذكره لتوافيق كلام  
 المصنف الواقع فان خلافا انما هو في الارتباط بين العلمين والنظر اذ لا  
 خلافا في الدلالة ولا في الارتباط بين نفس المقدمات ونفس النتيجة كما  
 هو في الكبير علم العلم راجع للعلم وقوله ان النظر راجع للنظر خلافا  
 اي مع الطوائف على استلزام المقدمات الموجهة لترتيب الخاص استلزام  
 للنسبة العلم بالنتيجة افادته في الكبير واتول في حواشي في المقويات  
 على ترجيحها مع انه هناك قولا نفوا حصول العلم عقب النظر فليعلم  
 فلما كانت للدليل ارتباط بالمدلول يعني انه مطلق الدلالة على الامر  
 مجاز من علم من اسم على السبب المسبب ولذا اي تكونه اطلق  
 الدلالة على الارتباط مع معنى الارتباط فتاى عطف ولم يقل  
 عقليته وقوله اعتبرنا ايضا اي بعدا عن لفظ الدلالة والتفسير  
 به او لا والاضافة في معنى الارتباط لبيان اي هذا الارتباط  
 عقلي اي عقلي خبر مبتدأ محذوف والعلم والنظر بالنتيجة على  
 هذا القول والذي بعده يخلو له فتاى على الاحتمال كما  
 يستفاد بلا تعليل ولا قوله قاله ليعاين هذا القول قول الفلاسفة  
 وقوله المستلزمية الا تبيين اكد الفلاسفة القائلون بان واجب الوجود  
 ينكرون انه عقلي وقوله المستلزمية القائلون بان لا يستلزم انه عقلي  
 وان كانوا هم يدعون انه عادي ودللت لان مذهبهم ماخوذ من  
 مذهب الفلاسفة في الطبائع والطبيعة تستلزم مطبوعها عيني  
 وجودها في شرط وانتقالها في فاعله في الكبير فلا يمكن نقل  
 العلم والنظر الى غير ما في عقل القادر المختار الذي انشاها

وانما شاركت فيكون ذلك فكيف يكون واجبا واجيب بان عدم  
 اتفاق اللازم عن الملزوم لا ينافي جواز بهي ان الفاعل المختار  
 انشا خلق اللازم وخلق الملزوم وان شافى كرها معا لان يخلق الملزوم  
 الملزوم ولا يخلق اللازم وهكذا في الملاذ في عقله كالحواهر والاعراض  
 المتلاذمين ولو توجه هذا الاعتراض لم يثبت اللازم عقلي في الملائكة  
 واصله ان تترك اللازم مع خلق الملزوم محال لا يتعلق به القدرة فلا  
 يلزم نقل الاختيار فاعله في الكبير عند عدم امتداد النظر  
 العامة اي للنظر وغيره كما في الكبير بان تكون امتداد النظر وغيره  
 والعرف متعلق بالاعتقاد وقوله كان السبب ان يقول عند عدم امتداد  
 علم النتيجة او ظنا عند علم المقدمات او ظنا بالبال اي في الذهن  
 متعلق بخطر ومخوه كالجنون والاعمى وما بها يلما مقصود علي  
 امتداد النظر العامة اي وعند عدم ما يقالها من الامتداد خاصة  
 اي بالنظر كما في الكبير ومن بياضه وقوله كان علم به اي باستقراءه  
 وقوله اي المركب اما جعل البسيط فيجاء النظر بل هو شرط فيه فجا  
 في بعض الحواش من الموقوف في المقصود بالمركب لا وجه له قاله في  
 الكبير وكان النظر والسك والوجه فان قيل العلم بضاد غير المتطوقاته  
 يضاد اجمل فيكون فكيف يكون من الامتداد المختص بالنظر فاجوب  
 ان الحكم على العلم واجمل المركب والنظر والسك والوجه بانها  
 تضاد النظر لا يتصل غير لا ينافي انها تضاده فيها وبين كون العلم  
 يضاد النظر لان العلم لو نظر لكان نظره مختصا بالخاص قالوا ونظر  
 العالم في الدليل انما هو لا حتما ولا لمة لا يستدل به او انه يتدبر  
 وقال العالم الاول ووجد كون العلم المركب يضاد النظر ان صاحبه لو  
 نظر لم يمتدح حاصل اي لا يستدل على مقتك ومقتك حاشا  
 حاصل عند فهم ان كان النظر لاجل اختيار مقتك لم يمتدح عليه  
 او يرجع عند لم يكن مضادا للنظر بل يجامسه ووجد كون النظر والسك  
 والوجه تضاده ان المستدل في ظرف لم يمتدح به النظر والسك  
 الاخر وهذا عدم الخطر للظرف الثاني الموجب للتفاقي عقلي

جمل



او عادي فيه تردد فليكن ثبات هذا ان الانسان حال النظر خال الفهم  
عما سوى المتصور فيه اقول الجواب الدافع للايراد ان يقال ان الحكم على  
الخصس بانها تضاد القولا غيره باعتبار جملتها لا كل واحد منها فلا ينافي  
ان كل واحد منها تضاد غير المتصور فافهم او عادي كما هو معلوم عندهم في حيث التولدات وان كان  
الخلاص بل ان تولد قائله ليقا به هذا القول قول المعتزلة فانهم يرون  
عمود انه عادي كما هو معلوم عندهم في حيث التولدات وان كان  
ليزومهم انه عادي كما هو معلوم عندهم في حيث التولدات وان كان  
الا ينافي عادي بالمقتضى حتى يختص بعينه في بعض الاحوال  
من التولد في عدم قوله هذا ذلك غير ظاهر فيمكن تخلفه  
اي العلم او الظن لان من الشروط التي شرطها القياس المنهج  
المقتضى للاندراج اى وهو هنا مفقود فخلو العلم او الظن بالشيء  
لنفذ شرط القياس والكلام انما هو في انقياس السوفى للمشيقة  
والجواب عنه بان كان ان لا يشرى صاحب هذا المذهب لا يثبت  
المقتضى للاندراج لا يخفى بعده قالوا في تصويده بان يخلق الله  
العلم او الظن بالمتصورين دون العلم او الظن بالمتصورات خرقا للعادة  
او تولد عقلي وصفه بالعقلي باعتبار ما يلزمهم في نفس الامر  
مرو الا انهم يزعمون انه عادي كما عرفت ومعاني تولد عقلي ان التولد  
فيه واجب عقلي اى ان تولد فيجوز ان التولد بمقتضى التولد فلا  
حذف وتوابع تولد بعد او واجب ان يوجد فعل فاعل ففعل اخر  
مستفول يوجد مستفلا اخر والفعل الاول هو التولد عنه كالعلم والظن  
بالمتصورات والفعل الاخر هو التولد كالعلم او الظن بالنتيجة واثول  
استاد والايجاد الى الفعل مجاز عقلي من باب الاستعداد الى الوسطة  
فلا ينافي ان التولد عندهم في العقلين القديمة احادته كما ذكره اولاً  
اي منسوب الى الوجوب فواجب من السبب الذي على فاعل كذا  
وتأمر كما في الكبير لا من الوصف الموضوع لذاته ومعنى قايماً بها والافان  
بمعنى مطلق على صفة اسم الفاعل وهو غير صحيح وقوله او بطريق التولد  
تفسير لقول المظهر او واجب بغيره معنى النسبة وقوله اي العقلين

زيادة اي صلاح وان كثر قوله قبل بمعنى العقل  
للامام الرازي ايضا وشهد به الاسلام وغيره لان ما اخرج به الاشعري  
يمكن القدح فيه كما بسطه في الكبير لامام الحرمين خبر ان لقوله  
الاول بقواطع البرهان اي الدالة على عدم تاقير القديمة احادته لا ينافي  
في التولد وان الله تعالى مفرد بطل قاتل واصنافه قواطع الى البراهين  
من اضافته البصيرة اللائقة الى من هو بها بالمقوله مطلقا اي في هذه  
المسئلة وفي غيرها في الاسباب الطبيعية مستلزم بذهب الى الاسباب  
المؤثرة عندهم بطبيعتها كالنار والمؤثرة عندهم في الاحراق بطبيعتها  
فهم اي الفلاسفة زعموا ان الطبيعة اي طبيعة السبب توثر في  
مقتضى مما اي السبب عنها والفاقتليلية واتقوله على المراد ان الطبيعة  
يؤثر بطبيعتها في المتطوع لكن نسب المتأثر الى الطبيعة لا بها الوسطة  
في المتأثر وانما قلنا ذلك ليوافق ما اشتهر عندهم من ان النار مثلا  
تؤثر بطبيعتها الاحراق ما لم يمنع مانع كالبلل في تأثر النار بالاحراق  
او بتفشيها كما مما سطر في ذلك ولم يجعلوه اي المعتزلة موقوف على  
احذوه اي ولم يجعلوه هذا المذهب من باب المذهب في العقل لا  
تتوقف على مانع لها كما في عبارة الكبير اي لا بها الا مانع مما حتى تتوقف  
على تفكر ويجوز ان يمنع من التولد مانع اقول هذا يفكر على تمثيل المتأثر  
في كبره للتولد مجرد من حركة المتأثر من حركة البدن فاخذوا مقتزلة  
في ذلك اي تأثر الطبيعة في مقتضىها ما لم يمنع مانع وقالوا فعل فاعل  
السبب فغيره والعبارة اي قالوا في بيان الفعل المتولد هو فعل فاعل السبب  
فاضافوا الفعل الى فاعل السبب وجعلوه المؤثر فيه مكان اضافته الى  
الفلاسفة العقل الى السبب وجعلوه السبب هو المؤثر فيه فغيره  
عبارة الفلاسفة في ذلك كما اختاروا اسم التولد زيادة في اخفا  
ما حذوهم واستثنوا اي المعتزلة وعرضه بيان ليس ما يورده  
على مقتضىهم ثم ارجع اي قلن رجوعه بطلب المذهب اياه وب  
تفكره فيه على ما سذكره المذكور سابقا فيه لا بد لا بد فيها استثنوا  
كما عرفت المذهب او واجب بغيره معنى النسبة وقوله اي العقلين





العبد واعمال فكله وترتيبها مقدماته التي عقل عنها لا تتم غير انهم بان  
في هذا ايضا قوله او ان الذي استنوه ونقول التولد فيه اما نسخ المذكور بل  
نسخه من قصد العقد لعبد لا ن هذا بفعل الله تعالى فاعلم اننا قد علمنا  
ايضا بفعل الله تعالى اقاده في الكبير حتى يحصل الاسترجاع اي الرجوع  
على ان لا يترك من فساد قوتهم المذكور الى فساد مذهبهم من  
اصله واقول لا حاجة اليه بقوله سابقا وسوفا سدد بقواطع البراهين  
بقواطع البراهين اي الدالة على بطلان القول بالعلية وعلى ان لا ياتي  
الاله مما ذكرنا اي في قولنا سابقا وفي الاوتباط بين العلم والفكر  
بالمقدمات والعلم او الظن بالنتيجة وقوله ان بين المقدمات والنتيجة  
ظنهما وقوله بين الظن والنتيجة اي المظنونتين وقوله وان امكن زواله  
اي من زوال ظن النتيجة وقوله بهذا ذلك اي بعد حصول ذلك اي ظن  
النتيجة وقوله لا يمنع حصوله اي ظن النتيجة عن اي عن المقدمات  
الظنيتين وقوله عقلا اي كما هو مذهب الامام او عاوه كما هو مذهب  
ذهب الشيخ الاشعري وقوله يتجري فيه بخلاف السابق نعرفه على  
قوله ان بين المقدمات والنتيجة و ظن نتيجة مما ارتباطا وقال  
الجلال المجلي بخلاف ذلك فخص في شرجع اجزاء الارشاد و الخلاف  
بما اذا كان الدليل مجردا وما به يقين لا ان يحصل عن الدليل الظن يمكن  
زواله فلا ارتباط بينهما على عدم بقاء الظن اقوال اي على عدم  
جواز الظن او تجويز الزوال اعني يدل على جواز عدم البقاء على عدم  
بالفعل واعني يدل على عدمه بالفعل زواله بالفعل وقوله لا على انتفا  
حصوله اي بينهما ارتباطا وقوله عقب الفطر قال في الكبير اي او  
معه او وقد منع هذا البحث سموا اي بذكر كلام المجلي فقال يجب ان يانه  
لا منشا الا عدم التنبه لوجه استدلال الشك بذلك فان وجهه انه  
ما امكن زوال الظن لطول المعارض امكن عدم حصوله ابتداءا  
المعارض اذا كان منشا لسقوط الظن بعد حصوله كان منشا لعدم  
حصوله ابتداءا هو في غاية الظهور والمحجب خلاف ذلك على ان قال ثم  
رايت السيد الشريفي السهمودي احيا بذكر ذلك قلله احمد على موافقة

غير

الامام واما قوله فان القياس اذا كان صحيحا الصورة لا يتخلل عنه  
حصول الظن فيجاب عنه بان هذا مسلم عند انتفا المعارض وكلامنا  
مع المعارض وقال ايضا وجه الفرق ان الدليل اليقيني المؤدي الى  
العلم قطعي القادري والقطعي لا يعارضه شيء من قطعي او ظني فلا يتخلل  
فيه العلم اي بخلاف الدليل الظني المؤدي الى الظن فانه ظني القادري  
اليه والظني يمكن معارضته بقطعي او ظني فتسقط القادري في بيان  
خطا البرهان وخاتمة الشئ ما يختم به ذلك الشئ واصطلاح الامام  
الالفاظ المخصوصة الدالة على انما في المخصوصة اقتصر عليه  
جواب عن اعتراض سيدي سعيد بان الخط لا يختص بالبرهان بل  
يكون في غيره ويحتمل فيجوز من ذلك الخط في ذلك كلمة فكان لا بد  
ان يقول وخطا القياس بخلاف الخطا في القول في الكبير ولو سلم  
انه يسترط فيها انتفاء جميع ما سياتي لقلنا ان خص البرهان بالزكوال لا  
المقصود الا اهم المكتسب باليقين ام ولما كانت السفسطة اذ  
هي مركبة من مقدمات وهمية كاذبة حيث وجد اي الخطا والظن  
متعلق بما يتعلق بجار والمجوز يوجد فهو اما في الغار اذ في خبر الخطا  
الخطا بحسب ضيق الشئ وان كان خبره بحسب ضيق المادة وهو كما من  
مقدمتين متبعية باعتبار تعظيمها او باعتبار مفهومها لبيان التقسيم بقدر  
الاي في اللفظ اي من جهة اللفظ وقوله واستبان قال في الكبير  
خطا الشرائك والاصناف الخطا الى الشرائك لا في ملاحظة اي يحصل  
بسبب الاشراك والمراد بالاشراك ان يكون للفظ اطلاقا فان كان  
ولو بسبب اطلاق تصرف في كالمحتا والمفاعل والمفعول او بسبب الخوف  
الي احدها كالفرس للمعاهل والصورة المستوحشة على هسية وكل  
فرق لا يتم يحرم الوطن فيه اي وتريدا لظهور فاشهد من ان على هذا صا  
دقتان الا ان كذا الوسيط لم يتكرر موقعا فان اردت ان تحيض فيها كانت  
الكبرى كاذبة او الظاهر فيها كانت الصغرى كاذبة اذا الفرق من ان الشار  
اليه حيض اما لو كان المشار اليه الظاهر فكان هو المراد في المقدمات  
فالقياس صحيح مادة وكل صورة فان قلت العناد على الاول من جهة

خا

الخطا



الصورة فليكن جعلته من مساد المادة قلت لما كان عدم تكرار الوسط  
 موهبا نامسا من المستر كذا الذي هو جزو من اجزاء المادة جعلوه من  
 مساد المادة بهذا الاعتبار وان كان يصح جعله من مساد الصورة با  
 باعتبار عدم التكرار موهبا نظرا لكبير قال المؤلف انما استدلوا  
 انكولو لا عن ارض سيدى سعيد عليه باذ لفظ القصر انما هو في اب واحد  
 لا في جميع صاحبه وخم بلا ميم فانها انما هي ميم بالوجه في كل  
 منه عليه المرادى وكان الاول ان يدل ذلك على قولنا في اللفظ كالمثال  
 او جعل في ثبات مرادقا في المأخذ ونقله في الكبير واقره فان  
 اي اجزاء كان يكون تبين اللفظين العموم والخصوص المطلق  
 كما في المثال الثاني وقوله في الحقيقة مطلق بتباين تميز لشيء اي  
 من جهة المأخذ فيؤخذ المبدأ كما حد المراد في نحو قولنا زيد ابيض  
 وكذا يشعرون نحو هذا صار ميم في سيق غير قاطع وكل صار ميم  
 هكذا ابيض في الكبير وقع في بعض المصنف هذا المبدأ يدل في هذا المثال  
 فالعبرج والصاد في هذا المثال في صفراء حيث اطلق فيها الصادم  
 على السيد غير القاطع توهم ان الصادم مراد في الكبير وان اسم لهيبه  
 المخصوص وان لم يقطع تباين حقيقة السواد اي ثباتا بين بيان  
 بين العموم والخصوص المطلق واما في المثال في اي من جهة المثال في قال  
 في المثال في الجنس فتبطل جميعها اه لا تباين الكادية قال في الكبير  
 على الخط في الموهبة بقوله لاجل التباين القضية الكادية بقضية ان  
 صدق اي صادقة وقد يكون التباين الصادقة بسبب التكرار او حقيقة  
 وانما كان كما لو قلت هذه عليا مشهورة في الباصرة وكل عيني حاربه قاطعة  
 الباصرة او الباصرة وغيرها من باب استعمال التكرار في ميمية جيمية  
 يجوز وهو الايام المشاهير وصي الله عنه ومن وافقه هذا خطا في  
 اللفظ اي هي تباين استرات اللفظ والقضية الكبرى كاذبة لشيء  
 بالصادقة وقد نص شيخنا على ان كون المقدم الكاذبة لشيء  
 بالصادقة اما من جهة اللفظ كالمستل في حقيقة وانما في  
 جهة التباين فيجوز ان يقال ان تبديل الخط في التباين بالساب من الكادية

قوله

بالصوت

بالصادقة لا يبا في ان يكون الخطا في اللفظ اي في قولنا ان  
 قوله لا تبا من الكادية بذات صدق راجع للامرين اعني قوله اللفظ  
 وقوله في المثال في اه هنا تبديل الخطا اي في قولنا ان خطا المرهات  
 جري على الاحتمال الثاني واقوله لو قال تبديل فليكن الخطا اي  
 ان سبب حصول الخطا هذا التباين لكان او لكان ان التبديل مقصور  
 على التباين في اللفظ وهو يمكن حمل عبارة عليه بتقدير الخطا فانهم  
 انما الخطا في المثال به فالصديق سمى المقول كمثل تمثيل  
 للخطا في المثال ولفظ مثل صله لنا كذا موهبا الثاني كما قاله في الكبير  
 جعل العوضي كذا في اي مثله في حكمه وانما هذا لانه في ما ثبت  
 لغيره من افراد ما حمل عليه من غير واسطة امرضا بن كذا في بالقر  
 والمحرك بالذات والعرض فالسبب كذا كذا كذا في باللفظ والمحرك كذا  
 المستند افاده في الكبير الحق بالحق انما هو التكرار بالعرض جعل في هذا  
 المثال كما شجرت بالذات في حكمه وهو عدم التباين في موضعه واخذ  
 ان ارد بالتحرك في الكبير بالعرض في الحكم وهو ح ممتسمة بالصاد  
 فاحداها كاذبة هي الصغرى ان ارد بها التكرار بالذات لان  
 العرض انما هو محرك بالعرض فقط والكبرى كاذبة ان ارد بالتحرك بالعرض  
 ان ارد بالتحرك فيهما معا واحد هذا المشق موهبا التمثيل  
 اه موهبا المتقدم اي في بحث الداعي او بعد التباين او بعد  
 الوار والنتيجة التباين موهبا النتيجة وانما في المصدر واللفظ ليس  
 ان اضافة جعل اليها من اضافة المصدر الي معقوله الاول ويبين ان  
 ممكن احدي مداهمات معقوله الثاني لا تباين لنا في جعل النتيجة  
 احدي مداهمات يسمى صادقة عن المطلوب كما في الكبير فالنتيجة  
 على الصغرى ومثاله ما النتيجة عين الكبرى في المعنى الاسات  
 بشر وكل بشر حيوان وهذا اي النوع الثاني ما هي اللفظ في  
 المعنى وسو جعل النتيجة احدي مداهمات وقوله وان كان هو الوار والحوال  
 وان لم يوصلية وقد بحث استيلا فان بيان سيقا لبيان الهمك  
 المودم وايضا ح كذا في سيدى سعيد ان اللفظ في جعلت فيه النتيجة

هذا هو  
 الخطا في  
 المثال في  
 التباين  
 في اللفظ  
 والنتيجة  
 التباين  
 موهبا  
 النتيجة



عين احدي المقدمتين ليس من جهة مادة القياس فافهمنا صادقة ولا من  
جهة صورتهما قائمتا صحيحة وانما جازعها الفلظ من جهة ان النتيجة  
ليست قولاً اخر بل هي احدي المقدمتين والواجب ان تكون غيرهما  
كما علمت في حد القياس واذ كانت المقدمات صادقة فكيف يكون  
من انواع النباش في الصادقة بالكاذبة او قال في الغير واذ اذ قضا  
الظن وجدت احدي المقدمتين كاذبة لان فيها حمل الشيء على نفسه  
وهو يقتضي المفارقة بين الشيء ونفسه ومما يرد الشيء لنفسه كاذبة  
لواقع الدال على مقابلة الشيء لنفسه يحمل كاذبة فضع جعله من النباش  
الكاذبة بالصادقة لكن هذا اوضح في الاقتران اما الاستسناي  
فان اجمعت الاستسناية على النتيجة لم يلزم ان يكون في احدي المقدمتين  
ثبوت الشيء لنفسه وان كان فيه الاستدلال على الشيء بنفسه محذورا  
اما ان يكون العدد زوجا او غير زوج كعدد زوج يبلغ النتيجة  
على الاستسناية ولم يكن في احدي المقدمتين حمل الشيء على نفسه  
ثم انا نقول لا يكون النتيجة فيما من احدي المقدمتين ولا يلزم حمل  
الشيء على نفسه في احدهما الا اذا لم يرد الاحتمال بان النقلة تنسب حركه  
وان الانسان يسمى بشرا والاحصن النفاير باعتبار تكميلها لظن  
التسمية اذا التسمي بالاشي مما يدعونها كمدلول الكس والتسمي بالاشي  
مما يدعونها كمدلول الانسان فان التسمي باحد الاسمين مفكر مضمون  
معنوما بالاحراز هو ملخصا وكالحكم للجنس اللام بمحملي على كافي الكبير  
وقوله بحكم النوع اي بالتحكوم به للنوع وقوله الخاص به صفة الحكم  
والعنصر يرجع الى النوع وفي كلام المفسر حيث لان المقدمه التي حكم فيها  
على الجنس بحكم النوع هي الكاذبة والحيث ملتبسة بقضية فلا يلزم حمل  
هذا النوع من انواع النباش الكاذبة بالصادقة ويمكن ان يقال النباش  
الكاذبة بالصادقة ليس على جميع انواع الخطا في المقدم بل بعضها فانهم  
والسيال الاصغر الاستفادية يدل على ان المثال مثال الحكم على كل  
قود من افراد الجنس بحكم النوع وامره ما في امره من المايع الاصل  
ويسمى مثله اي مثل الحكم على الجنس بحكم النوع اي مثل الحكم على الجنس بحكم

النوع اي يسمى هو ومثله كما حكم على الصنف بحكم النوع نحو الزجر انسان  
وكذا انسان اسود اي تمام العكس اي ايقاع صفة العكس في الوقوع  
وهو نفسه ان كان غائلا وهم غيره ان كان مضافا ان يعلق الفلظ  
من الفلظ وقوله او المضاف من المضافات وجعل المقطعي غير المقطعي  
قال في الكبير اي وجعله غير المقطعي من المقدمات الضمة او الوهمية او  
الا اعتقادية التقليدية من المقطعي ويظهر ان هذا من علق العام على  
اي من النباش تقدم اليه فبما جعل غير المقطعي كالمقطعي بالمتقولات المتأني  
للمضاف وكون المقطعي مقبولا ثانيا فلا يحرر على اعتبار الطرفين دون العلق  
على ان الثاني اسم بمحملي مثل اما غير على اعتبار العلق دون الطرف فهو  
معلق المقبول الثاني في كس اللام واما على اعتبارها فهي مقبولة المقبول الثاني  
ويؤا في الفصل المذكور جازلا لا مضمون مضاف فهو مستكمل لوجه  
الفصل الفصل بين المضاف والمضاف اليه وهو كون المضاف شيئا بالمثل في  
القول وكون الثاني مضمون مقبولة وكون واحد اياه في الكبير نحو هذا ميت  
وكيفية جازا قول الكبير وهي لان الميت لوهم بحكم بمبادية الميت لكونه  
كالجماد في عدم الروح والاحساس والحركة فجعلت في هذا القياس  
كما لفظية ونزلت منزلتها في اخذها جزالة ويرد على هذا ما يورد على النوع  
الذي قبله من البحث والجواب وقد ذكر في الكبير صور من حمل غير  
المقطعي كالمقطعي وذكر من اشياء الفلظ جملته فادرج اليه والقياس  
الاقترا في لا بد فيه من تكرار اما الاستسناي فتستفي عنه وان قال  
المفسر فيها من في كسره هنا ان فيه التكرار بالقوة لا تدبر نواحي الشكل  
الاول من الاقترا في ونزلت بمجر عطف الجرح فكيف قوله من احواله  
حالا من شرط الصبر يرجع الى التبع او المبرهان او من ترك والصغير  
يرجع الى خطا الصورة والكراد بالاكمال التحصيل اي من اسباب قسمة  
نحو لا تاتي الخ فحمل على وجه اللفظ والتمس المبرر وبما ان  
يدكر اي المتكلم فان كان او ناظرا هذا ان كانت الغام بمحملي التسمي  
فاسم لا شارة يرجع اليها فاحتمل ان في بيان خطا الصورة وان كان محملي  
جميع فهو راجع الي جملة ما ذكره في هذا المثل من المسائل المنطقيه قال



في الكبير لا حاجة للاعطاء او المعاني مع التقوس او الثلاث فتهنأ او الالف  
او الالف مع المعاني او الالف مع التقوس او المعاني مع التقوس  
او الثلاث فتهنأ مع احتمالات او لا ههنا ان الالف مع الالف باعبار  
والالف على المعاني اها اي على سبل الاستفاده انظر بحية لتبهم  
بالتقوس وهل هي اصلية او تبعية خلاف ببناء في رسالتنا في  
الاستقالات وانما كان هذا الاحتمال اولى من احتمال الالف على  
المعاني لتوقها اقادة واستفادة غالباً على الالف وما وقع غيره  
عليه اولى بالاعتبار ومن بيان وجه الاولوية على هذه وجه  
الاولوية على المركب من افعال او مع غير هي اولى من احدها مع غيره  
واقول هذه السبعة بطريق التفصيل ثمانية وعشرون احتمالاً  
الالف على المعاني هي المسمى على الاحتمال الاول اما ان تكون الالف  
اعتباراً مع اعتبار الالف على المعاني او مع اعتبار الالف على  
بالتقوس او مع اعتبارها والمعاني هي المسمى على الاحتمال  
الثاني اما ان تكون الالف اعتباراً مع اعتبارها من الالف على  
مع اعتبارها من التقوس او بوسطة التقوس الالف على المعاني  
والتقوس التي هي المسمى على الاحتمال الثالث اما ان تكون الالف  
اعتباراً مع اعتبارها من الالف على المعاني او مع اعتبارها من التقوس  
الالف في هذا بوسطة الالف على المعاني او مع اعتبارها من التقوس  
في الاحتمالات الثلاث الالف في كل احتمال اربعة ومجموع الالف على  
المعاني في مجموع المسمى على الاحتمال الرابع اما ان تكون الالف مع اعتبار  
شئ او مع اعتبار المجموع من حيث هو مجموع بالتقوس او مع اعتبارها  
الالف بالتقوس او مع اعتبارها بالمعاني بالتقوس او مع اعتبارها  
مجموع الالف والتقوس الذي هو المسمى على الاحتمال الخامس  
اما ان تكون الالف مع اعتبار شئ او مع اعتبار المجموع من حيث هو مجموع  
بالمعاني او مع اعتبار الالف بالمعاني او مع اعتبارها بالتقوس بالمعاني او  
مع اعتبارها ومع مجموع المعاني والتقوس الذي هو المسمى على الاحتمال  
الاحتمال السادس اما ان تكون الالف مع اعتبار شئ او مع اعتبارها

المجموع

المجموع من حيث هو مجموع بالالف او مع اعتبارها بالتقوس بالالف  
او مع اعتبارها بالتقوس بالالف او مع اعتبارها بالتقوس بالالف  
احتمالات اخرى في الاحتمالات الثلاث التي هي الالف على المعاني  
وتضم الالف على شئ يكون سبعة وعشرين وانما من والتقوس سبعة الاحتمالات  
وهو كون المسمى بمجموع الالف والمعاني والتقوس فاحفظه تمام  
وغيره اي حاصل عليه وهو حصول القول في شئ المطابق ان يحصل  
له الرضي من الله تعالى وهذه المراتبة اعني من ان يعلل حصول ثواب  
غير الرضي كالقصور والولوات والحوادث وذبح عذاب او ان لا يعلل  
اطلق السبب وان السبب قاله في الكبير صفة كاشفة قال في الكبير  
لان كل من الغرض وما يفعل للرضي لا يكون الا مقصوداً بياضاً وشبهه  
قاله في الكبير ويؤيد الثاني ان هذا الثاني ليس جميع اميات اعطوا اي  
اصوله الا ان قال انه جمعها ادعوا بما لفت باعتبار ان من حصل حصة  
له ملكه يحصل بما لا يفي من امياته من اميات اي دوال اميات انما  
كانت الاشياء الى الالف فان كانت الى المعاني فلا حاجة الى التقوس  
افاده في الكبير على ان لا يفي محمود اي والتحقيق كائناً على الله  
اي محمود في نفسه احتلاطه بغيره لا يعلل مدعوماً لذلك  
عارض الحاجة وهي الكفاية من الود عليهم والعارض لا يقدح من  
الاستفاد اي استفاد الفاضل لا احتلاطه بذلك اي بما ذكر من مثلاً  
لا يتم فبحان على الفاضل من تمكن بعضها في قلبه من افعال المسمى  
الى الاسم او العام في الخاص ولم يعلل على اضافته من العلم في حاشية  
سيفنا العروبي امما ايضاً من افعال المسمى الى الاسم او العام اقول  
الخاص وهذا البيت الخ لا اعني من يحصل ذلك التكرار على انه قد يقال  
اعاد حديث تمام مقصود لاجل قوله بمحمد بن الفيلق البغ من الفقيه  
اقول المقتضى المقتضى اسم فاعل وهو يدل على المدونة والفقيه صفة  
شبهة فهي تدل على الدوام وليس المقتضى بلفظ من الفقيه الا ان يقال



اسم الفاعل قد يدل بمعرفة المقام على مجرد واحد من طرق هذا خبري  
وهكذا بخلاف الصفة المشبهة فانها تصدق بافتقار واحد قائم به  
فكانت اللفظ متمايزا لك الاعتبار ولا يقال الا بلفظ باعتبار زيادة التقدير  
على ما التقدير لا فاقول محل ذلك دلالة زيادة البناء على زيادة العمل  
اتحاد المعنى كان تكون الكلمات اسمي فاعلى او صفتي مشبهة  
فهم يمكن ان يجعل المفعول صفة مشبهة بتجريد عن قصد حدوث  
فيم ما ذكر المتعذر قال في الكبير اللفظ من القادر اراه ووجه  
ان زيادة البناء تدل على زيادة المعنى في متحد في النوع كما هنا  
الاختصاص في نسبة الى الاختصاص جيل بالمعرب على ما ذكر في بعض الطلبة  
من المفارقة على ما انتم في حال من نسبتها اي حالة كونها جارية  
على ما اشتهر وليس كذلك واي وليس نسبة في الواقع كذلك وهذا  
اللفظ انما يجه اذ لم يكن بلبد الشيخ بقرب ذلك يجعل الاسم بالاختصاص  
والا كان ثباته الى المكان سميا واسلامهم القدر يرجع الى  
اسلافنا واولي الناس للعباس بن مرداس سميا في مشهور  
واما اللفظ الجواب عما يرد على الاحتمال الثاني ودليل الثاني عن المنية  
بمعنى تعدد النعم في لدناني ربابا الذي لا يسوا لا قبلوا صدقكم  
بالمعنى والاذي وجه الدلالة ان اللفظ عن المسبب فهو عن السبب  
لا يقال يجوز ان يكون سبب الابطال مجموع المن والاذي فلا يكون  
فيه دلالة على اللفظ عن المن وحين لا نقول الستة والاجماع ثانيا  
ذلك على ان اللفظ تضمن الادي وقد اوضحنا ذلك في سوانسنا  
على اداب البحث ملاحظي بخط بالذنوب قال في الكبير اي تعلق  
بعد من هذا رين الذنوب قال في القاموس الرين الطبع والدين  
وان ذنوبه على قلبه وبنار يوقا اي غلب وكما قيلت دانك ولب  
عليك والنفوس غلبت وغشيت اهو واصفاة الى الذنوب على من  
اللام المحذرة المحسنة وهي وحايلة يصح جرحها صفتي للذنوب  
وتعصها صفتي لحيب وهذا هو الحسن وبيد علام اي وبيد مشاهد

علام

علام الذنوب الثابتة لاهل الله واللفظ تخيل ويكشف ترشيع ويصريح  
تكون الاستقامة بضم حية في اللفظ بان يشبه الخطا من القلوب بالذنوب  
باللفظ يجمع مع التبع في كل ويكشف ترشيع بجنة العلي اي بجنة العرف  
العلي وهذا لوي من جعل شيئا العدو والاصفاة من اضافة  
الموضوع للصفة كما لا يخفى وقوله جمع عليها خلاف الدنيا بل  
المعنى في الحقيقة اخبرني ان ما اقتضاه كلامه ان هناك  
منفصلة غير الله تعالى انما هو بحسب الظاهر وكن اخي في  
الاسلام بمعنى الماي النسبية او التي لتصوير النصيب  
الفساد هو خروج الشيء عن الاستقامة والصلاح منه كما في البضا  
بان تكتب ان تصوير للصلاح على ان اللام بمعنى الباطن والنقص  
في الاصلاح اعلى منها بمعنى في ومحل الاصلاح قوله تكتب ومحل النصيب  
قوله بعد اذن النظر فلا يجمع بينهما الميم والتجيد عطف  
مرادف ثم هذا تواضع دفعه ما يقال حيث كان المظهر مبتدأ  
فما حاصل له على التاميم وحاصل الجواب ان وصفه نفسه  
بذلك من باب التواضع مع اذا غاصت له من موثله ولم  
يا من اي ويكون له يامن بالفاعل العائدية قاله في الكثير  
الاصح اي في صلب الميت ويجعل هذا على الاذن بالاصلاح في  
صلب وقوله وكن للاصلاح العبادات على الاذن في الاصلاح على  
الهامش اندفع توهم التكرار في كلامه وان كان الاصلاح بديهة  
الشارع الى ان المص حذفت كان مع اسمها واقوله جعله الاسم الاصلاح  
يوقع في الحكاية لان المراد بالاصلاح هنا بتدليل الخطا بغيره في صلب  
الميت فيصير المعلى وان كان ذلك المتدبل بديهة فلا يتدبل ويمكن  
دفعه بان يراد بالاصلاح الواضحة اسمها الحاد المتدبل الذهب لا يخرج  
الخارجي اي وان كان المتدبل احاصل في ذهنتك المعروف عليه  
لديهة فلا يتدبل في الخارج اي فلا توضع ذلك المتدبل الذهبي في الخارج  
والسهل من ذلك جعل اسمها العبادات فيقصد مضاف اي وان كان  
شهودا لفسادها ولا فاة بما يدل من فيه اشار الى الكلام



انظر فيه الكفا وان قوله وان بدلية فلا يتبدل ارجع لظن من قوله  
وكن لا صلاح النفس ونا صحا وقوله واصلاح العباد بالتمام  
اذ قيل تفعل عليه كم الانسا الكثير مبنية على السكون لظنهما  
بأن الذي للتكثير وتسمى حصرية لان التثنية التثنية بكون اللاحق  
بالكثرة بخلاف الاستفهامية مرفوع فاجب تثنية الكرم والاحكام  
صا فكم اليه على الصريح وقيل عن القوم او بالوضع  
كم وممنها محذوف اي كمن شخص مرفوع او بالنصب على لغة  
من يمكنه ينص تيمم كمن المحذوف الى موانه ذهب يسوقه والبرد والفا  
رسمي والسرقي والسفويين لكن الرسم لا سيما عند النصب والاختيار على  
الاول والما لم يحذف في اي موجود وقدر في بالثلاث قول  
الفرزدق كم عمت البيت لكن اخبر فيه على الاول والثاني ليس محذوف  
بل قد خلت والاولي تقديره بعد قوله لاجل ان تكون العلة  
متصلة بالمعول اي غير مقصود بينهما بالخير  
مقصود اي بعدد في فقلت الذي هو هذا النظم بالاعراض  
عليه فيه قال لا مسمي محذوف ومقصود مصدر مسمى بمعنى اسم  
المفعول او اسم مكان اي مكان مقدر في جعل المسائل طوق  
القدر مصدر محذوف بعد كسر يه كسر يه كسر يه كما افاد  
صاحب القاموس وطلب كسر محذوف ما بعد يه في الفعل المحذوف  
هو المراء وها و لم يوافق في الكثير بفتح الاء عند  
اي من اكد او محذوف ما يثبت على ففله ويقا فف على تركه فان  
من سمع اعترض على في فعل واعلم ان له محذوف وجب عليه  
الاعتراض والاعتذار عند ان لم يفتي صرف فاه في الكثير  
المعذوب ليس بالاعتراض لان الاعتذار مطلوب في الكثير  
او غير لكن اقتصر على المعذوب لان الله له الشد واللين  
احدي جمع ابن كما في الكثير واعلم ان قوله ولبين في قوله  
من طلب العذر للمعذوب المستفاد من قوله العذر هو واجب  
للمعذوب اليه اسم كالمعذوب صغير في السن والهي كل صغير

بوسو

السن

السن مبتدأ واو اعرب ما وقع للمعظم بكسر ما وقع لابن مروق فانه نظم  
بجمل اخو يحيى و هو ابن بنت سنين كما صرح بذلك في نظمه معذرة الي  
عذر قال في هذا الكثير مصدر مسمى بمعنى اعتذار والثاني اي  
في مقبوله مستحسنه باعتبار لفظ معذرة اهو والمعذرة اذا كانت مقصود  
فان يكسر الدال واذا كانت اسما كانت منفية الدال افاده في القاموس  
في بابها ليست ليست من كلمات الاستثناء حقيقة لكن ذكرها  
في بابها لان ما بعدها مخرج مما قبلها من حيث الوبق في الحكم مما  
قبلها ولا نافية للجنس وسي يسمي مثل اسمها وما يسمي الذي  
ما بعدها خبر محذوف وجوباً لاسمها بهمة الاسما الا وهي لا يقع  
فيها اجملته و لم يذم المعطية جاز حذف صدر صلة ما هنا ولولم  
يقا لكونه موصوفاً فاجبر محذوف فاذا قلت ما في القوم ولا  
تسمي ان يد فالمدني ولا فعل الذي او رجل هو زيد موجود بين القوم  
الذين جاز في اي يوسوا حصص في واستد اخلاصا في انجي الى  
و يجوز جعل ما رايد وجر ما بعدها باصا فذم في اسمها وجعلت  
فكرة تامة وجعل ما بعدها تمييزاً لها ان كان فكرة وكذا ان كان  
معرفة على مذهب من يجوز تقريب التمييز او مقبول لفعل محذوف  
وجوباً تقديره اعني قال في الكثير والواو الداخلة عليها في بعض  
المواضع اعتراضية اذ لا سيما ما بعدها جملة مستقلة وثمة  
في هذه اللفظة بقر فاذ كثيرة لكثرة الاستعمال ففتل سيما محذوف  
لا ولا سيما بتخفيف الياء مع وجود الواو وحذفها وقد يحدف ما بعد  
لا سيما على جعلها بموي خصوصاً فتكون مقبولة على اسمها  
معقول مطلق مع بقى يسمي على بضم اسمها لا فاذا قلت احب  
زيدا ولا سيما ان كتب او لا سيما على الفرس فهو محذوف  
ان كتب او خصوصاً على الفرس فراكبا او على الفرس حال من معقول  
الفعل المقدر اي واحصه بل يادة المحبة خصوصاً ان كتب او على  
الفرس وكذا اخو احبه ولا سيما و هو لا سيما ان كتب  
جواب الشرط مدلول الاسما اي ان كتب احصه بزيادة المحبة ويجوز



ان تكون المعطف والاول اولى هذا المختص فاذا ذكره الرصيف وعلى الحالة  
 الثانية تنزل عبارة المعطف فانه لم يذكر عقبه لا سيما اسماء بل ما بعده  
 سيار ومجروور وهو قوله في عاش القرون فهو نظير احب زيد لا سيما  
 على القرون هو بمعنى حضرة في عاش القرون وينص ان تنزل على  
 الحالة الاولى على معنى لا مثل الذي هو اول مثل شخص في عاش  
 القرون قايلا بعد القرون الثاني على الذي ذهب في القرون  
 الا علام وكشفت فيه معنى العلم وان تفسر فيه ظلمات الجمل العام  
 هذا الزمان الذي كنا نخلو في قول كعب وقول البراءة  
 ان دام ولم يحد له غير لم يترك ولم يفرح بولود  
 انه ببعض التصار وقيل من عشرة الى مائة وعشرين فضا  
 هذا القول يسمى كلاما من العشرة والمائة وعشرين وما بينهما قريب  
 في الجمل قال في الكبير وهو اتفاق العلم بالمقصود فيسمى  
 الجمل البسيط والجمل المركب لانه ان لم يكن مع اعتقاد فانه بسيط  
 والا فهو المركب هو فليخصا ومقتضاه انه المركب عديم والشهور  
 انه وجودي وانما اعتقاد الشئ على خلاف ما هو عليه  
 اكثر مما كان قبله معقول مطلق اي عدا اكثر من كان قبله اي  
 من عذر الشخص الذي كان قبله وفي بعض النسخ مما كان قبله  
 قايلا وقوله على ضرب والهمزة جنة الله اي عدا اكثر من كان قبله  
 اي من عذر الشخص الذي كان قبله من العذر في القرون الذي  
 كان قبله ويجوز غير ذلك احدي واربعين يدل من ستة  
 او عطف بيان لكن هي لا بد من ان يراد بعض شئ احدي واربعين  
 ان ليس مجموع احدي واربعين نفس التي الستة التي وقع فيها التاني  
 نعم على القول باثبات يدل الكل من البعض لا يحتاج الى تقدير  
 يجوز في ثوبين واربعين والمعين العتق والكسر قاله في الكبير  
 حال من اويل احد ومن احرم اي قول من ستة حال ان كان المناسبات  
 ذكره قبل قوله احدي واربعين كما فعل في الكبير كما في صنفه هذا  
 من الايهام

هذا

وهو الطريق وكل من السيل والطريق يذكر كما في القاموس وسيلها  
 افتعال اخذ منه استمال الكومورات واجتناب المتهافت بالسيل  
 الخمسة واستقر لها القطر السيل السفارة بضر بحد او شبيهت  
 النجاة بما له سيل حسبي على طريق الاستغارة بالكتابة والسيل  
 خصيل والسلوك على كل حال توشيح ما قطعت لشمس النهار  
 اي يسيرها الذي فيها الذي هو جبهة المشرق اما ما يظهر لك  
 من يسيرها الى جهة المغرب لانه يحرك بحركة هذه جميع ما حقوقي  
 عليه من الاقلاق وما فيها من الكواكب ولا يخفى ان العتق عزم  
 وان العتق العقيم في جميع الدفات على طريق الكناية وهي  
 انما على اعلم انكم قد سمعوا متطوعة الفلك الثامن الذي هو تلك  
 الثوابت التي على قسما ويسموا كل قسم منها درجة وتسمى اكد درجة  
 ستمائة قسما وتسمى الاقسام دقيقة وكل دقيقة ستمائة قسما وكل  
 قسم كل قسم ثمانية وتسمى اكد ثمانية ستمائة قسما وتسمى بالثانية  
 وهكذا ولا تغافل الشمس مسامحة هذه المنطقة اولا فلهذا سمة  
 الشمس وهي في ظلمتها تسمى من تلك الاقسام الاثني عشر قبل دخلت  
 في البرج القلبي واذا قد رقت مسامحة ما يلحقها قبل قطعت  
 وحلت فيها يلحقها ومنطقة كل ذلك دائرة عظيمة بعدها عن قطعية  
 على حدسوي والاول في بعض النسخ والاداء وكلاهما صحيح لانه  
 بل يسمى بالاسمين لان كواكب هذا البرج على صورة معه دلو ممل  
 به فتارة يسمى بالاسم الاول وتارة يسمى باسم صاحب الدلو وللحلام  
 على هذه البروج مقام اخر في ستة اي ستة شمسة وهي من  
 اثنتي عشرة الشمس الى اول جزء من العمل الى اثنتي عشرة اليه ومقدار ايامها  
 ثلاثمائة وخمسة وستون سنة وربع يوم وتقطع كل يوم اى ليلة  
 وقوله درجة اي تقريبا والاقدر ينقص ما تقطعه في اليوم واللييلة  
 عن الدرجة بدقيقة وبدقيقتين وثلاث دقائق وقد يؤخذ بدقيقة  
 وبدقيقتين فقط في باب النقص الكروا الحكم باسم القسيم في كل برج  
 ثلاثين يوما تقريبا اي اولا فالغالب انما تقطعه في الكروا ثلاثين يوما





تقريب ايضا ولا قال قلب انما تقطعه في ثلثا ولهم ذلك زادت  
 السنة الشمسية على ثلثا ثمانية وستين يوما بحسب ايام وربعه فاحفظوه  
 وتقيم في كل برج ثلثا في يوم ما أي مقدار ثلثا في يوم لا ثلثا كثيرا  
 ما تستقل لا والبرج في اثنا اليوم والليله وتنتقل عن آخر كذا  
 البدر هو القمر ليلة تمام نور عند استقباله لنا جميع نصفه  
 البدر وذلك عند مقابلة بطنه للشمس بان يكون بينه وبين الشمس ربع  
 ولا يلزم ان يكون ليلة أربع عشر كما يعرف من ان ايام الصيف  
 فقولهم هو القمر ليلة أربع عشر تقريبا والشمس صفة لثلاثة ايام البدر  
 لا يكون منبسطا والمختوف لا يسمى بدر في الدجاء جمع وجبة  
 بضم الدال وسكون جيم وهي الظل كذا في الفانوس ويقطع الفلك  
 في شهر اتم ان الشهر هو من اجتماع القمر بالشمس الى اجتماعه بهما فهو يقطع  
 الفلك في اقل من شهر لانها تجميعهما ثانيا بعد ان تقطع الفلك ويقطع  
 ما قطعته الشمس في تلك المدة التي بين الاجتماعين حتى ان من الذي  
 الثانية وهو برج الاقرب من نصف درجة من درجات الفلكين  
 ولما كانت المدة التي بين الاجتماعين اقل من ثلثا في يوم باقل من  
 نصف يوم يعني يسير نقصت السنة القمرية عن ثلاثمائة وستين  
 فكانت ثلاثمائة واربعه وخمسين يوما وخمسة عشر يوما  
 تعلم ذلك تفصيلا ذلك من وسائل العلامة اجماع الفلك الصوفي في  
 النواحي وتقيم في كل برج ليلتين وتلك هذا ايضا تقريبا بين  
 لانه عيني الخط على ان مسطرة في اليوم والليله ثلاثة عشر درجة  
 الان شمس او تقريبا فانه قد ينقص مسيره في اليوم والليله عن  
 عن ذلك وقد يزيد وينقص احد عشر درجة وكسره منتهى  
 ومنتهى الزيادة اربعه عشر درجة وكسره هكذا يعني تقريبا  
 الموضع فاحفظوه ولا تنظروا الى ما يحالها وقوم في حاشية ليلتها  
 البدر على ان الناطم على من لا يخطئ  
 أي هو جداول الوجودات فالوكون جمع كون بمعنى الكائنة او بمعدل  
 ان يكون بفتح الواو اي الموجد بفتح الجيم والله اعلم بالصواب

321

والله

والله المرجع والمآب ولا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم  
 وحاشا العترة من كن يوم السبت المبارك خمسه  
 وعشرون يوما حلت من شهر رجب  
 ليلة وصلى الله على سيدنا محمد  
 وعلى آله وصحبه وسلم  
 ربه  
 ربه

Copyright © King Fahd University